





كتاب افغ الوسايل والتمهيد

للعالم الملامه ابراهيم بن علي بن

احمد الطرسوسي نقمنا الله

بقالي بركاته في الدنيا

والآخرة امين يا رب

العالمين امين

امين

ام

م

340  
H. 1000  
1000



اي **الحمد لله** الذي نور قلوب العلماء بمصابيح خلاصة  
 الرعاية وخصهم بكشف الاسرار فاصحت ههنا العلب  
 فسموا الى غاية النهاية ومنهم كنوز اي خير مطلوب  
 وعما تحصل الكفاية احمده علي مبسوط افضاله النافع  
 واشكوه علي عطاية الجامع واستزيد به بنصره من  
 نوره اللامع واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك  
 له شهادة انخرها ليوم المعاد وخرا واردها سرا  
 وجهرا واشهد ان محمدا عبده ورسوله المختار الهادة  
 الي خير ملة ورسوله الذي ابده وسدد قوله وفعله  
 صلى الله عليه وعلى اله واصحابه صلاة تترادف  
 بالزيادات وتنضاعف بالبركات وتبقى مع الباقيات  
 الصالحات اوتة وم دوام الارض والسموات وسلم تسليمها  
 قال السيد الضعيف ابراهيم بن علي بن احمد الطرسوسي  
 الحنفي وفقه الله ولا وقفه وفتح له مقفل المشكلات  
 ولو جوه البيا لعرشه لما رايت المسائل العراقات في  
 المحاجات متفرقة في الكتب وحصل عند الكشف عنهما  
 غاية التعب استخرجت منه تقالي ورايت العمل بها في بعضها  
 غير القول الصحيح والتكويح انسب من التصريح وربما وقع بعض  
 القضاة في مسايل خارجة عن المذهب بالكلية والمخصوص  
 فيها علي خلاف ما حكم به في القضية استخرجت منه تقالي في جميع  
 المسائل المشار اليها وترتيبها علي ترتيب كتب الفقه وكنت في  
 في اول الامر اختصرت اسما الكتب المنقول منها الحكم في المسئلة  
 قلما مقلت في الجمع بيني ان الاولي اعز المنقول الي المصنفات  
 بالتصريح والخروج عن عمدة القلوب والصحيح فاختذت في جميع



ذلك

ذلك وتحريره وايضا حقه وتقريره وجعلت له ابتداء في كل مسالة بعد  
 ترجمتها بعبارات الاصحاب فيها الى اخر ما اتفق لي من الوقوف  
 علي عباراتهم في ذلك واتبعته الكلام عقيبها بما تحرروا وتضمن  
 كشف معاني تلك العبار ومما يعمل به في المسالة علي حسب الوضع  
 والطاقة وكما وقع في هذا الكتاب بعد ذكر المنقول في المسئلة ما  
 صورته قلت فهو من كلام العبد وكذا كل ما كان من توجه به  
 المسئلة قبل ذكر المنقول فهو من كلامه ايضا وكنت سميت هذا  
 الكتاب بالتتبع والتحقيق والمقتضى والتفريق ثم رايت ان  
 اسميه بانفع الرسائل الي تحرير المسائل والله اسأل ان ينفع  
 بكلامه كما نفع بكلام اوليائه الصالحين محمد واله الطيبين الطاهرين  
 وهذا حين ابتدي علي الله التوكل وبه امنت في **مسئلة**  
 لا تجب الزكاة في مال الصغير والصغيرة علي ما عرف فاذا التجب  
 فهل يجوز للقاضي الحنفي ان يحكم بسقوطها قبل بلوغها ام لا وهل  
 يرفع هذا الحكم لخلاف في المسالة ام لا وهل تشترط الدعوي له ام لا  
 وتحرير الكلام في ذلك ذكر في الهداية قاله وليس علي الصبي سهم  
 والمجنون زكاة خلافا لما في رحمه الله فانه يقول انها عرامة  
 مالية فتعتبر بساير المون كنفقة الزوجات وصداق الخواج وهم  
 والعشرون لها عباد فلا تنادي الابا لا اختيار حقيقة المعنى  
 لا يتلا ولا اختيار لها عدم العقل بخلاف الخواج لانه موصوف  
 الارض ولذلك الغالب في العشر بمعنى المونة ومعني العباد  
 تابع هذه عبارة الهداية قلت المسئلة معروفة وليس  
 فيها خلاف بين الاصحاب فيما علمت ان الزكاة لا تجب علي الصغير  
 والصغيرة فلا فائدة في الاشتغال بنقل كلام بقية الاصحاب فيها  
 وهذا الحكم اعني الحكم باستقاطها فلهذا جماعة من قضاة المذاهب  
 وموصيهم رافع للحاكم يشترط له الدعوي من خصم شرعي

ين



غير ان الطريق اليه فيها نظر وانه لانه محتاج فيه الي دعوي  
صحيحة من خصم شرعي والا يكون الحكم علي وجه الفتوي ولم  
يحصل المقصود به من رفع الخلاف لان القاضي المخالف يطلب  
الولي ويلزمه بقاء الزكاة الي الفقراء والذي رايت من القضاء  
الذي حكموا بسقوطها انهم كانوا يسكرون طريفا وهي **ان**  
كان خيضر عند القاضي ولي اليتيم ومعه فقير فيدعي الفقير  
علي ولي اليتيم ان يده مال اليتيم الفلاني كذا وانه حال  
عليه الحول وانه فقير ويطلب منه عشرة دراهم مثلا من الزكاة  
فيجب الولي بان المال في يدي وان هذا اليتيم لم يبلغ **ل**  
وان الزكاة لا تجب عليه ويسال من الحاكم للحكم بسقوطها عنه  
مادام صغير لم يبلغ فيحكم الحاكم بذلك وعندني ان هذه  
الدعوي ليست بصحيحة وما ذاك الا ان الفقير ليس **ل**  
ولاية الطلب شرعا وليس الحق له وانما هو مصرف الحق  
الثابت المتعين لجهة الزكاة قال شمس الامة في المبسوط  
ولنا انها عبادة لانها احد اركان الدين لقوله **عليه**  
السلام بني الاسلام علي خمس وعدها الزكاة والمقصود  
من اصل الدين العبادة ولذلك كانت من اركان الدين  
وذلك لان المتصدق يجعل ماله لله تعالى يصرفه الي الفقير  
ليكون لفانية من الله تعالى قال الله تعالى وهو الذي  
يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات وقال تعالى  
من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا ويجعل المال خالصا  
تكون عبادة خالصة ولهذا يحصل به التطهير ولهذا  
تبين انه ليس فيه حق للعباد لان الشراكة تنافي في العبادة  
هذه عباسية ومخالفة ان الحق لله تعالى وبالذبح الي  
الفقير يحصل الكفاية والخروج عن العهدة به فكان الفقير

مصرفا

مصرفا لا صاحب الحق واذا لم يكن الفقير صاحب الحق فالدعوي  
من جهته غير صحيحة ومما يؤيد هذا ما ذكره الزاهد في  
في القسمة وهو قال ومن يوحى الزكاة ليس للفقير ان يطلب  
ولا يأخذ ماله بغير علمه ويضمن بالاحذ وذكر ايضا مما يؤيد  
هذا في الفتاوي الكبرى للخاصي قال ولو وجبت الزكاة  
علي غني وهو لا يود بها لاجل الفقير ان يأخذ من ماله بغير  
اذنه وان اخذ كان له ان يسرد ان كان قايما وان كان **ل**  
هالك يضمن لان الحق ليس لهذا الفقير بعينه وقال  
في المبسوط في موضع اخر في الفرق بين الزكاة والعش  
مال اسبب وجوبه الارض النامية بل الخارج فباستبار  
الاصل وهو الارض النامية مونة كما بين في الاصول ومعني به  
العبادة تابع لانه باعتبار ان مصرفه الفقير وذكر ايضا  
في اصل البحر المحيط مثل ما ذكره الخاصي وذكر في الذخير  
قال ولذا الواحدة لارض العشرية طعاما واستهلكه وكان  
وكان عليه دين في الذمة وذلك قبل حولان الحول علي الدرام  
ثم تم الحول علي الدرام فليس عليه فيها زكاة لان هذا دين  
له مطالب من جهة العبادة وهو الامام وذكر في اصل العدة  
الزاهد في دين الزكاة يمنع وجوب الزكاة في الاموال الظاهرة  
والباطنة سواء كانت الزكاة في العين كالنصب القائمة او في  
الذمة بان استهلكها عند ما وعند اي يوسف ان كان في  
العين يمنع استحسانا وان كان في الذمة لا يمنع وعند من ضر  
لا يمنع اصلا لانها عبادة لدين الحج ولنا ان هذا دين **ل**  
مطالب من العبادة وهو الامام في السوام ونوابه هم الملاك  
في العروض والذمة والدرام وذكر في الكفاية ان ليس  
لل امام ان يأخذ الزكاة من صاحب المال من غير اذنه

ليس للفقير اخذ  
الزكاة بغير اذن



جيرا ولو اخذ لا يسقط عنه الزكاة وذكر قبله في البحث  
 مع الشافعي رحمه الله في هلاك مال الزكاة بعد الحول  
 وبعد التمكن من الاداء انه يسقط عنه باخلافا له واستدل  
 له فقال من جملة كلامه والخلاف ثابت فيما اذا طالب  
 الفقير او طالبه الساعي بالاداء فلم يرد حتى هلك  
 المضاب ثم قال ولنا ان المالك اما ان يواخذ باصل  
 الواجب او بضمائه الي ان قال واما قوله انه من الحق  
 بعد طلبه فنقول هذا الفقير ما يقين مستحقا لهذا الحق  
 فان له ان يصرفه الي فقير اخر وذلك في مواضع اخر قال  
 في دين الزكاة قال ولا في ضيقة ومحمد رحمه الله ان  
 كل دين له مطالب من جهة العباد يمنع وجوب الزكاة  
 واما زكاة السوايم فلانها نظالب بها من جهة  
 السلطان عينها كان او دينا ولهذا يستخلف اذ انكر  
 الحول او انكر كونه للتجارة وما استشهد ذلك وضار  
 بمنزلة ديون العباد واما زكاة مال التجارة بطالب  
 بها التقدير لان حق الماخذ للسلطان وكان ياخذ رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر الي من  
 عثمان فلما كثرت الاموال وعلم ان في تتبعها زيادة ضرر  
 لاسر بابها راسي المصلحة في ان يفوض الاداء الي اسر بابها  
 باجماع الصحابة وصار اسر باب الاموال كالزكاة  
 الامام لا تري انه قال من كان عليه فليؤده وليترك  
 ما بقي من ماله وهذا التوكيل لاسر باب الاموال باخراج  
 الزكاة فلا يبطل حق الامام عن الماخذ ولهذا قال  
 اصحابنا ان الامام اذا علم ان اهل بلدة يتركون اداء  
 الزكاة من الاموال فانه يطالبهم بها لكن لو اراد الا

ان ياخذها بنفسه من غير تامة التوكيل من اسر بابها ليس  
 له ذلك لما فيه من مخالفة اجماع الصحابة ببيان ذلك  
 اذا كان اجل ما يتادرون فلم يردوا كالتامين فله  
 للسنة الاولى وليس عليه للسنة الثانية شيء عند  
 اصحابنا قلنا **فقد رتبنا** من هذا كله ان الفقير  
 ليس له ولاية المطلب المطالبة وانما المطالبة للامام  
 في الاموال الباطنة عند علمه بترك اداء الزكاة من  
 اسر باب الاموال فاذا عاها الفقير في هذه الصورة وطلب  
 من ولي الصغير زكاة مال الصغير وادعي بذلك عند  
 القاضي فهذه الدعوى غير صحيحة لعدم الولاية شرعا  
 فبقي حكم القاضي المرتب عليها فتوى وهو لا يرفع للحاكم  
 ولا يقال ان الفقير هو المستحق للزكاة فكان **طلبه**  
 طلب صاحب الحق لحقه فيقبل لا فانقول الفقير  
 مستحق بلا شك وما يلزم من الاستحقاق ولاية المطا  
 كما قلنا في مستحق الوقف انه ليس له ولاية اجارة ولا  
 من امره وانما ذلك للقيم وان كان الربيع حقهم وما  
 يد لنا على من ادعى هذه الدعوى وان الفقير ليس له  
 ولاية مطالبه في الزكاة انه لو حبا الي غنى كبير ورفع  
 الي القاضي وطلب منه زكاة عن ماله الذي حال عليه  
 الحول وادعى بذلك الدية واجاب بالغي والحول وقال  
 ما اعطيه شيئا ما كان يلزمه الحاكم بالدفع ولو كانت  
 الدعوى صحيحة لالزمه لان المدعي عليه رتبته ان  
 يجبر على ما ادعاه المدعي في الدعوى الصحيحة **فثبت**  
 ثبت انه لا يجبر ولا يلزم علمنا ان الدعوى من الفقير  
 في الزكاة لا ترفع وسواء كانت علي كبير او ولي صغير

ن

ليه

مام



يريد هذا ان مذهبنا في الزكاة ان الحق لله تعالى والفقر  
 مخلص للخروج عن عهده بالدفع اليه ولا شك ان الحق الذي  
 لله تعالى الثابت في قبضها واقامتها هو الامام الاعظم لا غير  
 والزكاة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ثم من بعده ابي  
 بكر ثم عمر ثم عثمان فلما راي المصلحة في تفويض الاموال  
 الباطنة الي اربابها ووافقه الصحابة صار ذلك بولاية الاما  
 لارباب الاموال فصاروا اربابا عن الامام في الصرف الي  
 الفقراء فصاروا كالم مطالبون ومطالبون فالفقير من اين  
 له مطالبه لا مونايب عن الامام ولا له المطالبة اصالة بالشريعة  
 فتعذر ان تسمع دعواه وتكررت في طريق تكون دعوي صحبه  
 في هذه المسالة فما رايتم فيها سوى ان الامام مطالب ولي  
 الصغيرة باء الزكاة عند القاضي او وكيل الامام **فيجب**  
 ولي الصغير بان الزكاة لم تجب بعد عليه لكونه صغيرا ورسال  
 للولي من القاضي الحكم باسقاط الزكاة عن الصغير **الي**  
 وقت بلوغه وباسقاطها عن ماله ايضا لاجل خلاف الخابله  
 فيجب الي سواه بعد ثبوت الولاية وحصول المال في يده  
 وحولان القول عليه وصغر الصغير ويحكم بذلك هذا الذي  
 ظهر لي من شان وجه الدعوي في هذه المسالة علي وجه  
 الصحة وهذه الدعوي تشبه الدعوي في فسخ الاحارة بالموت  
 فانه يحضر الموجه ويطلب الاجرة من ورثة المتاجر فيجب  
 بان الذي ادعاه من الاجار صحيح غير ان مورثا مات  
 وان الاحارة انقضت بموته وان هذا الحق لم يجب علينا  
 فيحكم القاضي باصناف الفسخ وشتم يرتفع الخلاف وصور  
 كثيرة منها الدعوي تقبل علي هذا الطريق فان الامام  
 لا شك ان له الولاية الاصلية في المطالبة وكانت الدعوي

قف

الحكم بفسخ الاجارة  
 بالموت

من

من جهة من له الولاية لذلك فيسمع اما من جهة غيره  
 فلا يمكن لاختصاص الولاية فيه وفي نوابه هذا اخر ما  
 اتفق لي من الظلام علي تحرير هذه المسالة ومن فتح  
 عليه بطريق اخري في الدعوي في هذه المسالة  
 وتكون صحبه من جهة صاحب الولاية شرعا بعد ان  
 يتامل ما اثبتته في هذه المسألة وما بينته في امر  
 دعوي الفقير فليثبت علي الحاشية فانه فائدة  
 جليله والله اعلم **مسألة** الزيادة  
 في المهر وتحرير كلام اصحاب فيها وما يشترط لصحتها  
 وذكر في البدايع قال ويجوز الزيادة في المهر اذا ترا  
 بها والخط عنه اذا رضيت به وذكر في المبسوط تزوجها  
 علي مهر مسمى ثم زادها في المهر بعد العقد فني قول  
 ابي يوسف الاول ينتصف الزيادة والاصل بالطلاق  
 وفي قوله الاخر لا ينتصف بالطلاق الا المسمى في العقد  
 خاصة واما الزيادة بعد العقد تسقط كلها بالطلاق  
 وهو قول ابي حنيفة والي محمد راجعها الله تعالى وذكر  
 في فتاوي قاضي خان قال رجل طلق امراته طلاقا حيا  
 ثم راجعها وقال لها زدني في مهرك لم يصح لانها مجهول  
 ولو قال راجعك بمهر الف درهم ان قبلت جاز والا فلا  
 لان هذه زيادة في المهر يتوقف علي قبولها ولو تزوج  
 امرأة بالف درهم ثم تجدد النكاح بالف درهم اختلفوا  
 فيه ذكر جوابه زاده ان علي قول ابي حنيفة ومحمد  
 راجعها الله لا يلزم منه الالف الثانية وبعضهم ذكر  
 الخلاف علي عكس هذا ثم قال قاضي خان بعد هذا  
 امرأة ومبت مهرها من زوجها ثم ان الزوج اقر بـ

ضيا



يدي الشهود ان لها عليه كذا وكذا من المهر تكلموا فيه **قَالَ**  
 ابو الليث رحمه الله بضم اقبلة اذ اقبلت ويجعل علي **الله**  
 زادها في مهرها والزيادة في المهر بعد هبة المهر جائزة لكن  
 لا بد من القبول لان الزيادة في المهر لا تصح من غير قبول  
 المرأة وذكر في الفتاوي الظهيرية المطلقة الرجعية اذ قال  
 لها من زوجها في مهره لم يصح لانها مجهول او قال راجع  
 بمهر الف درهم ان قبلت حاز والا فلا لانه زياده في المهر  
 فيتوقف على قبولها وهل يشترط القبول في المجلس الاصح  
 انه يشترط وذكر بقية ما نقلناه من فتاوي قاضي خان  
 بعبارة فلا يفيد وذكر في البحر المحيط الزيادة في المهر  
 صحيح حال قيام النكاح عند علمائنا الثلاثة خلافا لغير  
 رحمه الله والخللان فيه نظير للخللان في الزيادة في التمس  
 هكذا ذكره شمس الامية السرخسي في شرحه وفي المتن  
 عن ابي يوسف الزيادة في المهر جائزة عند ابي حنيفة  
 رحمه الله تعالى وفي قول ابي يوسف رحمه الله لا يجوز  
 وقبول الزيادة في المهر بشرط لصحة الزيادة وفي فتاوي  
 ابي الليث ان الزيادة في المهر بعد هبة المهر صحيحة  
 وفي اكرام شيخ الاسلام ان الزيادة في المهر بعد الفقة  
 باطله وهكذا روي بشر عن ابي يوسف رحمه الله وصورة  
 ما رواه بشر قال اذا طلق امراته ثلاثا قبل العحول بها  
 او بعده ثم زادها في المهر لم تصح الزيادة وفي القدر  
 ان الزيادة في المهر بعد موت المرأة جائزة عند ابي حنيفة  
 رحمه الله تعالى وقبول هذه الزيادة الي ورثتها وعند  
 لا يجوز وفي فتاوي ابي الليث رحمه الله المرأة اذا وعت  
 مهرها من زوجها ثم ان الزوج بعد ذلك استشهد ان لها

ان

عليه

عليه كذا وكذا تكلموا فيه واختاره الفقيه ابو الليث  
 انه يجوز اقراره وذكر حكام الامم في طلاق واقفاته  
 قول ابي الليث الا انه شرط قبول المرأة ثم قال وانما شرطنا  
 قبول المرأة لان الزيادة في المهر لا تصح الا بقبول المرأة  
 لا تترك ان شرط قبول المرأة ولم يذكر انه هل يشترط  
 القبول في المجلس وقد كتبت في الفصل الحادي عشر من  
 البيوع ان قبول الزيادة في المهر في المجلس ولو لم يقبل حتى  
 افتراق بطلت فقياس ذلك ان تكون الزيادة في المهر كذا  
 وهكذا اذكر في فصل المهور من جميع التفاسير فقال واذا  
 قبل يعني النكاح من الايجاب والقبول فهو زيادة ان  
 قبلت حاز ثم قال وروي في المجلس ثم ذكر بعد هذا في البحر  
 المحيط ايضا قال وتساك الزيادة اما بالدخول بها او بالخلو  
 الصحيح او بموت احد ما حتى لو وقعت الفقة بينهما  
 قبل وجود واحد من هذه الاشياء بطلت الزيادة  
 ويتنصف الاصل دون الرياة هذا عبارة البحر المحيط  
 وذكر في فتاوي الخاصي لوزاد في مهرها بعد هبة المهر  
 حازت الزيادة اذ اقبلت وانما شرطنا قبول المرأة لان  
 الزيادة في المهر لا تصح الا بقبول المرأة وذكر في الفقيه قال  
 في باب الزيادة في المهر الزيادة في المهر بعد هبة المهر تصح  
 ثم قال بعد الهبة جعلت الف درهم مهر لا يلزم بحجج  
 للجلال تكا حاكمهم يلزم ان جدد لاجل الزيادة لا احتياطا  
 علي ابرهني علي اني امهرتك مهر احد يد افا بر ان تجد لها  
 مهر من الحل يبراسي الاول ويجب للجد يد قل وحب وبراءة  
 ثم جدد مهرها فهو علي قياس قول ابي حنيفة ومحمد يثبت خلان  
 ابي يوسف ومقبل بالاتفاق لا يثبت الثاني بعد الا بر وانما



الاختلاف في حال قيام المهر والمهر والاصح انه مختلف على حم لاينة  
 الثاني وذكر في اختلاف الفقهاء للطلاق قال قال اصحابنا  
 الزيادة في الصداق بعد النكاح جارية وهي ثابتة ان دخل  
 بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول بطلت الزيادة وكان  
 لها نصف المسمى في العقد وقال زفر الشافعي رحمه الله  
 نقلي الزيادة بمنزلة الهبة ان قبضتها جازت وان لم تقبضها  
 بطلت وقال ما دون نصف الزيادة فان طلقها قبل الدخول بطلت  
 الزيادة وكان لها ان ترجع بنصف ما زادها اليه وان مات  
 عنها قبل ان تقبض فلا شيء لها منه لانها عطية لم تقبض  
**قلت** فتخير لنا من هذه النقول ان الزيادة في المهر  
 صحيحة بشرط القبول لها من المرأة في مجلس الزيادة هذا هو  
 الاصح وسواء كانت الزيادة من جنس المهر او من غير جنسه  
 واذا صححت التحقت بالمهر وبقيت مع الاصل لانه وقع العقد  
 عليها الا انه ان طلقها قبل الدخول بها سقطت الزيادة ولا  
 تنصف مع الاصل عند اصحابنا ولا يشترط في الزيادة لفظ  
 الزيادة بل يكفي بلفظ الزيادة ويقول راجعك بكذا ان  
 قبلت ذلك منه يكون زيادة وان لم يكن بلفظ من فذلك لذي  
 مهر وكذا انصح الزيادة بالتحديد للخلال للنكاح وان لم  
 يكن بلفظ الزيادة على خلاف فيه وكذا الواقع لزوجه بمهر  
 وكانت قد وهبته له فانه يصح وان لم يكن بلفظ الزيادة لكن  
 لابد من القبول في مجلس الزيادة وكذا ان يشترط بقا المهر في  
 ذمة الزوج لصحة الزيادة بل يجوز وان كانت ابراته او  
 وهبته له وكذا ان يشترط قيام النكاح بحالة الزيادة في  
 قول ابي حنيفة فيما ذكره القدوري عنه خلافا لما ذكره القدوري  
 ذكر صورة الموت فقال الزيادة في المهر بعد الموت المرأة

جارية

جارية عن ابي حنيفة رحمه الله وقبول هذه الزيادة  
 الي ورثتها وعند اصحابنا يجوز ولم يذكر الزيادة بعد الطلاق  
 البائن وانقضا العدة في الرجعي والظاهر ان يجوز عنده  
 ايضا قياسا على حالة الموت بل بالطريق الاولى لان في الموت  
 انقطع النكاح وفات محل التملك وبعد الطلاق للحل قابل  
 وقد ثبت لنا ذلك عنه في الموت في الطلاق اولى وما ذكره  
 في البحر المحيط عن ابي يوسف رحمه الله من رواية بشر  
 عنه يحمل على انه قول ابي يوسف وحده لا على قول ابي  
 حنيفة رحمه الله لان ابا يوسف رحمه الله حاله في الزيادة  
 بعد موت المرأة فيكون قد مضى على اصله ولم ينقل عن الامام  
 في الزيادة بعد الطلاق البائن شي فيحمل الجواب فيه على  
 ما نقل عنه في الزيادة بعد موتها يخرجها لكل من الجوابين  
 على اصل الامام واصل ابي يوسف وكذا انقول لا يشترط  
 لصحة الزيادة بلوغ المرأة بل يصح والقبول الى الولي كما في  
 سائر العقود ولانه تصرف فيه مصلحة للصغيرة فيصح الهم  
 الا ان يقال انه لا يصح للزيادة اذا كانت صغيرة لا تنقل  
 لان شرطها القبول والصغيرة ليست من اهل القبول ولا  
 يكون قبول الولي كافيا كما نقله صاحب البه ايم في مسيل  
 الكفالة للصغير وصورة ما ذكره في الكفالة قال ومنها وهو  
 تفريع على مدعيهما ان يكون عاقلا فلا يصح قبول الجنون  
 والصبي الذي لا يقبل لانهما ليسا من اهل القبول ويجوز  
 قبول ولهما عنهما لان القبول يعتبر من له اليجاب ومن  
 وقع له اليجاب ليس من اهل القبول ومن لم يقع له اليجاب  
 له فلا يعتبر قبوله هذه عبارة وهذا البحث موجود في  
 في حق الزيادة في مهر الصغيرة التي لا تنقل والذي يظهر



لي انه سهو وقع من صاحب النواحي في الكفالة فلا يعتد  
 عليه فانه مخالف لاقوال اهل العلم وخصوصا المذنبين وقد  
 تكلمنا عليه في كتابنا الاختلافات الواقعة في المصنفات  
 فلا يلتفت الي هذا البحث في هذه المسئلة ايضا ولخط  
 من المهر يصح عندنا لانه حقها ولخط يلا فيه منصحه ولكن  
 لا يشترط لصحة القبول في المجلس كما يشترط القبول في  
 الزيادة لانه ابرار وملكه وانما كان فلا يحتاج الي القبول  
 لكن الظاهر انه يرتد بالرد لهبة الدين من عليه الدين  
 اذ اردوه ولم ارفيه نقلا صريحا ثم الزيادة تتأكد باحد  
 ثلاثة اشياء كما ذكرناه فيما تقدم من الدخول او الخلوة  
 الصحيحة احترازا من الفاسدة فانها لا تؤكد هاهنا  
 وتسقط بالفرقة قبل الدخول او موت احدهما فقلنا  
 في تأكيد كل المسمى بالموت قبل الدخول لانه منتهى  
 قاطم فتي وقعت الفرقة قبل وجود واحد من هذه  
 الاشياء الثلاثة الي ان وقعت الفرقة قبل الدخول  
 يسقط او وقعت قبل الخلوة يسقط او وقعت بموت  
 احدهما قبل الدخول او الخلوة الصحيحة ما لهذه الثلاثة  
 رابع فيها علت وانه تعالى اعلم **مسئلة تزويج الصغار**  
 والصغار ومن له الولاية عليهم في ذلك وبيان ما  
 يشترط الولاية القاضي فيهما وهل اذا باشر القاضي  
 عقد صغير وصغيرة بنفسه هل يكون ذلك حكما منه  
 بحيث انه لا يجوز للمخالف ان يفسخ النكاح ام لا وفي  
 مسئلة فعل القاضي هل يكون حكما ام لا ذكر في الخبر  
 قال الفضل الخامس في معرفة الاوليا يجب ان يعلم  
 بان الولي من كان من اهل الميراث ومو عاقل بالغ

مطلق  
 للمؤلف كتاب الاختلافات  
 الواقعة في كتبنا

تزويج الصغار  
 والصغار

حتي

حتي لا تثبت الولاية للصبي والمجنون وانتبت الولاية  
 للكافر علي المسلم ولا للمسلم علي الكافر وانتبت الولاية  
 للعبد وبعد هذا يحتاج الي معرفة ترتيبهم فنقول  
 اقرب الاوليا الي المرأة الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب  
 ثم الجد لاب وان علا ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب ثم ابن  
 الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب وان سفلوا ثم العم لاب  
 وام ثم العم لاب ثم ابن العم لاب وام ثم ابنة العم لاب  
 وان سفلوا ثم عم الاب لاب وام ثم عم الاب لاب ثم بنو  
 علي هذا الترتيب ثم رجل هو ابعد العصابات الي المرأة  
 ومو ابن عم بعيد ثم مولي العتاقة ثم الام ثم ذو والاخا  
 المقرب فالأقرب وهذا قول ابني حنيفة ومواسي  
 وللأم وللخال وسائر ذوي الارحام تزويج الصغير  
 والصغيرة عند ابني حنيفة عند عدم العصابة  
 خلا فالجهد وقول ابني يوسف مع ابني حنيفة في أكثر  
 الروايات والكرخي ذكر مع محمد والاصح انه مع ابني  
 حنيفة ثم مولي المولاه ثم السلطان ثم القاضي ومن  
 نصبه القاضي اذا شرط تزويج الصغار والصغار  
 في عمده واذا لم يشترط فلا ولاية له وانما يحتاج الي  
 الولي في الصغير والصغيرة بعد الاوليا فان كان  
 الاب الان حاضرا ومو من اهل الولاية توقف  
 نكاح الام بعد علي احيازته وان لم يكن من اهل الولاية  
 فان كان صغيرا او كبيرا او مجنونا حاز وان كان  
 المقرب غائبا غيبة منقطعة حاز نكاح الام بعد وتكلموا  
 في حد الغيبة المنقطعة والشرائط الكلام فيها  
 ولذا لك اختلاف الروايات ايضا فيها والاصح

بيان ترتيب الاوليا

م

م



اذا كان في موضع لو انتظر حضوره او استخلا ع راج  
 فات الكفو الذي حضر فان الغيبة منقطعة ومن  
 المشايخ من تجاوز وقال لا بد من حد فاصل بينهما  
 وقد رنا ذلك بثلاثة ايام وليا لها ومو قول الي  
 عصمة المروي ومحمد بن قاتل الرازي فصار حده  
 الغيبة علي قولها ثلاثة ايام وليا لها وهكذا كان  
 يفتي القاضي ركن الاسلام علي السعدي وكان يقول  
 اذا تزوج الولي المبعد ولا يعرف ابن الولي الاقرب يجوز  
 وان ظهر انه في ذلك المصرو الرجل الذي يعول الصغير  
 والصغيرة لا ولاية له في انكاحهما وكذلك الوصي  
 لا ولاية له في النكاح سواء الوصي اليه الاب في النكاح  
 او لم يوص الا اذا كان الوصي وليها مخيئا يملك  
 النكاح بملك الولاية واذا تزوج الصغيرة غير الاب  
 ولجده ثم بلغت فلها الخيار عند ابني حنيفة ومحمد ولو  
 تزوجتها امها او القاضي فبلغت فلها الخيار عند ابني  
 حنيفة علي اصح الروايتين عنه ومي معروفة وكما  
 يثبت خيار البلوغ للانثى يثبت للذكر ولا تكون القرعة  
 فيه الا بقضاء القاضي وتبطل هذه الخيارات في  
 حاجتها بالسكوت اذا كانت بكر او لم يتد الي اخر  
 المجلس حتي لو سكنت لما بلغت ومي بكر يبطل خيار  
 وان كانت ثيبا في الاصل او كانت بكر الا ان الزوج  
 قد بناها ثم بلغت عند الزوج لا يبطل خيارها  
 بالسكوت ولا بقياها عن المجلس وانما يبطل خيارها  
 اذا رضيت بالنكاح صريحا او يوحي لها فدل يد علي  
 الرضا وذلك نحو التمكين من الجماع وطلب النفقة

ولاية الوصي في النكاح  
 الصغير والصغيرة

على هذا التفصيل  
 في الخيار بالبلوغ

وما

وما اشبهه واذا تزوج القاضي صغيرة لولي لها  
 ولم يكن السلطان اذن للقاضي في تزويج الصغار  
 ثم اذن له في ذلك فاحراز ذلك لم يجز وان كان قد  
 اذن له قبل التزويج فزوج حاز **سبل** الما ورجع  
 عن صغيرة لها اخ لا يزوجهما فزوجها القاضي بغير  
 امر الاخ قال لا يصح النكاح الا اذا كان الاخ عاصلا  
 او غايبا لم يخفى يجوز والاب ولجده اذا تزوج الصغير  
 امرأة باكثر من مهر مثلها او تزوج الصغيرة باقل  
 من مهر مثلها ان كانت الزيادة والنقصان بحيث  
 يتفاين الناس في مثلها يجوز بالاتفاق وكذلك  
 الجواب في غير الاب ولجده من سائر الاوليا ولو كانت  
 قاضيا لا يتفاين الناس في مثلها ففي الاب ولجده  
 قال ابو حنيفة رحمه الله صح النكاح وصح الخط  
 والزيادة وقال لا يجوز ولم يبين ما اذا لا يجوز النكاح  
 او التسمية فروي الحسن عن ابي يوسف رحمه  
 الله نقالي ان النكاح حايث والتسمية لا يجوز وذكر  
 هشام عن محمد رحمه الله ان النكاح حايث وفي الجا  
 الصغير عنهما ان النكاح لا يجوز واجمعوا علي ان غير  
 الاب ولجده لو زاد او نقص بحيث لا يتفاين الناس  
 فيه انه لا يجوز النكاح حتي لو اجاز بعد البلوغ  
 لا يعمل باجازته واذا اجن الولي مجنونا مطبقا تزول  
 ولايته فان كان يجن ويهين لا تزول ولايته وينفذ  
 نضره في حالة الافاقة وذكر في المنسبط اذا كان  
 الوالد الصغير او الصغيرة فذلك حايث عليهما وكذلك  
 سائر الاوليا واذا اجتمع في الصغير اخوان الاب وام

غير الاب واجد لو زاد  
 او نقص لا يجوز النكاح  
 ولو اجاز بعد البلوغ



فانما من وجه جاز عندنا ومن العلماء من قال لا يجوز ما  
لم يجتمع عليه وان كان احد من الاب وام والاخت اب فعندنا  
الاخ من الاب والام اولى بالتزويج وعلي قول من رحمه  
الله يستقيا ان ثم اولى الاوليا في الصغيرة ابونا ~~شهم~~  
للجد ابوالاب بعده ومواقيم مقامه في ظاهر الرواية  
شهم بعد الجداد من قبل الابا وان علوا الاخ اب وام  
ثم الاخ اب ثم ابن الاخ اب وام ثم ابن الاخ اب ثم  
العم اب وام ثم اب ثم ابن العم اب وام ثم ابن العم اب  
ومولي العتاقة تثبت له الولاية اذ لم يكن له هناك احد  
من القرابة وما ذوالام حام للاخوال والخالات والعمات  
فعلني قول ابي حنيفة يثبت لهم ولاية التزويج علي ولده الكا  
كما يثبت للمسلم ولوزوج الاب ابنته الصغيرة بمن لا يكافئها  
او تزوج ابنة الصغيرة امرأة ليست بكفولة جاز عند ابي  
حنيفة استحسانا ولم يجوز عندنا واذا اقر الولي علي الصغير  
او الصغيرة بالنكاح لم يثبت النكاح باقراره ما لم يشهد به  
شاهدان عند ابي حنيفة وعندنا يثبت النكاح باقراره  
ويثبتني علي هذا الخلاف فيما اذا اقر للولي عليهما ثم ادركاه  
فكذباه واقام المدعي عليهما بعد البلوغ شاهدين باقرار  
الولي بالنكاح في الصغير واذا كان للصغيرة وليان فزوجها  
كل واحد منهما رجلا فان علم ايها اول جاز نكاح الاول منهما  
واذا تزوج الصغيرة امرأة فجاز ذلك وليه جاز عندنا  
لان الصبي العاقل من اهل العبرة عندنا وعلي هذه الصغيرة  
ايضا لو تزوجت نفسها فجاز الولي ذلك فانه يجوز وذكرني  
البحر اذا كان للصغير ابوان بان ادعيا ولد جارية بينهما  
فانه ينفر وكل واحد منهما بالتزويج ولا خيار للصغير اذا بلغ

بخلاف

بخلاف الصغير فيما له فيما له منه بدقانه لينفره كل واحد  
منهما بذلك علي قول ابو حنيفة ومحمد وذكر في المنتقى قال  
محمد اذا كان للصغير والد او جده لم يزوجهما القاضي وان كان  
للاب فاسدا او للجد ينفر ان يزوجهما من الكفر اذا كان للصغير  
اب امتن من تزويجهما لا تنتقل الولاية الي الجدة بل يزوجهما  
القاضي وذكر هشام في نوادره عن ابي حنيفة رحمه الله  
انه قال للوصي ولاية التزويج **قلت** وايضا شرط عليه  
هذه الرواية عن ابي حنيفة ان يكون الاب قد مضى في الوصاية  
علي التزويج **س** شيخ الاسلام عن رجل غاب غيبة مدة  
منقطعة وله بنت صغيرة فزوجها اخنها اب وام او اب  
والام حاضرة قال ان لم يكن لها عصبة اولى من الاخت  
جاز النكاح فتدل لا تكون الام اولى من الاخت قال لا  
لان الاخت لاب وام او اب من قوم الاب والنساء اللواتي من  
قوم الاب لهن ولاية التزويج عند عدم العصبات باجماع  
بين اصحابنا ومن الاخت والعم وبنت الاخ وبنت العم  
قام الام والنساء اللواتي من قبل الام فلهن ولاية عند ابي  
حنيفة وعند محمد لا ولاية لهن المرأة اذا اختارت الفسخ  
يقول القاضي للزوج قار قها فان قار قها والا فالولي  
يفرق بينهما وصورة التزويج ان يقول القاضي فسمعت  
هذا العقد بين هذه المدعيه وبين هذا المدعي عليه  
سبب خیار البلوغ بينهما ولو قال حكمت بينهما او قال  
فرقت بينهما يجوز ولكن المصطوب ان يقول فسمعت هذا  
العقد بينهما لان محمد رحمه الله ذكر في الكتاب لفظ  
الفسخ غير الاب والجد اذا تزوج الصغيرة فالاحتياط  
ان يفتد مرتين مرة بمهر مسخي ومرة بغير التسمية لاخر

علي المهر في تزويج  
الصغيرة رواية

صورة تزويج القاضي

مطلب  
في الاب والجد اذا تزوج  
الصغيرة فالاحتياط  
بغير مرتين



احدى ما انه ان كان في التسمية نقصان لا يصح النكاح الاول  
 فيصح النكاح الثاني بمهر المثل والثاني ان الزوج لو كان حيا  
 مطلقا اسرا قريته زوجها بلفظ ان او بلفظ كل امرأة يتزوجها فهي  
 طالق فاذا تزوجها بلفظ اليمين بالنكاح الاول ويقع الطلاق  
 ويحل بالنكاح الثاني ويحل له وطئها وان كان الاب وللمعدة  
 من زوجها قلنا ذلك الجواب عند ابي يوسف ومحمد للمعنيين  
 جميعا وعند ابي حنيفة رحمه الله للمعني الثاني وذكر القاضي  
 خاوي في الفتاوي اذا اجتمع لجد الفاسد والمخت فنفذ  
 ابي حنيفة الولاية للجد وما دام للصغير قريب فالقاضي  
 ليس بولي في قول ابي حنيفة وعند صاحبيه ما دام **له**  
 عصبة والوصي ليس له الولاية وروى هشام عن ابي **عليه**  
 حنيفة رحمه الله ان اوصي اليه الاب جازله تزويج **م**  
 الصغير والصغيرة والوليان المستويان اذا تزوجا متعاقبا  
 جاز الاول دون الثاني وان زوج كل واحد منهما من رجل  
 فوقهما معا ولا يهرق الاول ايهما يبطل العقدان وذكر في تيمم  
 الفتاوي لو تزوج الولي الصغيرة من ابنه كان باطلا واذا لم  
 يشترط في تقليد القاضي تزويج الصغار فزوج ثم اجاز  
 السلطان ذلك فانه لا يصح ويكون فاسدا وذكر في المنتقى  
 قال ابو يوسف رجل تزوج ابنة له صغيرة من غايب **بش**  
 مات الاب وبلغ الغايب فاجاز فهو جائز في قولي وتخصيص  
 قوله لما كان الخلاء المعروف في توقف شطر المقد لا قبول  
 اما موت الاب قبل الاجازة يجب ان لا يبطل النكاح غديم  
 جميعا القاضي اذا تزوج الصغيرة ولم يكن السلطان امره  
 بذلك ثم امره فاجاز ذلك النكاح قسلا لا يجوز والصحيح  
 انه يجوز رجل تزوج اخته الصغيرة من صبي له طاقة به

بلغ

الثقة

الثقة وليس له طاقة المهر فقبل الاب النكاح وهو عن جاز  
 لانه بعد غيبا بين الاب في حق المهر دون الثقة فخير **لها**  
 من هذا كله ان تزوج الصغار والصغار جازله عندنا باه  
 خلاف بين الاصحاب لكن وقع الاختلاف في ترتيب بعض الاوليا  
 علي بعض كالحمد مع المخت وكذا وقع في جواب شيخ الاسلام  
 ان المخت اب وام مقدمة علي الام وكذا بقية النساء اللواتي  
 من قبل الاب واخرجه علي وجه الرواية والنقل اعلي وجه  
 الاختيار وهي مسيلة دواية ذكرها في الثقة وفي الجبر  
 المحيط وفي النخبة والغاية شرح السروجي وفي الظاهر  
 مخالفة لبقية الكتب ولترتيب الاصحاب للاوليا ثم وجاوا  
 بذكر الام بعد مولي العتاقة ثم ذكروا بعد ها ذوي الارحام  
 كما ذكرنا عن الذخيرة والذي يظهر لي في ذلك ان شيخ الاسلام  
 المذكور تفقه في هذا امر غير ان يظهر برواية ان المخت  
 اب وام او اب والعمة وبنت المهر من علي الام في التزويج  
 وذلك لان صورة المسئول عنه في مجموع النوازل انه سبيل  
 عن رجل غايب غيبة منقطعة وله بنت صغيرة فزوجها لغتها  
 اب وام او اب والام حاضرة فاجاب **انه** ان لم يكن لها  
 عصبة او لم يكن المخت جازا النكاح قبل له الا تكون الام  
 اولي من المخت لان المخت اب وام او اب من قوم **له**  
 والنساء اللواتي من قوم الاب لهن ولاية التزويج عند عدم  
 العصبات باجماع بين اصحابنا وهن المخت والعمة وبنت المخت  
 وبنت المهر هذه عبارة فقوله في الجواب لما قيل له الا تكون  
 الام اولي من المخت قال لان المخت اب وام من قوم **له**  
 هذا تفقه منه ثم قوله والنساء اللواتي من قوم **له**  
 التزويج عند عدم العصبات باجماع بين اصحابنا هذا نقل

قال

ينه



المذهب فتفقه ههنا في هذا المنقول واستنبط منه ان يكون  
 من ذكره من النساء من قوم الاب لهن ولاية التزويج عند  
 عدم العصابات وما يلزم منه التقديم على الام حتى يحصل  
 الجمع بينهما وبين من عد من الاوليا على الترتيب بشم فالام لا  
 شك ان لها الولاية عند عدم العصابات عرف بالرواية عن  
 اصحاب كما عرف هذا بالرواية عنهم ايضا فصار معناه  
 روايتان رواية الاخوت ومن معها ورواية الام وكلها  
 الروايتان تنطق بان الام لها الولاية عند عدم العصابات  
 فنظرتا بعد ذلك فوجدنا الام تستحق التقديم على الاخوة  
 بكونها مرتبة بشم وهي لا تقتضي الفصل بل يكون الذي  
 دخلت عليه مرتبة علي ما تقدم من غير ان يتخلل بينهما  
 شيء اخر كما في الاب مع الجد والام مع العم وهي اقرب من  
 الاخوت وهذه الولاية رايه مع القرب حتى جعلوا الام الذي  
 من الابوين اقرب من الام الذي من الاب وجعلوا الجد الفاضل  
 اولى من الاخوت فالام اولى عند الي حنفية رحمه الله على  
 ما نقله قاضي خان في فتاويه فاذا كان هذا الجد الفاضل  
 اولى من الاخوت فالام اولى بطريقه الاولي ومما يدل على  
 ان ما نقله شيخ الاسلام ليس بصحيح انه عدم مع اخوت العمة  
 وبنت العم وهول من ذوي الارحام وولاية ذوي الارحام  
 تختلف فيها وموقال باجماع من اصحابنا وهذا ظاهر الدخول  
 عليه ولا شك ان الام مقدمة على ذوي الارحام بلا خلاف  
 وموقال ان العمة وبنت العم وبنت الاخ يقدم من عليها وليس  
 لامس كما ذكره فيجعل ما نقله عن اصحاب من قولهم ان لهن ولاية  
 عند عدم العصابات اذ لم يكن للصغيرة ام ايضا لما ذكرنا  
 ولنا ان نقول ان الام عصبة بدليل انها تحتوي جميع الميراث

في

في ولد الملاعنة وولد الزنا واصحابنا قد جابوا من العصابات  
 في الجملة حتى قالوا قوله عليه السلام النكاح الى العصابات يتناول  
 الام لانها عصبة في الجملة بدليل ان ولد الملاعنة  
 نكحت منه الام كل المال وكذا ولد الزنا هذه عبارة  
 الاصحاب في كتبهم فما نقله شيخ الاسلام من قوله  
 لهن ولاية التزويج عند عدم العصابات اي عند عدم  
 الام ايضا لان لفظ العصابات يتناولها فالحاصل ان  
 الذي يجب ان يقال في هذه المسئلة ان الام مقدمة  
 على الاخوت ومن ذكر معها ولا يلتفت الى ما قاله شيخ  
 الاسلام لانه تفقه في مقابلة الرواية المنقولة  
 في الترتيب او محمول على ما ذكرنا اخرا واما مسئلة  
 الفصل فاني استنبطت فيها حكما لم اسبق اليه فيما  
 علمت وهي فائدة جارية وموان الولي المقرب اذا  
 عطل عن تزويج الصغيرة ورفعت القضية الى القاض  
 واستوفى الشرايط وزوج هل يكون تزويج القاضي  
 بطريق النيابة عن الولي العاضل باذن الشرع ام بما  
 الي القاضي من الماذن بتزويج الصغيرة ويترتب  
 على هذا البحث ان القاضي اذا لم يكن مازونا له في  
 تزويج الصغار هل له ان يزوجه في هذه الصورة ويكون  
 تزويجه بطريق النيابة عن العاضل باذن الشرع لا  
 بغيره واحذت ذلك من قول الاصحاب ان العاضل  
 ظالم والقاضي يكف يد الظالم ومن قولهم في اللعان ان  
 الزوج اذا امتنع من التطليق ناب القاضي عنه  
 وهذا لفظ وقال في الهداية لان فعل القاضي انتدب  
 اليه كما في العنين وقال في العنين لان فعل القاضي اضيف

عن ان الام عصبة  
 ل

الولي اذا عطل  
 القاضي التزويج  
 بناء على

ض



الي الزوج فكانه طلقها بنفسه ومن قولهم ان الولي  
 الاقرب اذا امتنع من التزويج لا تنتقل الولاية الي الاقرب  
 بل القاضي يزوج كفا لظلمه فلو قلنا ان قولهم القاضي  
 يزوج بمعنى ان كان مشروطا له تزويج الصفاير كان  
 تناقضا لانهم صرحوا بان لا تنتقل الولاية الي الاقرب  
 ولا شك ان القاضي المأذون له ولي ابعد فيتناقض  
 الكلام واذا حملناه على ما قلناه لا يبقى فيه تناقض  
 فيتعين ان يقال ان تزويج القاضي في هذه الصورة  
 طريق النيابة عن الفاضل باذن الشرع لا بالولاية  
 الثابتة له من السلطان في تزويج الصفاير وانه  
 نقالي اعلم واما مسئلة الوصي فظاهر المذهب  
 انه لا يملك سوا اوصي اليه بذلك او لا رواية  
 هشام عن ابي حنيفة انه يملك التزويج ان اوصي  
 اليه بذلك والظاهر انه يكون مقدما على الجدة وجميع  
 الاولياء لقيامه مقام الاب ومن اصلنا ان وصي  
 الاب في المال يقدم على الجدة فكذلك الولاية وما  
 ذكر في البحر المحيط من قوله في المسئلة قل  
 ولا يشترط على هذه الرواية ان يكون الاب قد مضى  
 في الوصاية على التزويج لم يعرفه في غيره وفيه نظر  
 لانه تفقه مما نقل من رواية هشام وبقية اصحاب  
 نقوا انه ان اوصي اليه بذلك من غير اطلاق وما  
 اطلعتنا احد عن صاحب البحر وما ذكره غير اولي  
 لانه حمل المطلق على المقيد ومما عمل لكل من القائلين  
 وعليه ما قاله الفائق في التقييد والاعمال بقدر الامكان  
 اولي من الالف واما ولاية تزويج القاضي فلا خلاف

بين

بين الاصحاب ان القاضي لا يملك تزويج الصفاير والصفا  
 الا اذا اذن له السلطان في تقليده فاذا لم ياذن له  
 لا يملك ذلك ولا يجوز له تزويجهم وغلط بعض المفتين  
 في زماننا وقاله الفقيه الحنفى يملك ذلك عملا بما  
 المتقدمة انه يجوز تزويج الصفاير والصفاير وجاز  
 الي وسالني عن ذلك وانه امر اشكل عليه وما كان  
 يعلم في القاضي ذلك فبينت له وعرفته النقل ففهم  
 ورجع وبلغني ايضا عن قاضي القضاة صدر الدين  
 الحنفى البصري انه قال لما ولائي السلطان القضاة  
 بد مشق طعت منه ان يشافيني بالمأذن في تزويج  
 الصفاير والصفاير وكان يقول هذا هو الفقه انه لا بد  
 ان يكون مستأففة من السلطان وليس كما زعم بل ذكره  
 في تقليده يكفي ولم يشترطوا التلقي منه مستأففة  
 ولكن لو قيل بان احسن كان له وجه ثم الولاية التي  
 يملكها القاضي في تزويج الصفاير والصفاير وجميع  
 ولاية مرتبة موحدة عن جميع العصبيات والاقارب  
 من ذوي الارحام ولا يشترط الخيرية في قرابة ذوي  
 الارحام هنا حتى كان لابن العم ولبنات العم وهذا  
 المتأخير عند ابي حنيفة وابي يوسف في التار والارباب  
 عن ابي يوسف فاذا اطلب من القاضي الحنفى المشروط  
 في تقليده تزويج الصفاير والصفاير ذلك يكشف  
 عن امر الاولياء والعصبيات وذوي الارحام فاذا  
 ثبت عنده عدم الاولياء فنظر في امر الكفاة ومما  
 المشمل فاذا تبين ذلك لديه عقد النكاح وتزوج  
 والاولي له ان يقدم مرتبة كما نقلناه عن الاصحاب

ت  
 مطلب  
 صورة تزويج القاضي  
 الصفاير والصفاير



مرة بهرمسمى ومرة بغير تسمية لانه الاحوط للاسرة  
 اللذين ذكرناهما عن البحر المحيط وقاضي خان وما رآه  
 لحداف فل هذا بعد والذي ظهر لي عندي انه انما قيل  
 هذا اذا كان مهر المثل لم يظهر عند العاقد اما اذا ظهر  
 وشهد به او علمه العاقد فلا فائدة في اعادة العقد  
 ثانيا الا ان يقال لا اجل الامر الثاني وهو انه يحتمل ان  
 يكون قال الزوج ان تزوجت امرأة فهي طالق او كل امرأة  
 تزوجتها فهي طالق فيدخل اليمين بالنكاح الاول ويحل  
 له وطها بالنكاح الثاني ثم بعد هذا يقول هل هذا العقد  
 الذي عقده القاضي الحنفى المشروط له تزويج الصغار  
 في تقليده بمنزلة حكمه حتى لا يجوز للشافعي والمالكي  
 خالفه ان يبطله ام لا فاعلموا رحمكم الله اني تتبعته  
 هذه المسئلة زمنا فافل اجد فيها نقلا صحيحا وبقيت  
 اميل الي انه بمنزلة الحكم وانه لا يجوز لاحد نقضه وجمعت  
 مسائيل تشهد لما قلته من ان فعل القاضي بمنزلة  
 قوله وحكمه وهي هذه المسئلة الاولى قال في التتمة  
 اذا تزوج القاضي الصغيرة من ابنة كان باطلا المسئلة  
 الثانية ذكر في الاصل قال اذا حضر الورثة وطلبوا  
 من القاضي القسمة وفيهم وارث غائب او صغيرة  
 والتركه غفار قال ابو حنيفة رحمه الله لا اقسمة بينهم  
 باقرارهم حتى يقيموا بينة على المورث والموارث وقال  
 ابو يوسف ومحمد رحمه الله اقسمة ذلك فابو حنيفة  
 قال لا اقسمة بقولهم ولا اقسمة على القريب والصغير  
 بقولهم لان قسمة القاضي قضا منه المسئلة الثالثة  
 ذكر في المتأوي عن المشتري قاض باء مال يقيم او اود

سئل  
 هل تزوج القاضي  
 الصغيرة حكم

قضى

او باعه منه بامره وهو يعلم بذلك ثم مات القاضي  
 واستقضى غيره فشهد قوم عنده انهم سمعوا القا  
 المولى يقول بعث فلانا مال اليتيم بكذا فيقبل ويؤخذ  
 المشتري بالمال وكذا الوديعه وان لم يكن المولى منهم  
 انه قضى بذلك فلما وصلت الي العمل في هذه المسئلة  
 نظرت في التتمة في المتأوي فوجدت قد ذكر المسئلة  
 كما نقلناه وهي اذا تزوج القاضي الصغيرة من ابنة  
 كان باطلا في كتابه النكاح قال ويا في الكلام عليهما ان  
 البيوع قبل مسائيل العيب فنظرت في البيوع فنظرت  
 ما صورته القاضي اذا باع مال اليتيم من نفسه لا  
 يجوز وان كان هذا القاضي جعله وصيا والذي يؤكد  
 هذا ان القاضي لو تزوج الصغيرة من ابنة كان باطلا  
 ومسئلة بيع القاضي مال اليتيم في السير الكبير عن  
 محمد قال ابو العباس الناطقي في الاجناس وما ذكره  
 محمد في السير الكبير من عدم جواز البيع اذا باعه  
 القاضي مال اليتيم عن نفسه محمول على قوله اما على  
 قوله اني حنيفة ينبغي ان يجوز كما يجوز في الوصي قوله  
 والصحيح ان ما ذكره في السير الكبير قول الكل ان  
 بيع القاضي في مال اليتيم يقع على وجه الحكم لا تترك  
 انه لا يلزمه العهدة فلو جاز بيعه مال اليتيم من  
 نفسه كان هذا منه حكما لنفسه والاشارة لا يصلح  
 حاكم لنفسه بخلاف بيع الوصي لانه لا يقع على وجه  
 الحكم هذه عبارة التتمة فانكشاف مجد الله تعالى ما  
 كان ملتسا ووافق النقل ما كان في الخاطر وما جنى  
 اليه الذم في اول الامر وبه الامر وذكر قاضي خان



في الفتاوي في البيوع قال لا يجوز للقاضي بيع مال اليتيم  
 من نفسه ولا بيع ماله من اليتيم لان بيع القاضي قضا  
 منه وانه لا يصلح قاضيا لنفسه ولهذا الوجه التسمية  
 من نفسه لا يجوز فقد صرح ان فعل القاضي حكم كما ذكر  
 في التتمه وذكر في منية المعنى في البيوع بيع القاضي  
 مال اليتيم من نفسه او ماله لليتيم لا يجوز كذا كتب  
 لنفسه فكيف ذلك ويقتضيه فانه قال لا جالبه  
 فاذا اعتد القاضي عقد صغيره او صغير ليس له ولي  
 غير القاضي وللقاضي ولاية التزويج كان عقد محكما  
 فليس لغيره ان يبطله ولا يقرض اليه حينئذ لا يجوز  
 للقاضي ان يزوج الصغيره من ابنه ولا من ابنته  
 ولا ممن لا يجوز له حكمه لان فعله حكم بقي لنا ان  
 اذن له القاضي في تزويج الصغير والصغيره وتزوج  
 هل يكون حكمه حكم تزويج القاضي الظاهر ان حكمه  
 مثل تزويج القاضي اعني انه يقع ايضا علي وجه  
 الحكم وليس للمخالف ان يبطله لانه نائب عن القاضي  
 المأذون له في تزويج الصغير المأذون بذلك وان لم  
 يكن السلطان اذن له في المأذون لغيره بمغزله الاستيلاء  
 ام لا الظاهر انه يملك ان كان في مقامه اذن له في  
 الاستيلاء مطلقا لانه استيلاء ايضا فله خلصه  
 وان كان السلطان اذن له في تزويج الصغير ولم ياذن  
 له في الاستيلاء ينبغي ان لا يملك الاذن لغيره في تزويج  
 الصغير كما لا يملك الاستيلاء مالم ياذن له السلطان فيها  
 ولو اذن له في الاستيلاء ولم ياذن في تزويج الصغير هل  
 يملك المأذون في تزويج الصغير ام لا يملك لانه ليس له تزويج

مطلب  
 من اذن له القاضي  
 في التزويج حكمه حكمه

الصغار

الصغار بنفسه فليس له الاذن وهذا ظاهرا وهل اذامات  
 القاضي او عزل تبقي الولاية للمأذون له ام تبطل وهل  
 يفتقر للحال بين العزل والموت ام لا الظاهر انه اذامات  
 القاضي او عزل القضاء من نفسه تغرها من غير عزله  
 من السلطان انه لا يبطل الاذن للمأذون له **باب**  
 والحكم ان القاضي اذامات لا تغفل نزاهه والعزل من  
 نفسه كذلك بقي العزل بخلاف موت القاضي ومو  
 غريب فعلي ما ذكره في الخلاصة يبطل الاذن في المأذو  
 له في تزويج الصغير بعزل القاضي وبقي لنا ان السلطان  
 اذا كتب في تقليد القاضي تزويج الصغير والصغار  
 والاستيلاء في ثمرات ذلك القاضي او عزل بشرط  
 السلطان شخصه بعده وكتب في تقليده علي عاده  
 من تقدمه وقاعدته ولم ينص صريحا بالاذن له في  
 الاستيلاء ولا في تزويج الصغير هل يكفي بهذا الم  
 ويحتاج الي صريح الاذن علي الخصوص الظاهر ان  
 يكفي بذلك ولا يفتقر الي التخصيص عليه علي الخصوص  
 واذا استخلف القاضي المأذون له في الاستيلاء  
 شخصه او قد شكا في تقليد هذا القاضي تزويج الصغار  
 ولم ينص القاضي لتأنيه علي تزويج الصغير هل يملك  
 النائب ذلك ام لا ويحتاج الي اذنه في ذلك خصوصا  
 الظاهر انه لا يملك لانه ان كان فوض اليه الحكم بين  
 الناس وفصل الحكومات فهذا المخصوص بالمرافعة  
 والمحاكمات وان كان قال له استنبك في الحكم كذلك  
 يفتدي الي التزويج اما لو قال له استنبك في جميع ما  
 فوض الي السلطان ففي هذه الصورة لقول يملك تزويج

مطلب  
 اذا عزل القاضي  
 هل يفتقر من اذنه  
 في التزويج

ج



الصغار والصغار لانه استنابة في التزويج ايضا حيث  
 علم له الولاية في جميع ما هو متوليه فيملكه ولا يقال  
 ينبغي ان لا يملكه لان النائب في الحقيقة هو نائب  
 عن السلطان ولهذا العزل القاضي لا ينزل واذ  
 كان كذلك فكان السلطان ولاه الحكم ولم ينص على تزويج  
 الصغار ولا يملك تزويجهم كما في حق الاصل لاننا نقول  
 هذا منسب عند عدم التقييم اما مع التقييم فلا لانه  
 ان كان صار نائبا عن الاصل وهو السلطان لا يمتنع  
 من ان يكون نائبا عن القاضي في تزويج الصغار  
 وهذه الولاية استقادهما من تعميم استنابته **لـ**  
 فلا منافاة بينهما وبين ما ذكرت وهل يقال ان  
 النائب اذا ملك تزويج الصغار في الصورة الاخيرة  
 وهي صورة التقييم هل ان ياذن لاحد في تزويج  
 الصغار ام لا ليس له ذلك لان ولايته في المعنى من  
 السلطان والسلطان لم ياذن له في ذلك فلم يملك  
 الاذن في تزويج الصغار فبقي كانه في تزويج الصغار  
 كاحد العقاد المأذون لهم من الحاكم الاصل في تزويج  
 الصغار لانه انما استقادهما التزويج من جهة القاضي  
 لا من جهة السلطان فصار كاحد من وهم لا يملكونه  
 ذلك فكذا هو ولانه بمنزلة الوكيل عن القاضي في  
 ذلك وليس للوكيل ان يوكل فيما وكل به الا باذن من  
 الموكل فلهذا لا يملك هو الاذن ولا احد من العقاد  
 المأذون لهم ما لم ياذن له القاضي الاصل في الاذن  
 فاذا اذن له في هذا كله فيما اذا كانت الصغرة او  
 الصغرة لا ولي لها سوى القاضي اما اذا كان لها ولي

من

من العصبه او من ذوي الارحام واذن ذلك الولي  
 للقاضي في التزويج وزوج القاضي فانه يكون كالوكيل  
 عن ذلك الولي لانه نفسه هو الولي وهل يكون تزويجه  
 هذا بمنزلة تزويجه اذا كانت الولاية له ويكون حكما  
 ام لا وكذا هل يملك ذلك لانه ومن لا يجوز قضاؤه  
 له ام لا الظاهر انه لا يكون حكما ولا يكون بمنزلة تزويج  
 وهو الولي وكذا يملك مباشرة هذا العقد **بـ**  
 ومن لا يجوز له قضاؤه علي الخلاف الذي بين الامام  
 وصاحبه المعروف في الوكالة ولقائل ان يمتنع  
 ويسوي بين هذا وبين الاول من حيث ان القاضي  
 ولي ابعد فاذا اذن له المقرب باشر باهليته  
 وبولايته لانه انما كان بمنزلة المحبوب فاذا اراد المحب  
 عمل الاول بنفسه بمنزلة دين الصحة مع دين المرض  
 ان دين الصحة مقدم فاذا رضي صاحبه بتقديم  
 دين المرض يقدم واحدا بدونه السابق لا يرضي  
 صاحب دين الصحة لان مرضه ليس بدنه بخلاف  
 غيره من الناس اذا باشر بوكالة من الولي لانه  
 لا ولاية له اصلا فهو وكيل محض وفيه صون ما قبل  
 القاضي عن ان يتراض اليه بنقض ولو لم يجعله بمنزلة  
 الاول وانه وقع علي وجه الحكم والام يامن توقف  
 النقض له وهذا الاياس به والله تعالى اعلم الدخول  
 في النكاح الاول هل يكون دخوله في النكاح الثاني  
 ام لا وتحرير الكلام في ذلك ذكر السروجي في شرحه  
 الهداية قال قوله اذا اطلق الرجل امراته طلاقا باينا  
 او وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق ثم تزوجا في

يجب

قف الدخول في النكاح H2 اول  
 هل يكون دخوله في النكاح الثاني



العدة وطلقها قبل الدخول بها فعليه مهر كامل وعليها  
 عدة مستقبله وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف  
 رحمهما الله وموقوف ابراهيم والشعبي ومروان  
 عن احمد بن حنبل وقال محمد والثاقفي ومروان بن عزيح  
 لها نصف المهر وتام العدة الاولى وقاله زفر عدة  
 عليها لسقوط الاولى بالنكاح ولا يجب العدة بعد  
 الطلاق الثاني لانه طلاق قبل الدخول والخلوة واعلم  
 ان هذا عشر مسائل مبينة على ان الدخول في العقد  
 الاول هل يكون دخولا في العقد الثاني حكلا ام لا عند  
 يكون دخولا في الثاني وعند محمد لا يكون المسئلة الاولى  
 اذا دخل بها في الصحة وطلقها فيها طلاقا باينا ثم تزوجها  
 في المرض في عدتها وطلقها فيه طلاقا باينا قبل الدخول  
 هل يكون قارا وتوت ام لا فعند محمد توت في العدة ولها  
 المهر كاملا وعليها عدة مستقبله وكذا لو كان الطلاق  
 الاول في المرض والطلاق بالصرح يكون رجعا وتثبت  
 له الرجعة عند محمد او عند محمد باين ولا رجعة **لـ**  
 المسئلة الثانية لو تزوجت غيره ودخل بها ففرق  
 القاضي بينهما ثم تزوجها ثانيا بغير اذن الولي وفرق  
 القاضي بينهما قبل الدخول كان لها المهر كاملا وعليها  
 عدة مستقبله عند محمد استأنا وعند محمد لها **لـ**  
 نصف المهر في العقد الثاني وتام العدة الاولى **لـ**  
 المسئلة الثالثة تزوج امرأة نكاحا صحيحا ودخل  
 بها ثم طلقها باينا ثم تزوجها في العدة علي الخلاف  
 وهي مسئلة الكتاب المسئلة الرابعة تزوج صغيرة  
 ودخل بها فاختارت نفسها نجيا والبلوغ ثم تزوجها

مظهر  
 عشرة مسائل مبينة على ان  
 الدخول في العقد الاول هل يكون  
 دخولا في العقد الثاني حكلا ام لا

في عدتها ثم طلقها باينا في العدة قبل ان يدخل بها فعلى  
 هذا الخلاف المسئلة الخامسة تزوج امرأة ودخل  
 بها ثم ارتد والعياذ بالله تعالى ثم اسلمت فتزوجها  
 في العدة ثم ارتدت قبل الدخول المسئلة السادسة  
 تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها باينا ثم تزوجها في  
 العدة ثم ارتدت قبل ان يدخل بها فعلى الخلاف  
 المسئلة السابعة تزوج امه ودخل بها ثم طلقها باينا  
 ثم تزوجها في العدة عدتها ثم عتقها فاختارت نفسها  
 قبل الدخول المسئلة الثامنة تزوج امرأة تزوجها  
 فاسدا ودخل بها ففرق القاضي بينهما ثم تزوجها  
 نكاحا صحيحا ثم طلقها قبل ان يدخل بها ووقع نقص  
 في تعداد المسائل وفي بعضها نظروا وذكر في الذخيرة  
 واذا فرق القاضي بين الزوجين في النكاح الفاسد  
 وكان ذلك بعد الدخول بها حتى وجبت العدة ثم تزوج  
 في العدة نكاحا صحيحا ثم طلقها قبل الدخول بها  
 فآلها المهر كاملا وعليها عدة مستقبله عند ابي حنيفة  
 وابي يوسف وعند محمد يجب نصف المهر ويلزمها  
 بقية العدة الاولى وكذا لو كان النكاح الاول صحيحا  
 وطلقها بتطبيق باينة بعد ما دخل بها ثم تزوجها في  
 العدة ثم طلقها في النكاح الثاني قبل الدخول فلهما  
 المهر كاملا عند محمد والحاصل ان الدخول في النكاح  
 الاول ودخول في النكاح الثاني اذا حصل النكاح  
 الثاني في العدة واجموا على ان النكاح الثاني لو  
 كان فاسدا وفرق بينهما قبل الدخول بها في النكاح  
 الثاني لا يجب المهر الثاني وذكر في الهداية قال واذا

الثاني



طلق الرجل امراته طلاقا باينا ثم تزوجها في عدة ثمة طلقها  
قبل الدخول بها فعليه مهر كامل وعليها عدة مستقبل  
وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لها  
نصف المهر وعليها تمام العدة الاولى لان هذا الطلاق  
قبل الميسر فلا يوجب كمال المهر واستئناف العدة  
واكمال العدة الاولى انما يوجب بالطلاق الاول الا انه لم  
يظهر حال الزوج الثاني فاذا ارتفع بالطلاق الثاني  
ظهر حكمه كما لو اشترى ام ولد ثم اعتمها ولها انهما  
مقبوضه في يده حقيقة بالوطية الاولى وبقي اضره  
وهو العدة فاذا اجدد النكاح وهي مقبوضه ثاب ذلك  
القبض عن القبض المستحق في هذا النكاح كالفاسد  
يشترى للمضروب الذي في يده يصير قابضا مجرد  
العقد فوضح بهذا انه طلاق بعد الدخول وقال  
من فرجه انه لا عدة عليها اصلا لان الاولى قد  
سقطت بالتزوج فلا تعود والثانية لم بعد وجوا  
ما قلناه **تد** فتخرج لنا من هذا ان المهر يتكامل  
بمعنى انه اذا طلقها باينا والتقييد بالباين فيه  
قائده والمراد ما دون الثلاث لانه هو الذي  
يظهر فيه الخلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد  
فانه اذا كان الطلاق رجعي ما يكون فيه مهر وهي  
زوجه واذا كان فلا تأجيل له العود اليها الا بعد  
التزوج باخر فتبين ان يكون ذلك في البائن بمبادر  
الثلاث سواء كان بطلاق باين او بخلع او بفريقه واذا  
طلق زوجته المدخولة طلاقا باينا دون الثلاث ثم  
تزوجها قبل ان تنقضي عدتها ثم طلقها قبل الدخول

بها

بها اي في هذا العقد الثاني فعند ابي حنيفة وابي يوسف  
يكون لها مجموع المسمى بكامله ويجب عليها عدة كاملة ابتداء  
من وقت التطايق الثاني ولا يقرب ما كان قد مضى من العدة  
للاولي ولا يحتسب به من هذه العدة وعند محمد رحمه الله يجب  
لها نصف المهر وعليها تمام العدة الاولى وقال من لا عدة  
عليها اصلا بعد ذلك لان الاولى سقطت والساقط لا يعود  
والثانية لم يجب لانه طلاق قبل الدخول وهذا في الظاهر  
قد يرد لكن فيه تراءى مضمود الشارع من ايجاب العدة وهو  
يخوف براءة الرحم فانه يحتمل ان يكون الرحم مشمولا بالاول  
فاذا قلنا لا عدة فيجوز لها ان تتزوج باجنبي فتختلط الانسا  
وقول محمد رحمه الله ظاهر من حيث الظاهر وقولهما اذ  
واولي نظر الاثر المتقدم وهو قيام العدة وهو اثر من  
اثر النكاح الذي دخل فيه واعلم انه قيام العدة شرط حتى  
لوانقضت العدة ثم تزوجها فطلق قبل الدخول فانه اخلاف  
في ان المهر لا يجب كاملا وانما يجب نصفه كساير المطلقات  
قبل الدخول ولا عدة عليها حينئذ لانها مطلقة قبل  
الدخول والمطلقة قبل الدخول لا عدة عليها وقد جرت  
العادة ان الحاكم الحنفى يطلب منه الحكم بتكامل المهر وان كان  
طلق قبل الدخول في العقد الثاني فاذا ارفقت القضية  
الي الحاكم الحنفى المذهب وطلب منه ذلك فعليه ان ينظر في  
العدة ويحكم في قضاها فاذا ثبت عنده ان العدة في وقت الطلاق  
الثاني باقية حكم بتكامل المهر واوجب على المرأة عدة  
مستقبله ابتداء او ما من وقت الطلاق الثاني لا من وقت  
الحكم الذي حكم به ورواه تعالى اعلم **المهور الذي تذكر في الا**  
في ديارنا مثل ان يتزوج الرجل امرأة علي الف درهم

صدقة



او مائة درهم ينار مثلاً ثم تقول بيجل لها او بيجل لها  
من ذلك قبل الدخول كذا او بقي لها بعد ذلك كذا لعل  
وقد صار المرفطان ذلك المتأخر عن المجل تاخذ  
من الزوج وقت الطلاق او بعد الوفاة هنذا اذا  
ارادت ان تمتع نفسها بعد ما قبضت منه القدر  
المجل والزوجة قايمة بينهما هل لها ذلك ام لا وهل  
يجوز للحاكم ان يجيبها الي ذلك ويحكم لها بالمتنح ام لا  
وما الذي يقضي به كلام الاصحاب من قولهم ولها  
ان تمتع نفسها حتى تاخذ مهرها وهل هذا المتنح يكون  
في بيت اهلها وتخرج من منزل الزوج اذا لم يعطها  
المهر المجل بعد ما رقت اليه ام ليس لها ان تخرج  
وتمتنع نفسها وهي عنده في منزل ام لا فتقول  
وبالله المسيقان ذكر في الهداية قال والمرأة ان تمتع  
نفسها حتى تاخذ المهر وتمنع ان يخرجها اي يسا  
لتقن حقها في البدل كما تقن حق الزوج في البدل  
وضار كالبيع وليس للزوج ان يمنعها من السفر والخروج  
من منزله ونزارة اهلها حتى يوفى بها المهر كله اي  
المهر وذكر في المبسوط قال والمراد من المهر ما  
تعارفوا به وما عداه موجب عرفاً فلا يشترط  
القدرة عليه في الكفاة وان كان حالاً وذكر في الفتاوى  
الصغرى الظهيرية قال اذا تزوج امرأة علي تمام  
مسمى ولم يقدر المجل لها ان تطالبه بالمجل لان  
الموجب للتسليم قايماً لان التاجيل يحكم العرف فيحتاج  
لقدراً للمهر ويجب في الحال ما تعارفوا به المثل هذه المرأة  
وذلك بان ينظر الي جهازها والي حالها ولها ان تمتع

مرأة ان تمتع نفسها  
منها ما لم

نفسها

نفسها حتى تاخذ المهر وتمنع لاجل المهر المجل وذكر  
الزوجي في شرح الهداية ناقلاً عن ملتقى البحار قال  
علي هذه المسئلة المراد بالمهر المجل ونحوه جوامع الفتا  
لها ان تمتع نفسها لاستيفاء المجل من المهر وفي الاول  
اذا ادرك المجل ولم يود الموجل فله ان يبيني بها للعرف  
ونحو الواقعات تزوجها على مهر فارادت منع نفسها  
حتى تاخذ المسمى كله ليس لها ان عرفها لان البعض  
مجل والبعض موجب في عرفنا والمعرفون كالمسروط  
فينظر كم يكون المجل لهذه المرأة وكم يكون الموجل  
منه فيقضي بالعرف الا ان يشترط بيجل الكل في  
المقد ونحو مجموع النوازل يقضي لها بنصف المهر  
مجلًا وموعوف امل سرقته انهم يميلون النصف  
والصحيح الاول وفي منية المفتي التثنية بيجل  
المجل جواب المتأخرين هذه عبارة السروجي  
وذكر في الخلاصة في الفتاوى قال رجل تزوج امرأة  
علي مهر معلوم والاداة ان تمتع نفسها حتى تستوفي  
جميع المهر ليس لها ذلك في عرفنا ولكن ينظر الي  
المسمى والي المرأة ان مثل هذه المرأة ومثل هذا  
المسمى كم يكون منه مجلاً وكم يكون موجباً في العرف  
ويقضي بالعرف ويسمي بالفارسية كذا كذا كذا الخ  
الفتية ابو الليث عليه الفتوى ولو شرط بيجل  
في المقد بيجل الكل ثم بحث ثم قال واذا ادرك المجل  
له ان يبيني بها وان لم يود الموجل وبالطلاق الرجعي  
يتجهل الموجل ولو راجعها لا يتأجل وذكر في الفتاوى  
الكبرى للخاصي رجل تزوج امرأة علي مهر معلوم

لحي

مر

وبالله  
ينبغي التأمل

اي وثلثها



فأرادت أن تمنع نفسها حتى تستوفي جميع المهر ليس لها ذلك  
في عرفنا لأن في عرفنا البعض مجمل والبعض موجب والمعرف  
كالشرط فينظر إلى المسمى وإلى المرأة أن مثل هذا المسمى  
لمثل هذه المرأة كم يكون موجلا ولم يكون موجلا في العرف  
فيقتضي فيه بالعرف أن شرطنا تجهيل الكل في العقد وجب  
التجهيل لأن الثابت بدلالة العرف إنما يعتبر إذا لم يوجد  
الصريح بخلافه وذكر في الهدية في الفتاوى الصدر الشهيد  
قال والمرأة لو منعت نفسها لتستوفي مهرها ليس لها ذلك  
باعتبار العرف فينظر إلى المرأة وإلى ما يجعل مثلها فإن  
يجعل مثل ما يجعل لها لا يمنع وذكر في شرح المجموع فإذا امتنع  
عن تسليم نفسها وإن يسألتها للمهر المجمل جاز شرعا  
وليس للزوج أن يمنعها من السفر والخروج من منزله  
وزيادة أهلها حتى يوفى مهرها كله أعني المجهل منه  
وذكر السفتاوي في شرح الهداية قوله والمرأة أن تمنع نفسها  
حتى تأخذ المهر كان هذا في عرفهم أما إذا كان في موضع  
معارفها فيجهل البعض وترك الباقي في الذمة إلى وقت  
الطلاق أو الموت كما هو عرف ديارنا كان لها أن تحبس نفسها  
لاستئنا المجهل وليس لها أن تطالبه ببقية المهر الموجل  
فإن يمينوا فيه المجهل يجهل ذلك وإن لم يمينوا شيئا ينظر إلى  
المرأة وإلى المهر المذكور في العقد أنه كم يكون المجهل لمثل  
هذه المرأة من مثل هذا المهر فيجهل ذلك وذكر في منية  
القنية في الفتاوى وقال للمرأة أن تمنع نفسها حتى تنقبض  
بمهرها أو نصفه ولا يصح حتى تنقبض بمجهل مثلها من مثله  
فإن عين المجهل قد أُلْزِمَ بالشرط عادة فإن شرطوا أن لا  
يدفع منه لا يجب فإن سكتوا يجب ما تحقق في العرف لمثلها

والعرف

والعرف الضعيف لا يلحق السكون بالشرط هذه عبارة **قلت**  
فالكلام في هذه المسئلة في مقامين المقام الأول في بيان أن  
المرأة هل لها أن تمنع نفسها حتى تأخذ مهرها وما تحرر من تحقيق  
كلام الأصحاب فيه وكشف معنى قولهم تمنع نفسها وهل هذا المنع  
يكون في بيت أهلها أم في بيت الزوج المقام الثاني في شأن  
أن المرأة هل لها أن تطالب الزوج ببقية المهر بعد ما قبضت  
المجهل أو كانت الزوجية قائمة بينهما وتحبسه وهل يكون  
ذلك الباقي موجلا عرفيا ويجهل عمل الموجل شرطا وإن كان كتب  
في الصداق يبقى لها عليه بعد ذلك كذا دينا لها عليه ثابعا  
وحقا لأنهما حلا تطالبه متى شئت ولا يملك المطالبة به  
مادامت الزوجية قائمة أم لا أما الأول فلا شك أن عبارة  
الأصحاب المتأخرين فاطمة متعاضدة بأن المراد من قول  
المتقدمين ولها أن تمنع نفسها حتى تأخذ مهرها أي المجهل  
لا المجموع فإن شمس الأئمة السرخسي صرح في المبسوط بذلك  
كما نقلناه عنه وزاد في القنية بقوله فلا يشترط القدرة  
في الكفاة وإن كان حالا وقال ما عداه موجل عرفيا في الخلاصة  
قال تزوج امرأة على مهر معلوم وأرادت أن تمنع نفسها حتى  
تستوفي جميع المهر ليس لها ذلك في عرفنا إلى آخر كلامه ومثله  
في الفتاوى الكبرى وزاد فيها في الواقعات على الخلاصة  
فيقتضي بالعرف إلا أن يشترط تجهيل الكل ونص في الواقعات  
أيضا على أن الصحيح من الأقوال القول بالعرف وأبو الليث  
قال الفتوى عليه كما قاله إليه أهل سمرقند من المتقدمين  
بالنصف فتحرر لنا من هذا كله أن الزوج إذا دفع المجهل  
فليس للمرأة أن تمنع نفسها منه بعد ذلك وما يريدون بالمجهل  
الذي يكون في عقد وقع أو لا موجلا منه ذكر فيه أنه يجهل لها

صحة



ذلك كذا لان ذلك ليس موجبل عرفا بل موجبل شرطا  
كيف وان شمس الائمة قد صرح وقال ما عداه موجبل  
عرفا وان كان حالا وما ثبتت علي هذا الاخشية ان  
يسبق اليه الذم من الضعيف ويتبادر الي ادراكه  
الغهم العتير فيظلمه صاحبه انه شيء لم يظلم عليه  
غيره وهو في الحقيقة ليس بشي بل يريدون بقولهم  
ما تقارفوا تجهيله في عقد وقع حالا بان تزوج رجل  
امراة علي الف درهم مثلا ولم يذكر فيه تاجيل شي  
منها فهذا عقد وقع علي مال خال عن التاجيل للشرط  
ففيكون الكل حالا فالمستقدمون قالوا لها ان تمتنع  
نفسها حتي تأخذ مهرها والمتأخرون قالوا المراد  
منه اي من كلام المستقدم من المجهل لا المجموع ثم فرعوا  
وقالوا فان لم يبينوا شيئا لم يبينوا مقدار المجهل  
كالصورة التي ذكرناها قالوا ننظر الي المرأة **والج**  
المهر المذكور في العقد وهم يكون لهذه المرأة هذا  
المهر مبعولا وهم يكون الموجبل منه فيقضي بالعرف فيند  
الاطلاق حكما العرف وما جعلوا لها ان تمتنع نفسها حتي  
تأخذ الكل فبما لطيف المروي اذا ذكر في العقد انه مجهل  
لها من ذلك كذا او مجهل ان لا يكون لها ان تمتنع نفسها  
علي البقية لان الثابت عرفا كالثابت شرطا فالمشبه  
به اقوي بلاخلاي وعلي انهم رضوا علي هذه الصورة  
ايضا مما نقلناه عنهم وانما ليس لها ان تمتنع نفسها  
علي بقية المهر الاعلى القدر المجهل اعتبارا للعرف في  
الحالتين حالة السكون عن شأن المجهل وحالة التكلم  
به وان كان الكل حالا في المصل فاذا اطلبت المرأة من

بلغ

الحاكم

الحاكم للحكم لها بالمتنع حتي يعطيها بقية صداقها بعد  
ما قبضت المجهل لوجوبها الي ذلك ولا يجوز له ان  
يحكم لها بالمتنع حتي يعطيها بقية صداقها ثم المتنع الذي  
ذكره الاصحاب موعبارة عن عدم التمكن من الوطي  
بمعني ان لها ان لا تمكن من نفسها اي من وطئها فبقي  
هل لها ان تقعد في بيت اهلها حتي يعطيها مهرها  
ام ليس لها ذلك وانما تمتنع نفسها وهي في منزل  
فنقول المتنع المذكور ليس ان يتقيد ان يكون في  
منزله وانما لا تمتنع نفسها في بيت ابيها حتي يوفيهما  
المجهل ويكون ذلك مقوضا اليها اذا اختارت ان  
تقعد في منزلها وتمتنع نفسها منه من الوطي وان لم  
ان تخرج الي بيت اهلها وتمتنع نفسها منه حتي يوفيهما  
المجهل هكذا انصروا عليه الاصحاب وقد حكينا عن  
شرح المجمع في هذه الاوراق **واما** الكلام في المقام  
الثاني فنقول لا يخلوا اما ان يذكر في الصداق  
تزوجها علي كذا او يقتصر عليه او ان يذكر نكاحا  
به متى شئت بعد قولهم حالا كما هو عرف ديارنا  
ففي الاول الظاهر انهما لا يملك المطالبة مادامت  
الزوجية قائمة لان الاصحاب رضوا علي ان الباقي  
بعد المجهل موجبل عرفا او شرطا كما قدمناه موجبل  
والموجبل لا يملك صاحبه المطالبة به قبل حلول  
الاجل وحلول الاجل هنا عند الطلاق او الموت  
والمعروف كالمشروط بمعني انه لو كان قال والباقي  
موجبل الي كذا لا يملك المطالبة قبل حلول ذلك الاجل  
فكذلك الاجل الثابت عرفا وكذا القول في قولهم فالباقي

ي

ر



دين حال من غير ذكر المطالبة به متى شئت لان  
 شمس الامة قال وما عداه موجب عرفا وان كان  
 حالا فضاة للقول لا تمنع التاجيل العرفي ولو قيل  
 بالمنع لكان له وجه واما اذا قال في الصداق والباقي  
 دين حال فطالب به متى شئت او تزوجها على كذا  
 دين عليه ثابتا وحقا لان ما حال لا فطالب به متى  
 شئت فمذا كله لا يمنع المطالبة به بالعرف بان القبض  
 يعمل لان العرف انما يعمل في انه هل لها ان تمنع نفسها  
 حتى تستوفي الكل ام لا لا انه عمل في انها لا تملك المطا  
 به مع نصريح في الصداق ولها ان تطلب به متى  
 شئت كما اذا صرح في الصداق بتججيل الكل بان تزوجها  
 على الف درهم يعملها لها فان العرف هنا لا يعمل شيئا  
 لان الثابت بدلالة العرف انما يعتبر اذا لم يوجد  
 الصريح والصريح هنا موجود فلا يظهر عمل العرف في  
 موضع المطالبة ولا يقال ينبغي ان لا يعمل العرف  
 ايضا في عدم المنع ببقية المهر اذا كان في الصداق  
 قد ذكر وتبقى لها عليه بعد ذلك كذا دينيا حال لا فطالب  
 به متى شئت لانا نقول هذا ليس هو الصريح الذي  
 يبطل عمل العرف في هذه الصورة لان الصريح فيها  
 انما يشترط تججيل الكل اما ذكر انه دين حال وانما  
 تطلب به متى شئت ليس فيه ما يمنع العمل بالعرف  
 لانها تطلب به ولا تمنع نفسها منه كساير الديون  
 للحالة التي لها عليه فانها لا تملك شرعا ان تمنع  
 نفسها اذا لم يوفها اياها فكذا القدر الرايد على  
 العمل عرفا من الصداق ولا يقال قد يفرق بين

بقية

بقية الديون وبين هذا من ان هذا القدر هو في  
 مقابلة البضع ولذلك ساير الديون لانا نقول هذا  
 كما اذا كان التاجيل مصرح به مشروطا فانها لا تملك  
 المنع وان كان المهر شمة في مقابلة البضع فكذا هذا  
 فالقول بان لا ليس لها ان تمنع نفسها حتى تأخذ بقية  
 المهر لا منافاة بينه وبين ما ذكر في الاصدقة انه  
 دين حال فطالب به متى شئت لان ذلك تأكيد به  
 المطالبة وما يلزم من القول بتوجه المطالبة به  
 القول بمنع نفسها حتى تأخذ البقية كما في بقية  
 الديون للحالة التي تكون للمرأة على زوجها للمعاني  
 الذي قد مناه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب  
 واليه المرجع والمآب **المخلوطة في النكاح** التي تؤكد مجموع  
 المهر وتعمل عمل الدخول حقيقة وتحرير الكلام فيها  
 وما يشترط لها وما بعدها وتحقيق الكلام فيها  
 للاصحاب ونظم اليها ما يؤكد المهر من الدخول  
 والمخلوطة وغيرها ذكر في البداية قال واما بيان ما  
 يتأكد به المهر فالمرئيات كد باحد معاني ثلاثة  
 الدخول والمخلوطة الصحيحة وموت احد الزوجين  
 سوا كان مسمى او مبرا للمثل حتى لا يسقط شيء منه  
 بعد ذلك الا بالبر من صاحب الحق اما التأكيد  
 بالدخول فتشقق عليه واما التأكيد بالمخلوطة  
 فمذ ههنا حتى لو خفي بها مخلوطة صحيحة ثم طلبها قبل  
 الدخول بها في نكاح فيه تسمية يجب عليه كمال البصر  
 وان لم يكن في النكاح تسمية يجب عليه كمال المثل  
 وتجب العدة بعد المخلوطة عند تأخير تفسير المخلوطة

مطلب  
 بيان المخلوطة الصحيحة



دين حال من غير ذكر المطالبة به متى شئت لان  
 شمس الربعة قال وما عداه موجب عرفا وان كان  
 حالا فصفة للقول لا تمنع التأجيل العرفي ولو قيل  
 بالمنع لكان له وجه واما اذا قال في الصداق والباقي  
 دين حال فطالب به متى شئت او تزوجها على كذا  
 دينها عليه ثابتا وحقا لانها حال لا فطالب به متى  
 شئت فهذا كله لا يمنع المطالبة به بالعرف بان القبض  
 يجعل لان العرف انما عمل في انه هل لها ان تمنع نفسها  
 حتى تستوفي الكل ام لا لانه عمل في انها لا تملك المطا  
 به مع نصريح في الصداق ولها ان تطالب به متى  
 شئت كما اذا صرح في الصداق بتجيل الكل بان تزوجها  
 على الف درهم يجعلها لها فان العرف هنا لا يعمل شيئا  
 لان الثابت بدلالة العرف انما يعتبر اذا لم يوجد  
 الصريح والصريح هنا موجود فلا يظهر عمل العرف في  
 موضع المطالبة ولا يقال ينبغي ان لا يعمل العرف  
 ايضا في عدم المنع ببقية المهر اذا كان في الصداق  
 قد ذكر وتبقى لها عليه بعد ذلك كذا دينها حالا نطا  
 متى شئت لانا نقول هذا ليس هو الصريح الذي  
 يبطل عمل العرف في هذه الصورة لان الصريح فيها  
 انما يشترط تجيل الكل اما ذكر انه دين حال وانما  
 تطالب به متى شئت ليس فيه ما يمنع العمل بالعرف  
 لانها تطالب به ولا تمنع نفسها منه كما يرد الديون  
 للحالة التي لها عليه فانها لا تملك شرعا انما تمنع  
 نفسها اذا لم يوفيتها اياها فكذا القدر الزايد عما  
 للمجل عرفا من الصداق ولا يقال قد يفرق بين

بقية

بقية الديون وبين هذا من ان هذا القدر موقوف  
 مقابلته البضع ولا كذلك سائر الديون لانا نقول هذا  
 كما اذا كان التأجيل مصريا مشروطا فانها لا تملك  
 المنع وان كان المهر مائة في مقابلته البضع فكذا هذا  
 فالقول بانها ليس لها ان تمنع نفسها حتى تأخذ بقية  
 المهر لا منافاة بينه وبين ما ذكر في الاصدقة انه  
 دين حال فطالب به متى شئت لان ذلك تأكيد  
 المطالبة وما يلزم من القول بتوجيه المطالبة  
 القول بمنع نفسها حتى تأخذ البقية كما في بقية  
 الديون للحالة التي تكون للمرأة على زوجها للمعني  
 الذي قد مناه والله سبحانه وتعالى اعل بالصواب  
 واليه المرجع والمآب **المخلوة في الكاح** التي تؤكد مجموع  
 المهر وتعمل عمل الدخول حقيقة وتحرير الكلام فيها  
 وما يشترط لها وما بعدها وتحقيق الكلام فيها  
 للاصحاب ونظم اليها ما يؤكد المهر من الدخول  
 والمخلوة وغيرها ذكر في البداية قال واما بيان ما  
 يتأكد به المهر فاما مهر يتأكد باحد معاني ثلاثة  
 الدخول والمخلوة والصحة وموت احد الزوجين  
 سوا كان مسمى او مهورا مثل حتى لا يسقط شيء منه  
 بعد ذلك الا بالبر من صاحب الحق اما التأكيد  
 بالدخول فتتفق عليه واما التأكيد بالمخلوة  
 فمقتضى هذا حتى لو خطي بها مخلوة صحيحة ثم طلبها قبل  
 الدخول بها في كاح فيه تسمية يجب عليه كمال البهي  
 وان لم يكن في الكاح تسمية يجب عليه كمال المهر المثل  
 وتجب العدة بعد المخلوة عند تأخير تفسير المخلوة

مطلب  
 بيان المخلوة الصحيحة



الصحيحة هو ان لا يكون هناك مانع من الوطئ لا حقيقي ولا شرعي ولا طبقي اما المانع الحقيقي فنحو ان يكون احدهما مريضا مرضا يمنع من الجماع او كانت المرأة رتقا او قرنا لهما يمنعان من الوطئ وتقع خلوة الزوج عنيان او خصب لهما لا يمنعان من الوطئ وتقع خلوة المجهور في قول ابي حنيفة خلافا لهما واما المانع الشرعي فهو ان يكون لهما صا صا بما يصوم رمضان او محرمات في رمضان او نفل او بقره او تكون المرأة حائضا او كفسا واما غير صوم رمضان فقد روي ببشر عن ابي يوسف ان صوم التطوع وقضا رمضان والكفارات والنذور لا يمنع صحة الخلوة وذكر الحاكم للحليل في مختصره ان نفل الصوم كقرضه فصار في المسألة روايتان واما المانع الطبيعي فنحو ان يكون معهما ثالث وسواء كان الثالث صبورا او اعمى يقظا او نايما بالغا او صبيا بعد ان كان عاقلا رجلا او امرأة اجنبية او منكوبة ولو كان الثالث جارية له فقد روي ببشر ان محمدا كان يقول اولا تضع خلوتك ثم ترجع وقال لا تضع ولا خلوة في المسجد ولا في الطريق والصباح والليل على سطح الحجاب عليه ولو خلي بها في حلة او قبة فارحي الاستور عليه فهو خلوة صحيحة ثم روي كل موضع صحته للخلوة وبأكد المهر وجبت العدة وكل موضع منعت للخلوة لم يجب كمال المهر وهل يجب العدة ينظر في ذلك ان كان المانع المانع حقيقي لا يجب وان كان المانع شرعا او طبيعيا يجب لان الوطئ مع وجود هذا النوع من المانع ممكن فلهما في الوطئ فتجب العدة عند الطلاق

احتياط واما التاكيد بموت احدهما فنقول لا خلاف في ان احد الزوجين اذا مات حقا نفع قبل الدخول في نكاح فيه تسميته انه يتأكد المسمى سواء كانت المرأة حرة او امته وكذلك اذا قتل احدهما سواء قتل الجاني او قتل احدهما صاحبه او قتل الزوج نفسه واما اذا قتلت المرأة نفسها فان كانت حرة لا يسقط عنها الزوج شيء من المهر بل يتأكد الكل عندنا وعند من فرقوا الشافعي رحمه الله يسقط اذا مات احد الزوجين في نكاح لا تسمية فيه فانه يتأكد مهر المثل عند اصحابنا وذكر في فتاوي قاضي خان المهر يتأكد بثلاث بالوطئ وبموت احد الزوجين وبالخلوة الصحيحة والخلوة الصحيحة ان يجتمعا في مكان ليس هناك مانع يمنع من الوطئ حيا او شرعا او طبعا وذكر مثل ما ذكر في البدايع وزاد ولو كان معهما اصم او اخر سر لا تقع الخلوة ولو كان معهما جارية واحدة ما لا تقع الخلوة ولو كان معهما كلب احدهما حكى عن شمس الامنة للحلواني انه قال كلب المرأة يمنع بخلاف كلب الرجل ولا تقع في المسجد والحمام وقيل في الليل تقع الخلوة في المسجد كما في الحمام ولو ادخل على الرجل امراته ولم يعرفها او ادخل على الرجل امراته فماتت ساعة ثم خرج ولم يعرفها اختلفوا فيه قال الفقهاء ابو الليث لا تكون خلوة ويصدق انه لم يعرفها ولا تقع الخلوة في صوم ليس يعرفها احد اذا لم يامنهما من رأتها وكذلك الوطئ على سطح ليس بجوانيته ستر او كان الستر مرقيا او قصيرا بحيث



لو قام انسان يقع نظره عليها لم يصح للخلوة اذا خاف  
 اطلاع غيرها عليهما فان امتناع عن ذلك صحت وقب  
 السوات الثلاثة او المربعة واحد بعد واحد اذا خلى  
 بامرأة في البيت الاقصى ان كانت الابواب مفتوحة  
 من اراد ان يدخل عليهما يدخل من غير استئذان  
 لا يصح للخلوة وكذا لو خلى بها في بيت من دار والبيت  
 مفتوح الي الدار من اراد ان يدخل عليهما من  
 المحارم والمأجبات يدخل لا يصح للخلوة ولو اجتمع مع  
 امرأة علي رواق والناس مقفود في اسفل الخان لم  
 نظروا اليهما يقع بصرهم عليهما لا يصح للخلوة مريض  
 بامرأة ودخلت عليه في بيته وهو يستتر بها فخرجت  
 بعد الصبح فاحبر الزوج بذات فقال لم استتر بها متهم  
 ظلمها وادعت المرأة انه علم بذلك كان القول قول الزوج  
 انه لم يعلم وان علم الزوج وهو يقدر علي وطئها صحت  
 للخلوة وكان عليه كمال المهر ولا يصح خلوة الغلام الذي  
 لا يجامع مثله ولا للخلوة صغيرة لا يجامع مثله وفي كل  
 موضع صحت للخلوة لو طلعها لم يكون له الرجعة وبعد  
 ما صحت للخلوة كان لها مثل المهر وان اقترن المرأة انه  
 لم يجامعها في ظاهر الرواية الكافرا اذا خلى بامرأة  
 بعد ما اسلمت صحت للخلوة ولو اسلم الكافر وامرأة  
 مشتركة خلى بها لا يصح للخلوة وفي كل موضع فسدت للخلوة  
 مع القدر علي الجماع حقيقة فطلعتا كان عليهما العدة  
 استحسانا وان كان عاجزا عن الجماع حقيقة لا يجب  
 العدة اذا قال النور ومعت فلا تة تخلو بهما فهي طالق  
 فتزوجها وخلى بها كان لها نصف المهر وذكر في الفتاوى

الظهيرية

الظهيرية اذا خلى بها زوجها وقال لم ادخل بها وقالت  
 المرأة لا بد دخلت فهذا علي وجهين اما ان يكون عند  
 الخلوة صابحين صوم فضر او محرمين تطوعا او فرضا  
 او احدهما او كانت المرأة حايضا لا يصح للخلوة والقول  
 قول الزوج فلا يقضي بكامل المهر الا ان عليها العدة  
 احتسابا وذكر في الذخيرة اذا خلى بها ولم تمكن من  
 نفسها اختلف المتأخرون فيه وفي طلاق النوازل علم  
 نصف المهر وميل ركن الاسلام السعدي عن تزوج امرأة  
 فادخلتها امها عليه وردت الباب الا انها لم تغلق  
 والبيت في خان يسكنه الناس كثير ولهذا البيت طرائق  
 مفتوحة والناس مقفود في ساحة الخان ينظرون من  
 بعيد هل يصح هذه للخلوة قال اذا كانوا ينظرون في الطا  
 ويرصدون لها وما يعلمان ذلك لا يصح للخلوة فاما  
 النظر من بعيد والمقود في الساحة فغير مانع عن صحة  
 للخلوة وذكر في الفتاوى الكبرى رجل حمل امرأته اليه  
 الرستاق ان حملها في طريق الجادة لا يكون خلوة لانظر  
 الجادة لا تكون خالية عالما وان حملها في غير طريق الجادة  
 تكون خلوة لانها تكون خالية عالما رجل تزوج صبوية  
 فدفعها دفعة فاذمب عندها ثم طلعها قبل الدخول  
 بها فلها نصف الصداق في قول ابي حنيفة انه طلاق  
 قبل الدخول وزاد في شرح مجمع البحرين وقال محمد رحمه  
 الله لها المهر كله لان فعله ذلك بمنزلة الوطي وقوله الي  
 يوسف كقول محمد رحمه الله في رواية محمد وقول الامام  
 في رواية الحسن فالحاصل ان الخلوة تنقسم الي قسمين  
 فاسدة وصحيحة فالصحيحة هي ان يكون من المال مانع

ق

يف

مطلق  
 نفلسن تحت حطة  
 لكره وقرع



حقيقي ولا شرعي ولا طبيعي وتقدم شأن ذلك كل من ذلك  
 والفاسدة ضد الصحة وقد عرفت ثم الخلوة الصحة  
 تعمل عمل حقيقة الدخول عند نافي احكام ولا تعمل عمل  
 في احكام فاما الاحكام التي اقيمت فيها مقام نفس  
 الوطى فهي تكميل المهر جميعه ان كان في العقد تسمية  
 والاكتاكد مهر المثل وشبوت النسب وجوب العدة  
 وجوب النفقة والسكنى في هذه العدة وحرمة  
 نكاح اخنها ما دامت العدة قائمة وحرمة نكاح اربع  
 سواها وحرمة نكاح الامة عليها علي قياس قول  
 ابي حنيفة في حرمة نكاح الامة على الحرة في العدة  
 عن طلاق باين مراعاة وقت طلاق في حقها واما الاحكام  
 التي لم يقيموا الخلوة فيها مقام نفس الوطى فهي الاحصاء  
 وحرمة البنات والاحلال للزوج الاول والرجعة  
 والميراث حتى لو طلقها ثم مات وهي في العدة فقد قيل  
 لا يقع وقيل يقع وهو اقرب الى الصواب ونظمت هذه  
 الاحكام كلها في ابيات وابتهتها في كتاب الفوائد  
 المنظومة وهي هذه  
 ، وقد اقيمت خلوة النكاح في صورة تاتيك بالابيض  
 ، مقام نفس الوطى حتى تكملوا جميع مهرها لاذ قد نقلوا  
 ، كذا المهر المثل فيما لو يسم وحرمة الاخت عليها فاستقم  
 ، كذا اثبوت نسب الصغير ، وجب العدة عن تحرير  
 ، كذا اعتبار من الطلاق ، وجب السكنى مع الزنا  
 ، وتحريم الاربع والرجع ، وتم هذا النظم والاملاء  
 ، ولم يقيموا مقام الوطى في ستة احكام هي فانفق  
 ، احصائه وحرمة البنات ، وعدم التورث في الحالات

، ثم وفي جمع التفاريق ذكر ، بانه ترثه كذا سطر  
 ، ومحلها لعلها المروا قل ، كذا رجعة ففنه لخل  
 ، لكن اذ اطلق لخرى وهي ، وقت اعتداده لخذ والكف  
 ، قيل بان ذا الطلاق لا يقع ، وعكسه هو الصواب المسجع  
 ، فاذا اجازت المرأة الى القاضي وادعت النكاح والخلوة وطا  
 بكل المهر فلا يخلوا اما ان صدق الزوج على ذلك او كذب  
 فان صدق وطلبت من القاضي الحكم بتمام كل المهر المسمى  
 او مهر المثل عند عدم التسمية فانه يجيبها الى ذلك  
 ويحكم لها عليه بتمام المسمى مع المثل بالخلوة فيه وان  
 صدقها الزوج على النكاح وكذبها في الخلوة يحلف  
 بانه ما خلى بها خلوة صحيحة وان حلف ولا بينة  
 لها لم يترك مهرها كله وان اقامت بينة بالخلوة الصحيحة  
 قبلت وحكم عليه بتمام كل المهر كما يحكم عليه في صورة  
 تصديقه في ذلك وان قال خلوت بها ولكنها لم تمكني  
 من نفسها سألها للحاكم عن ذلك فان صدقته فمده  
 المسئلة قد اختلف فيها المتأخرون كما ذكرنا والذي  
 يظهر لي انه ينبغي ان يقال فيها بالتفصيل ان كانت  
 بكسر ايكل المهر لانا نتجى بالطمع ولا تطبع في تسليم نفسها  
 للخلوة بلا مدافعة فلم تكن مختارة لعدم تأكد المهر  
 بعد الامتناع فلا يفسد حقها في التاكيد بخلاف التيب  
 لان عدم تمكنها يدل على عدم الاختيار للتاكيد وجب  
 منافع المبدل عن الاستيفاء صاحبها فلا يتأكد حقها  
 وهذا الذي قلته هو على وجه التفقة ولم اظفر فيه  
 بنقل عن اصحاب وانما المنقول عنهم ما قد مناه في  
 حكاية اقوالهم وان كذبته والمسئلة بحالها والقول قولها

بينه



لأنها منكورة والقول قول المتكلم مع يمينه وخلوة النساء في زماننا  
 فيها نظر فانها لا تقري عن امرأة تكون معها في البيت  
 وبها تترصد وتنظف الى ما يجري لها فتمت ظهر ذلك عند  
 الحاكم لا يسوغ له الحكم بتاكيد المهر لمناد الخلوة وهذا  
 غالبا انما يقع في حق الابكار فعلى الحاكم ان يجتري ويثبت  
 في ذلك قبل الحكم فان ظهر له ان الخلوة صحيحة حكم بالافلا  
**اذا اطلب الزوج السفر فوجهه** الى بلد اخر وقد وفاها جميع  
 المهر وهي تاتي بالخروج معه هل له ان يجبرها على ذلك  
 ام لا وتحرير كلام الاصحاب في ذلك ذكر في الهداية  
 قال واذا وفاها مهرها نقلها الى حيث شاء لقوله  
 نقالي اسكنوني من حيث سكنتم من وجدكم وقيل  
 لا يخرجها الى بلد اخر غير بلدها لان الغريب يوزن  
 وفي قري مصر القريبة لا تحقق القرية وذكر في  
 شرح مجمع البحرين قال واذا وفاها نقلها الى حيث  
 شاء وقيل لا يسافر بها الى بلد غير بلد ما وقيل  
 اذا وفاها الموجدل ايضا فهو ما مون سا فر والافلا  
 ثم اذا وفاها المهر الموجدل كان للزوج ان ينقلها  
 حيث شاء لقوله نقالي اسكنوني من حيث سكنتم  
 من وجدكم وقيل لا يخرجها الى بلد غير بلدها لان  
 الغريب ويجوز نقلها الى القرية القريبة من بلد  
 لعدم تحقق القرية وقال بعض مشايخنا ان اوفاه  
 الموجدل وحده لا يمكن من ذلك لان التاجيل انما يثبت  
 بحكم الفرق دلالة لا بالصرح فاعلم انما رضى  
 بالتاجيل اذا امسكها في بلدها اما اذا خرجها الى دار  
 القرية فلا وبعض اصحابنا افتي بالقول الاول وهذا

مطلب  
 السفر بالزوجة

ممنهن

القول

القول المفصل اقرب الى التحقيق وبه ينهي وهذه المسا  
 من الزوايد وذكر في المحيط قال ابو القاسم الصفار  
 البلخي لا يملك الزوج ان يسافر بها في زماننا وان اوفاه  
 صدقها وهو المختار لمشايعه لان الناس قد فعلوا به  
 في زماننا فالمرأة متى كانت بين عشيرتها فالزوج به  
 لا يمكنه ان يظلمها وفي بلدة اخرى يظلمها وهي لا تقدر  
 ان تستغيث باحد ولا كذلك لو اخرجها من بلدة الى  
 قرية او من قرية الى بلدة لان ذلك ليس بسفر ولا  
 في الثاني شرح الوافي واذا وفاها مهرها ينقلها حيث  
 شاء لقوله نقالي اسكنوني من حيث سكنتم من وجدكم  
 وكثير من المشايخ على انه ليس للزوج ان يسافر بها  
 في زماننا وان اوفاه مهرها لان الغريب محتسب  
 ولو كان طويل الذيل ولكن ينقلها الى القرية ان احب  
 لانه لا تحقق القرية وعليه الفتوى وله ان ينقلها  
 من القرية الى مصر ومن القرية الى القرية وذكر  
 الولولجي في الفتوى قال والمرأة ان تمتنع نفسها ولا يسافر  
 بها حتى يعطها مهرها فاذا اوفاه الى حيث شاء  
 وقيل لا يسافر بها وعليه الفتوى وذكر في فتاوى  
 قاضي خان قال واذا اراد الزوج ان ينقل المرأة من  
 بلد الى بلد بغير اذنها ان كان ذلك قبل ايقاع المهر  
 لا يملك وله ذلك بعد ايقاع المهر في ظاهر الرواية  
 وقال ابو القاسم الصفار لا يملك نقلها من بلد الى  
 بلد وان وفاها مهرها وبه اخذ الفقيه ابو الليث  
 السمرقندي لان الزمان قد ضده فحقان عليها من  
 الضرر في القرية ما لا يخاف عليها في عشيرتها وله

يل

ثم

نقلها من



ان يخرجها من مصر الى القرية ومن القرية الى مصر  
ومن القرية الى القرية لان النفس الى ما دون السحر  
لا بعد غربة ويكون ذلك بمنزلة النقل من محلة الى محلة  
وذكر في متن البحر المحيط قال وفي فتاوي ابي الليث واذا  
اراد الرجل الزوج ان يخرج المرأة من بلد الى بلد وقد  
وقاها مهرها فكتاب الكتاب ان له ذلك واختارا لعقبة  
ابو الليث علي انه ليس له ذلك ولو اراد ان يخرجها من  
البلد الى القرية او من القرية الى البلد فله ذلك وذكر  
في البحر المحيط قال رايته قول ابي القاسم الصفار في  
النوازل في كتاب النكاح بهذه العبارة وسيل يعني  
ابا القاسم عن امرأة يريد زوجها اخراجها من بلد الى  
بلد اخر ولم يوف لها جميع الصداق قال ابو القاسم  
لها ان يخرج من بلد الى بلد اخر او قواها مهرها او لم  
يوفها لصداق الزمان لانها لا تاقا من علي نفسها من منزلة  
فكيف اذا خرجت الى السفر قال ابو الليث وبه نأخذ  
قليل لو ادرك زماننا هذا ابو القاسم **قليل**  
فتخرج لنا من هذا الظاهر الرواية اذا اوقاها مهرها  
نقلها الى حيث شاء من البلاد وله ان يسافر بها الى  
حيث احب والمراد من المهر المجل الذي تقا وفوا  
تجمله وقيل الموجل ايضا فاما من السفر بها وان  
اوقاها مهرها فهو قول ابي القاسم الصفار واختيار  
ابي الليث وجماعة من المساكين وموليس برواية عن  
الاصحاب يدل عليه قول الولولجي هذا كان في زمانهم  
اما في زماننا فلا يملك الزوج ان يسافر بها وان اوقا  
صداقها يسافر الى انه اختلا في عصر زماننا قالوا

في مسألة الاستحجار على الطاعات وقد نصر بعض المحققين  
علي ان الفتوي علي ما قاله ابو القاسم وبعضهم قال وهو  
المختار وما يند عمل القضاة عليه في زماننا من غير تفصيل  
والذي ينبغي ان ينظر اليه وطى المرأة الذي فيه عشيرتها  
وقومها فان كان تزوجها فيه بين قومها ثم طلب بعد ذلك ان  
ينقلها الى بلد اخر لا يجاب الي ذلك ويحكم لها بالمنع وان كان  
في مصر ليس فيها عشيرة فقد تزوجها فيه واصلاها من مصر  
اخر ينبغي ان يحكم لها بالمنع وايضا ينبغي الحكم ان يستكشف  
عن حقيقة الحال وينظر في طلب الزوج السفر بائنا فانه  
كان طلب مضاررا لاجل ان تمسك شيئا من المهر او تترك  
الكسوة او امر جري بينهما من خصومة ويحتمل فلا يجيبه  
الي ذلك وخصوصا اذا لم يكن مامونا عليها ويحكم لها بالمنع  
وعلي ان ظاهر الرواية الحكم وقول ابي القاسم الصفار ارفق  
بالنساء ورحم الله تعالى قال علماءنا رحمهم الله المبسوطة لها  
النفقة والسكنى ما دامت في العدة حاملا كانت او  
حايلا وهذا مذهبنا والمبسوطة هي المطلقة بائنا  
او علي مال او ثلاثا واما المطلقة رجعيها فلها النفقة  
والسكنى بلا خلاف ما دامت في العدة ثم هي والمبسوطة  
القول قولها في انقضاء العدة مع ميمها قلوا دعت  
حبيلا انفق عليها ما بينها وبين سنتين منذ يوم  
طلقتها فان مضت سنتان ولم تلد انقضت النفقة  
فان قالت كنت اظن اني حامل او لم احضر يعني ممتدة  
الطهر واطن هذا الذي في زوج وانا اريد النفقة حتى  
تنقضي العدة وقال الزوج قد ادعت الحبل والآخر  
مدته سنتان فالقاضي لا يلتفت الى قوله ويلزم

صل  
الكلام على نفقة  
المبسوطة



النفقة ما لم تنقضي العدة وتكون مقدرة في ذلك  
 والنفقة لها حتى تنقضي عدها بلحيض وقد دخل في  
 حد الاياس وعرض ثلاثة اشهر بعد ذلك فان حاضت  
 في الاشهر الثلاثة استقبلت العدة بالحيض والنفقة  
 لها في جميع ذلك ما لم يحكم بانقضاء عدها فان اقام الزوج  
 بينة على اقرارها بانقضاء عدها بري من النفقة واذا  
 طلق الرجل امراته وهي صغيرة لم يحضر بعد وقد دخل  
 بها ومثلها يجامع فدها ثلاثة اشهر وينفق عليها ما  
 ما دامت في العدة هذا اذا لم تكن مراة هقة فاما اذا  
 كانت مراة هقة فدها لا تنقضي بثلاثة اشهر بل  
 يتوقف في حالها الى ان يظهر لها حمل بذك الوطي ام لا  
 ينبغي ان يدبر عليها النفقة ما لم يظهر فزاع رجها فلو  
 انها حاضت في الثلاثة اشهر تستأنف العدة بالحض  
 ويكون لها النفقة حتى تنقضي عدها وهذه النفقة  
 في الوجوه كلها كنفقة النكاح ويعتبر فيها ما يعتبر في  
 النكاح وكل امرأة تستحق النفقة حال قيام النكاح  
 تستحق النفقة حال قيام العدة وكل امرأة لا تستحق  
 النفقة حال قيام النكاح لا تستحقها حال قيام العدة  
 فان المولي اذا هو الامة بينا استحققت النفقة فلو طلقها  
 استحققتها ايضا واذا لم يبيوها لا تستحق النفقة ولو  
 طلقها لا تستحق ايضا والمعتدة اذا لم تخاصم في النفقة ولم  
 يفرض لها القاضي شيئا حتى انقضت العدة فللنفقة  
 لها فلو كان غايبا فاستدانت عليه ثم قدم بعده  
 انقضاء عدها تنقضي عليه بنفقة مثلها على قوله الى  
 حنيفة الاول ثم رجع وقال لا ينقض كما في نفقة النكاح

واذا

واذا فرض لها القاضي نفقة العدة وقد استدانت على  
 الزوج او لم تستد انتم انقضت عدها قبل ان تنقض  
 شيئا من الزوج فان استدانت بامر القاضي كان لها  
 ان ترجع على الزوج بذلك لان استدانتها بامر القا  
 بمنزلة استدانة الزوج بنفسه واما اذا استدنت  
 بغير امر القاضي او لم تستد ان اصلا هل ترجع على  
 الزوج بذلك ام لا قال شمس الائمة للعلواني فيه  
 كلام وقال الشيخ الاجل الشهيد عندي انها لا تستقط  
 واستأثر السرخصي انها تستقط وهو الصحيح وان  
 لم يكن للزوج منزل مملوك يكرى لها منزلا ويكون  
 الكري على الزوج وان كان مفسرا فمراة ان  
 تستدني الكري وتوفي ثم ترجع على الزوج اذا اليسر  
 بما هو الحكم في النفقة حال قيام النكاح ثم الاصل  
 ان العزقة متى وقعت بين الزوجين ينظر ان كانت  
 الفرقة من جهة الزوج فلها النفقة سواء كانت  
 لمعصية او لمعصية وان كانت الفرقة من جهة  
 ان كانت بحق فلها النفقة واما كانت بمعصية فلا نفقة  
 لها وان كانت الفرقة بمعنى من جهة غيرها فلها  
 النفقة فاذا عرفنا هذا فنقول الملاعنة لها النفقة  
 والسكنى لان الفرقة باللعان فرقة بطلاق فكذلك  
 من قبل الزوج وكذلك المبانة بالظلم والايلا وروية  
 الزوج ومجامعة امها تستحق النفقة في هذه الوجوه  
 لانها فرقة من قبل الزوج وامراة الغير اذا اخطا  
 الفرقة فلها النفقة والسكنى وكذلك المدبرة وام  
 الولد اذا اعتقت وهما عند زوج قد بوا لها بيتاه

ضي

فالتفصيل في  
 الفرقة

هـ



فلها النفقة والسكنى وكذا ذلك الصغيرة اذا ادركت واختارت  
 نفسها وان جازت الفرقة من قبل المرأة في هذه الامور  
 حيات بمحضية وكذلك اذا وقعت الفرقة بسبب عدم  
 الكفاة بعد الدخول فلها النفقة والمنكرحة اذا اراد  
 او طارعت ابن الزوج حتى وقعت الفرقة لان نفقة لها  
 ولو اسلمت والعدة باقية لان نفقة ما دامت العدة  
 وظلها لم تترك النكاح فلها النفقة ما دامت العدة  
 باقية والمختلفة مستحق النفقة اذا وقع الخلع مطلقا  
 فاما اذا شرط في الخلع ان لا يسكني لها ولا نفقة فلها  
 السكنى ولا نفقة لها فلو شرط الزوج في الخلع ان لا يكون  
 عليه مونة السكنى ورضيت المرأة ان تسكن في بيت  
 نفسها او تلتزم بمونة السكنى من مالها فان كانا  
 يسكنان في بيت بكر اصح ويجب المأجرة عليها واذا شرط  
 في الخلع براءة الزوج عن النفقة صح واذا خالها والمتر  
 ملك الزوج ينبغي ان يخرج الزوج منه ويعزل عنها  
 ويتركها في ذلك المنزل الى ان تنقضي عدتها وكذا ان  
 كان المنزل بكرة وان استكرى لها منزلا اخر يجوز  
 لكن لا فضل ان يتركها في المنزل الذي كان فيه قبل  
 الطلاق البائن اما اذا كان رجعي فقد ذكر المصنفان  
 انه يسكنها في المنزل الذي كان فيه قبل الطلاق **لان**  
 لا يجب علي الزوج ان يعزل عنها الامانة اذا كانت في بيت  
 المولي قبل الطلاق ولم تعد الى بيت الزوج حتى طلقتها  
 الزوج ثم عادت اليه بينه بعد الطلاق فلا نفقة **لها**  
 عند علمائنا الثلاثة وخرقوا بينها وبين الحرة اذا كانت  
 ناشرة وقت الطلاق ثم عادت فانها تستحق النفقة

ولو

ولو خرجها المولي من بيت الزوج بعد الطلاق ثم اعادها  
 كان لها النفقة وهل للمولي ان يطالب الزوج بالنفقة  
 معتدة ذكر المصنفان ان له ذلك وقال الصدر الشهيد  
 انه ليس له نفقة ولو اعتق ام ولده لم نفقة لها في العدة  
 واذا اقترأ رجل بجمعة امرأته وقد دخل بها وضرب  
 بينهما فلها المسمى ونفقة العدة واذا قال قد انقضت  
 عدتي وقالت لم تنقض القول قولها مع غيرها فان  
 حلفت اخذت النفقة وان نكحت صارت مقرة انه  
 لا نفقة لها فاقرارها حجة في حقها ويسقط هذه النفقة  
 اعني نفقة المطلقة باينها ما يسقط نفقة الزوجة  
 من المارقداد في العدة والكسر بسببها والنشور فان  
 المعتدة اذا خرجت من بيت العدة تسقط نفقتها  
 عند ما دامت علي النشور فاذا عادت الى بيت  
 الزوج كان لها النفقة والسكنى كما في حال قيام النكاح  
 فذكره في الذخيرة او المحبس في الدين والخروج  
 الى الحج فلو ارتدت ولم تحبس بعد ولكنها في بيت  
 الزوج او قبلت ابن الزوج او ما شبه ذلك فلا تسقط  
 نفقتها ولو ارتدت وحبست ثم رجعت الى الاسلام  
 وهي في العدة فلها النفقة والسكنى ولو كانت منكوبة  
 والمسئلة بحالها فانه لا نفقة لها ويفرق بينهما فاما  
 المعتدة عن طلاق رجعي اذا وطئها ابن الزوج او  
 قبلها وهي مطاوعة او ارتدت تحبست او لم تحبس  
 فلا نفقة لها واذا صالح الرجل عن نفقتها ما دامت  
 معتدة علي وراحم مسماة لا يزويها عليها حتى  
 تنقضي عدتها ينظر ان كانت عدتها بالخبر لا يجوز الصلح

السبع عن النفقة



وان كانت بالاستبراء جاز ولو طلقها باينا او خالها ثم صالها  
 من السكينة على دراهم فان هذه المأجور ولو قال الرجل  
 كنت طلقها منذ سنة وانقضت عدتها وجمعت المرأة  
 الطلاق لا يقبل قوله فان شهد شاهدان بذلك واتفق  
 انها قد حاضت ثلاث حيض في هذه السنة فلا نفقة  
 لها عليه فان كانت اخذت منه شيئا ودعت عليه ولو  
 ان منا منا تزوج ذمية في ديارنا ودخل بها وطلقها  
 فلها النفقة في قول من يوجب على الذمية العدة  
 ولو ارسل اليها بالنفقة رسول فقال الرسول قد  
 اعطيتها اياها وجمعت هي كان القول قولها مع يمينها  
 ولو قال الزوج اعطيتها نفقتها وانكرت هي الاستيفاء  
 كان القول قولها مع يمينها فان كان الزوج عبد او مبرور  
 او مكاتب او ولد ام الولد فعليه المهر والنفقة للزوج  
 حرة او مملوكة فان كان الزوج عبدا يباع في ذلك  
 الا ان يقضي السيد واما المكاتب والمذمور وولد ام الولد  
 فلا يباعون في ذلك بل يسعون فيما وجب عليهم عن  
 ابي يوسف المعتمدة عن طلاق باين او رجعي اذا  
 تزوجت ودخل بها ثم فرق بينهما فلا نفقة لهما **لانها**  
 تزوجت في عدة الفير ودخل الزوج الثاني بها فعلى  
 القول الاول نفقتها في الطلاق البائن بخلاف الرجعي  
 لان نكاحها قائم فقد فوتت على الزوج بالزوج الثاني  
 منافع البضع فصارت ناشزة فسقطت نفقتها واذا  
 اختلفت على نفقة العدة والسكينة تسقط نفقة  
 العدة ويكون لها السكينة رجل كفل للمنكوحة **عن**  
 زوجها بالنفقة كل شهر بكذا ثم طلقها زوجها كان للمرأة

مطلب  
 لو ارسل اليها بالنفقة  
 رسول فجمعت

ان تطالب الكفيل بالنفقة لان نفقة العدة بمنزلة  
 نفقة النكاح فرض لها القاضي نفقة العدة فلما اخذ  
 حتى مات احدهما سقطت وان لم يميت احدهما وانقضت  
 العدة اختلفوا فيه قال للعلواني تسقط اذا حبست  
 المعتدة بحق عليها تسقط النفقة كالمنكوحة تزوج  
 بمنكوحة الغير ودخل بها فان كان لا يعلم انها منكوحة  
 الغير كان عليها العدة ونفقة لها وان كان يعلم انها  
 منكوحة الغير لا عدة عليها وفي النكاح بغير شهود  
 اذا دخل عليها العدة في كل حال واذا دخل على معتدة  
 لاجل الاطلاق هل يباح له ذلك فيه روايتان رجل  
 طلق امراته ثلاثا فلكم حتى حاضت حبستين ودخل  
 بها فخلعت ثم اقرب بالطلاق كان عليه النفقة ما لم  
 تضع فرض لها القاضي النفقة فاخذت النفقة اشهر  
 ثم شهد الشهود انها اخته من الرضاع وفرق القاضي  
 بينهما رجع الزوج عليها بما اخذت من النفقة ابرأت  
 زوجها من النفقة في حين الحام يصح ابراءه اختلفت  
 من زوجها على مهرها ونفقة عدتها وعلي ان تحسك  
 الولد منه سبع سنين بنفقتها فانما تجبر على ما  
 شرطت وليس لها ان ترد الولد حتى لو مريت وقررت  
 الولد يرجع عليها بقيمة نفقتها سبع سنين المرأة اذا  
 صارت ناشزة ثم سافر الزوج فعادت المرأة الى  
 منزل الزوج الذي يسكنان فيه احابوا انها خير  
 من ان تكون ناشزة اذا فرض لها ما لا يكفها لها ان  
 يرجع عن ذلك ولو فرض على الزوج زيادة له ان يمنع  
 هذا اخر ما اتفق من الكلام في نفقة المبتوتة

مطلب  
 سقوط النفقة  
 بموت احد

مطلب  
 النكاح على المهر والنفقة  
 واما من الولد

مطلب  
 كانت ناشزة  
 في تزوج  
 حيث



مسألة النفقة  
المعدة

والسكنى بقي امر الكسوة اعلموا رجعكم الله ان الاصحاب  
رحمة الله عليهم لم يطلقوا الجواب في الكسوة كما طلقوا في  
امر نفقة العدة والسكنى بل غالب كتبهم تنطق بالنفقة  
والسكنى دون الكسوة كما سذكره ان شاء الله عنهم  
بعبارة اتمهم في هذه الاوراق وفيه نظر وتيسير بما  
لم يكن يعرف قبل ذلك وان شاء الله اتبع الكلام عقب  
ذلك بتحرير ما يفهم من كلامهم وما يجب ان يعمل به  
في ذلك فاقول وبالله التوفيق ذكر في النخبة في نفقة  
المطلقات وكما تستحق المعتدة النفقة تستحق الكسوة  
لان جميعها ومول الحاجة غير ان في الكتاب لم يذكر كسوة  
لانها لا تبقى في العدة مدة تحتاج الى الكسوة غالبا  
حتى لو احتاجت يفرض لها ذلك ايضا والدليل  
على ان المعتدة تستحق الكسوة كما انها تستحق النفقة  
واسم النفقة كما يتناول الطعام يتناول الكسوة قال  
هشام في نوادره قال محمد النفقة ليست هي الطعام  
وحده قال لكن الطعام والكسوة قال في الكتاب  
هذه عبارة النخبة وذكر في شرح القدوري للزنا  
قال وكما تستحق المعتدة النفقة تستحق الكسوة وانما  
لم يذكرها في الكتاب لان العدة لا تطول غالبا فيستغني  
عن الكسوة وذكر في خلاصة الفتاوى قال هشام  
سالت محمد اعم النفقة قال النفقة هي الطعام والكسوة  
والسكنى وذكر السروجي في شرح الهداية ولم يذكر كسوة  
العدة لانها لا تبقى في العدة مدة يحتاج فيها الى الكسوة  
غالبا حتى لو احتاجت اليها يفرض لها ذلك ايضا قال  
محمد النفقة هي الطعام والكسوة ذكره عنه هشام

بلغ

و

في نوادره وذكر في فتاوى قاضي خان وكما تستحق المعتدة النفقة  
تستحق الكسوة هذه عبارة الاصحاب في الكتب المذكورة والذي  
يظهر لي من ذلك ان ما ذكر في النخبة يقتضي ان الكسوة يجب  
للمعدة لكن على وجه الحاجة اليها وذلك بطول زمن العدة  
قال لانها لا تبقى في العدة مدة تحتاج الى الكسوة غالبا حتى  
لو احتاجت يفرض لها ذلك فتبين بهذا ان الجواب في الكسوة  
على التفصيل لا على الاطلاق وموان طالت العدة واحتاجة  
اليها فرضت والا فلا فالاولى من منطوق النفاذ والثاني من  
مفهوم العبارة وموجبة في المضامين كما عرفت ولعل قول  
وكما تستحق المعتدة النفقة تستحق الكسوة لانها لا تبقى في العدة  
تستحق الكسوة بل تستحقها على وجه التفصيل الذي قد عرفت  
وكذا لا يشك ايضا قول محمد لما قلنا من عدم القول بمنع  
المستحقان فتحررنا من هذا ان المرة اذا ادعت الطلاق  
وطلبت الكسوة لانكسوم الزوج في الحال بل ينظر الى زمن عدتها  
هل هو بالاشهر ام بالحض واذ كان بالحض وهي ممن لا تحتاج  
الى الكسوة فيها لم يفرض لها الكسوة ولا حبس الزوج فيها  
لان المدة قصيرة لا تحتاج فيها الى الكسوة وان كانت عدتها  
بالاشهر فلا تخلوا اما ان كانت ممن تنقضي عدتها بشلا  
اشهر كالسنة والصغيرة التي لا هي غير مراهقة وليست  
باحتاجة فلا يجب لها كسوة وان كانت ممدة الطهر ويحتمل  
ان يكون من حبل او امتداد طهر حتى طال من العدة  
وتحتاج الى الكسوة فيه يفرض لها الكسوة وتبقى كزمن  
الزوجية وهذا هو الذي يخطوه بقوله لانها لا تبقى في العدة  
مدة تحتاج الى الكسوة اي لما كان من زمان قصير لا يحتاج  
لشأبهته لزمن النكاح اذ الاصل في ايجاب النفقة والكسوة

مطلب  
المفاهيم حجة في  
التصانيف

ق



في العدة اعتبارا بحالة التكاثر قبل الطلاق فلم هذا اقل الولا  
 بقي في العدة مدة تحتاج فيها الى الكسوة غالبها والذي ذكره  
 الزاهد من قوله تستغني عن الكسوة موبد لما حررناه في  
 التفصيل من الحاجة وعدمها وموافقا في الباب من غير  
 الذي ذكره السروجي يحمل على هذا ايضا وكذا اما اطلاق من  
 العبارة كلام قاضي خان وغيره يحمل على هذا التفصيل  
 ايضا وهذا الذي خطر لي في هذه المسئلة لم اسمعه من  
 احد قبل جمعي هذا الكتاب ولا نظرت فيه قاضي خان نظرا  
 محققا بل كان من ادركناه من القضاة كانوا يحسبون  
 الرجل في كسوة العدة متى طلبتها المطلقة سواء طالت للدة  
 او قصرت احتاجت ام استغنت من غير تفصيل وموضع  
 مشكل والله تعالى اعلم **مسئلة النفقة تجب للرجم المحرم**  
 علي قريبه القني قال علماؤنا النفقة تجب للرجم المحرم على  
 قريبه القني اذا كان فقيرا صغيرا او كانت المرأة بالغة  
 فقيرة او كان الذكر بالغا فقيرا زنا او اعمى او مقعدا او  
 اشكل اليدين لا ينتفع بهما او معتوها او مغلوبا او مجنونا  
 الكلام في هذه المسئلة يقع في مواضع في شان صفة من  
 تجب عليه هذه النفقة وفي بيان صفة من تجب له وفي  
 بيان ما تجب به وفي بيان القدر المفروض وفي بيان  
 ما يسقطها وفي بيان ما يخصها من السقوط اذا اوجبت  
 اما الاول فاعلم ان الكلام في هذه المسئلة يقع في مواضع  
 مختصة نفقة القريب الذي هو غير الولد والوالدة لانه  
 هو الموضع الذي فيه اختلاف اهل العلم وهو من جنس  
 مذهب اصحابنا رحمهم الله فنقول بيان صفة من تجب  
 عليه هذه النفقة فهو كل ذي رحم محرم علي ما ياتي بيانه

بشرط

بشرط اليسار والقني وان كان قادرا على الكسب فخذ اليها  
 الذي يتعلق به وجوب هذه النفقة اختلف فيه فروي  
 ابن سماعة في نوادره عن ابي يوسف انه اعتبر فيه  
 مضاب الزكاة حتى قال لو كان معه ما يتادى به من الادوية  
 وليس له عيال وله اخت محتاجة لا اجبره على نفقتها  
 وان كان يعمل بيده ويكتب في الشهر خمسين درهما  
 فروي هشام عن محمد انه قال اذا كان له نفقة شهر  
 وعنده فضل نفقة شهر له ولعيا له اجبره على نفقة  
 ذوي الرحم المحرم قال محمد اما من ليس له شيء ومعه  
 يكتب كل يوم درهما يكتب منه باربعة دواق فانه  
 يرفع لنفسه ولعيا له ما ينتفع به وينفق فضله علي من  
 يجبر على نفقته والفتوي على قول ابي يوسف وكذا  
 اشترط الدين ايضا حتى لا يجب علي النصري نفقة من  
 اخيه المسلم وسوا كان من يفرض عليه هذه النفقة  
 كبيرا او صغيرا اذا اوجدت فيه هذه الشروط التي  
 ذكرناها من القرابة المحرمية والقني والدين حتى  
 يفرض علي الصبي والصبيته سميما في مالهما ويومر  
 الولي بالدفع واما بيان صفة من تجب له هذه النفقة  
 فهو من كان ذا رحم محرم وهو الضابط عندنا واحترام  
 الميراث ليس بشرط حتى وجبت علي الخال والخاله والعم  
 دون ابن العم والميراث له وان يكون فقيرا معسرا لم يخلو  
 اما ان كان طفيرا او كبيرا بالغا فان كان صغيرا مستتر  
 فيه الفقر خاصة سوا كان ذكرا او انثى وان كان كبيرا  
 بالغا فلا يخلو اما ان كان ذكرا او انثى فان كان ذكرا  
 فيشترط فيه مع الفقر ان يكون اما زنا او اعمى او مقعدا

ط



او مفارجا او اشل الدير او مقطوع الرجلين او اليد  
او مفقود العينين او ممتوها او مجنونا او كان به علة من  
الموارض مما يمنع من اكتساب حتى لو كان صحيحا  
مكتسبا لا يقضى له بالنفقة على غيره **فحينئذ يجب**  
النفقة وان كان بالفاقة اذا كان انثى فشرط فيه ما اشتر  
في الصغير والصغيرة وهو الفقر خالصة ثم اختلف في  
حد المس الذي يستحق هذه النفقة **فهل هو الذي لا يحمل**  
له هذه الصدقة ولا يجب عليه الزكاة **وهو** هو المحتاج  
والذي له منزل وخادم هل يستحق النفقة على قريبه  
فيه اختلاف الرواية في رواية لا يستحق حتى لو كان اختا  
لابوين الاخ بالاتفاق عليها وكذا الركات ثيبا او اما وفي  
رواية يستحق وهو الصواب واما بيان ما يجب به فاعلم  
انه ذكر في الذخيرة ما صورته الاصل ان القضا على الغائب  
باطل وانما حق واجب على الغائب من ماله جازوا القضا  
بنفقة الوالدين والمولودين والزوجة ايضا لما وجب  
على الغائب وليس بقضا على الغائب لان القضا الجواب  
ما لم يكن واجبا قبل القضا ونفقة الوالدين والمولودين  
والزوجة واجبة قبل القضا حتى اذا ظهر واحد من  
هؤلاء بمنس حقه كان له الاخذ من غير رضى ولا قضا واما  
نفقة سائر الاقارب لا يجب الا بالقضا او بالرضى حتى  
لو ظهر واحد من الاقارب بمنس حقه لم يكن له الاخذ الا ب  
بقضا او رضى فلما كانت نفقة الوالدين والمولودين والزو  
واجبة قبل القضا كان القضا من القاضي ايضا لما وجب  
عليه لا يحيا بمبتدا محارم اما نفقة الاقارب لما لم تكن  
واجبة قبل القضا كان القضا من القاضي ايجابا بمبتدا

طذا

جدة

والقضا على الغائب باطل وذكر السروجي في شرح الهداية  
على قوله ولا يقضى بنفقة في مال الغير لغائب الا لغيره  
الفرق ان نفقة هؤلاء واجبة قبل القضا ولهذا كان لهم  
ان ياخذوها اذا ظهروا بها فكان القضا اعانة لهم واما  
غيرهم من المحارم فنفقة لهم انما يجب بالقضا لانه بمقتضى  
والقضا على الغائب لا يجوز في شرح ادا ب القاضي للقضا  
قال الفرق بين نفقة الزوجة والاولاد والوالدين  
مستحق عليهم وبين نفقة المحارم ان نفقة الزوجة والاولاد  
والوالدين مستحق عليهم فلم يكن الاتفاق قضا على الغائب  
والقاضي لا يقضى على غائب ليس عنه تايب هذه عاينهم  
فتبين بهذا الذي ذكرناه ان النفقة على الاقارب لا يجب  
الا بقضا القاضي او بالرضا فلهذا جعلناه تسجيلا في  
اصل المسألة وهو مشكل من حيث انهم جعلوا القاضي  
نفسه هو الذي اوجب هذه النفقة ابتداء وليست له  
هذه الولاية ولم لا قيل بان الوجوب ثبت بقوله تعالى  
وعلى الوارث مثل ذلك قضا القاضي اعانة ثانيا نفقة  
الاولاد كيف وانهم استدلوا في اصل المسئلة بهذه الآية  
على وجوب نفقة القريب وكان ينبغي ان يكون الحكم في  
قضى النفقة في مال القريب الغائب ايضا كما في نفقة الاولاد  
لان ثبت بقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وعاء كلمة  
ايجاب فيثبت الايجاب لهم كما ثبت للاولاد ولا يكره هذا  
على اختلاف العلماء لان المسائل متخلفة يعمل فيها على  
اختلاف ولا يكون الاختلاف موثرا في عدم القول فان ذلك  
كان واجبا قبل القضا كما قلنا في نفقة الميتوته انه يقضى  
بها باعتبار انها ثابتة قبل القضا والقضا اعانة لان ثبوت

ن

رب

فكان

لا



القاضي مثبت لها وكذا ابقية المنايل للخلافية ولم يظهر  
 لي الموجب لغزارهم من هذا واستشكل السري وجي رحمه  
 الله ما استشكلته وقال والقاضي ليس بمبشر وحا  
 ذلك الا للذي صلى الله عليه وسلم وانقطع من بعده  
 وهو مستكمل جدا واما بيان قدر المفروض فنقول  
 مقدار الواجب من هذه النفقة مقدس بالكتاب  
 لا بها تجب للعاجز فيقدر بقدر ما من المال والشرع  
 والملبس والسكنى والرضا ان كان رضيعا فان كان  
 للمنفق عليه خادم يحتاج الي خدمته يفرض له ايضا  
 لانه من جملة الكفاية واما بيان ما يسقطها فاعلم ان  
 القاضي اذا فرض هذه النفقة ومصنت مهدة ولم ياه  
 حذ ما المفروض له فانها تسقط ومنها يمارق نفقة  
 الزوجات وكذا اذا اذن القاضي ان تستدين ولهم  
 تستدن ومصنت مهدة فانها تسقط اما اذا استدات  
 بامر القاضي فانه يرجع المدين علي المفروض عليه  
 ولا يكون مضي المدة سقطا لما استدات وهذه  
 معني قول صاحب الهداية الا ان ياذن القاضي به  
 بال استدانة اي ويستدين ولقد غلط بعض الفقهاء  
 منار في مفهوم كلام صاحب الهداية وقال اذا اذن  
 القاضي بالاستدانة ولم يستدن فانها لا تسقط وهذه  
 غلط بل معني الكلام اذن القاضي في الاستدانة واستد  
 اما مجرد اذنه من غير استدانة لا يكون محصنا له  
 من السقوط وهكذا ذكره الشيخ حافظ الدين وصرح  
 بما قلنا وكذا نص عليه السفناج وقال اي لا تسقط  
 نفقة دين الاستدانة وهذا القسم هو الذي ذكرناه

بيان في الفروض  
 وبيان ما يسقطها

اولا

اولا وهو الذي يحصى النفقة من السقوط ويجب ان يعلم  
 بالمال في القرابة الموجبة لهذه النفقة لا تحلر اما ان  
 كان حالة افراد او حالة اجتماع فان كان حالة افراد  
 بان لم يكن هناك من يجب عليه نفقة الا واحد او يجب  
 كل النفقة عليه عند اجتماع سائر ايط الوجوب  
 كما ذكرنا وان كانت حالة اجتماع فالاصل انه متى اجتمع  
 الاقرب ولا بعد فان النفقة علي الاقرب قرابة الولد  
 وغيره من الرحم المحرم والمعتبر قرب القرابة والحمية  
 لا الارث حتى لو كانت له بنت بذت او اسفل منها وله  
 اخ لآب وام كانت نفقته علي ولد ابنته ذكر او انثى  
 وان كان الميراث دون اولاد البنت ذكره في ادب القائل  
 المحض ان كان الاقرب مفسرا او لا بعد مفسرا فاعظم  
 ان عبارات الاصحاب اختلفت هنا وقال في البداية  
 لو كان له ابن وابن ابن وابن مفسرا وابن الميراث مفسرا  
 فالنفقة علي الميراث اذا لم يكن من ماله هو الاقرب وله  
 سبيل الي ايجاب النفقة علي الا بعد مع قيام الاقرب الا ان  
 القاضي يامر ابن الميراث بان يودي عنه علي ان يرجع عليه  
 اذا ايسر فيصير الا بعد تابها عن الاقرب وذكر في موضع  
 اخر قال والاصل في هذا ان كل من كان يحوز جميع الميراث  
 وهو مفسر يجعل كانه كالميت واذا جعل كالميت كانه ميت  
 النفقة علي الباقي علي قدر موارثهم وكل من كان يحوز  
 جميع ميراث الميراث لا يجعل كالميت فكانت النفقة علي قدر  
 موارث من يورث عنه بيان هذا الاصل رجل مفسر عاجز  
 عن الكسب وله ابن مفسر عاجز عن الكسب او مفسر صغير  
 وله ثلاثة اخوة مستقرين فنفقة الاب علي اخيه لآب

لاخ



وامه وعليه ائتمه اسد اسد سدس النفقة علي  
 الاخ لام وخمسة اسد اسها علي الاخ لآب وام ونفقة  
 المولد علي الاخ لآب وام خاصة لان الابن يحوز جميع الميراث  
 فيجعل كالميت فتكون النفقة علي الاخوين علي قدر  
 ميراثهما واما الاخ ابن فوارثه الاخ لآب وام وكانت نفقة  
 عليه وذكر في شرح ادب القاضي للخصاف قال واذا  
 اجتمع الموسرون والمعسرون حتي وجبت النفقة علي  
 الموسرين يعتبر المعسرون احياء في حق اظهار قدر  
 ما يجب علي الموسرين ثم يجب الكل علي الموسرين بانه  
 اذا كان للصغير اخنت لآب وام واخنت لآب واخنت لام  
 وام واخنت من الابوين والام موسرتان والاخنتان  
 الاخرتان معسرتان فكل النفقة يجب عليهما لكن علي  
 اربعة اسهم ثلاثة اسهم علي الاخنت من الابوين وسهم  
 علي الام ولا يلحقان بالاموات بل يعتبران اظهرا والنصيب  
 ثم يسقط نصيبهما لعسرتيهما وانما يلحق بالاموات من لو  
 كان مع الموسرين حيا لا يرث معهم اما اذا كان يورث لا  
 يلحق بالاموات بل يعتبر اظهرا والنصيب ثم يسقط نصيب  
 لعسرتيه وذكر في المحيط قال الاصل اذا اجتمعت القرابة  
 الوارثون وبعضهم موسرون وبعضهم معسرون حتي  
 وجبت النفقة علي الموسرين يجعل المعسرين كالميت في  
 حق الاستحقاق ولكن لا يجعل كالميت في حق اظهار حق  
 الباقي عند الحاجة الي القسمة علي المعسرين فيظهر  
 نصيب للمعسرين ثم يسقط نصيبه لعسرتيه فلا يلحق بالاموات  
 بل يجعل معهم ثم يسقط نصيبه لعسرتيه وعليه الاخوين كل  
 النفقة بقدر ميراثهم وذكر النفقة التي ذكرها الخصاف

هذه عبارة الاصحاب **قلت** حاصل هذا ان يخلوا اما  
 ان كان المعسر القريب الرحم المحرم يحوز جميع الميراث ام لا  
 فان كان يحوز جميع الميراث فيجعل كالميت كالتم مع الخالة  
 او الاخ العصبية فانه ان كان الخال موسرا كانت النفقة  
 عليه ويجعل الم كالميت وان كان بعض الورثة معسرين  
 وبعضهم موسرين كالسالة التي ذكرها الخصاف فان  
 المعسرين يجعلون احياء في حق اظهار قدر ما يجب علي  
 الموسرين وتقتصر كل النفقة عليهم امواتا في حق استحقاق  
 المعسرين وضوله كل النفقة علي بقية الورثة الموسرين  
 وانما كان كذلك لان هذه النفقة لا تجب الا علي القريب  
 الموسر لا المعسر فاليسار شرط فيها والمعسرون لا  
 لا شيء عليهم فبقي الموسرون فلهذا اوجبنا لها مجموعها  
 عليهم ثم احتجنا الي قبضها وتوزيعها عليهم وليس لنا  
 دليل لذلك سوى الميراث فقد برنا ان المعسرون  
 له قد مات لان ومعنا من الورثة الام والاخنت  
 الشقيقة والاخنت من الاب والاخنت لام فميراثهم  
 من ستة للام السدس سهم وللأخت الشقيقة  
 وهو النصف ثلاثة وللأخت من الاب السدس سهم  
 والباقي وموسم للاخت من الام فخص المعسرين سهمان  
 في مقابلتهما ثلث النفقة وخص الام والاخنت الشقيقة  
 السدس سهم وثلث في مقابلتهما ثلث النفقة فنظرنا  
 في ذلك فوجدنا الاختين المعسرتين ليس عليهما شيء  
 من النفقة لعسرتيهما فسقط ما خص سهميهما ثم  
 نظرنا للاخت الشقيقة والام موسرتين وقد حضما  
 اربعة اسهم ثلاثة وسهم فقد برنا النفقة علي سهميهما

ن



ربها على الملام وثلاثة ارباعها على الاخوت فهذا معنى قول  
 الاصحاب ان المصيرين من الوارثين المشار كين للموسرين  
 احيا في اظهار القسمة اموات في وقت الاستحقاق ولا  
 يقال ينبغي ان يسقط حصصه الموسرين اصلا ولا يرد  
 ما قابلهما من النفقة على الموسرين لان فيه اجحافا  
 بهم لانا نقول الواجب على الموسرين كفاية الفقير  
 القريب الصغير او الفقير العاجز الكبير وبعض النفاية  
 اذا جعل عليهم يكون فيه اجحاف بالمفروض له وينقص  
 من حقه ولا اجحاف بالموسرين لانه هو الواجب عليهم  
 واذا فرض عليهم ما وجب عليهم شرعا لم يكن فيه  
 اجحاف واذا دار الامر بين ان ينظر الى جانبهم كما ذكرنا  
 وبين ان ينظر الى جانب المفروض له كما ذكرنا فنظر  
 الى جانب المفروض له او لي لانا لم نجح باحدا  
 بالموسرين فلانا او جينا القدر المفروض عليهم  
 شرعا وليس في ايجابه اجحاف واما المفروض له فقد له  
 حقه من غير زيادة فلم يكن فيه شطط ولا مراعاة  
 له وهذا الذي قررناه ونسبنا الكلام فيه بحسن  
 جوابا عن السؤال الذي ذكرناه في كتابنا الاختلافات  
 الواقعة في المصنفات وبالله التوفيق **مسألة**  
 التدبير نوعان مطلق ومقيد قال علماءنا رحمه  
 الله عليهم التدبير نوعان مطلق ومقيد فالمطلق نحو  
 ان يعلق الرجل عتق عبده بموته مطلقا وله الفاظ  
 منها ما يكون بصريح اللفظ مثل ان يقول انت مدبر  
 او قد دبرتك وقد يكون بلفظ التدبير والاعتاق مثل  
 ان يقول انت حر بعد موتى او حررتك بعد موتى

مسألة  
 التدبير

او

او انت معتق او عتيق بعد موتى او اعتقتك بعد موتى  
 وكذا انت حر بعد موتى او مع موتى او في وقد يكون  
 بلفظ اليمين نحو ان يقول ان مت فانت حرا او اذا مت  
 او متي مت او ان حدث بي حدث او اذا حدث او متي  
 حدث وكذا اذا ذكر في هذه الالفاظ مكان الموت الوفاة  
 او الهلاك وبان مات فلان فانت حرا لا يكون مدبرا الا  
 تعليق بشرط لا تدبير مضار بمنزلة سائر الشروط  
 من دخول الدار او كلام زيد وبان مت وفلان فانت  
 حرا او انت حر بعد موتى وموت فلان او بعد موت فلان  
 وموتى لا يكون مدبرا الا ان يكون فلان مات قبله فيصير  
 حينئذ مدبرا ثم اعلم انه لا يصح التدبير بالصد  
 صدوره مطلقا عن المستثنى من اهله مضافا اليه  
 محله ولا يصح الا في الملك سواء كان مبررا او معلقا بشرط  
 او مضافا الي وقت او مضافا الي الملك او سبب  
 الملك نحو ان يقول لعبد لا يملكه ان ملكتك فانت حر  
 او ان اشتريتك فانت حرا وان يكون معلقا بموت  
 المولى لا بموت غيره وحكم هذا التدبير نوعان نوع  
 يرجع الى حال المدبر في حياته ونوع يرجع الى بعد  
 موته فالذي يرجع الى حياته فهو يموت حق الحرية  
 للمدبر عندنا خلافا للشافعي وكل تصرف يبطل هذا  
 الحق لا يجوز وما لا يبطله يجوز وفي الذخيرة كل تصرف  
 يقع على الحر يجوز في المدبر وكل تصرف لا يقع على  
 الحر لا يقع على المدبر فالاول كالبيع والهبة والتضام  
 به والوصاية ورهنه ويجوز الاستخدام والاستمارة  
 والوطي في الامة والتزويج والاحبارة للمولى والمهر

٤



والعقر والكسب والغلة للمولي لانها بدل المنافع والمنافع  
ملكه ولا يتعلق الدين برقبته بل يتعلق بكسبه ويستوي  
بالسعاية وجبايته علي المولي وهو الاقل من قيمته وشدة  
امرئها ويجوز اعتاقه ويجوز كتابته وولد المدبرة من  
غير سيد هاما مدبر يعتق بعنفها ويرق برقا فلواختلف  
المولي والمدبرة في الولد فقال المولي ولدتيه فحصل التفرق  
وهو رقيق وقالت بعد التدبير وهو مدبر قال قول  
قول المولي مع عينة علي علمه لان الولادة ليست  
فعلة والبيعة بيعة المدبرة واما النوع الذي  
يرجع الي ما بعد الموت فمئة عتق المدبر لكن  
ثلث المال فان كان يخرج كله من الثلث يعتق كله وان  
لم يكن له مال اخر سواه يعتق ثلثه ويبقى الثلثان  
للورثة فان كان علي المولي دين يسمى في جميع قيمته  
في قضاء دين المولي لان الدين مقدم علي الوصية  
ومنه الولاء واعلم ان ولا المدبر للمدبر لانه المعتق  
ولا ينتقل هذا الولاء عن دين المدبر وان عتق المدبر  
من جهة غيره كمدبر بين شريكين اعتقه احدهما  
وهو موسر وضمن قيمة نصيب شريكه عتق للمدبر  
ولم ينفين الولاء واعلم ان المملوك اذا ادعى التدبير  
علي سيده بين يدي القاضي وانكر السيد قاقام به  
المدبر البيعة بما ادعى قبلت بيئته ولا بد من الدعوى  
من جهة المملوك في قول ابي حنيفة خلافا لما حتي  
لو قامت البيعة بلا دعواه وانكر التدبير ولم يدعه  
ووافق المولي علي انكاره لا تقبل البيعة عند ابي  
حنيفة وعندهما تقبل هذا في العبد والامة وفي

لا تخلف المدة في الدبرة  
في الولد

العتق

العتق تقبل بيعة الاعتاق من غير دعوى الامة بالاجماع  
ويجوز تدبيرها العتق علي الخلاف لان تدبير الامة لا يوجب  
تحرير الفرج فلم تكن الشهادة قايمة في حق الله تعالى ولو  
شهد الشهود انه دبر احد عبده بغير عينة في الصحة  
فالشهادة باطلة في قول ابي حنيفة وعندهما تقبل  
ويجبر علي البيان واما التدبير المعتق فهو ان يقول  
المولي لعبده ان مت من مرضي هذا او في سفر في هذا  
فانت حر فهذا التدبير لا يمنح جواز البيع ولكن اذا لم  
يبعه ووجد الشط يمتق كما يمتق في التدبير المطلق  
ولو قال لعبده انت مدبر علي الف فقبل فهو مدبر  
والمال ساقط اذا مات المولي وعتق المدبر واما  
التدبير المطلق او المعتق كما ذكرنا كان في يده من  
المال فهو ملك المولي ولو اوصي بوصية صححت  
ينظر ان خرجت الوصية ورقبته من الثلث كان له  
ذلك وان لم يخرج من الثلث فنصف المال كله الي الرتبة  
فاذا فضل الثلث عن الرتبة بقى الوصية الي الزيادة  
سواء كانت الوصية بغير مال او ثلث ولو قال لعبده  
انت حر بعد موتي بشهر ثم مات بعد شهر قال  
بعضهم يعتق من ثلث ماله وقال بعضهم من جميع المال  
وهو الصحيح كتب وصيته ان عبده فلانا حر بعد  
موتك ولم يسم ذلك منه احد ثم مات ومحمد  
ورثته قد بيرة فتخلف الورثة علي علمهم فان اصر  
الوارث بما كان في الوصية عتق العبد اذا كان يخرج  
من الثلث وتلزمه السعاية فيما زاد علي الثلث  
ان كان لا يخرج ولو كان علي المولي دين يحيط بماله

مطلب  
التدبير المعتق

دة



يعتق ويسعى في جميع قيمته واختلافوا في قيمته قال بعضهم  
قيمة المدبر قيمته لو كان قنا وقال بعضهم ثلث قيمته  
لو كان قنا وقال بعضهم ينظر بكم يستخدم مدة عمره من  
حيث الخبز والظن يجعل قيمته ذلك وقال الفقيه  
ابو الليث قيمة المدبر نصف قيمته لو كان قنا وهكذا  
ذكره حواشي زاده ولو كان التدبير مقيدا يقوم قنا  
ذكره هذا كله قاضي خان رحمه الله تعالى رجل قال  
لعبد له لا سبيل لي عليك بعد موتي قال يصير مدبرا  
رجل قال للملوك اخدم وبرتني بعد موتي سنة  
ثم انت حر فمات بعد الورثة قال بعضهم اذا مضت  
السنة من بعد الموت يعتق رجل قال لامته عند  
الوصية اذا خدمتني ابني هذا او ابنتي هذه حتى  
يستغنيا فانت حرة قالوا ان كان الابن والبنت  
كبيرين اتخذ منهما حتى يتزوج الابن والبنت وان كانا  
صغيرين فتخدمهما حتى يدركا لان استغنيا مما يكون  
عند ما قلنا وان كانا كبيرين فتر وحبت الابنة  
وبقي الابن اتخذ منهما جميعا لان شرط العتق خدمتهما  
حتى يستغنيا فلا تعتق اغتنيا باحدهما وكذا لو كانا  
صغيرين فادرك احدثا اتخذ منهما جميعا حتى يدرك  
الاخر فان مات احدثا قتل ذلك بطلت الوصية  
لو قوع الياس رجل قال لعبد من احدكم اخدم بعد موتي  
وله وصية مائة درهم ثم مات عتقا ولهما وصية  
مائة درهم بينهما لانه لما مات شاع العتق فيهما  
جميعا فتشيع الوصية ولو قال لكل واحد منكما مائة  
بطلت احدي المائتين رجل قال كل مملوك لي بعد

موتي

موتي حر فما كان في ملكه يوم المقالة يكون مدبرا وما  
يملكه بعد المقالة لا يكون مدبرا رجل قال اذا ملكك  
فلانا فهو حر بعد موتي فملكه كان مدبرا والله تعالى  
اعلم سبيل الصبي العاقل وارثه اده صحيح  
قال علماء ونا رحمه الله اسلام الصبي العاقل  
صحيح وارثه اده عند ابي حنيفة ومحمد ولا يقتل  
وعند ابي يوسف والشافعي رحمه الله لا يصح رده  
وانفرد الشافعي بانه لا يصح اسلامه ايضا ثم قول  
اصحابنا اسلام الصبي الذي يعقل او العاقل هل  
هو مقدر هذا العقل بمدة من المرام لا ولم ارا احدا  
قد رده بمدة وانما الذي ذكره فيه ما نقله الشيخ  
جلال الدين الخبازي في الحاشية فقال قوله الصبي  
الذي يعقل ان يعرف ان الاسلام سبب الحياة ويميز  
الخبث من الطيب والحلو من المركد اقال في حاشية  
السرخسي واذا اسلم صح هذه عبارته وفي المحيط  
اسلام الصبي العاقل صحيح ولم يفسر واجاب ذكره  
الردة قال ابي تداد الصبي المرامق يصح رده  
عندهما ولا يقتل عند ابي يوسف والشافعي لا يصح  
وفيه شيء لان بقية الاصحاب لم ينصوا على المرامق  
ولا نضوا الخلاف فيه وانما الذي يعقل فينبغي فيه  
نوع ليس هو ان ردة العاقل الذي ليس بمبرأ من  
انها لا تصح اتفاقا ويجعل ان قول الاصحاب الذي يعقل  
المراد به المرامق ويلزم فيه محبة وراحم وموان يكون  
المرامقة ايضا في اسلامه فان صاحب الهداية  
جمع في اللفظ وقال اري تداد الصبي الذي يعقل اري تدا

ب  
اسم الصبي



واسلامه اسلام فاذا افسرنا العقل بالمراعاة نفس  
الاسلام بها ايضا وفيه نظر واعلم ان الارادة ليجب  
نقل عن الامام ان يقول بريت من الاسلام ودخلت  
في دين المضاربة او يقول تركت دين الاسلام ودخلت  
في دين اليهودية او المجوسية او قال بريت من دين  
الاسلام او انا بري من محمد او كذب باحد من الانبياء  
او نقص باحد من الانبياء او جحد بان الله حالقه  
او ربه او كذب بالجنة او بالنار او بالحساب كان مرتدا  
وبانت منه امراته فان لم يقب قتل فان قال بديت  
يقال له انه يقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان  
محمد رسول الله ويقرب عما جحد الله ويحرم  
من الذي يفتحل فاذا قال ذلك فقد تاب فان عاد  
الي الردة ثانيا وطلب التاجيل اجل وكذا في الثالثة  
وفي الرابعة استتيب من غير تاجيل فاذا اسلم قبل  
اسلامه وضرب ضربا وجيعا ويحبس ولا يخرج حتى  
يأتي عليه خشرع التوبة وقيل الرابعة اذا اسلمه  
لا يضرب ولا يحبس ذكر ذلك في الروضة للناطقين  
هذا فيما يتعلق بالمرتد اذا سوا كان كبيرا او صغيرا  
لا يعقل على الخلاف الذي فيه واما ما يتعلق بالاسلام  
فاعلم ان اليهود والنصارى الذي بين اظهروا الذي  
اذا قال الواحد منهم اشهد ان لا اله الا الله واشهد  
ان محمد عبده ورسوله لا يحكم بالاسلام حتى يحرم  
عن دينه الذي كان عليه بان يقول انا بري من  
المضاربة ان كان نصرانيا او من اليهودية ان كان  
يهوديا ومع ذلك يقول دخلت في الاسلام كان من

الشيخ الاسلام

اليهود

اليهود من يقر برسالة النبي صلى الله عليه وسلم  
الا انهم يقولون كان رسولا الي الاعراب لا الي بني اسرائيل  
ولا يصير مسلما باقراره بالرسالة وبالوحدانية  
لله تعالى حتى يبرأ من دينه ويقر انه دخل في  
الاسلام ولو قال اليهودي او النصراني انا مسلم او  
اسلمت لا يحكم بالاسلامه وعن الحسن بن زياد اذا  
قال الرجل لذي اسلم فقال اسلمت كان اسلا ما لانه خاطبه  
بحواهب ما كلف به فيكون اسلاما ولو قال اليهودي والنصراني  
لا اله الا الله محمد رسول الله بريت من اليهودية ولم يقل  
مع ذلك دخلت في الاسلام لا يحكم بالاسلامه حتى لم يأت  
لا يصلي عليه ذكر ذلك قاله في الفتاوى وذكر  
في الذخيرة اذا قال اليهودي والنصراني اشهد  
ان لا اله الا الله واشهد ان محمد عبده ورسوله  
لا يحكم بالاسلامه ما لم يقل ببرات عن ديني ودخلت  
في دين الاسلام وانما شرط محمد رحمه الله التبرك  
عن دينهم ودخولهم في الاسلام لان اليهودي قد  
يتبرأ من اليهودية ويدخل في النصرانية او المجوسية  
فيجوز ان يتبرأ عن اليهودية لدخوله في النصرانية  
لا في الاسلام فلا يحكم بالاسلامه ما لم يقروا بالدخول  
في الاسلام ولذلك كره قال بريت من ديني واشهد  
ان لا اله الا الله وان محمد عبده ورسوله لا يصير  
مسلم او عن بعض المشايخ اذا قيل لنصراني اممدا  
رسول الله بحق قال نعم انه لا يصير مسلما وما  
الصحيح لا يمكنه ان يقول فيقول انه رسول الله  
بحق الي العرب والعجم لا الي بني اسرائيل فان قيل

يل

في

•



يجب ان لا يحكم باسلام اليهودي والمصري في وان اقرب رسا  
 محمد وبكر اعز دينه ودخل في الاسلام ما لم يؤمن بالله  
 وملائكته وكتبه ورسله ويقر بالبعث وبالقدر خيره  
 وشرة من الله تعالى فان هذا من شرائط الاسلام  
**قلت** الاقرار بهذه الاشياء ان لم يوجد نصا فقد  
**وجد** دلالة لانه لما اقر بدخوله في الاسلام فقد التزم  
 جميع ما كان شرط صحة الاسلام وبما ثبت ذلك بالنص  
 ثبت بالدلالة واذا قال اليهودي او المصري انا مسلم  
 او قال اسلمت لا يحكم باسلامه لانهم يدعون ذلك  
 لانفسهم فان المسلم هو المستسلم للحق المتقاده له  
 وهم يدعون ان الحق امامهم عليه فلا يكون مطلقة هذا  
 اللفظ دليل الاسلام في حقهم وفي مجموع الموازل  
 اذا قال انا مسلم متلك يصير مسلما واذا قال الحربي  
 الذي ليس من اهل الكتاب لاله الا الله محمد رسول  
 الله يصير مسلما هذه عبارة الذخيرة وذكر في فتاوى  
 الظهيرية اليهود والمصري الذين اليوم بين اظهرا  
 اذا قال واحد منهم استشهد ان لا اله الا الله وان محمدا  
 رسول الله لا يكون مسلما بهذا لانهم يقولون هذا  
 غير انهم اذا استغفروا قالوا محمد رسول الله بعد  
 انهم لا يثبتون هذا دليل اسلامه حتى يضم اليه  
 التبركي فان كان نصرانيا قال وانبرامن المصرا **نص**  
 وان كان يهوديا قال وانبرامن اليهودية فحينئذ يكون  
 مسلما لاظهار ما يخالف اعتقاده وذكر في البداية  
 قال الكفر اصناف اربعة صنف منهم يتكبرون الصام  
 اصلا وهم الدورية المعطلة وصنف منهم يتكبرون

اصناف الكفر  
 اربعة

با

بالصانع وتوحيد وبتكبرون الرسالة راسا وهم قوم  
 من الفلاسفة وصنف منهم يقررون بالصانع وتوحيد  
 والرسالة في الجملة لكنهم يتكبرون رسالة رسول الله  
 صلي الله عليه وسلم وهم اليهود والمصري فاذا  
 كان من الصنف الاول والثاني فقال لا اله الا الله يحكم  
 باسلامه لان هؤلاء يستغفرون عن الشهادة اصلا فاذا  
 اقروا بها كان ذلك دليلا على ايمانهم وكذلك اذا قال  
 استشهد ان محمدا رسول الله لانهم يستغفرون عن كل واحد  
 من كلمتي الشهادة فكان الاتيان بواحدة منهما اليها  
 كانت دلالة الايمان وان كان من الصنف الثالث فقال  
 لا اله الا الله لا يحكم باسلامه لانه منكرو الرسالة  
 ولا يمنع عن هذه المقالة ولو قال استشهد ان محمدا رسول  
 الله يحكم باسلامه لانه يمتنع عن هذه الشهادة فكان  
 الاقرار بها دليل الايمان وان كان من الصنف الرابع  
 فاني بالشهادتين فقال لا اله الا الله محمد رسول الله  
 لا يحكم باسلامه حتى يتبرأ من الدين الذي هو عليه  
 من اليهودية والمصرية لان من هؤلاء من يقر بربا  
 محمد صلي الله عليه وسلم لكنه يقول بعث الي العرب  
 دون غيرهم فلا يكون اتياك بالشهادتين بدون  
 التبركي دليلا على ايمانه وكذلك لو قال يهودي او  
 مصري انا مومن او مسلم او قال ان مت او اسلمت  
 لا يحكم باسلامه لانهم يدعون انهم مومنون ومسلمون  
 وان الايمان والاسلام هو الذي هم عليه **وسري**  
 الحس عن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا قال اليهودي  
 والمصري انا مسلم او قال اسلمت سيل عن ذلك

ل



اي شيء اردت به فان قال اردت به ترك اليهودية او النصرانية  
والدخول في الاسلام يحكم باسلامه حتى لو رجع عن ذلك كما  
مرتد او ان قال اردت بقولي اسلمت ابي عليه الحق ولم ارد بدالة  
الرجوع عن ديني لم يحكم باسلامه وذكر في المحيط قال باب ما  
يصير به الكافر مسلما الكافر اذا اقر بخلاف ما اعتقد يحكم  
باسلامه ثم الكافر على ثلاثة ضرب عبيد الاوثان وعبيد  
النيران والشرك في الربوبية والمنكر للوحدانية كالشوية  
والمقرب بالوحدانية المنكر للرسالة كاليهود والمضاري  
وللمجاهد للربوبية والمشرقة فيها اذا قال لا اله الا الله يحكم  
باسلامه وكذا لو قال اشهد ان محمدا رسول الله او قال  
اسلمنا او امننا بالله لانه اقر بما هو مخالف لاعتقاده واحا  
المقرب بالوحدانية والمنكر للرسالة اصلا من اهل الكتاب  
كاليهود والمضاري اذا قال لا اله الا الله لم يكن مسلما  
حتى يقول واشهد ان محمدا رسول الله لانهم كانوا يجحدون  
الرسالة فلم يقر واختلف ما اعتقد واذا اشهد برسالة  
محمد صلى الله عليه وسلم يكون مسلما ومنهم من يقول  
برسالة محمد صلى الله عليه وسلم ولكنهم يزعمون انه رسول  
العرب لا الي بني اسرائيل كما في بلاد العراق فمن يقر منهم بان محمدا  
رسول الله لم يكون مسلما حتى يتبرأ من دينه مع ذلك  
ويقر انه دخل في الاسلام ولو قال بريت من اليهودية  
او النصرانية ولم يقل دخلت في الاسلام لم يحكم باسلامه  
لانهم يحتمل ان تبرأ من اليهودية ودخل في النصرانية او  
علي عكسه فاذا قال مع ذلك ودخلت في الاسلام تخينيد  
يزول هذا الاحتمال **وقال** بعض مشايخنا اذا قال دخلت  
في الاسلام يحكم باسلامه وان لم يبرأ مما كان عليه لان في

لفظه

لج

لفظه ما يدل على حادث منه في الاسلام وذلك غير ما كان عليه  
فاستدل للناية اللفظ انه يتبرأ عما كان عليه وذكر في الفتاوى  
البرهانية وتعرف بالتمتة قال اما اليهود والمضاري الذين  
بين اظهرنا اذا قال احد منهم اشهد ان لا اله الا الله واشهد  
ان محمدا رسول الله لا يكون مسلما بهذا لانهم جميعا يقولون  
هذا حتى لا يوجد مضاري ولا يهودي عندنا نساله الا قال  
هذه الكلمة واذا استفسر قال رسول الله اليكم لا الي بني  
اسرائيل ويستدلون عليه بقوله تعالى هو الذي بعث  
في الامم رسولا منهم والامميون غير اهل الكتاب وان يكون  
هذا ادليل اسلامه حتى يضم اليه التبري فان كان نصرانيا  
قال واتبرأ من المضارانية وان كان يهوديا قال واتبرأ من  
اليهودية تخينيد يكون مسلما لظهوره ما يخالف ما يجب  
اعتقاده وفي سير المستقي عن ابي خنيفة اذا قال النصراني  
اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله وانا مسلم  
وبدا بقوله وانا مسلم وثني بالشهادتين فهذا البر باسلام  
حتى يستبرأ وذكر في شرح مختصر الطحاوي للاسيدي  
في كتاب المرتد منه قال سيل ابو يوسف عن المرتد خنيفة  
يستتاب فقال يقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا  
عبده ورسوله ويقر بما جابه محمد صلى الله عليه وسلم  
من عند الله عز وجل ويتبرأ من الدين الذي اتخذه اليه  
وكذلك المضاري اسلامه ان يقول اشهد ان لا اله الا الله  
وان محمدا عبده ورسوله ويتبرأ من المضارانية وان كان  
يهوديا يتبرأ من اليهودية فاما اذا قال اشهد ان لا اله الا  
الله واشهد ان محمدا رسول الله قال لا يكون مسلما لانهم  
يقولون جميعا هكذا غير انهم اذا فسروا قالوا رسول الله

فتاوى التتمة  
تسمى بالبرهانية



اليك هذا في اليهود والنصارى الذين هم بين ظهري المسلمين فلما  
 اذا كان في دار لهم حمل عليه فحمل من المسلمين فقال اشهد  
 ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله فهذا دليل اسلام  
 او قال محمد رسول الله او قال دخلت في دين الاسلام او قال  
 دخلت في دين محمد فهذا كله دليل اسلام ولو قال لا اله الا  
 الله فان كان الرجل ممن لا يقرب الله سبحانه وتعالى فهذا دليل  
 اسلام وكذلك اذا قال اشهد ان محمدا رسول الله لم  
 ينكر الامر من جميعا وان كان الرجل يقرب الله الا الله فقال  
 هذا حين حمل عليه لا يكون هذا دليل اسلام لانه مقرب  
 ولو ان يهوديا او نصرانيا اذا قال انا مسلم لم يكن بهذا  
 مسلما هكذا ذكر محمد بن الحسن هذه المسائل كلها في  
 السير الكبير وذكرها الكرخي في مختصره ايضا وذكر في  
 شرح السير الكبير لشمس الرعية السرخسي في باب ما  
 يكون به الرجل مسلما **قال** واما اليهود والنصارى  
 الذين بين ظهري المسلمين اليوم اذا قال واحد منهم اشهد  
 ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله فانه لا يكون مسلما  
 بهذا لانهم جميعا يقولون هذا وليس من نصرائي ولا يهودي  
 عندنا نسأله الا قال هذه الكلمة فاذا استغربه قال رسول  
 الله اليكم لا الي بني اسرائيل فترى ان هذا لا يكون دليلا على  
 اسلامه حتي يضم اليه النبري فان كان نصرانيا قال واتبرأ  
 من النصرانية وان كان يهوديا قال واتبرأ من اليهودية  
 حينئذ يكون مسلما لاظهار ما هو مخالف لا اعتقاده فبعد  
 من هذا كله ان النصرائي واليهودي الذي من اهل الذمة  
 اذا قال اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله  
 ولم يتبرأ من اليهودية ان كان يهوديا او من النصرانية ان كا

عليه

وإذا قال اليهود والنصارى  
 أشهد أن لا اله الا الله  
 وأن محمدا رسول الله  
 لا يكون مسلما  
 قال محمد بن ابي

نصرانيا

نصرانيا لا يصير مسلما **وكنش** قد اقتضت في هذه المسألة  
 علي ما قلناه من فتاوي قاضي خان فاتفق انه احضر شخص  
 من حمص نصراني في شوال سنة احدى وخمسين الي دمشق  
 الي دار العدل بسبب كلام وقع منه في حق الحجاب الرفيع الشريف  
 نبينا محمد صلي الله عليه وسلم فلما حضر قال اشهد ان لا اله  
 الا الله واشهد ان محمدا رسول الله ولم يتبرأ من النصرانية  
 فادعي عليه بذلك القول عند قاضي القضاة جمال الدين  
 الحنبلي المرادوي ومن مذهبهم انه يري قتله بذلك القول  
 وان اظهر الاسلام فقال بعض الحنفية ان هذا صار مسلما  
 بهذا القول فلا يجوز ان يلبس المسح ولا يفل بالحد يد تفلت  
 هذا بافتقاده لا يصير به مسلما بل لابد معه من التبري  
 من النصرانية والامتناع بالدخول في الاسلام فانكر هذا  
 وقال لا بل يصير بهذا القول وحده مسلما ولا يشترط به  
 النبري ففند ذلك بزندق هذه القول في هذه المسألة  
 خشية ان يقع غيره في هذه المقالة ولذلك اخترت ان اضم  
 اليه خطوط الحنفية في زماننا حتي يبقى ابلغ  
 في إزالة هذا الوباء الذي خطر لهذا الحنفى فاخذت خطا  
 الشيخ الامام العالم العلامة جمال الدين بن الشيخ العلامة  
 سراج الدين الحنفى وهو الذي اسمه في الفتوى وكتب تحت  
 الشيخ الامام في الدين الفصيح واسمه علي برا احمد الحنفى  
 وقال تحت القاضي شمس الدين الكفوي نايب في الحكم واسمه  
 احمد بن الحنفى وكتب في مقابلة خط الشيخ جمال الدين المشار  
 اليه الشيخ الامام العالم الفاضل ناصر الدين القونوي  
 مدرسه القدم يعرف بالربوة واسمه احمد بن محمد القونوي  
 الحنفى وكتب تحت الشيخ الامام العالم المحقق صدر الدين



ابن الشيخ علاء الدين منصور الخنفي واسمه محمد بن علي الخنفي  
ولقب في الورقة الصفري الشيخ الامام اقضي القضاة  
عز الدين بن اسماعيل بن ابي الخنفي واجادني كتابته  
فقد اقمهم اعيان الخنفة في وقتهم فهدوا جميعه في حق  
اليهود والنصارى الذين هم بين اظهرنا اما في عبادة  
الاوليان والقيمان والمشرق في النبوية والمنكر للوحدانية  
كما لو ثبت ان اقال الواحد منهم لا اله الا الله تعالى باسمه  
وكذا الوقال اشهد ان محمدا رسول الله او قال اسلمناه  
او امنا بالله واما المقرب بالوحدانية والمنكر للرسالة  
اصلا كطائفة من اليهود والنصارى اذا اتى بالشهادتين  
او يتن يكون مسلما وذكر اصحابنا ان الاسلام من  
الكفار كما يصح بالقول يصح بالفعل سماه في البدايع  
ايماننا بطريق الدلالة ولم ار من حقق الكلام في ذلك  
وهل يشمل هذا اليهودي والنصاري الذي **بين**  
اظهرنا او لا اعني الاسلام بالفعل لكن في البدايع  
قال واما بيان ما يحكم به بكونه مومنا من طريق  
الدلالة فنحو ان يصلي الكتابي او واحد من اهل الشرك  
في جماعة يحكم باسمه وهذا فيه احتمال وهو  
انه يحتمل ان يكون الكتابي الذي يقرب بالوحدانية  
وينكر الرسالة اصلا سوي الذين بين اظهرنا ويحتمل  
الكل فان رجع الاحتمال الاول بانه اذا ثبت التفرقة  
بين اليهود والنصارى المقربين بالوحدانية وهم  
منكرون الرسالة اصلا وبين الذين بين اظهرنا في  
الصريح فلان ثبت في الدلالة **اولي قلنا** هذا  
الترجيح لا يحسن ان يدرج فان الاصحاب يرحمهم الله تعالى

الايمان  
يكون بالفعل  
ايضا

اما

اما فضلوا بين اليهود والنصارى الذين بين اظهرنا وبين  
المنكرين للرسالة اصلا لان الذين بين اظهرنا يترقون بان  
نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ارسل اليهم قالوا الله  
ارسل الي العرب فقط فاذا اقرروا بالشهادتين من غير تجر  
ولا اقرار بالدخول في الاسلام لا تخلف باسلامهم لانه حبان  
ان يكون مرادهم بهذا القول عما هم عليه لا الاقرار برسالة  
نبينا محمد صلى الله عليه وسلم الي بني اسرائيل وغيرهم فلا  
يصح اسلامهم الا بالتعري والاقترار بالدخول في الاسلام  
فينقطع ذلك الاحتمال اما في الاسلام بالفعل علي الوجه  
الذي تذكره فهذا الاحتمال منفرده فلم يزلنا انه يصح  
منهم سوا كافرا ممن يقرب برسالة محمد صلى الله عليه وسلم  
او ينكرها اصلا للمعنى الذي ذكرنا فتحرر من هذا كله ان  
الاسلام بالفعل علي الوجه الذي ياتي بيانه ان شاء الله  
تعالى يصح من الكفار سوا كان من اهل الكتاب او من  
المشركين او من عبدة الاولثان او من اليهود او من النصارى  
الذين بين اظهرنا الذين يقرون برسالة نبينا محمد صلى الله  
عليه وسلم وانه ارسل الي العرب خاصة او من الطائفة  
الاخري الذين ينكرونها اصلا كما قد مناه ولا يلتفت الي ما  
كتبه في الترجيح للاحتمال الاول لقوة الثاني والله تعالى  
اعلم **حيث** الي الكلام في الاسلام بالفعل وبيانه وكان القيد  
الضعيف مؤلف هذه المسائل عنقرا الله له ذنبه وسعته في  
الحلاوي يوم الجبال عيبه نظم ما يصير به الكافر مسلما واشتبه  
ذلك في مصنفه الفريدي المنظومة وهو هذا **الاول**  
**الثاني** يصح اسلام من الكفار **بالفعل** كالقول مع الاظهار  
**الثالث** كما اذا صلى مع القوم فقل في مسجد او وحده فلا تخلف

ري



سجوده عند سماع السجدة ، يصير مسلما به فقهه ،  
 كذلك احرام مع الطواف ، مذهبنا في غاية الانصاف ،  
 كذلك احواري زكاة الا بعل ، بنية الزكاة فيه فانقل ،  
**مسائل الوقف** هذه المسائل تشمل علي ثلاثين  
 الاولى في تحرير قول ابي حنيفة رضي الله عنه في الوقف  
 الثاني في تحرير مذهب ابي يوسف ومحمد رحمهما الله  
 نقالي فيه ايضا **الثالثة** في بيان ان الفتوي علي  
 قول ابي يوسف رحمه الله تعالى **الرابعة** في وقف  
 الانسان علي نفسه وجعل الولاية له **الخامسة**  
 في وقف المشاع **السادسة** في وقف البنا والقراس  
 بدون الارض **السابعة** في قسمة الوقف من الملك  
 والوقف من الوقف **الثامنة** في الكلام في قسمة الوقف  
 بين مستحقه وبيان انها لا تجوز **التاسعة** علي الاقرب  
 فلا قرب وبيان ما يختص به من الاقرب **العاشر**  
 في بيان وقف اهل الذمة **الحادية عشر** في وقف  
 المريض في المرض المتصل بالموت **الثانية عشر**  
 في الاستدانة علي الوقف للحاجة **الثالثة عشر**  
 في مسألة الاستبدال وتحرير كلام الاصحاب فيها  
**الرابعة عشر** في بيع الموقوف اذا حارب **الخامسة**  
**عشر** في الواقف اذا شرط ان يوفي دينه من ربح  
 الوقف **السادسة عشر** في الواقف اذا شرط في  
 كتاب الوقف الولاية لشخص هل يملك عزله ويولي  
 غيره ام لا **السابعة عشر** اذا قال وقف حصتي  
 من هذه الدار وهي الثلث فكانت حصته النصف  
 او اكثر من الثلث هل يكون جميع حصته وقفا ام لا

مسائل الوقف

سمي **الثامنة عشر** اذا قال وقف حصتي من هذه  
 الدار ولم يسم مقدارها هل يصح ام لا **التاسعة عشر**  
 في وقف المهرمون **العشرون** اذا وقف علي بنية وله  
 بنون وبنات هل يدخل البنات مع البنين ام لا **الحادية**  
**والعشرون** اذا وقف علي اخوته هل تدخل الاخوات  
 ام لا **الثانية والعشرون** في وقف الفضولي واجازة المالك  
**الثالثة والعشرون** اذا شرط الولاية في الوقف الي الا  
 فضل فالأفضل سن ولده وكانوا في الفضل سواء لم  
 تكون الولاية **الرابعة والعشرون** اذا شرط الولاية لفلان  
 حتي يدرك ابي فلان هل يصح ام لا **الخامسة والعشرون**  
 اذا اشتمت مصارف الوقف كيف يصرف ريعه  
**السادسة والعشرون** اذا وقف وعليه ديون من  
 قصد امنه الماطلة هل يصح ام لا **السابعة والعشرون**  
 في المسجد اذا احتاج الي نفقة وليس عليه وقف  
 هل يجوز ان يوجر منه قطعة لنفقة ام لا **الثامنة**  
**والعشرون** في متولي الوقف اذا قبض مال الوقف  
 ومات يجهلا ولم يبين ماذا صنع به هل يضمن ام لا  
**التاسعة والعشرون** في بيان من جبر عليه القاضي  
 لسقته او لدين عليه فوق ارضه هل يجوز ام لا  
**الثلاثون** في ذكر خاتمة لمسائل الوقف تشمل علي  
 ما اذا وقف ارضه له تجب له هل ينفذ ام لا **الحادية**  
 الاولى فاعلم ان الوقف جائز عند ابي حنيفة وابي يوسف  
 ومحمد وزفر والكسبي بن زياد رضي الله عنهم هكذا  
 نص عليه قاضي خان في الفتاوي قال وقد كثر في الاصل  
 قال كان ابو حنيفة لا يجيز الوقف بظاهر هذا اللفظ

ن

سف

سمي



أخذ بعض الناس فقال عند أبي حنيفة لا يجوز الوقف وليس  
 كما ظن بل هو جائز عند الكل إلا عند أبي حنيفة يجوز  
 جواز الأمانة وتصرف منفعته إلى جهة الوقف وتبقى  
 العين على ملك الواقف له أن يرجع عنه ويجوز بيعه  
 له وإن مات يورث عنه ولا يلزم عنده إلا بطريقين  
 أحدهما بقضاء القاضي بلزومه لأنه مجتهد فيه ولو كان  
 رجلا يحكم بلزومه فحكم الصحيح أنه لا يرفع للحلا  
 وللقاضي أن يبطله والثاني أنه يلزم أيضا بطريق  
 الوصية فيقول أوصيت بقلعة دارك هذه أو بقلعة  
 أرضي هذه أو يقول جعلت هذه الدار وقفًا تصدقوا  
 بها بقلعتها على المساكين وكذا الواصي بأن يوقف  
 يجوز من التثنية وعندهما الوقف لازم بغير هذه  
 التكاليف والناس لم يأخذوا بقول الإمام في هذه  
 الآثار المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 والصحابه رضي الله عنهم وتعامل الناس باتحاد  
 الرباطات والمفاتيح أو لها الوقف لخليل صلوات الله  
 على نبيه وعليه هذه عبارة قاضي خان **وذكر**  
 في الذخيرة ما صورته قال الفصل الثاني فيما يتعلق  
 بجواز الوقف وشرائط صحته ذكر في ظاهر الرواية  
 أن شرط جواز الوقف عند أبي حنيفة الإضافة إلى  
 ما بعد الموت حتى لو لم يضاف إلى ما بعد الموت ولم  
 يرض به لم يصح وقال أبو يوسف ومحمد ليس هذا  
 بشرط حتى يمتنع من بيعه ولا يورث عنه لو مات  
**وحاصل** الخلاف راجع إلى تفسير الوقف ما إذا قل  
 أبو حنيفة رضي الله عنه تفسيره حبس العين على

ملك

ملك وتصدق بثمرتها على المساكين فلا يصح إذا كانت  
 الثمرة معدومة إلا بطريق الوصية وعلى قولهما تفسير  
 الوقف أن لت العين عن ملكي إلى الله تعالى وجعلته  
 محبوبا في ملكه ومنفعته للعباد فهذا الصحيح وإن  
 لم يكن موصي به وكما في المسجد **قال** شمس الزمعة  
 السرخسي الإضافة إلى ما بعد الموت أو الوصية عند  
 أبي حنيفة ليست بشرط لجواز فإن الوقف جائز عنده  
 بدون ذلك لأنه غير لازم وإنما يصير لازما بالإضافة  
 إلى ما بعد الموت أو الوصية وهذا لأن أبا حنيفة  
 يجعل الواقف حاسبا للعين على ملكه صارها للفقرة  
 إلى الجنة التي سماها فتكون بمنزلة العارية جائزة  
 غير لازمة ومعنى لجواز جواز صرف العلة إلى تلك  
 الجهة هذه عبارة الذخيرة وذكر في الكافي قال ثم  
 قيل المنفعة معدومة والتصدق بالمعدوم لا يصح  
 الوقف أصلا عند الإمام والاصح أنه جائز إجماعا إلا  
 أنه غير لازم عنده كالعارية فيرجع فيه ويباعه  
 ويومئ ويورث وعندهما حبس العين على ملك  
 الله تعالى فيزول ملك الواقف عنه الله تعالى على  
 وجه يعود نفعه إلى العباد فلزم هذه عبارة  
 وذكر في شرح المنظومة في الكلام على قول الشيخ أبي  
 حفص

**قال** والوقف قال باطل أي يبطل ويلزم الوقف الذي يجعل  
**قال** أبو حنيفة رضي الله عنه الوقف باطل أي  
 للواقف أن يرجع عنه وإن يبيع ما وقف وإذا مات  
 يورث عنه إلا أن يقتضي القاضي بلزومه وأصل



الاختلاف في تفسير الوقف فعنده الوقف شرعا حبس العين  
 على ملك الواقف والصدق بالمنفعة كالعارية ثم قيل  
 المنفعة معدومة والصدق بالمعدوم لا يصح فلا يجوز  
 الوقف اصلا عنده وهو المذكور في الاصل والاصح انه  
 جائز عنده غير لازم كالعارية وعندهما حبس العين  
 على ملك الله تعالى فيزول ملك الواقف عنه الي  
 الله تعالى على وجه يجوز منفعة الى المباد والتمس  
 اليوم بقولهما هذه عباره وقد ذكر في المدايع قاله  
 سلاخلاف بين العلماء في جواز الوقف في حق وجوب  
 الصدق بالقرى ما دام الواقف حيا حتى ان معنى  
 وقف داره او ارضه يلزم منه الصدق بقلعة الدار  
 والارض ويكون ذلك بمنزلة النذر بالصدق  
 بالقلعة ولا خلاف ايضا في جوازه في حق زوال ملك  
 الرقبة اذا الفصل به رضا القاضي او اضافة الي  
 ما بعد الموت بان قال اذ امت فق جعلت داري او  
 ارضي وقفاً علي كذا او قال هو وقف في حياتي صدقة  
 بعد وفاتي واختلفوا في جوازه من يملك الرقبة  
 اذا لم توجد الاضافة الي ما بعد الموت ولا الفصل به  
 حكم حاكم قال ابو حنيفة لا يجوز حتى كان للواقف  
 بين الموقوف واذا مات يصير ميراثا لو رثته وقال  
 ابو يوسف ومحمد وعامة العلماء يجوز حتى لا يبا  
 ولا يومب ولا يورث في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة  
 لا فرق سيما اذا وقف في حال الصحة وسما اذا وقف  
 في حالة المرض حتى لا يجوز عنده في الحالتين جميعا  
 اذا لم توجد الاضافة ولا حكم الحاكم قروي الطحاوي

عنه

عنه اذا وقف في حالة المرض جاز عنده ويعتبر من  
 الثلث ويكون بمنزلة الوصية بعد الموت واما عندهما  
 فهو جائز في الصحة والمرض وذكر في الفتاوى  
 الظهيرية قال **قال** شمس الامية السرخسي وظن  
 بعض اصحابنا ان الوقف عن جاز علي قول ابي حنيفة  
 والله يشير في ظاهر الرواية فيقول فاما ابو حنيفة  
 كان لا يجيز ذلك ومراده انه لا يجعله لازما فاما  
 اصل الجواز فتثبت عنده لانه يجعل الواقف حابسا  
 العين على ملكه صارفا بالمنفعة الي الجهة التي سماها  
 فتكون بمنزلة العارية والعارية جائزة غير لازمة  
 ولهذا قال لو اوصي بعد موته يكون لازما بمنزلة  
 الوصية بالمنفعة بعد الموت **واما** ابو يوسف  
 ومحمد فقالا الواقف يزول ملكه وانما يحبس العين  
 عن العجز في ملك غيره فلزوال الملك في حقه  
 يلزم حتى لا يورث عنه بعد وفاته وذكر في شرح  
 القدوري للزاهدي قال **قال** ابو حنيفة لا  
 يزول ملك الواقف عن الوقف الا ان يحكم به حاكم  
 او يعقله بموته وذكر مذهبهما واستدل لهما  
 استدلال الامام فقال لابي حنيفة وموقوف من ضر  
 ان الواقف تبرع بالمنافع فلا يلزم كالعارة الا اذا  
 حكم به حاكم فيلحقه بالقطع ولانه يجتهد فيه فيبعد  
 اجتهاده او تقليقه بموته فيصير وصية فيعتبر فيه  
 ما يعتبر في الوصية حتى اعتبر حرج وجه من الثلث  
 ثم قيل المنفعة معدومة والصدق بالمعدوم لا  
 يصح فلا يجوز الوقف عنده اصلا وهو المنفوط

تفسير جابر بن عبد الله



الاصل والاصح انه جائز لكنه غير لازم كالعارية هذه عبارة  
 وذكر في الهداية **قال قال** ابو حنيفة لا يزول ملك  
 الواقف عن الوقف الا ان يحكم به حاكم او يعلقه بموت  
 فيقول اذا مت فقد وقفت وارثي علي كذا **قال** رحمه  
 الله الوقف لغة هو الحبس بقول وقفت له اية واوقفتهما  
 بمعنى وهو في الشرع عند ابي حنيفة حبس العين  
 على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة بمنزلة العارية  
 ثم قيل المنفعة معدومة والتصدق بالمعدوم لا يصح  
 فلا يجوز الوقف اصلا عنده وهو المملوك في الاصل  
 والاصح انه جائز عنده الا انه غير لازم بمنزلة العارية  
 وعندهما حبس العين على ملك الله تعالى فيزول  
 ملك الواقف عنه الى الله تعالى علي وجه تقود منفعة  
 الى العباد فيلزم وايورث ولا يباع واللفظ ينظرهما  
 والترجيح بالدليل هذه عبارة الهداية وذكر في المبسوط  
 ما صورته **قال** ابو بكر محمد بن ابي سهل السرخسي  
 املا اعلم ان الوقف لغة الحبس والمنع وفيه لغتان  
 اوقف يوقف اي قافا **قال** الله تعالى وقفوا انهم  
 مسؤولون الآية وفي الشريعة عبارة عن حبس المملوك  
 عن الملك من العين وظن بعض اصحابنا انه غير جائز  
 على قول ابي حنيفة واليه يشير في ظاهرها الرواية  
 فيقول فاما ابو حنيفة كان لا يجيز ذلك ومراوده انه  
 لا يجعله لازما فاما اصل الجواز فتثبت عنده لانه  
 يجبا الواقف حاجبا العين على ملكه صارا للمنفعة  
 الى الجهة التي سماها فتكون بمنزلة العارية والعارية  
 جائزة غير لازمة ولهذا اقال لوا وصي به بعد موته

ثبوت  
 في الوقف  
 فيه لغتان وقف  
 واوقف

يكون

يكون لازما بمنزلة الوصية بالمنفعة بعد الموت فاما  
 ابو يوسف ومحمد فقالا الواقف يزول ملكه وانما يحبس  
 العين عن الدخول في ملك غيره وليس من ضرورية ذلك  
 امتناع زوال ملكه فلزوال الملك في حقه يلزم حتى لا يورث  
 عنه وكان ابو يوسف يقول اولا يقول ابي حنيفة فلما  
 حج مع هارون الرشيد فذاري وقوف الصحابة رضي  
 الله عنهم بالمدينة ونواحيها مرجع وافتي باللزوم  
 هذه عبارة **قال** وحاصل ما نقلناه من  
 هذه النسخات في تحرير الكلام فيما نحن فيه ان الاصل  
 من قول الامام ابي حنيفة رضي الله عنه ان الوقف  
 الذي ليس بمضاف الى ما بعد الموت ولا موصي به ولا  
 محكوم به صحيح عند ابي حنيفة رضي الله عنه في الاصل  
 المنقول عنه لا كما ظن بعض الناس وعزوه اليه من  
 ان الوقف لا يجوز عند ابي حنيفة اولا يصح او باطل بل  
 هو بمنزلة العارية والعارية صحيحة غير لازمة فكذا  
 الوقف صحيح ليس بلازم اما الذي هو بطريق الوصية  
 او المضاف او المحكوم به فهو صحيح لازم في الحال حتى  
 لا يملك بيعه ولا يورث عنه اذا مات كقول ابي يوسف  
 ومحمد في الوقف مطلقا هذا ما حرمناه من نقل مذهب  
 ابي حنيفة في الوقف ونقل مذهب ابي يوسف ومحمد  
 لكن محمد شرط شروطا اخر مضافة من كونه لا يكون  
 متاعا واخر اجه من بيعه وتساويه الى المتولي  
 وان يجعل اخره لجهة لا تنقطع كما عرفت **فاما الفتوى**  
 في الوقف مطلقا فاعلم ان الزاهدي ذكر في شرح  
 القدوري ان فتوى ابي حنيفة في متاخره متاخر خرافا



يقول ابي يوسف وذكر في القنية ان الفتوي في الوقف  
 علي قول ابي يوسف وكذا في كتاب القضاء في المحيط قال  
 ومشايجنا اخذوا يقول ابي يوسف ترعيبا للناس في الوقف  
 ومشايج بخاري اخذوا يقول محمد وذكر هلال في وقفه بعد  
 ما ذكر قول ابي حنيفة وانه يقتضي في قضاء القاضي قال  
 واما قولنا قول ابي يوسف فمما اوقف صحيح جابر يكون  
 اصل الارض وقفا ويصدق بطلها على المساكين وما جا  
 في الاحاديث من اجازة الوقف فاكثر واظهر من حديث  
 ابن مسعود رضي الله عنه وبما اخذ وذكر في فتاوي  
 قاضي خان بعد ما ذكر قول ابي حنيفة رضي الله عنه  
 قال وعند مما اوقف لزم بغير هذه التكلف والناس  
 لم ياخذوا يقول ابي حنيفة في هذه الاثار عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وذكر في الثاني الفتوي علي قولها  
 وذكر في الذخيرة ومشايج يلزم اخذوا يقول ابي يوسف  
 في وقف المشاء ومشايج بخاري يقول محمد وذكر في  
 الفتاوي الظهيرية قال كان ابو يوسف يقول يقول ابي  
 حنيفة ثم رجع وقد استبعد محمد قول ابي حنيفة في  
 الكتاب وسماه تحكما علي الناس من غير حجة وقال  
 اخذ الناس يقول ابي حنيفة واصحابه الابن كهم العقل علي  
 الناس ولجأ تقليد ابي حنيفة في هذا المكان من مضي قبل  
 ابي حنيفة لحري ان يعلد واودكر في الخلاصة في الفتاوي  
 قال واكثر اصحابنا اخذوا يقول ما وذكروا منية المعني قال الفتوي  
 في الوقف علي قول ابي يوسف وقد مر في الاجازات **وذكر في**  
 الفتاوي الكبرى القاضي قال ومشايج يلزم يقولون يقول ابي  
 يوسف ونحن ايضا نفتي بقوله وذكر في الفتاوي الصغرى

الحاشية

الحاشية قال الصدر الشهيد في واقعاته غير نفتي بقول ابي  
 يوسف ومشايج يلزم كانوا يقولون بقوله **وذكر في** الفتاوي  
 الصغرى الظهيرية والفتوي في جواز الوقف علي قول ابي  
 يوسف ومحمد **واما مسألة** وقف الانسان علي نفسه  
 فنقول ذكر الحضا في وقفه باب الرجل يوقف الارض علي  
 نفسه ثم من بعده علي المساكين **قال** ابو بكر واذا  
 جعل الرجل ارضه صدقة لله تعالى ابد علي نفسه ظهر  
 من بعده علي الفقراء او قال علي نفسي ومن بعدي علي  
 ولدي وولد ولدي ونسلهم ابد اما تناسلوا فاذا انقر  
 نهي علي المساكين او قال علي نفسي ثم من بعدي علي فانه  
 وولده وولد ولده ونسله ابد اما تناسلوا فاذا  
 انقر صنفنا في موقوفة علي الفقراء المساكين فانما لا ينفذ  
 في ذلك شيئا عن اصحابنا المتقدمين الامام روي عن ابي  
 يوسف انه قال اذا استثنى الواقف لنفسه وولده  
 وحشمة ما دام حيا فذلك جائز وقاس ذلك علي ما  
 استثناه عن من لخطاب رضي الله عنه فقال ذلك قياسا  
 علي ما قال وكان عمر رضي الله عنه هو والي تلك الصدقة  
 فقلنا وبالله التوفيق انه ان استثنى ايقاف الفل علي  
 نفسه وولده وحشمة وهو بمنزلة قوله قد وقفت هذه  
 الارض علي نفسي ثم من بعدي علي المساكين فلا تترك ان لم  
 ان ينفق الفل كلها علي نفسه وولده وحشمة ابد اما  
 حيا اذا استثنى فاما استثناه ان يزيد من راي زيادته  
 وان يخرج من صدقته من شا اخراجه منها وان يدخل  
 من شا ادخاله فيها وينقص من شا ان ينقص منها مما  
 كان جعله له فقد جوز هذا من اجاز الوقف من اصحابنا

وقف الانسان علي نفسه

صنوا

م



غيرهم ان شاء الله تعالى **قال** بعض فقهاء البصرة انه اذا قال  
قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة علي نفسي او قال علي  
ان لي غلتي ما عشت ثم من بعدي علي الفقير فلم يخرج ان الوقف  
باطل من قبل انه اذا قال قد وقف هذه الارض علي نفسي  
ثم من بعدي علي الفقير فلم يخرج الارض من ملكه لانه اذا  
كان واقفا علي نفسه فملك الارض له علي حاله **قلنا**  
وكيف يكون ملك الارض له علي حاله وقد جعلها وقف  
علي المساكين من بعده فهي خارجة عن ملكه الي الصدقة  
ولو قال صدقة موقوفة بعبدا علي ان يبدا بفلان  
فتكون غلته ابداما عاش فاذا اتوفي فلان كانت غلته  
للفقير كان ذلك جائزا فكذا قوله علي نفسي ثم من  
بعدي علي الفقير ولا يخفى عن ابي يوسف في هذه  
اللفظة شيئا وهي قوله قد جعلتها وقف علي نفسي  
ومن بعدي علي الفقير او لكتنا لكتنا ذلك قياسا علي  
ما اجاز من الاستئنا ان له ان ينفق علي نفسه غلته  
هذه الصدقة ابداما عاش ومما يقوي هذا القول  
ما روي عن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى انه اجاز  
الوقف علي امهات اولاد الواقف وعلي مدينته فقال  
في كتاب الوقف لهم في حياتهم وبعد مماتهم وهو بما يليك  
في احكامهم الا انه لا يجوز ان يملك انسان منهم **قال**  
بعض فقهاء أهل البصرة ان الرجل اذا وقف ارضا علي  
امهات اولاده وعلي مدينته ومن بعدهم علي الفقير  
ان ذلك لا يجوز من قبل ان الارض لم يخرج من ملكه  
لان وقفه الارض علي هؤلاء بمنزلة وقفه علي نفسه فلما  
راينا ابا يوسف قد اجاز للواقف ان يستني غلته

فينفقها

فينفقها علي نفسه ما عاش ابدان مات صار ذلك  
للمساكين وراينا محمد بن الحسن قد اجاز ان يوقف الرجل  
علي امهات اولاده ومدينته وجوزنا هذه اللفظة له  
وقلنا اذا قال علي نفسي ومن بعدي علي المساكين  
ذلك جائز علي ما شرطه هذه عبارة وذكرني الذخيرة  
قال اذا قال ارضي هذه صدقة موقوفة علي نفسي قال  
هلال لا يجوز الوقف وعلي قياس قول ابي يوسف يجوز  
لان الواقف لو شرط لنفسه ان يأكل من غلته علي قول  
ابي يوسف يجوز وليس عن محمد رواية ظاهرة في هذه  
الصورة واختلف المشايخ علي قوله بعضهم قال لا يجوز  
عنده لان الاجاز عن يده والتكليف المستولي شرط واذا كان  
الوقف علي نفسه كان المستولي قابضا للوقف فكانه لم  
يخرجه من يده وبعضهم قالوا علي قول محمد لا يجوز وكان  
الفقيه محمد ابوبكر الاسكاف يجوز ان يشترط الواقف لنفسه  
الاكل فيقول علي اني اكل منه ولا يجوز الوقف علي نفسه  
وكان يقول الوقف علي نفسه يخرج الفساد وشرط  
الاكل لنفسه خرج يخرج الوقف علي وجه الصحة  
فيصح وذكرني المبسوط لو جعل مصرف الغلة لنفسه  
ما دام حيا فذلك جائز عند ابي يوسف اعتبارا به  
للابتداء بالانتهاء لانه يجوز الوقف بتوهم انقطاعها  
واذا انقطعت عادت الغلة اليه في الانتهاء كما يجوز  
في الانتهاء يجوز في الابتداء ان يقدم نفسه علي غيره  
في الغلة وهذا لان معنى التقرب لا يقدم بهذا **قال**  
عليه الصلاة والسلام نفقة الرجل علي نفسه صدقة  
وقال عليه الصلاة والسلام ابد بنفسك ثم بمن قولك



عند محله اذ جعله وقفا على نفسه او جعل شيئا من الفلانة  
 لنفسه مادام حيا فالوقف باطل وهو مذهب بعض الفقهاء  
 وكذا شرط الفلانة لانها بمنزلة اشتراطها لنفسه ولكن فكر  
 محله انه اذا اشترط الفلانة لامهات اولاده فهو جائز  
 وهذا على اصل ابي يوسف غير مشكل وذكر في الفتاوي  
 قاضي خان رجل قال ارضي هذه صدقة علي نفسي  
 قال هلال لا يجوز هذا الوقف وقال الفقيه ابو جعفر  
 ينبغي ان يجوز في قياس قول ابي يوسف ومشافح بلح  
 اخذوا يقول ابي يوسف وقالوا يجوز الوقف والشرط  
 جميعا وقال الفقيه ابو جعفر ليس في هذا رواية ظاهرة  
 عن محمد الا فيما اذا وقف على امهات اولاده فانه يجوز  
 عنده ايضا قال الفقيه ابو جعفر الوقف على امهات  
 اولاده بمنزلة وقفه على نفسه لان ما يكون لامهات  
 اولاده في حياته يكون له وفي الفتاوي الكبرى الظهيرية  
 مثل **وذكر في الهداية** قال واذا جعل الواقف غلة  
 الوقف لنفسه او جعل الولاية اليه مدة حياته جاز  
 عند ابي يوسف **قال** رحمه الله ذكر فضلين شرط  
 الفلانة لنفسه وجعل الولاية اليه **اما** الاول فانه  
 جائز عند ابي يوسف ولا يجوز في قياس قول محمد وهو  
 قول هلال وبه قال الشافعي **واما** فضل الولاية فقد  
 نص فيه على قول ابي يوسف وهو قول هلال ايضا وهو  
 ظاهر المذهب ولو ان الواقف شرط الولاية لنفسه وكان  
 غير مأمون على الوقف فللقاضي ان ينزعها من يده  
 نظرا للفقر كما ان يخرج الوصي نظرا للصغار وكذا  
 اذا شرط ان ليس للسلطان ولا لقاض ان يخرجها

الفتاوى الكبرى  
 في الظهيرية  
 جعل الواقف الفلانة  
 لنفسه جائز عند ابي يوسف

يده ويوليها غيره لانه شرط مخالف حكم الشرع **وذكر في**  
 وقفاين مائة قال اذا وقف الرجل ارضه على نفسه فالملك  
 لا يتخلوا من اربعة اوجه اما ان قال وقف ارضي هذه علي  
 نفسي ثم علي الفقرا او قال وقف ارضي هذه علي  
 نفسي وعلي فلان ثم علي الفقرا او قال وقف ارضي  
 هذه علي نفسي ثم من بعدي علي فلان ثم علي الفقرا  
 او قال وقف ارضي هذه علي فلان ثم من بعده علي  
 نفسي ثم علي الفقرا ففي الوجه الاول الوقف جائز في  
 قول ابي يوسف وعند هلال لا يجوز ومشافح لا يفتي  
 بقول ابي يوسف وفي الوجه الثاني يجوز عند ابي  
 يوسف في جميعه وعند هلال لا يجوز في صحة الاجنبي  
**وفي** الوجه الثالث يجوز عند ابي يوسف وعند  
 هلال لا يجوز **وذكر في الفتاوي** الصغرى الظهيرية  
 ما صورته اذا وقف بشرط لنفسه مادام حيا على  
 قول من قال لا يصح هذا الشرط يبطل الوقف والفتوى  
 على انه يجوز **واما** **مسألة** وقف المشاع فذكر  
 الخصاص في وقفه قال لو ان رجلا وقف نصف ارضه  
 له او نصف دار وذلك مشاع فوقف وقفا صحيحا  
 ان ذلك جائز على مذهب ابي يوسف **قلت** ولم  
 جاز ذلك وهو غير معلوم **قال** ان كنت تريد  
 بقولك غير معلوم انه ليس بمقسم فهو مشاع ليس  
 بمقسم وان كنت تريد بقولك ليس بمعلوم فهو معلوم  
 لانه سمي نصفها وكذا ان سمي ثلثا او ربعا وكذا  
 ان سمي تسهما من تسهما فهذا معلوم معروف **قلت**  
 فان قال قد وقف جميع حصتي من هذه الارض او من

الفتاوى الصغرى  
 الظهيرية

وقف المشاع



هذه الدار ولم يسم ذلك قال استحسن ان اجيز ذلك اذا  
كان الواقف ثابتا على الاقرار بالوقف وان تجد الوقف فان  
جاءت بيته تشهد عليه بالوقف وبمقدار حصته من الارض  
او من الدار وسواء ذلك قبل القاضي ذلك وبحكم بالوقف  
عليه ما صح عنده منه وان شهد واعلى الواقف باقراره  
بالوقف ولم يعرفوا مقدار ماله من الارض او من الدار  
اجبره القاضي بان يسمي ماله من ذلك فما سمي من  
ذلك فالقول فيه قوله وبحكم عليه بوقفه كذلك وان  
كان الواقف قد مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك  
فما اقر من ذلك به لزمه الي ان يصح عند القاضي غير  
ذلك فيحكم بما يصح عنده منه وذكر في الذخيرة **اعلم**  
ان الشيوع فيما لا يحتمل القسمة لا يمنع صحة الوقف بلا  
خلاف واما الشيوع فيما يحتمل القسمة هل يمنع  
صحة الوقف على قول محمد يمنع وعلي قول ابي يوسف لا يمنع  
ولو وقف جميع ارضه او داره ثم استحق نصفها او ربعها  
شايها بطل الوقف فيما بقي عند محمد بخلاف ما لو استحق  
شيء بعينه حيث لا يبطل الوقف في الباقي ومشايج  
بلغ اخذوا بقول ابي يوسف في وقف المشاع ومشايج  
بخاري اخذوا بقول محمد **واما مسألة وقف البناء**  
والفراس بدون الارض فاعلم ان هذه المسألة لم اراها  
من الاصحاب ذكرها الا صاحب الذخيرة والاسي جابي  
وصورة ما ذكره في الذخيرة قال وقف البناء من غير  
وقف الاصل لم يجز بموا الصحيح لانه منقول ووقفه  
غير متدارك واذا كان اصل البقعة موقوفه على جهة  
قربة فبني عليها بنا ووقف بناها على جهة قربة اخرى

اختلف

اختلف المشايخ قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز لان  
جهات القربة وان اختلفت فاصل القربة بينهما  
واختلاف الجهة لا يوجب اختلاف الحكم بعد اتفاق اصل  
القربة كما قلنا في سبعة نفر يخرقوا بقرة او بدنة ويوزن  
بعضهم الاضحية وبعضهم هدي المنفعة والقران وبعضهم  
جزء الصيد وبعضهم التطوع جاز وبمثله لو نوي لخدم  
اللحم لا يجوز كذا هنا واما اذا عرس شجرة ووقفها على  
عرسها في ارض غير موقوفة فلا يخلوا ان وقفها بموضعها  
من الارض فيصح تبعا للارض بحكم الاتصال وان وقفها  
دون اتصالها لم يصح وان كانت في ارض موقوفة فوقفها  
على تلك الجهة جاز وان وقفها على جهة اخرى فعلى  
الاختلاف الذي في سر في البناء وهذا لان الشجر نظير  
البناء من حيث ان يتألف بالارض وهي تتبع بحكم الاتصال  
كالبناء وصورة ما ذكره الاسي جابي في شرح مختصر  
الطحاوي قال والوقف انما يجوز في غير المنقول من  
العقار والارضين وغيرهما فانما المنقول فلا يجوز  
وقفه الا اذا كان تبعا لغيره من غير المنقول وموان  
يقف ارضا فيها بقر وعبيد لمصالحها فيشترط ذلك  
في الوقف فيكون وقفها معها واذا جرت العادة **ب**  
كما اذا وقف المرء المدوم لحفر القبور او وقف  
للجنازة او ثياب الجنازة ولو وقف الاشجار القائمة  
لا يجوز ويجوز استحقاقا **قلت** فتجوز لغيره  
من هذا ان وقف البناء والفراس يجوز ان كانت  
الارض موقوفة على الصحيح لانه جاز على وجه  
الاستحسان كما ذكره الاسي جابي والاصل ان ما ثبت

بلغ



علي وجه الاستحسان يكون العمل عليه لا في مساهل مخصوصة  
وهذه المسألة ليست منها ولا يقال ان صاحب الذخيرة  
قد قال ان وقف البناء من غير وقف الاصل لا يجوز **مسألة**  
الصحيح ان هذا في كل الصور بل نقول انه محمول على ما اذا  
وقف بناء او شجرة بدون الارض وهي ملكه يد له عليه  
قول بعد ذلك وان كان اصل البقعة موقوفه على  
جهة قريبة فبني عليها بنا ووقفه على جهة اخرى  
جاز لانه لو كان قوله اول وهو وقف البناء من غير  
وقف الاصل لا يجوز هو الصحيح شاملا لكل الصور  
لما جاز ان يبيد ما قلناه ولا كان يحسن ان يقال للفقهاء  
المشايع فيه فان المشايخ انما اختلفوا في الصورة  
التي هي ان وقف بناء على جهة قريبة واصل البقعة  
على جهة اخرى وهذا التقدير وكذا يجب ان يحمل قوله  
الاستحسان من قوله استحسانا على صورة وقف البناء  
في ارض موقوفة جمعا بين ما هو الاصل من قوله  
استحسانا وبين قوله في الذخيرة هو الصحيح والا  
كان يلزم عليه ان يكون وجه الاستحسان غير الصحيح  
وهذا لا يجوز لان هذا ليس من المساهل الخارجة عن  
الاصول في القياس والاستحسان فتعين الحمل على  
ما ذكره والله تعالى اعلم واستغفرنا من قول صاحب  
الذخيرة وان كان اصل البقعة موقفا على جهة  
قريبة فبنا عليها بنا ووقف بناها على جهة قريبة  
اخرى الي قوله وقال بعضهم يجوز ان يشمل البناء  
والفراش الذي غرس والبناء الذي بني بطريق الاجازة  
وان كانت الاجازة نهاية ولا يضر ذلك قريبي باجرام المثل

هذا هو الوجه في الاستحسان  
فان قيل لا يجوز ان يبيد ما قلناه  
ولا كان يحسن ان يقال للفقهاء  
المشايع فيه فان المشايخ انما اختلفوا  
في الصورة التي هي ان وقف بناء على جهة  
قريبة واصل البقعة على جهة اخرى  
على جهة اخرى وهذا التقدير وكذا  
يجب ان يحمل قوله الاستحسان من قوله  
استحسانا على صورة وقف البناء في ارض  
موقوفة جمعا بين ما هو الاصل من قوله  
استحسانا وبين قوله في الذخيرة هو الصحيح  
والا كان يلزم عليه ان يكون وجه الاستحسان  
غير الصحيح وهذا لا يجوز لان هذا ليس  
من المساهل الخارجة عن الاصول في القياس  
والاستحسان فتعين الحمل على ما ذكره  
والله تعالى اعلم واستغفرنا من قول صاحب  
الذخيرة وان كان اصل البقعة موقفا على جهة  
قريبة فبنا عليها بنا ووقف بناها على جهة  
قريبة اخرى الي قوله وقال بعضهم يجوز  
ان يشمل البناء والفراش الذي غرس والبناء  
الذي بني بطريق الاجازة وان كانت الاجازة  
نهاية ولا يضر ذلك قريبي باجرام المثل

لان قوله فبني اما ان يكون البناء بطريق المجازة او بطريق  
الغصب او بطريق العارية لا جاز ان يكون بطريق الغصب  
لان الوقف يقتضيه المجرى والثواب والغصب يتنافى فيه لا جاز  
ان يكون بطريق العارية لان الوقف يمار لان العارية تملك  
المنافع بغير عوض وفي الوقف لا يجوز ذلك فتعين ان يكون بطريق  
المجازة ومن المعلوم ان المجازة لا تكون الا باجرة المثل فان  
انقضت المدة اما ان يقول تجد وله الناظر اجارة او ان  
يلزم باجرة المثل في ريع البناء والفراش وعلى كل تقدير  
الغصب والعارية وليس البناء والفراش بمجوده لانه ان  
كان غصبا او بني فللناظر ان يطالبه بالعلم وان كان  
يجهل واعار فللقاضي ان يلزمه بالريع وان كان بطريق  
الكنهائية قلنا بنائية وقد نقل صاحب الذخيرة عن  
بعض المشايخ انه يجوز الوقف فعلمنا ان هذا لانها  
لا يضره على القول فتلخص لنا من هذا كله ان الشخص  
اذا استاجر بيضا ارض موقوفة على جهة وبني فيها  
او غرس ثم تبدا له ان يقف البناء والفراش الذي له على  
جهة بر غير تلك الجهة التي وقف عليها القرار انه يجوز  
عليه قول بعض المشايخ وكذا لا يخرج لنا لو ناصب  
مكان المجازة مناصبة صحيحة ثم وقف بضيعة من الاشجار  
انه يجوز عليه قول من يجوز وقف المشاء وكذا لا يخرج  
لنا لو بني في الارض الموقوفة المجازة مسجد او وقف  
لله تعالى انه يجوز واذا اجاز فبني من يكون حكمه الظاهر  
انه يكون على المتاجر ما دامت المدة باقية فاذا  
انقضت ينبغي ان يكون من بيت مال المسلمين من الحاج  
واخوانه في مصالح المسلمين **واما** مسألة قسمته

قصة الوقف من  
الملك او من وقف



الوقف من الملك او من وقف اخر فاعلم ان هذه المسئلة  
ذكرها هلال بن وقعة فان قلت **قلت** ارايت رجلين وقفوا  
ارضا لهما وقفاً صحيحاً جازياً لهما ان يقسم هذه الارض  
قال لهما ان يقسمها ويكون في يد كل واحد منهما حصته  
من هذه الارض بعد ودة علي مثل ما وقفها علي  
**قلت** وسوا وقفها علي وجه واحد او علي وجوه  
مختلفة قال هما سواء **قلت** اذا وقف ارضين ودور  
بينه وبين رجل فاراد ان يقاسم بشئ بلك ذلك اليه ان  
يجمع الوقف في ارض واحدة علي حالها او يجمع ذلك  
في ارض واحدة **قال** اما علي قياس قول ابي يوسف  
فانه يجمع ذلك اذا كان في ذلك حظ الوقف وقال ابو  
حنيفة في ارضين بين رجلين اني اعظم بينهما فاجمع  
لكل منهما حصته في ارض او ارضين اذا كانت في ناحية  
واحدة وكذلك الدور **واما** ان كانت الدور بالبصرة  
وبالكوفة لم الف بينهما وانما الف بينهما اذا كانا في  
مصر واحد هذا قولنا وكذلك الوقف علي هذا الوقف  
**قلت** ارايت ارضاً بين رجلين وقف احدهما  
حصته منها علي وجه مسمى فاراد بشئ بلك ان يقاسم  
الارض قال فله ذلك يوحده بمقام سمة بشئ بلك **قلت**  
فان قاسم الاخر يدونه القاضي قال القسمة جازية  
لان الولاية الي الواقف واذا كانت الولاية للواقف  
كان له ان يقسم ما وقف منها ويجوز **قلت**  
وكذلك لو كان الواقف قد هلك واوصي الي رجل كان  
لوصيه ان يقاسم المثل في الارض **قال** نعم **قلت**  
وكذلك لو كان الواقف وكل بالمقام سمة وكذا كانت الوكالة

جائزة

جائزة **قال** نعم **قلت** ارايت ان مات ولم يوص الي  
لحد قال لا يجوز القسمة في الوقف الا بالقاضي **قلت**  
ارايته ان وقف نصف ارضه ثم اراد ان يقسم ويجوز  
قال لا يجوز له ان يقسم هذه الارض لانه يقاسم نفسه  
حتى يكون القاضي هو الذي يقسمها او يوكل بذلك من  
يقسمها **قلت** ارايت لو باع نصيبه فيها بياعاً  
قال فله ان يقاسم المشتري ويجوز الوقف **قلت**  
ارايته لو اوصي في مرضه ان يوقف ثلث ارضه علي  
وجوه مسماة **قال** فالوصية جائزة **قلت** وسوا  
اوصي به مثلاً او مقسوماً قال هما سواء وهو جائز  
**قلت** ارايت لو اوصي له ان يقاسم الورثة  
هذه الارض **قال** نعم اذا كانوا اكباراً قاسمهم ذلك  
فان كان منهم الصغير والكبير قال فللوصي ان يجعل الوقف  
وحصة الايتام حيزاً واحداً ويقاسم الكبار فيه نعم  
اليهم حصتهم مقسومة **قلت** ارايت ان قسم  
الوصي الارض فاحد اكبار حصصهم وحاز حصص  
الصغار والوقف ان يقسم بين الوقف والصغار قال لا  
يجوز شئ من ذلك وليس للوصي ان يقاسم بين الورثة  
عليهم واليتيم **قلت** ولم قلت ذلك **قال** لا يترى  
انه ليس للوصي ان يقسم بين الايتام وله ان يجعل  
سهاهم حيزاً واحداً فله ذلك ما وصفت لك **قلت**  
فلو كان الوصي وارثاً وقد اوصي الميت ان يوقف ثلث  
ارضه **قال** فالوصية جائزة وليس لهذا الوصي الوارث  
ان يقاسم هؤلاء الورثة الا ان يجعل نصيبه ونصيب  
الوقف حيزاً واحداً فان فعل ذلك حازت القسمة

تكون



فاما ان يقسم حصته من جهة الوقف فليس له ذلك الا  
بالواقف ولو اوصى الجماعة اجمعهم وارث الميت قال  
لا يجوز تقسيم الوقف الا بالواقف **قلت** ادلت الوقف  
اذا قاسم شريك الارضين انه ان يخذ فضل درهم قال  
ليس له ذلك انه بيع بعض الوقف **قلت** فلو كان  
الواقف اعطى الشريك درهم قال قال القسمة جارية  
**قلت** ويكون للواقف مما يقسم بقدر حصته  
التي جعلت له مطلقا او وقف قال بل تكون مطلقة لانها  
بمنزلة الشراء **قلت** فلهذا للواقف المناقلة قال  
ليس له ان ينافل الي شئ من الارضين لم يقف منها شئ  
فاما اذا كان وقف منها شئ قلده ذلك علي قول ابي  
يوسف واما علي قول ابي حنيفة فليس له ذلك  
**قلت** فلهذا للواقف ان يقاسم شريكه اختيارا  
او بقرعة قال هما سوا وجايز كله ما لم يات عن  
فاحش بين اكثر مما يتعلق به الناس **قلت** ارايت  
رجلا وقف نصف ارضه علي وجوه مائة معلومة ثم  
وقف ما بقي منها بعد ذلك علي وجوه اخرى قال فهذا  
جايز **قلت** فان اراد ان يقسم بين الوقفين قال  
ليس له ذلك **قلت** ولم قلت ذلك قال لان الواقف  
واحد والوالي واحد فليس له ذلك **قلت** وسوا  
وقفها وقفين مختلفين او وقف واحد اقال نعم هذا  
كله سوا وهو جايز وذكر الغضائري وقفه قال ارايت  
رجلا اذا وقف نصف ارضه او نصف داره مشاعا  
له ان يقسم ذلك فتقدر حصته الوقف قال ليس له ذلك  
ان يقسم بنفسه **قلت** فكيف تكون القسمة وكيف

يجوز

يجوز **قال** ان رضع اهل الوقف ذلك الي القاضي وسالوه  
ان يقدروا حصته الوقف فان للقاضي ان يجعل للوقف قسما  
فيقاسم الواقف ويجوز حصته الوقف **قلت**  
اذا رايته رجلا وقف نصف ارضه ثم مات واوصى الي ابن  
له او الي رجل اجنبي وترك ورثة صفارا ايضا هل للاجنبي  
ان يقاسم الابن فيقدر الوقف **قال** لا **قلت** ارايت  
للرجل يجعل نصف بستان وقفا للبستان ودوا  
**قال** الوقف جايز ويدخل نصف الدواب في الوقف  
**قلت** فان مات الواقف فاراد القاضي ان يقاسم  
الورثة هذا البستان **قال** يقسم ذلك ويكون الدواب  
والشرب مشاعا بين الوقف والورثة **قلت** ارايت  
الرجل اذا وقف نصف ارضه في وجوه مائة  
ولي هذا النصف رجلا في حياته وبعد وفاته ثم وقف  
النصف الاخر في وجوه اخر سماها وولي ذلك رجلا  
اخر ثم توفي فاراد الوصيان ان يقسما ذلك **قال**  
لهما ان يقسماها وياخذ كل واحد منهما النصف الذي  
جعل اليه ولايته فيكون في يده **قلت** وكذلك لو  
كان وقف النصف الاخر في تلك الوجوه التي وقف فيها  
النصف الاول ثم مات قال لهما ان يقسما ذلك **قلت**  
ارايت اذا وقف نصف ارضين ونصف دور ونصف  
الشاتي من ذلك لشريك له هل للواقف ان يقاسم شريكه  
ذلك فيجمع حق الوقف من الارضين في ارض واحدة  
ومن الدور في دار واحدة او دارين **قال** اما في  
قول ابي حنيفة فانه يقسم كل ارض علي حدتها وكذلك  
كل دار علي حدتها واما في قول ابي يوسف فله ذلك



اذا كان اصله واردا على اهل الوقف وذكر في الفتاوى  
 الظهيرية ولو ان قرية بعضها وقف على قول من يرى  
 وقف المشاع وبعضها سلطاني يعني المملكة وبعضها  
 ملك فآراء قسمة بعضها لتعين الملك فيجعل مقبرة  
 قالوا ان ارادوا قسمة موضع من هذه القرية لم يجز  
 وان ارادوا قسمة كل القرية على مقدار نصيب كل  
 فريق جاز لان هذه القسمة تفيد التمييز بين الوقف  
 وبين غيره وذكر في الذخيرة اذا كانت الارض **بعضها**  
 شريكين وقف احدهما نصيبه مشاعا ثم اقتسما فوقع  
 نصيب الوقف في موضع لا يجب عليه نذيقه ثانيا وان  
 اراد الاجتناب عن الاختلاف يوقفه ثانيا وان كان  
 الارض كلها فوقف بعضها فاراد القسمة فالوجه في  
 ذلك ان يبيع ما بقي ثم يقتسمان وان لم يبيع ورفع الامر  
 الى القاضي فامر اناسا بالقسمة جاز لان القسمة  
 جرت بين اثنين فان طلب بعضهم القسمة يعني الوقف  
 او الطرفين الاخر قال ابو حنيفة لا يقسم وقال ابو يوسف  
 يقسم وذكر القاضي خان في الفتاوى قال دور بين  
 اثنين او اراضي وقف احدهما نصيبه على جهة البر  
 ثم اراد القسمة فيقسم القاضي بينهما فجمع الوقف في  
 دار واحدة جاز في قول هلال وموقول ابي يوسف  
 ومحمد رحمهما الله كما لو كان بينهما دار وطلبوا القسمة  
 فجمع القاضي نصيب احدهما في دار ونصيب الاخر في  
 دار جاز ذلك الا ان ثمة يجوز سوا كان في مصر واحد  
 او مصريين ومنا في مصر الواحد يقسم القاضي وفي  
 المصري لا يقسم ولو ان رجلين بينهما ارض فوقف احدهما

نصيبه

نصيبه جاز في قول ابي يوسف فلو ان الوقف مع شريكه  
 اقتسما واختلف في القسمة دراهم معلومة ان كان  
 الوقف ملوا الذي ياخذ الدراهم مع طائفة من الارض  
 لا يجوز لان الوقف يصير بايضا من الوقف بالدراهم  
 وذلك فاسد وان كان الوقف ملوا الذي اعطى الدراهم  
 جاز ويصير كأنه اخبر الوقف واشترى بعض ما ليس  
 بوقف من نصيب شريكه بالدراهم فيجوز حصصه  
 الوقف وما اشترى بالدراهم يكون ملكا له ولا يكون  
 وقفا فان احتاج الى تمييز الوقف عن الملك يرجع الامر  
 الى القاضي حتى ينصب قسما فيقاسمه رجل وقف جريبا  
 شائعا من ارض ثم قسم فاصاب الوقف اقل من جريبه  
 كجودة هذه الارض الطائفة التي وقعت في الوقف  
 وزيد في ذرعان الطائفة الاخري او على العكس جاز  
 لان مثل هذه القسمة يجوز في الملك وكذلك في الوقف  
 اذا كان فيه صلاح الوقف لتحقيق المعادلة هذه عبارة  
 الاصحاب **فلا** فالقلام في هذه المسألة يقع في  
 موصفين الاول في بيان ان قسمة الوقف لا يجوز بين  
 مستحقه الثاني في جواز قسمة الوقف من الملك  
 او من وقف اخر اما الكلام في الاول فاعلم ان هذه  
 المسألة وقع فيها فيما بلغني قاضي القضاء شمس الدين  
 ابن الحريري ونائبه القاضي شمس الدين بن العزيز ولده  
 القاضي علاء الدين فالذي وقع فيه القاضي شمس  
 الدين المذكور وقعت عليه وموامون عاينه مما وقع  
 فيه ولده المذكور وكذلك وقعت على ما وقع فيه القاض  
 علاء الدين المشار اليه واما ما نقل لي عن ابن الحريري

قسمة الوقف لا يجوز بين مستحقه



فلما وقف عليه ولكنه بلغني انه قسم وتفا بين مستحقه  
لا غير وهو سهم من الذي فعله القاضي علا الدين  
المشار اليه وانما اذكر ان شاء الله بقا في ما وضع  
فيه كل منها وما نقل عن الاصحاب في هذه المسألة  
ليست وجه الحق وينزل الاستاء فيها وابن **ابن**  
فعله المذكورون ليس هو مذهب **ابن حنيفة** رضي  
الله عنه ولا احد من اصحابه رحمهم الله واقع الظاهر  
بعد ذلك بما نقل عن الاصحاب في هذه المسألة **فحتم**  
اقتوا لهم فيها على وجه الظاهر ليس فيه اشكال ولا احتمال  
ولا ايهام **فأقول** والله تعالى المستعان فالذي وقع فيه  
القاضي شمس الدين المذكور وهو جدي رحمه الله فصور  
انه قسم وقف ابن السموس بين مستحقه وحكم بذلك  
والذي فعله ولده القاضي علا الدين انه قسم وقف  
بها الدين للمنفى بين مستحقه وجمع فيه بين الجنس المختلف  
مثل الخانوق مع الضيعة والأرض مع الدار وقسم ذلك  
فجمع بين مستحقه وحكم بصحة القسمة ولزومها  
معا لا وما لا وسالته قبل ان يحكم بها هل ينقل المسألة  
قال لي لا وانما الذي فعله هذا وقال انه كان ينقلها  
ولكن لم اعرف مكانها ولا وقفت على نقل فيها ومراة بالذي  
فعله والده وقف ابن السموس المذكور وانما وقفت  
عليه بعد ذلك ولم يكن فيه انه حكم بها ولا يلزمها حالا  
وما لا ولا ما يدل على هذا ما وقع في هذه القسمة من  
القاضي شمس الدين وولده المذكورين وما نقل عن  
ابن الحريري كما تقدم واما مذهب **ابن حنيفة** واصحابه  
رضي الله عنهم ان هذا لا يجوز بآل اجماع فانه ذكر في

الذخيرة قال في قسمة الوقف من الملك انه يجوز عندهما  
وقال ابو حنيفة لا يقسم بينهما يورن وقال واجمعوا على انه  
الكل لو كان وقفا على الارباب وطلبوا القسمة لا يقسم ذكر  
المسألة في النوازل وفي واقعات الناطقي وصورة ما ذكره  
في النوازل لرجل وقف ضيعة له على بنيه واراد احدهم  
قسمة ما ليدفع بضيعة من اربعة قال قسمة الوقف لا يجوز  
من احد وليس لارباب الوقف ان يعقدوا على الوقف عقد  
من اربعة وانما ذلك للقيم هذه عبارة الذخيرة وذكرني  
الكافي ان القاضي القاضي يجوز وقف المشاع وتعد تقاضا  
وصار متفقا عليه كسائر المختلفات فان طلب بعض  
القسمة قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يقسم وقال ابو  
يوسف ومحمد رحمهما الله يقسم واجمعوا على ان الكل لو كان  
وقفا على الارباب قارادوا القسمة لا يقسم كذا في المحيط  
هذه عبارة الكافي وذكرني المحيط مثل ما ذكره الكافي  
بعبارة وذكرني الفتاوي الطهيري قال والوقف  
متي كان على الارباب قارادوا القسمة لا يقسم وذكر  
في الخلاصة في الفتاوي واجمعوا على ان الكل لو كان وقفا  
على الارباب قارادوا القسمة لا يجوز فهذه **المنقول**  
كلها تامة بان قسمة الوقف بين اربابه لا يجوز فتبين  
انما فعله القاضي شمس الدين وولده وابن الحريري  
على خلاف المذهب واجماع الاصحاب ولا يجوز لاحد من  
الفضاة الحنفية ان يفعل مثل ما فعلوا ولا يتبعهم فيما  
وقفوا فيه وما حملني على ذكر ما فعلوا الاخشية من ان يقع  
احد من الحكماء على شيء منه فيظن انه المذهب فيستبعه فيه  
فأردت ان ابين ذلك وانه خلاف المذهب كيلا يقع فيه احد



ويستمر الحال جيلا بعد جيل وما كان احد عنده كتب توجد  
فيها هذه المسألة ولا عند كل احد من الحكماء ثبت هذا  
لما مل لي علي ذكر ما وقع لانه علي وجه التخطئة لم يتردد  
فعلهم وانه سبحانه هو العليم بالسرو والجوي ولكن بقي  
شي من هذه المسألة اذكره ان شاء الله تعالى لاحتمال ان  
يظن به احد فينسب العبد الي عدم الاطلاع عليه وانه  
حجة لهم فعلهم وبقي حاملا له علي الوقوف فيه وما ذكره في  
خراتة الاكمل قال لو قسم ارباب الوقف ارض الوقف وهم  
يشتقون بنصيبهم جاز ومسا الي منهم بطلت القسمة هذه  
عبارة الخزانة وفي القسمة اذا اقسمت الموقوف عليهم الارض  
الموقوفة عليهم فلا احد من ابطالها وفي فتاوي قاضي خان  
لو اراد الواقف ان يقسم الارض الوقف ويطي كل واحد  
من الذين الوقف عليهم بزرعها ويكون له دون سائر  
شركا به لم يكن له ذلك الا ان يرضى اهل الوقف بذلك ولو  
قسم وقيل ذلك كان لاهل الوقف ابطاله وكذا لو اخرجهم  
ولفعل اهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز ذلك ولما في بعد  
ذلك ابطاله وفي موضع اخر ذكر ما صورته رجل وقف  
ارضه علي اقوام معينين فارادوا المهاداة فباخذ كل واحد  
منهم بعضا بزرعه لنفسه قال ان كانت التولية الي غيرهم  
فرفع المتولي اليهم من اربعة جاز وان كانت التولية الي  
الهم او الي غيرهم فاخذ احد من بعضا بزرعه لنفسه  
ليجوز لان حق الوقف مقدم علي حقهم كالبدء بالعمارة  
والنونة فلا يجوز هذه النقول افادت جواز القسمة من  
لارباب علي جهة التراضي لا علي جهة الجبار والازوم  
عليهم في الحال كما ذكره في القسمة من قوله فلا احد من ابطالها

لا علي جهة الازوم مالا لانه قال في فتاوي قاضي خان ولما ان  
بعد ذلك ابطاله فلا بد ان ينظر فيما نقلناه او لا وفي هذه  
النقول الاخيرة وهل بينهما مخالفة ام لا وهل يجوز العدول  
عن العمل بالاول الي ما ذكره في الخزانة والقسمة وفتاوي  
قاضي خان مع احتمال ان يكون اختيارا من لاهل مذهبها  
لم **قلنا** لا مخالفة بينهما نقلناه او لا من اجاء للاختلاف  
وبينما ذكره في الخزانة والقسمة وفي فتاوي قاضي خان لان  
الذي نقلناه او لا وهو قوليهم لا يقسم معناه لا يجيبهم الناظر  
ولا القاضي الي قسمته ولا يقسم بينهم وهذا اجماع وحاشا  
ذكرناه اخرا معناه علي وجه التماس في القسمة لانفس القسمة  
التي هي ذرع ومصلحة وتقدر بل لاها فتقرر الي ان لا يمكن  
عليها هنا من طلبها او لا ومن ثبوت الوقفية وقابلته  
القسمة وكلما يقتضي ما يقتضي الدعوي الصحيحة وبعد  
لان من القاضي وهذا لا يمكن عمله في هذه القسمة لان  
الدعوي فيها التصح وكذا الطلب والاذن فيها وايضا فان  
ارباب الوقف حقهم في القسمة لا في العين حتى جازت لجارة  
الوقف منهم وليس لهم ان يمتدوا عليهم عقد من اربعة  
ولا اجارة ومواخف من القسمة الشرعية فلا لا يملوا  
ما هو علي منه بالظن الاول فلهذه المعاني حملنا قوله  
في الخزانة وما معها علي التماس في القسمة بمعنى ان كل واحد  
ياخذ غلة مكانه ويقطع عنه عن غيره وذلك صحيح وليس  
بقسمة بل نزل منزلة المقتدر بانه لا يستحق مع صاحبه  
شي الا تري انه قال في القسمة فلا احد من ابطالها ولو  
كانت قسمة لما كان يملك احد من ابطالها بعد انقسام  
ويؤيد ما ذكرناه من الحل علي وجه التماس بما صرح به



قاضي خان فيما نقلناه عنه ثانيا من قوله وان ارادوا المهابا  
وفصل بينهما اذا كانت التولية لهم او لغريمهم كما قد مضى  
فعلينا انما علم وجه التمايز والتميز في الجملة واذا ادم  
الامر بين ان تحمله علي ما ذكرناه وبينه ان تحمله علي حقيقة  
القسمه كان حمله علي ما قررناه اولي جها وتوفيقا بين القول  
كلها هذا اذا نظرنا وسألنا التساوي اما اذا نظرنا الي القول  
لما ولي وقول الاصحاب واجمعوا علي ان الكل لو كان وقتا علي  
الامر باب فارادوا القسمه لا يثبت الي ما سواها لانها  
لقول فتاوي والاول نقل المذهب واذا دار الامر بين ان  
يفتي بنقول الفتاوي وبين ان يفتي بما نص المذهب لافتي  
بنقول الفتاوي بل بنقول الفتاوي انما يستأثر بها اذ الم  
يوجد ما يعارضها من كتب الاصول ونقل المذهب اما مع  
وجود غير ما يثبت اليها خصوصا اذ لم يكن فيها نص  
علي الفتوي وبهذا يحصل الجواب عن السؤال الثاني  
**جيب** الي ما وقع فيه القضاة المذكورون اما ما نقل  
عن ابن الحبري لما علم حقيقة ما فعل وان كان اذن وقسم  
ومسح وعدل وحكمها او اثبتتها بلامك نقل ذلك لا يجوز  
وان كان قد اثبت اقرار المستحقين ما تهايا عليه لا غير  
فقد يقال فيه بالجواز علي قول مرجوح وهو ان التبرع  
ليس بحكم واما الذي وقع فيه القاضي شمس الدين بن العز  
فلا يجوز ايضا لانه حكم واثبت واذن وكل ذلك لا يجوز واما  
ما وقع فيه ولده القاضي علاء الدين فهو اصعب من الكل فانه  
اذن ونذب الشهود للتقديرات والتقوم وجمع بين الجنين  
المختلفين واثبت ذلك وحكم بصفه القسمه ونزولها حاله  
وما لا وهذا مشكل من وجوه كثيرة من الاذن الي الجمع **ب**

يقول في نسخة  
قد حقه على فتاوي

الجنين المختلفين الي الحكمها الي نذب الشهود للتقوم بالبرام  
الي ثبوت ذلك الي الحكم بصفه والحكم بلزومه حاله الي الحكم  
بلزومه ما لا فهدا حكم لا يجوز اصلا علي مذهب الامام  
الا عظم الي مضيعة واضحا به مرضي الله عنهم واذا علي خروج  
ولا علي قول ضيف بل فعل يستوجب التقض سال الله  
العافية فيجب علي كل من تقلد القضا علي مذهب هذا  
الامام ان يتحاشي هذه المسالة والدخول فيها ويحفظ  
منها ولا يفتقر بغيره ولا يقلد بل يقف عند ما اتبته في  
هذه الاوراق والله المسيرول ان يصمنا واياه من  
الخطا والخطل ويحينا من الزم والزل هذا في بيان  
عدم جواز قسمه الوقف بين مستحقين فاما ما يتعلق  
بجواز قسمه الملك من الوقف او الوقف من الوقف  
فنقول اذا وقف الانسان نصف ارضه مثلا علي جهة  
فلا يحلوا اما ان كان النصف الاخر له او لا فان كان له  
فلا يحلوا اما ان وقفه ام لا فان كان وقفه فلا يحلوا  
اما ان كان وقفه علي الجهة التي وقف النصف الاول  
عليها وجعل ولايته علي ناظر الاول ام وقف النصف  
الثاني وجعل ولايته الي اخره او لم يقفه اصلا ففي  
الوجه الاول وهو ان يكون وقف النصف الاخر علي جهة  
وقف النصف الاول وجعل ولايته الي ناظر النصف  
الاول وهذه الصورة غير منقولة بجموعها ولكن ذكر  
هلال فيما نقلناه عنه ما يستأثر في خروجها وصو  
ما قاله هلال قال لو وقف نصف ارضه ثم اراد ان يقسم  
ويجوز له قال لا يجوز له ان يقسم هذه الارض لانه يقاسم  
نفسه حتي يكون القاضي موافقي يقسمها او يتركها



من يقسمها فامتنعت قسمته فيها لكنه يقاسم نفسه  
فاذا وكل او رفع الامر الى القاضي يجوز لزوال المانع فكذا  
في هذه الصورة التي ذكرناها يقال لا يمكن ان يقسمها لانه  
يقاسم نفسه من نفسه وهو لا يجوز فان كان الواقف  
حيًا ينبغي ان يقاسم او يوكل من يقاسم الناظر ويكون  
ناظر اخر لان الواقف يملك ان يقسم ناظر اخر بعد النظر  
للاول ويشترك بينهما ولا يقال ينبغي ان لا يجوز هذه  
القسمه وان اقام ناظر اخر لان الجهة واحدة لانا نقول  
اتحاد الجهة ليس مانعا للقسمه مع تعدد النظائر المتريكة  
ما قال الخصان فيما نقلناه عنه من قوله قلت ارأيت  
رجلا وقف نصف ارضه في وجوه سماها ثم ولي هذا  
رجلا في حياته وبعد وفاته ثم وقف النصف الاخر  
في وجوه اخر سماها ولي ذلك رجلا اخر ثم توفي  
فاراد الوصيان ان يقسما ذلك قال لهما ان يقسماها  
ويأخذ كل واحد منهما النصف الذي جعل اليه ولايته  
فيكون في يده قلت وكذلك لو كان وقف النصف الاخر  
في تلك الوجوه التي وقف فيها النصف الاول ثم مات  
قال لهما ان يقسما ذلك بعد ان صرح بان اتحادهما  
مع تعدد النظائر غير مانع للقسمه فكذا اما نحن فليس  
اما الوجه الثاني وهو اذا وقف النصف الثاني وجعل  
ولايته اخر ففي هذا الوجه يجمع القسمه سواء كان الواقف  
على الجهة الاولى ام على جهة اخرى وقد تقدم ولا شك  
ان هذا بمنزلة الوصيين اذا اراد اقسمة المال فانهم  
يقسم بينهما فبذلك نفع الي كل وصي نصفه فيحفظه عنده واما  
الوجه الثالث وهو اذا لم يقف الواقف النصف الاخر

ويقاله على ملكه نفسه ثم اراد قسمته من النصف الذي  
وقفه وهذه الصورة ذكرها الخصان ايضا فيما نقلناه عنه  
وجعل الجواب انه ليس له ان يقسم لانه يقاسم نفسه ولكن  
يرفع الامر الى القاضي حتي يقيم قسما يقاسم الواقف  
ويجوز حصصه الواقف هذا كله اذا كانت الارض لستخص  
واحد فلو كانت بين اثنين فوقف احدهما نصيبه فنقول  
لا يخلوا اما ان وقف الاخر او لا وفي كلتا الصورتين يجوز  
القسمه ويعز ذلك نصف على جهة ولو كان مكان الارض  
الواحدة التي ذكرناها اراضي او دور وهي بينهما ايضا  
ووقف احدهما نصيبه او وقف كل منهما نصيبه ثم اراد  
قسمة ذلك على جهة الجمع بحيث يجمع سهام كل نصف في  
ارض او ارضين او دار او دارين هل يجوز فالدائم لا  
فا علم ان في الصورة الاولى وهي ان اوقف احدهما ولم  
يقف الاخر انه يجوز القسمه على وجه الجمع ان كان  
في ذلك حظ للوقف وهذه الصورة ذكرها ملال فيها  
نقلناه عنه واما الصورة الثانية وهي ان اوقف كل  
منهما نصيبه واراد ان يجمع كل نصيب في ارض او ارضين  
او دار او دارين او طلب ذلك قيم كل وقف من القاضي  
والظاهر انه لا يجوز الجمع بل تقسم كل ارض ودار على حدة  
وما ذلك الا ان الخصان وهلال قال في الصورة الاولى  
ان في قول ابي حنيفة لا يجوز وفي قول ابي يوسف يجوز  
ان كان اصل للوقف في الخصان وفي ملال اذا كان في  
ذلك حظ للوقف وفي هذه الصورة لا يمكن لانه ان  
كان في ذلك حظ لاحد الوقفين فليس للوقف الاخر  
حظ وقد شرط ان يكون في ذلك حظ للوقف وهو متقد



في هذه الصورة فلهذا قلنا ينبغي ان لا يجوز وصار كما قال  
 في المحيط وغيره في انه لا يجوز ان يشتركي مال اليتيم  
 بغيره اخر وعلموا هناك بان ان كان فيه مصلحة لهما  
 فليس للاخر مصلحة ومسألة الوقف اخت مسألة مال  
 اليتيم بقولنا انه يقال ان للواقف مع شريكه في الصورة  
 المتقدمة او الناظر مع شريكه او مع ناظر اخر من  
 جهة وقف اخر او مع شريك مالك ان يقسم الوقف بدون  
 امر القاضي كالقسمة على جهة التراضي في الاملاك  
 ام لا بد من قسمة القاضي بين الوقف والوقف او بين  
 الوقف والمالك الظاهر انهم يملكون ذلك من غير دخول  
 وراحم في القسمة من جهة شريك مالك وهذه  
 المسألة ذكرها هلال فيما نقلناه عنه من قوله فاراد  
 شريكه ان يقاسم الارض فله ذلك ويؤخذ بالقسمة  
 شريكه قلت فان قاسم الاخر بدون القاضي قال  
 القسمة جائزة لان الولاية للواقف **قلت** وكذلك  
 لو كان الواقف قد هلك واوصى لرجل كان لوصيه ان  
 يقاسم شريكه في الارض قال نعم فقد صرح بان الواقف  
 يملك ذلك بغير امر القاضي وكذلك وصيه ولا يقال  
 ان المراد من الوصي الذي هو وصي في امور الواقف  
 وامواله واولاده دون ناظر الوقف لاننا نقول الوصي  
 يملك نظر الوقف ضمنا للوصاية وفي ملكه خلاف بين  
 المشايخ وناظر الوقف يملك الولاية قصدا ولا خلاف فيه  
 فان قلتم بقوله وصي الوقف وصي المال والاولاد وان  
 هو الذي يملك القسمة في الوقف ايضا كملك الواقف  
 لها فبالطريق الاولى ان يملك ناظر الوقف القسمة لان

هله

ما يثبت ضمنا مواضع مما يثبت قصدا اعلم ان هلالا  
 والمضاف وغيرهما يذكران لفظ الوصي في الواقف  
 ومرادهم ناظر الوقف كما يذكران لفظ القيم ومرادهم  
 الناظر فلهذا في الحقيقة تغيير اصطلاح لا تغيير حكم  
 والله اعلم وهذا الذي ذكرته من قسمة الجمع في حق  
 الوقف من الملك انما يجوز ان يجمع سهام الوقف في مكان  
 واحد اذا كانت القسمة بالتراضي اما اذا كانت على وجه  
 الاجبار فلا وسببه ان هلالا والمضاف قالا اذا كان فيه  
 حظ للوقف ومصلحة وهذا يمنع التعديل في جهة قسمة  
 الاجبار فان القاضي لا يجوز له ان يجبر ما فيه مصلحة  
 للجهة او حظ للجهة دون جهة بل من شرط قسمة الاجبار  
 اعتبار جهة التعديل لكل واحد من الشركاء ما حوز من  
 العدل وفي الوقف مع الملك لا يملك اعتبار التعديل فيه  
 اذا كانت القسمة على وجه الجمع لانهم شرطوا ان يكون الوقف  
 الاصل وان يكون فيه حظ ايضا بخلاف الملك مع الملك  
 لانهم لم يشترطوا ان يكون لاحد من الشريكين حظ في  
 القسمة بل قالوا اذا كان فيه مصلحة لكل فيفرض  
 الراي فيه الي القاضي ولا شك هناك يمكن اعمال المعطية  
 لكل من الشركاء بان يجمع سهامهم على وجه التقدير في مكان  
 واحد من غير ان يكون فيه حظ له دون صاحبه وفي  
 الوقف لا يمكن ذلك لما نقلناه فتلخص من هذا كله ان  
 القاضي لا يجوز له ان يقسم قسمة الجمع بين الوقف والمالك  
 على وجه الاجبار بمعنى انه اذا طلب ذلك ناظر الوقف  
 وامتنع الشريك المالك عن القسمة ان يجبره القاضي  
 بل لا بد ان يكون على وجه التراضي من الشركاء **واما**

عليه



مسألة الاقرب فالاقرب كما يقع في كتب الاوقاف من الشروط  
من قول الواقف وعليه انه من توفي منهم من غير ولد ولا ولد  
ولد ولا منسل ولا عقب عاد غلته وتضييبه من ذلك الى من  
في درجته وذوي طبخته من اهل الوقف يقدم الاقرب  
اليه منهم فالاقرب ويبال فيها عن توفي منهم من غيره  
ولذلك ذكرنا في درجته اخوة متفرقون **الحل**  
وام واخ لآب واخ لآم فالي من يصرف المصروف بضم  
المستوفي مل يختص به الشقيق ام يشتركه الذي لآب  
او الذي لآم ام يشتركون فيه فاعلم ان هلالا ذكر في  
وقفه في باب الرجل يقف ارضا على قرابته يبدأ  
بالاقرب فالاقرب منهم الى الواقف فيعطى من الفلقة  
ثم الذي يليه **قلت** ارأيت رجلا قال ارضي  
صدقة موقوفة علي قرابتي يبدأ بالاقرب فالاقرب  
الي سبا ورحما فيعطى من غلة هذه الصدقة في كل سنة  
ما يكفيه من طعامه وكسوته ثم يعطى بعد ذلك من  
يليه في الاقرب حتى ينتهي ذلك الي من يلقته هذه  
الصدقة منهم قال فالوقف جائز وموعلي ما شرط  
**قلت** ارأيت لو كان له اخوان احدهما لآب وام  
والاخر لآب قال يبدأ بالذي لآب والام قبل الذي لآب  
**قلت** ارأيت ان كان احدهما لآب والاخر لآم قال  
اما علي قول ابي حنيفة فيبدأ بالذي لآب قبل الذي  
لآم واما علي قول الاخر فيهما جميعا **سواء** **قلت** ارأيت  
ان كان له عم وخال قال يبدأ بالعم في قول ابي حنيفة  
واما علي القول الاخر فيهما جميعا **سواء** **قلت**  
ارأيت ان كان له اخ لآب واخ لآم وام قال يبدأ

بالاخ

بالاخ من لآب قبل اخ لآم وام **قلت** ارأيت  
ان كان له ثلاثة اعمام متفرقين قال يبدأ بالعم لآم  
وام ثم بالعم لآب ثم بالعم لآم علي قول ابي حنيفة واما  
علي القول الاخر فالعم من قبل لآب والعم من قبل لآم  
سواء ذكر في موضع اخر في باب الرجل يقف علي قرابته  
الاقرب فالاقرب قال قلت ارأيت رجلا قال ارضي صدقة  
موقوفة به ابدأ علي قرابتي الاقرب فالاقرب كيف  
تقسم الفلقة بينهم قال يبدأ بالاقرب قرابته اليه فيعطى  
جميع غلات هذه الصدقة دون من بعده **قلت**  
**قلت** ارأيت ان كان اقربهم الي الوقف واحد قال  
يعطى الفلقة كلها وان كانوا جماعة فملك بعضهم قال  
تكون الفلقة كلها لمن بقي منهم **قلت** فاذا انقضوا  
لمن تكون الفلقة قال لمن يليهم في القرب من القرابة  
بطنا بعد بطن حتى يصير الي ابعدهم قرابة علي ما  
وصفت لك وقال ابو يوسف اذا قال الرجل ارضي  
صدقة موقوفة علي قرابتي الاقرب فالاقرب فالفلقة  
لام جميعا بينهم بالسوية واقربهم من الوقف واعدى  
فيها سواء وهذا القول عندي ليس بشي والقول الاول  
قولنا وموقوف محمد بن الحسن **قلت** وكذا لو قال  
علي قرابتي علي ان يبدأ فيعطى غلتها الاقرب فالاقرب  
قال نعم هذا الباب هو الاول سواء قلت وكذلك لو كان  
علي قرابتي علي ان يبدأ باقربهم الي ثم الاقرب ولم  
يقبل يعطى غلاتها قال وهذا الباب الاول سواء يعطى  
اقربهم جميع الفلقة عندنا وذكر المصنف في وقفه  
في باب الرجل يقف الارض علي اقرب الناس منه او علي



اقرب من رجل اليه قال قلت ارايت ان قال قد جعلت ارضي  
 هذه صدقة موقوفة بعه تقالي ابد علي اقرب الناس  
 مني او علي اقرب الناس الي ومن بعده علي المساكين  
 قال الوقف جائز وتكون الفلة لاقرب الناس منه  
**قلت** وان كان له ثلاث اخوة متفرقين قال الفلة  
 لاصيه لابييه وامه **قلت** فان كان له اخ لاب وام  
 لام قال الفلة لهما جميعا لان الاخ من الاب قرابته منه  
 بابيه والاخ من الام قرابته منه بامه وليس يكون  
 الوقف بعد رجال الميراث وذكر في باب الرجل ينفق  
 الارض علي قرابته علي ان يعطي الاقرب فالاقرب  
 يبدأ باقربهم قال ارايت رجلا قال يبدأ باقرب الناس  
 الي من قرابتي فيعطى من غلة هذه الصدقة ما يكفيه  
 من طعامه وكسوته **قلت** ارايت ان كان له اخوان  
 احدهما لاب وام والاخر لاب قال يبدأ بالاخ من الاب  
 والام ثم من بعده الاخ من الاب وكذلك الاخ من الام  
 فانه يقدم الاخ من الاب والام ثم الاخ من الام  
 في احد القولين **قلت** ارايت ان كان له اخوات  
 احدهما لاب والاخر لام قال اما علي قول ابي حنيفة  
 فانه يبدأ بالذي للاب ثم الذي للام واما علي القول  
 الاخر فالفلة لهما جميعا **قلت** فان كان له ثلاث  
 اخوة متفرقين قال يبدأ بالاخ للاب والام علي قوله  
 ابي حنيفة رضي الله عنه يبدأ بامه والاخ للاب ثم  
 بالاخ للام وعلي القول الاخر يكون ما بقي من الفلة  
 بعد الذي ياخذها الاخ من الاب والام بين الاخ من  
 الاب وبين الاخ من الام وذكر في الذخيرة قال اذا

وقف علي اقرب الناس منه ومن بعده علي المساكين  
 وله ابن واب ودخل تحت الوقف الابن لانه اقرب الناس  
 اليه فان كان له ثلاثة اخوة متفرقين فالفلة للاخ  
 لاب وام فان كان له اخ لاب وام فالفلة لهما جميعا  
 وعند ابي حنيفة للاخ لاب اولي فان كان للواقف ام  
 واخوة كانت الفلة للام دون الاخوة وكذلك اذا كان  
 له ام وحده فالام اقرب من لجد ومن الاخوة والاب  
 اقرب فان كان له جد اب اب فالفلة للجد في قول ابي  
 حنيفة رضي الله عنه لان يري للجد بمنزلة الاب وفي  
 قوله الاخر الاخوة دون لجد وذكر في وقف خزانة  
 الماكل قال وقف ارضه علي قرابته يبدأ بالاقرب الي  
 الواقف فيعطى له القوت من الفلة ثم الذي يليه ثم من  
 هو اسفل رجلا من طعامه وكسوته ثم من يليه الي  
 من ينفقه هذه الصدقة علي ما شرطها ويبدأ بالاخوة  
 لاب وام ثم بالذي من الاب ثم من الام اما اذا كان لجد  
 لاب والاخر لام فعند ابي حنيفة يبدأ بالذي من الاب  
 وعندهما سوا والاخ مقدم من اي جهة كان علي ولقد  
 الاخ لاب وام وكذا في الاعمام وذكر بعد هذا قال ولقد  
 وقف علي اقرب قرابته يعطي لمن هو اقرب الي الواقف  
 ومن من بعده وان كان الاقرب واحدا فانه يعطي الكل  
 له ثم ان انقض الاقرب يعطي الذي يكونه وعند ابي يوسف  
 يعطي لمن اقرب ولمن بعده سوا وان شرط علي اقرب  
 القرابة والاول احسن وموقوف لجد هذه عبارة الخزانة  
**قلت** فبان لنا من هذا الاختلاف عريب وحكم  
 عجيب من ان ابا يوسف لم يعتبر لفظ اقرب في التقديم



بل يشترك بينهما وبين المبعد ولم اعرف عنه هذا من غير  
 هذا الكتاب وما نقلناه من وقف هلال في الوقف علي  
 قرابته الاقرب فالاقرب فانه في معنى ما ذكره في الخزانة  
 عند ابي يوسف فسبق في المسألة التي سبق الكلام عليها وهي  
 الواقعة في كتب الواقف ان من مات عن غير ولد يصرف نصيبه  
 الي من في درجته وذوي طبقة يتقدم الاقرب اليه منهم  
 فالاقرب خلاف وحيث لو كان للميت عن غير ولد اخوة  
 متفرقون انهم يشتركون فيه ولا يختص به الشقيق علي ما  
 نقله في الخزانة من قوله عند ابي يوسف انه يعطى لمن قرب  
 ولمن بعد كما قدمناه الا انه لا فرق بين ان يقول علي اقرب  
 قرابي او علي الاقرب فالاقرب لان كلا صيغة افضل تفضيل  
 فقد صرح في وقف هلال بما قدمناه وقد ثبت لنا في اقرب  
 قرابي وفي الاقرب فالاقرب ان عند ابي يوسف كما ذكره في  
 الخزانة ان قول ابي يوسف كما ذكره هلال لا يختص به من  
 هو اقرب الي الواقف بل يشترك الاقرب والمبعد وكذا انما  
 نحن فيه وبهذا يصان حكم قاضي القضاة حسام الدين  
 الرازي عن ان يتفرق بنقض وهو الذي حكم به لاناس منهم  
 شخص يقال له صلاح الدين بن الكعكي واقفني عليه  
 وصورته انه حكم في كتاب وقف شرط فيه ما ذكرنا وهو ان  
 من توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب  
 عاد نصيبه الي من توفي درجته وذوي طبقة من اصل  
 الوقف يتقدم الاقرب فالاقرب محكم بانتقال هذا النصيب  
 الي الاخ الشقيق والاخ من الاب لكن لم يظهر من كلامه  
 ما يدل علي انه ظفر بهذا النقل بل علل في اسمائه بان هذا  
 قوة قرابة لا قرابة ولا يقال انه ينبغي ان ينقض لانه لما علل

اليه

بانه

بانه قوة قرابة خرج ان يكون قصد مذهب ابي يوسف  
 من التسوية بين الاقرب والمبعد انا نقول نهايته  
 ان يكون جاملا مذهب ابي يوسف فيها وهذا يخرج  
 عن ان يكون حكمه لا في محل اجتهاد في المسألة فيكتفي به  
 فلا ينقض وخصوصا لقول ابي يوسف فيها والفتوى  
 في الوقف علي قوله علي ما هو عليه اكثر المشايخ وكان  
 قاضي القضاة تقي الدين السبكي الشافعي قد تحدث  
 معي بعد ذلك وقال هذا الحكم غير صحيح وطلب نقضه  
 فما وافقته عليه وقلت له هذا موضع اجتهاد وهو  
 وجه عند ابي مذهب الشافعي واحمد وملايم لقول ابي  
 يوسف علي ما نقلناه من وقف هلال والخزانة والحكم اذا  
 لا في محل اجتهاد بل ينقض وما كنت اذكره هذا النقل عن ابي  
 يوسف مع ابي سررت عليه امرارا وفي الجملة فوجهه  
 ضعيف لانه يلزم منه النقص افضل بلاد دليل والنا  
 مقصود الواقف من تقديم الاقرب وهو مشكل والله تعالى  
 اعلم **واما مسئلة وقف اهل الذمة** فقد ذكر للخصان  
 في وقفه باب وقف اهل الذمة واذا وقف الرجل **من**  
**اهل الذمة** نصرا نيا كان او مجوسيا ارضا او دارا او عقارا  
 علي ولده وولد ولده ونسله وعقبه ابد امانا ساوا  
 وجعل اخر ذلك للمساكين قد **لدا جابر قللت** وهو امر  
 المساكين منهم قال من سماهم الواقف **قللت** فان لم  
 يسمهم الواقف قال قاضي المساكين فرق فيهم فهو جابر  
**قللت** فان فرق ذلك في مساكين المسلمين فهو  
 جابر وان فرق ذلك في ملاكين اهل الذمة جابر **قللت**  
 فان قال جعلت ارضي هذه اصدقة موقوفة لله تعالى ابد

الحكم اذا لا في محل  
 اجتهاد بل ينقض

مسئلة وقف اهل الذمة



على مساكين اهل الذمة والواقف يضرا في قال الوقف حاي  
بفرق غلته في مساكين اهل الذمة فان فرق ذلك في مساكين  
المضاري او اليهود او المجوس قال فهو مخالف ويضرب  
فرق من ذلك ولو شرط الواقف وهو يضرا في ان يصرف  
غلته في فقرا اليهود او المجوس قال موحا بن **قلنت**  
ارابت الذي اذا وقف وقفنا وجعل غلته لفقرا المسلمين  
قال موحا بن وتفرق الغلة في فقرا المسلمين كما قال **قلنت**  
اذا جعل الذي داره بيعة او كنيسة او بيت نار في حياته  
وصحته واستهد على ذلك وانه قد اخبره عن ملكه  
للوحي الذي ذكره قال هذا باطل وهو كسائر امواله  
ويورث عنه اذا مات **قالت** فما تقول في الذي  
الذي يجعل داره مسجد للمسلمين وبناء كما تبني  
المساجد واستهد عليه واخبره عن ملكه واذا  
للناس با لصلة فيه قال هذا عندنا قربة وليس  
عندهم قربة وهو باطل لا يجوز من قبل ان هذا ليس  
مما يتقرب به اهل الذمة الى الله تعالى كما لو اوصي ان  
يجع عنه فانه باطل **قلنت** ولو اوصي الذي ان  
يبقى داره هذه مسجد القوم با عيانهم او لا مله  
با عيانهم قال استحسن ان اجيز هذا امر انها وصية  
لقوم با عيانهم كما لو اوصي ان يرفع ثلث ماله الى قوم  
با عيانهم يجوز به فالوصية لهم مجازية ودفع ذلك  
اليهم ان شاؤوا حجوا وان شاؤوا لم يحجوا **قلنت**  
اذا رابت الذي اذا وقف ارضه او دارا على بيعة  
او كنيسة او بيت نار قال ان كان فعل هذا في صحته فالوقف  
باطل وهو ميراث عنه اذا مات ولم يبعه في حياته

قلنت

**قلنت** وكذا لو قال علي ان تصرف غلة هذه الصدقة  
فيما تحتاج اليه هذه البيعة من البناء والبركة قال  
هذا باطل لانه معصية وكذا في الاسراج فيها واصلاحها  
وكذا لو قال تجزي غلة هذه الصدقة على الرهبان  
والقسيسين قال هذا باطل **قلنت** فان حضر  
فقال الرهبان والقسيسين الذي في بيعة كذا وكذا  
قال هذا باطل ولو قال علي فقرا بيعة كذا وكذا قال موحا  
بن ولو قال ارضه صدقة موقوفة ينفق غلته  
على بيعة كذا فان خربت البيعة كانت غلة هذه الصدقة  
بعد النفقة عليها في الفقرا والمساكين قال يجوز الوقف  
وتكون الغلة في الفقرا والمساكين ولا ينفق على البيعة  
من ذلك شيء **قلنت** وما الذي يجوز لا مل  
البيعة من ذلك قال ما كان عند المسلمين قربة الى  
الله تعالى وما كان عند اهل الذمة قربة فاجتمع في ذلك  
للمساكين من المسلمين ومنهم امضية ونقدته وما كان  
عند اهل الذمة قربة وليس هو قربة عند المسلمين  
لم يجز وكذلك ما عند المسلمين قربة ولم يكن عند اهل  
الذمة قربة لم يجز ذلك لما ذكرناه مما حضر به قوما  
با عيانهم **قلنت** فان قال الذي يجعل غلة  
صنيعة هذه في الكفان الموتي او قال في حفرة القبور  
قال هذا اجايز وتكون الغلة في الكفان موتاهم وحضر  
القبور لفقراهم ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة  
وتكون غلتها في من زيت للاسراج في بيت المقدس قال  
هذا اجايز لانه قربة عندنا وعندهم فان قال يشتري  
بما يستغل من هذه الصدقة بعد النفقة عليها عبيد



فيعتقون علي كل سنة او قال بعض ذلك قال هذه اكلة حيا **يسر**  
**قلت** والناس من اهل الذمة في جميع ما ذكرت من امر  
 صدقاتهم ووقوفهم بمنزلة الرجال قال نعم **قلت**  
 فما تقول في المرتدة من اهل الاسلام قال اما في قول ابي  
 حنيفة فان لم يجز لها الوقف ان وقفت شيئا ونمضيه علي ما  
 سبقتها الا ان تكون حملت ذلك لقوم بغير اعيانهم مثل الحج  
 والعمرة وما اشبه ذلك فلا يجوز هذا **قلت** فما تقول  
 ان وقف النضائي وقفا علي ولده وولد ولده ونسليهم  
 منهم خارجون من صدقته قال هذا اجابز ومو علي ما  
 شرط من ذلك **قلت** وكذا ان قال من انتقل  
 من دين النضائية من ولدي وولد ولدي ونسلي وعقب  
 الي غير دين النضائية فهو خارج من صدقتي ولاحق **قلت**  
 فيها فانتم بعض ولده الي دين الاسلام وبعضهم الي دين  
 اليهود وبعضهم الي دين المجوس قال له شرطه وما استثنى  
 من ذلك ينبغي علي ما قال وعلي ما حد من ذلك **قلت**  
 فما تقول ان وقف الكندي وقفا ثم جده فشبهه عليه بذلك  
 شاهدا نضائيا او يهوديا او مجوسيا قال لا لكفر  
 كلمة واحدة وشهادة بعضهم علي بعض حايضة اذا كان  
 الشهود عدولا في ادبائهم فالشهادة حايضة **قلت**  
 فان شهد شاهدا علي شهادة شاهدين والشهود كلهم  
 من اهل الذمة قال ان كانوا عدولا في ادبائهم فالشهادة  
 حايضة **قلت** فان شهد عند القاضي مسلمان علي  
 شهادة نضائيين علي اقرار الواقف بالوقف قال فالشهادة  
 حايضة **قلت** فان شهد ذميان علي شهادة رجلين  
 مسلمين علي اقرار الواقف بالوقف قال لا تقبل شهادة

اهل

اهل الذمة علي شهادة المسلمين من قبل ان اهل الذمة  
 لا يودون عن المسلمين ما عندهم من الشهادة فلا تقبل  
 اهل الذمة علي المسلمين فيما يشهدون من الشهادة علي  
 شهادتهم **قلت** والذي فيها يشترطه في وقفه  
 اذا كان صحيحا بمنزلة المسلم فيها يشترطه من الزيادة والنقصا  
 وادخال من اراد ادخاله في الوقف واخراج من اراد اخلجه  
 من الوقف وفي الاستثناء لنفسه ان ينفق من غلة هذه  
 الوقف قال نعم هو بمنزلة المسلم في ذلك فيما جاز للمسلم ان يشترط  
 من هذه الشروط **قلت** والبيع والاستدراك كذلك قال  
 نعم كل ذلك حايض له **قلت** وكذلك النسا منهم من في ذلك  
 بمنزلة الرجال قال نعم **قلت** وان اقر الذمي لارض  
 التي في يده وقفها مسلم علي البيع والكفايس لواقفان المسلم  
 وقفها علي شيء من الوجوه التي لا تقرب بها المسلمون قال  
 اقراره بالوقف علي هذه الاشياء باطل لا يجوز **قلت**  
 وما حال هذه الارض وما السبل فيها قال اخرجها من يده  
 واجعلها لبيت مال المسلمين لانه اقر ان ملكها لرجل مسلم  
**قلت** فان كان الماقر في الموضع الذي مات فيه قال ان كانت  
 تخرج من الثلث ماله فاقراره بها اقر من ذلك حايض علي ورثته  
 وان كانت تخرج من الثلث كان مقدرا لثلث ماله خارجا من  
 هذه فيجوز اقراره في ذلك فيما تقرب به المسلمون الي الله  
 تعالى ويبطل اقراره في ذلك فيما لا تقرب به الي الله تعالى  
 وتكون الارض لبيت المال **قلت** فما تقول ان كان لم يقرب  
 بان مسلم او قفها ولكنه قال رجل من اهل الذمة كلني بمكنا  
 وقفها علي وجوه سماها قال يجوز اقراره في هذه الارض فيما  
 كان يجوز وقفه فيها لو وقفها علي ما قصرنا وبشرحتنا في باب



وقف الذي ويبطل اثره فيها لا يجوز وقفه فيها لو وقفها هو  
**قلت** فاذا بطل اثره فما حال الارض وما السبل فيها  
 قال يخرج من يده وتكون لهيئة مال المسلمين لانه لم يسم مالكها  
**واما مسئلة** الوقف في المهر الذي اتصل به الموت فنقول  
 ذكر الخفاف في وقفه قال لو ان رجلا مريضا قال ارضي هذه  
 صدقة موقوفة لله تعالى ابا علي ولده وولد ولد هو نسله  
 وعقبه ابا مائتا سلوا ثم من بعدهم علي المساكين فان كانت  
 هذه الارض يخرج من الثلث اخراجا وكانت موقوفة  
 تستغل ثم يقسم غلتها علي جميع ورثته علي قدر مواريتهم  
 عنه فان كان له ولد صلبه وله ولد ولد فتمت الغلة علي  
 عدد ولد صلبه وعلي عدد ولد ولد فما اصاب من ذلك  
 ولده قسم بين ولده جميعا علي قدر مواريتهم من قبل ان  
 هذه وصية والوصية للوارث لا تجوز فما اصاب من كان  
 يرثه من ولده من غلة هذا الوقف قسم ذلك بين جميع  
 ورثة الواقف علي قدر مواريتهم عنه وما اصاب من  
 ذلك من لا يرثه من ولد ولد من هذه الغلة كان ذلك لهم  
 فاذا انقضت ولده لصلبه قسمت غلة هذه الصدقة بين  
 ولد ولده ونسله علي ما قال ولا يكون لزوجته ولا ابويه  
 من ذلك شي فان كانت هذه الارض لا يخرج من ثلث  
 الواقف يكون ثلثها ميراثا بين جميع ورثته علي قدر  
 مواريتهم عنه ويكون ثلثها موقوفة فيقسم غلتها اذا اجاز  
 علي ولده لصلبه وولد ولد جميعا ان كان له ولد وولد ولد  
 فما اصاب ولده لصلبه يقسم ذلك بينهم وبين ساير ورثته  
 علي قدر مواريتهم واذا انقضوا انقضت الغلة علي ما سبها  
 الواقف **قلت** ارايت ان جعل ارضه صدقة موقوفة

ماله

لله ابا علي وارث من ورثته دون غيره وهي يخرج من  
 ثلث ماله قال ان اجاز ذلك بقبضه ورثته قال وقف جابر  
 وتكون الغلة للوارث الذي وقفها عليه وان لم يجز ذلك  
 الباقي من الورثة كانت الارض وقفا من الثلث  
 فتكون غلتها بين من وقف عليه وبين ساير الورثة  
 علي قدر مواريتهم من الوقف فاذا مات الوارث  
 الذي وقفت عليه هذه الارض كانت غلتها للفقراء  
**قلت** فان مات بعض ورثة الواقف والذبح  
 وقفت عليه الارض في الحياة قال تكون الغلة بين  
 من وقفت عليه وبين من بقي من الورثة وبين من مات  
 منهم فما اصاب الاحياء منهم اخذوه وما اصاب من  
 مات منهم كان ذلك لورثته فلا يزدل كذلك ما دام  
 الموقوف عليه الارض حيا فاذا مات كانت الغلة  
 للمساكين ولو قال جعلت ارضي هذه صدقة لله ابا  
 جبرم غلتها علي جميع ورثتي ثم من بعدهم علي المساكين  
 يخرج من الثلث ان ذلك جابر علي ما جعله تكون  
 غلتها جارية علي جميع ورثته علي قدر مواريتهم  
 فاذا انقضوا كانت الغلة للمساكين **قلت**  
 وكذلك ان مات بعض الورثة وبقي البعض قال من  
 مات منهم سقط سهمه واجريت الغلة علي من كان  
 باقيا منهم حتي ينقضوا جميعا فاذا انقضوا اجريت  
 الغلة علي المساكين **قلت** ارايت اذا قال  
 ارضي هذه صدقة موقوفة لله ابا علي ولدي  
 بينهم بالسوية وله اولاد ذكور واناث قال ان اجاز  
 ذلك فهو جابر علي ما سمي وان لم يجزوا كانت وقفا



من الثلثة بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين وإن كانت له  
 زوجة أو والد أو والدته مثل حظ الأنثيين وإن كانت له  
 لها بقدر ميراثها من هذه الغلة **قلت** — ومن مات  
 من ولده كان نصيبه من غلة هذه الصدقة لورثته  
 قال نعم وذكر هلال بن وقفة قال قلت لوقال في مرضه أرضي  
 صدقة موقوفة علي ولدي بالسوية وله ولد ذكور  
 وإناث قال إن أجاز وأذنك فهو جازر وإن كانت الغلة  
 لهم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين **قلت** — أرايت  
 إن كانت له زوجة قال فلها الثلث من الغلة **قلت** —  
 وسوا ذكرها في الوقف أو لم يذكروا قال نعم **قلت** —  
 أرايت إن مات بعض الولد بعد ذلك قال يكون لورثته  
 من هلك منهم مثل ما كان نصيب الورثة من غلة هذه  
 الأرض أو كان حيا فيقسم ذلك علي قدر موارثهم عنه  
**قلت** — وكذلك لو لم يبق من الولد الأول واحد كانت  
 الغلة علي ما وصفت قال نعم **قلت** — أرايت إذا  
 أنقض ولد الصلب كلهم فلم يبق منهم أحد قال الغلة  
 جعلها له بعد ذلك **قلت** — فإن كانت امرأة الميت حية  
 بعد ذلك قال فلا شيء لها **قلت** — ولم ذلك قال لا  
 كنت أعطيها وبعض ولد الصلب باقي لأنه لا يجوز لي أن  
 أعطيها وموارثها أعطي من ورثة الميت علي حساب  
 ما نصيبه **قلت** — فإذا قال أرضي صدقة موقوفة  
 علي ولدي في مرضه فأبوا أن يجيزوا ذلك وهي تخرج من  
 الثلث لم يجز الوقف ولم يبطلها وتجعلها بين الورثة قال  
 لأن فيها وصية من ذلك الولد لأن مرجعها إلي الفقراء وإذا  
 كان مرجعها إلي الفقراء لم يبطل الوقف وأبطلت ما جعله

من الغلة لبعض الورثة دون بعض فجعلت ذلك بينهم  
 وبين سائر الورثة علي قدر موارثهم علي الوقف ولا  
 يشبه هذا الوصية للوارث فإن الوصية للوارث تبطل  
 فيصير بين الورثة والوقف إذا جعلت غلته للوارث  
 أجزت الوقف وأبطلت الغلة فجعلتها للورثة إذا كان  
 ذلك في مرض الواقف **قلت** — أرايت إذا جعله  
 أرضه في مرضه صدقة موقوفة وهي لا تخرج من الثلث  
 ثم برأ بعد ذلك وصح ثم مات بعد ذلك قال لا يجزيه  
 علي وقفها عليه قال وكذلك لو وقفها علي وارث ثم برأ  
 بعد ذلك وصح قال نعم **قلت** — فإذا جعلها صدقة  
 موقوفة علي الفقراء وهي لا تخرج من الثلث فأجاز  
 ذلك بعض الورثة دون بعض قال يجوز منها قدر الثلث  
 جميع المال وحصة من أجاز منهم مما بقي منها ويبطل  
 منها بقدر حصته من لم يجز ذلك منهم بعد إخراج قدر  
 ثلث المال **قلت** — وكذلك لو أوصي بذلك  
 وصية بعد وفاته قال نعم **قلت** — أرايت إذا  
 جعل أرضه وأوصي بها في مرضه صدقة موقوفة  
 علي مسماة معلومة وأوصا بوصايا سوي ذلك فلم  
 يخرج هذه الأرض والوصايا من الثلث وإلي الورثة  
 أن يجيزوا ذلك قال يقسم الثلث بين الوصايا التي  
 أوصي بها وبين الوقف فيضرب لأهل الوقف منه بقدر  
 قيمة الأرض ويضرب لأهل الوصايا بقدر وصاياهم  
 فيكون ذلك بينهم علي ذلك وما أصاب أهل الوصايا  
 فلم وما أصاب فيهم الأرض للوقف جاز ذلك من الأرض  
 فكان وقفا علي ما شرط الميت **قلت** — فالوقف



وغير الوقف في ذلك سوا قال نعم **قلت** **ار**اولا يكون  
الوقف الذي يبد اقبه قال لا قال ارايته ان كان الميت اعتق  
غلامه مع هذه الاشياء التي وصفت له قال يبد بالعتق  
فيما يصون بعد ذلك كما وصفت لك **قلت**  
ارايته اذا جعل ارضه صدقة موقوفة بعد وفاته  
علي قوم ومن بعدهم جعل الفلة للورثة قال وتكون  
الفلة حائزة للقوم الذي جعل ذلك لهم فاذا انقرضوا  
جعلت الفلة الى الورثة وكان يبد بينهم علي قدر موارثهم  
ما بقي منهم فاذا انقرضوا كانت للفقراء **قلت**  
ارايته رجلا قال ارضي موقوفة بعد وفاته ولم يزد  
علي ذلك قال الوقف باطل لا يجوز **قلت** ولم ابطال  
ذلك لان الوقف يكون للميت والفقير ولم يوصر لهما  
هو فاذا لم يوصر بذلك ابطلت الوقف الا ترى انه لو  
قال ذلك في صحته ابطلت ذلك حتي يقول صدقة موقوفة  
او يقول وقف علي الفقراء **قلت** ارايه لو قال ارضي  
بعد وفاتي صدقة لم يزد علي ذلك وهي تخرج من الثلث  
قال يتصدق باصلها علي الفقراء وتباع فيتصدق بثمنها  
علي الفقراء فاذا قال بعد وفاتي صدقة موقوفة يجوز  
ذلك وجعلتها وقف علي المساكين والفقراء ولو قال  
محوته بعد وفاتي لا يجوز هذا ولا تكون وقفا وصدقة  
**قلت** فاذا قال ارضي هذه صدقة موقوفة  
بعد وفاتي علي عبد الله حياته قال فهي لعبد الله حيا  
فاذا هلك عبد الله رجعت الى الورثة ولم تكن وقفا  
**قلت** ولو قال ذلك في صحته قال لا تكون وقفا  
ولا يجوز ذلك **قلت** ولم ابطال ذلك قال لان هذا

وقف

وقف ولم يجعل اخذه للمسكين ولم يقل صدقة موقوفة  
**قلت** ارايته اذا قال ارضي هذه صدقة بعد وفاتي  
صدقة موقوفة للفقراء والمسكين وليس له مال غيرها  
فالي الورثة ان يجيز واذا قال يجوز في الثلث منها  
ويبطل الثلثان منها فتكون للورثة **قلت** ارايته  
ان قال ارضي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي علي ورثتي  
فالي الورثة ان يجيز واذا ذلك ولا مال له غيرها قال يكون  
الثلث منها وقفا علي ورثته ومن بعدهم علي المساكين  
ويكون الثلثان الباقيان منها لجميع الورثة مطلقين  
لا وقف فيها **قلت** ارايته ان قال ارضي هذه  
صدقة موقوفة علي الفقراء والمسكين ولا مال له غيرها  
فالي الورثة ان يجيز واذا ذلك قال يكون الثلث منها  
وقف علي ما وصفت لك ويبطل الثلثان الباقيان **قلت**  
فاذا اطلق القاضي الثلثين منها للورثة وحبس الثلث  
منها للوقف ثم خرج بعد ذلك مال للمورث كثير يخرج  
من ثلثه قال يرد الثلثين الي الوقف فتكون الارض  
كلها وقف ويكون المال للورثة **قلت** ارايته  
ان كان الثلثين من الارض لما وقفها القاضي الي  
الورثة باع بعضهم حصته من ذلك ولم يبيع الاخرين  
ثم ظهر للميت مال كثير كيف يكون القول عندك في ذلك  
قال يوخذ جميع ما بقي من هذه الارض للميت فيكون  
وقف من الثلث ويؤخذ من مال الميت قيمة ما بيع  
من الارض ويشترى بها ارضا فتوقف مثل ما امر  
به الميت ويقسم الورثة الباقي بعد ذلك علي قدر  
موارثهم ويحسب علي الذي باع حصته من الارض



بنتيجة ما صار في يده منها **قلت** **المراد** ببيعته قال لا  
**قلت** فاذا قال ارضي صدقة موقوفة بعد وفاتي  
 علي الفقراء والمساكين وله مال كثير فخاب عنه فاني الورثة  
 ان يحجزوا ذلك قال يكون لهم الثلثان ويكون الثلث  
 الباقي وقف علي ما وقفه الميت واذا قدم المال ردوت  
 ما بقي من الارض الى الواقف ولو قدم بعضه ردوت مساهمة  
 الارض قيمته قلت ذلك ما قلته لك **قلت** ارايت  
 رجلا وقف ارضه في الثلث وله مال كثير ثم ان ماله  
 ذهب قبل ان يموت ثم مات ولا مال له غيرها قال يحجز  
 الثلث منها ويبطل الثلث الباقي **قلت** ارايت  
 لو وقفها واوصي بوقفها وله مال كثير ثم مات علي ذلك  
 ولم يقبض الورثة ما صار لهم من ذلك حتي صنف المال  
 قال يجوز الوقف في الثلث منها ويبطل الثلث الباقي  
 منها **قلت** ارايت اذا اوصي بوقف ارضه بعد  
 وفاته علي اوجه مسماة معلومة فحدثت فيها ثمرة  
 قبل موت الموصي ثم مات الموصي قال الثمرة ميراث  
 ولا تكون اهل الوقف **قلت** فلو حدثت الثمرة بعد  
 وفاته والارض والثمره يحجزان من الثلث قال فالغلة  
 للموقوف عليهم الارض وكل ثمرة تحدث قبل موت الموصي  
 فهي لورثته وورث اهل الوقف **قلت** ارايت لو وقفها  
 في مرضه الذي مات فيه وفيها ثمرة يوم وقفها لم تكن  
 للثمرة قال للواقف **قلت** لا تكون اهل الوقف قال لا  
 وكذلك لو ان رجلا وقف ارضه له كانت الثمرة له خاصة  
 والوقف حاي **قلت** ابن مارة قال في باب الوقف  
 في المرض المريض اذا وقف ارضه لا يخلو من اربعة

الوجه

اوجه اما ان يقف ارضه علي الفقراء او يقف ارضه علي  
 وارث بعينه ثم من بعده علي الفقراء او يقف ارضه علي  
 المحتاجين من اولاده وسنله ثم من بعدهم علي الفقراء  
 او يوصي بان يقف ارضه بعد موته علي فقراء المسلمين  
 وكل وجه علي وجهين اما ان خرجت الارض من الثلث  
 او لم تخرج ففي الوجه الاول ان خرجت من الثلث حيازة  
 ذلك في جميعها وان لم تخرج فهذا علي وجهين ان اجازة  
 الورثة حيازة وان لم يحجز واجازة في مقدار الثلث وبطل  
 القاضي الثلثين ثم ظهر له مال يخرج الكل من الثلث  
 فهذا علي وجهين اذا كان قائما في يد الورثة يصير  
 ذلك كله وقفا وان لم يكن بان باع الوارث لا ينقص به  
 لكن يؤخذ منه قيمة ما باع ويشترى به ارضا اخرى  
 فتوقف مكانها وكذا لو باع القاضي الارض في الدين  
 ثم ظهر للميت مال فيه وقا الدين يخرج الارض من الثلث  
 لا ينقص البيع لكن يدفع من مال الميت مقدار ثمن  
 الارض ويشترى به ارضا اخرى وتوقف علي الفقراء  
 وفي الوجه الثاني ان خرجت الارض من الثلث حيازة  
 ذلك في جميعها وان لم تخرج فهذا علي وجهين ان لم تخرج  
 الورثة حيازة في مقدار الثلث وتصبح ذلك القدر  
 وقفا ثم من بعد ذلك اختلف المشايخ فيه قال بعضهم  
 لا يعطي للفقراء شي من الغلة للمال بل ينقسم جميع  
 غلة الارض ما حاز فيه الوقف وما لم يحجز به الورثة  
 كلهم من وقف عليه ومن لم يقف عليه علي فرائض الله  
 تعالى ما دام الموقوف عليه في الحياة فان اما **قلت**  
 صرفت حصص الوقف من الغلة الي الفقراء قال بعضهم



الغلة في حصته الوقف للمفقر ولا يكون للورثة من ذلك  
شيء وفي الوجه الثالث اذا لم تجز الورثة جاز في الثلث  
وكان مقدار الثلث بينهم ثم هذا الوجه لا يجلو من  
اربعة اوجه اما ان يكون اولاد الصلب والنسل كلهم  
اغنيا او كان الفقراء او كان اولاد الصلب كلهم  
اغنيا ونسله فقرا وعلى العكس ففي الوجه الاول  
من هذه الوجوه الغلة للمفقر من المسلمين الا ان  
يفتقر احد من بعد ذلك وفي الوجه الثاني وهو ان  
يكون اولاد الصلب والنسل كلهم فقرا او كان في كل  
فرقة بعضهم فقرا فانه تقسم الغلة بين الفريقين  
بالسوية بما اصاب الفقراء من اولاد الصلب تقسم  
بينهم وبين اولاد الصلب الاغنيا جميعا على فرايض  
الله تعالى وما اصاب الفقراء من اولاد النسل تقسم  
بينهم بالسوية دون الاغنيا منهم وفي الوجه الثالث  
من هذه الوجوه صرفت الغلة كلها الى النسل تقسم  
بينهم بالسوية وفي الوجه الرابع من الوجه الاول  
ينظر ان خرجت من الثلث يوقف كما مروا ان لم يخرج  
فهذا اعلى وجهين ان اجازت الورثة فكذا **لا**  
للجواب وان لم تجز فقدا رما يخرج يوقف اعتبارا  
للمعص بالكل وذكر في فتاوي القفال قال الوقف  
في المرض كالوصية في الجواز ذكره الطحاوي وقد  
روى عن محمد انه كالوصية وعن ابي يوسف **مستحل**  
في رواية ابن سماعة وذكر في وقف خزنة الاكل لو  
وقف ارضه في مرضه او بعد موته وعليه دين لا يستقر  
بحوز فيها بقدر الثلث بعد الدين ولو وقف على ورثته

ولا مال له غيرها ولو تجيزوا فثلثها وقف على ورثته  
والثلثان ميراث وذكر في الذخيرة قال وفي فتاوي  
الصفري مرتبة الوقف اذا اضيفت الى ما بعد الموت  
حتى يصح بالاجماع يعتبر من جميع المال وانه مشكل بخلاف  
المذكور في الكتب هذه عبارة الذخيرة وقد ذكر  
هذا في كتابي الملحق بالاحتلافات الواقعة في المصنفات  
**واما مسئلة ان يستدان على الوقف للحاجة** ذكر  
هلال في وقفه قال **قلت** ارايت الصدقة اذا  
احتاجت الى العماره ولم يكن عند القايم بامر ما يبرها  
اتري ان تستدين عليها قال **قلت** لم قال انما تحمل  
العماره في الغلة ولم يجعل في شيء سوى ذلك **قلت**  
افتري لو وصي اليتيم ان يستدين عليه في نفقته قال نعم  
**قلت** فلم لا يكون القايم بامر هذه الصدقة  
بمنازل ولي اليتيم قال لا يشبه ولي اليتيم القايم بامر  
هذه الصدقة لا تترك ان وصي اليتيم انما يستدين  
على انسان بعينه وفي الصدقة ليس يستدين على رجل  
بعينه وذكر في الذخيرة ما نقلناه عن هلال ثم قال  
وعن الفقيه ابي جعفر ان القياس هذا لكن يترك القياس  
فيما فيه ضرورة بخلاف ان يكون في ارض الوقف زرع ياكله  
الجراد ويحتاج القيم الى النفقة بجمع الزرع او طائفة  
السلطان بالخراج جاز له الاستدانة لان القياس يترك  
بالضرورة قال والمأخوذ في هذه الضرورة ان يكون بامر  
الحاكم لان ولاية الحاكم اعم في مصالح المسلمين من ولايته  
الا ان يكون بعيدا من الحاكم ولا يمكنه الحضور فلا بأس  
ان يستدين بنفسه وهذا اذا لم يكن في تلك السنة غلة

مسئله سندة على الوقف



فاما اذا كانت وفرتها القيم على المساكين ولم يحسب الخراج  
شافا فانه يضم حصته للخراج وما ذكره ابو جعفر مشكلا  
لانه جمع بين اكل الزرع وبين الخراج ويتصور بالاستدانة  
في اكل الجراد الزرع لانه مال الفقراء وهذا الدين انما  
يستدان لمحتاجتهم فامكن ايجاب الدين في مالهم واما  
في باب الخراج فلا يتصور لانه ان كان في الارض غلة فلا  
ضرورة الى الاستدانة لانها تباع ويودي منها الخراج  
وان لم يكن في الارض غلة فليس منها المارقة الوقف  
ورقبة الوقف ليست للفقراء فلا يستقيم ايجاب دين  
محتاج اليه الفقراء في مال ليس لهم فهذا مشكلا  
هذا الوجه الا ان يكون تصوير المسألة فيما اذا كان في  
الارض غلة وكان بيعها متقدرا في الحال وقد طولج  
بالخراج ثم قالوا وليس قيم الوقف في الاستدانة على الوقف  
كالوصي في الاستدانة على اليتيم لان اليتيم له ذمة صحيحة  
وهو معلوم فيتصور مطالبة وفي فتاوي ابوالليث  
قيم طلب منه حسابات وخراج وليس في يده من مال  
الوقف شيء واراد ان يستدين فهذا على وجهين ان امر  
الواقف بالاستدانة فله ذلك وان لم يأمره بالاستدانة  
فقد اختلف المشايخ فيه **قال** الصدر الشهيد  
والمختار ما قاله ابو الليث انه اذا لم يمكن من الاستدانة  
فرفع الامر الى القاضي حتى يأمره بالاستدانة ثم يرجع  
في العلة لان هذه الولاية للقاضي وفي واقعات الناطقي  
المستولي اذا اراد ان يستدين على الوقف كجهاد ذلك في ثمن  
البذر اذا اراد ذلك بامر القاضي فله ذلك بخلاف  
لان القاضي يملك الاستدانة على الموقوف فيملك المستولي

ذلك

لمخ

ذلك ايضا باذن القاضي وان اراد ذلك بغير اذن القاضي  
ففيه روايتان هذه عبارة الذخيرة وفي المحيط لو استدان  
القيم على الوقف للخراج وللمنايات ينظر ان امر الواقف منه  
بالاستدانة جاز ولو لم يأمره ففيه روايتان والاصح انه  
اذا لم يكن بد من الاستدانة يرفع الامر الى القاضي حتى  
يأمره بالاستدانة ثم يرجع في العلة لان هذه الولاية  
للقاضي **قلت** فلهذا لم يمنع الاستدانة مطلقا سواء  
كانت بامر القاضي او بغير امره لانه قال لا يشبه ووجه  
اليتيم القائم بامر الصدقة اي الناظر باعتبار ان  
وصي اليتيم يستدين على انسان بعينه وذمة صحيحة  
فيتصور مطالبة وفي الصدقة ليس يستدين على رجل  
بعينه فهذا يقتضي انه ولو اذن القاضي في الاستدانة  
انه ليس له ان يستدين لان الاستدانة ليست على  
انسان بعينه ولا على ذمة صحيحة فسواء كانت بغير امر  
القاضي او بامره للمعني الذي ذكره وهو عدم الشخص  
المعين في الوقف وفقد الذمة الصحيحة وابوالليث  
جوز الاستدانة بشرط وهو ان يكون منها بدو بشرط  
اذن القاضي فيها وفي بعض الفتاوي صرح بانه اذا  
استدان القيم بغير امر القاضي يضمن وقول الناطقي  
فله ذلك بخلاف مشكلا لان هذا لا يخالف فيه وقد  
قدمناه مخاصلا هذا ان في الاستدانة خلافا بين ملا  
وابي الليث والناطقي والذي يظهر ان ما قاله ملا  
قياسا وما ذهب اليه ابو الليث والناطقي استحسان  
حفظا لا وقاف من الخراب وانقطاع الثواب عن الواقف  
والراجح عندي ما قاله ابو الليث والناطقي وعمل الناس

ل



عليه وعمل من ادركنا من القضاة وهو حسن ثم ما  
يشتري لهذه الاستدانة وكيفية الاذن فيها وشروط  
الاذن فكله بيناه في كتابنا الاعلام بمصطلح اليهود  
والحكام **واما الاستبدال بالارواق** فاعلم وتعلم  
الله واياي ان هذه المسألة تعزى الى مذهب الامام  
الاعظم ابي حنيفة رضي الله عنه وعمل بها بعض القضاة  
بالديار المصرية لكن منهم من عمل على الوجه المرضي  
ومنهم من عمل بها لتحقيق الدنيا الدنية والمقرب  
الى الدولة لينال بها سجنها مما في ايديهم او يستتر  
بما يفعلونه معهم فيها لما يقصده من اخذ اوراق  
المسلمين بالجنس الاثمان مما يكون ربيعه اكثر مما استبدل  
به وقراره اجوده واعلى مما عوض عنه لا جرم ان الله  
تعالى رد قصدهم وكيدهم في تحريم وشتمت بهم الامم  
هذا ما حصل لهم في الدنيا ولعذاب الاخرة اخزي  
وهو لا ينصرون قاله المسؤول ان بعضنا من الامم  
والعلم ويجعلنا من اطاع الامر واسمع ولا يجعل احد  
من خلقه عندنا ظلاما ويبيض وجوهنا يوم الظامة  
وسلمنا فيما بقي ويوفقنا لطاعته بحمد والى وصحة  
**فقد** نقل عن اصحابنا رحمهم الله في مسألة الام  
استبدال بالارواق بما ساد ذكره ان شاء الله تعالى  
عنهم في هذه الاوراق محررا واصفا مستوفيا بحسب  
الوسع ولا مكان بتوفيق العزيز المنان **فاعلم**  
ان هنا مسألتين المسألة الاولى اذا شرط الواقف في  
كتاب الوقف ان له الاستبدال او لولي هذه الصدقة  
الاستبدال بها او بيعها واشترى بثمنها مكانها ارضا

سائر الاستبدال

اخري

اخري والمسألة الثانية اذا لم يشترط الاستبدال في كتاب  
الوقف فهل للقيم او للحاكم الاستبدال بها اذا كان فيه  
مصلحة للوقف ام لا **اما المسألة الاولى** فقد ذكرنا  
في كتاب الرجل يفت ارضا على ان له ان يبيعها **قلت**  
ارايته رجلا قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله  
ابدا على ان لي ببيعها واشترى بثمنها ارضا وتكون  
موقوفة لله ابد اعلني مثل ما وصفت لهذه الارض  
قال الوقف جائز وله ان يبيعها ويستبدل بها **وقال**  
ابو خالده الوقف جائز والشرط باطل في البيع **واما**  
ابو يوسف فقال الشرط في البيع جائز والوقف جائز  
والقول عندنا ما قال ابو يوسف **قلت** ارايت  
ان اشترط ان يبيعها ولم يشترط ان يستبدل بها قال  
الوقف باطل لا يجوز **قلت** فلو قال علي ان لي ببيعها  
واستبدل بها قال فهو جائز وهو على ما شرط ولو قال  
مكان استبدال اشترى بها ارضا ولم يزد علي ذلك  
قال اما القياس فالوقف باطل حتى يقول يكون بدل لها  
او يقول ارضا او قفها على شروطها او يتكلم بكلام يستدل  
به على البدل **واما في الاستحسان** فهو جائز وتكون  
الارض بدل لها **قلت** فان قال علي ان استبدل بها  
دارا له ان يستبدل ارضا قال لا **قلت** فان قال  
علي ان اشترى ارضا من الخراج قال نعم **قلت** فان  
قال علي ان اشترى ارضا من ارض البصرة قال الله  
يشتري ارضا من غير ارض البصرة قال لا **قلت**  
فان باعها بغير يتفان الناس في مثله قال البيع جائز  
وبالمتفان فيه باطل **قلت** فان باعها بغير



من المروضة قال البيوع جاز في قياس قول أبي حنيفة **قلت**  
 فله بيع هذه الأرض الثانية ويستبدل بها أرضا قال لا يكون  
 له ذلك إلا أن يشترط **قلت** فإن قال أرضي صدقة مؤتونة  
 علي أن لي أن يبيعها ويستبدل بها فبا عها وقبض الثمن فضاء  
 في يده قال لا ضمان عليه والقول قوله مع يمينه وقد بطل  
 الوقف **قلت** فلو باع الوقف للاستبدال فوجب الثمن  
 للمشتري قبل أن يقبضه قال فالمهبة جازية في قول أبي  
 حنيفة وهو ضامن الثمن يشترى به أرضا فتوقف  
 وأما في قول أبي يوسف المهبة باطلة والثمن دين علي  
 المشتري علي حاله **قلت** فلم جوزت له أن يقبل  
 فيها قال لأن له أن يشترى بثمنها أرضا يد لها قال لا  
 فيها بمنزلة شرائه له بعد ما يبيعها بعد فاذ اشترط  
 أن يبيعها ويستبدل بها فبا عها ثم قال فيها له أن يبيعها  
 بعد ذلك قال لا **قلت** ولم تكت ذلك قال لا  
 عادت علي غير الملك الأول فكانه باع الوقف واشترى  
 بثمنه أرضا فوقفها فليس له أن يبيع البديل لأنه لم يشتر  
 بيع البديل **قلت** فلو ردت عليه ببيع بعد البيع  
 بقضا قاض قبل القبض أو بعده قال فليس له أن يبيعها  
 ويستبدل بها لأنها بمنزلة المأقالة ولم تعد علي الملك  
 الأول **قلت** أرايت لو باعها علي أن المشتري  
 بالخيار فابطل الذي له الخيار البيوع قال فقد عادت علي  
 الملك الأول وله أن يبيعها **قلت** كذلك لو ردت  
 عليه بخيار روية بقضا أو بغيره قال نعم وله أن يبيعها  
**قلت** فلو باعها واشترى بثمنها أرضا فوقفها ثم  
 ردت اليه الأرض الأولى ببيع بقضا قال فقد عادت

الي

الي الوقف وأما الأرض التي اشتراها ووقفها فهي للوقف  
 فصنع بها ما بدا له **قلت** أرايت إذا قال علي أن لي  
 أن يبيعها ويستبدل بثمنها فلم يبيعها حتى مات الذي أوصي  
 اليه أن يبيعها ويستبدل بثمنها قال لا يكون له وإنما هذا  
 شرط له خاصة **قلت** أرايت أن شرط ذلك لوصيه  
 من بعده قال فلو وصيه أن يبيعها ويستبدل بها **قلت**  
 أن شرط أن لكل من ولي هذا الوقف الاستبدال **قلت**  
 فالشرط جازي ولو لم يستبدل به **قلت** أرايت  
 أن جعل الاستبدال للرجل آخر سواه قال فالشرط جازي  
 وللوقف أن يبيعها ويستبدل بها **قلت** وللرجل  
 الذي شرط له الاستبدال بها قال نعم إذا شرط بها الاستبدال  
 للرجل كان ذلك جازي ولو لم يشرط مثل ما شرطه  
 لذلك الرجل لأنه كالوكيل فيما كان للوكيل أن يفعله  
 فلم يملك أن يفعله **قلت** أرايت أن قال الوقف  
 للرجل الذي شرط له الاستبدال بالوقف قد أخرجنا  
 مما جعلت إليك من البيوع قال فهو يخرج من ذلك وليس  
 أن يبيع هذه الصدقة بعد ذلك **قلت** فلو باع  
 الوقف ثم باع الرجل الذي شرط له الاستبدال قال  
 فيبيع الوقف أو لي من بيعه ولو باعها الرجل ثم باعها  
 الوقف كان بيع الوقف باطلا وإنما ينظر في أول التبيين  
**قلت** فهل لمن شرط له الاستبدال أن يشترى ما بدا  
 له من البلاد قال نعم **قلت** ويشترى به قطعة  
 أو قطعتين قال نعم **قلت** ويشترى بها دارا أو  
 قال نعم لأنه شرط البديل ولم يسم أي شيء البديل قال فكل  
 ما اشترى بثمنها فهو بديل **قلت** أرايت أن اشترط

صا



بيها والاستبداد بها فباعها واشترى بثمنها ارضا ولم يشهد ان  
هذه الارض الثانية بدل الارض الاولى قال فهي به لها اشهد  
علي ذلك اولم يشهد اذا علم انه اشترى بها بثمن الاولى **قلت**  
اريت رجلا جعل داره مسجدا لله علي ان يبيعه والاستبداد  
به قال المسمى بجائز والشرط باطل ولا يكون بيعة **قلت**  
فلما فرق بين هذا وبين الوقف قال لان الوقف انما يرد منه الفداء  
فاذا كانت الفداء المراد منه فاشترط ببيعة الاستبداد **ج**  
جائز ذلك بخلاف المسجدة لان المراد منه الصلاة فيه والصلاة  
فيه وفي غيره سواء فلا يجوز له وذكر للحضرات في وقفة **قلت**  
اريت اذا جعل ارضه صدقة موقوفة لله ابيه علي رجل  
وعلي ولده وولد وولد ونسله ابد اما تنازلوا ومن بعدهم  
علي المساكين واشترط لوصيه ومن يصير اليه ولاية هذه  
الصدقة بيها والاستبداد بثمنها ما يكون وقفها مكانها قال  
الوقف جائز علي هذا والشرط جائز **قلت** فهل للوقف  
من يبيعها ما دام حيا ويستبدل ارضا مكانها قال نعم **قلت**  
المسألة الثانية وهي اذا لم يشترط الوقف الاستبداد فهل  
للقائم ان يستبدل بما هو اقيم واجود باذن الحاكم او بغير اذنه  
ام لا وهذه المسألة هي التي وقع فيها من وقع وهي المنسوبة  
علي السنة الفقهية الي ابي حنيفة رضي الله عنه فنقول قاضي  
مجان في فتاويه قال في انشاء كلامه اما بدون الشرط اشار  
في السور الي انه لا يملك الاستبداد بالالقاضي اذا راي  
المصلحة في ذلك هذه عبارة قال وذكر ملال في وقفة في  
باب الرجل يوقف الارض علي ان يبيعها قال **قلت** اريت  
لو قال صدقة موقوفة ولم يشترط ان يبيعها له ان يبيعها ويستبدل  
بها ما هو خير منها قال لا يكون له ذلك لان يكون شرط البيع

ولا

والا فليس له ان يبيع **قلت** ولم يجوز له ذلك وهو خير للوقف  
قال لان الوقف لا يطلب به التجارة ولا يطلب به الارباح وانما سميت  
وقف لانها لا تنبع وانما جوزت ذلك اذا اشترطه في عقد الوقف  
ولان الوقف انما وقف علي مثل ذلك وانما جاز له بيع الوقف  
بغير شرط كان في اصله ان يبيع ما استبدل بالوقف فيكون من  
الوقف في كل يوم هكذا الوقف وذكر في الفتاوي الظهيرية  
قال سيل شمس الائمة للعلواني عن اوقاف المسجدة ان انقطعت  
وتقدر استغلا لها هل للمتولي ان يبيعها ويشتري مكانها  
اخرى قال نعم قيل ان لم تعطل ولكن يؤخذ بثمنها ما هو خير  
منها هل له ان يبيعها قال لا ومن المشايخ من لم يجوز بيع الوقف  
تعطل او لم يعطل ولذا لم يجوز الاستبداد وهكذا احكي في فتاوي  
شمس الائمة السرخسي وفي السير الكبير قال ابو يوسف  
يجوز الاستبداد بالاوقاف وذكر في فتاوي الظهيرية الصغرى  
ما صورته وفي السير الكبير ان استبدل الوقف باطل الارضية  
عن ابي يوسف وذكر في المحيط قال لو قال ارضي هذه صدقة  
موقوفة علي ان لي ان ابيعها واستبدل بها اخرى فتكون موقوفة  
مكان الاولى قال فالوقف جائز والشرط جائز عند ابي يوسف  
وهذا وعند يوسف بن خالد الوقف جائز والشرط باطل  
وقيل كلامهما باطل لان ابي يوسف ان اشترط الاستبداد  
الشرط يقتضيه العقد لانه ربما تقع الضرورة الي استبدال الوقف  
لان الاراضي ربما لا يخرج فيها من الفداء ما يفضل عن الموقوف  
فيؤدي الي ان لا يصل الي الموقوف عليهم شيء لفساد الجيد  
بالارض وتكون الارض الاخرى اصح وانفع للموقوف عليهم فلهذه  
الضرورة جوزنا اشترط الاستبداد في الوقف واستبدال  
الوقف جائز في الجملة لا تقي انه لو تلف انسان الوقف بان مدم

بيها

ي

ن



العقار او اجري الما على الارض حتى صار له مجال افضل للزراعة  
 ينرم بتمتها او يشترى بتمتها ارضا اخرى وتوقف مكانه  
 الاول على ذلك الشرط وذكر في القنية مبادلة دار الوقف  
 بدار اخرى انما يجوز اذا كانت في محلة واحدة او تكون المحلة  
 المملوكة خيرا من الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز وان كان  
 المملوكة اكثر مساحة وقيمة واجرة لاحتمال خرابها لقلة  
 رخصات الناس فيها وذكر في ادب القاضي لمحمد بن ابي بكر  
 الرازي قال رجل وقف ارضا واراد ان يبدها بارض اخرى  
 او دار اخرى ان شرط ذلك لنفسه في اصل الوقف فله  
 ذلك بلا خلاف بين اصحابنا وان لم يشترط ذلك قبل للقاضي  
 ولاية الاستبدال اذا اراه مصلحة في رواية عن ابي يوسف  
 وليس لغیر القاضي ذلك وقيل ليس للقاضي ايضا ذلك  
 وذكر في الذخيرة قال مروى عن ابي يوسف انه قال لا بأس  
 بالاستبدال الوقف لما روي عن علي بن ابي طالب رضي الله  
 عنه انه وقف على الحسن والحسين رضي الله عنهما فلما  
 خرج الى صفين ان ثلث الدار بيوم ما واقف سموا  
 عنهما بينهم ولم يكن شرط البيع في اصل الوقف ثم احر  
 بالبيع وقال في موضع اخر عن محمد اذا ضعفت الارض  
 الموقوفة عن الاستغلال والقيم يجد بتمها ارضا  
 اخرى اكثر ربحا له ان يبيع هذه الارض فيشتري  
 بتمها ما هو اكثر ربحا هذه عبارة الذخيرة **قلت**  
 فتحرر لنا من هذا في المسألة اختلاف المشايخ  
 ورواية عن ابي يوسف وملا من ذلك اصلا  
 وكذا سمس الائمة السرخسي ومن وافقه **حسن**  
 المشايخ كما نقلناه عن الفتاوي الظهيرية فالرواية

التي

التي عن ابي يوسف بالجواز مقيدة بان يكون الاستبدال  
 باذن القاضي بقيد المصلحة لا ان غيره يملك ذلك فان  
 قاضي خان صرح فيها نقلناه عنه انه لا يملك الاستبدال  
 الا القاضي اذا راي المصلحة في ذلك وكذا في ادب  
 القاضي المذكور صرح بان ولاية الاستبدال الى القاضي  
 اذا راي مصلحة لكن ما ذكره قاضي خان يقتضي الحصر  
 صرحا لانه اتي فيه بالنفي والاثبات فقال لا يملك  
 ذلك الا القاضي اذا اراه مصلحة وما ذكره في ادب  
 القاضي يقتضي اختصاصه بالقاضي ايضا دون  
 غيره لكن بالمفهوم وايضا كان فهو كاف وكان مفهوم  
 التصنيف حجة فبقي لنا ما ذكره في الذخيرة والمحيط  
 والفتاوي الظهيرية ومن غير تنصيص على القاضي  
 فيجعل على ما ذكره قاضي خان وصاحب ادب القاضي  
 توفيقا بين كلام الاصحاب والذي كان يفعله بعض  
 القضاة الجهال انه يثبت استبدال فاطر الوقف  
 من غير ان ياذن له فيه ويحكم بصفته ويستبدل بالضا  
 الحبيدة والبساتين الكبار المتضمنة كبيت نعيم بهرج  
 ومشق ومزرعة المسري بالشرف الشامي والصو  
 وامثال ذلك وياخذ عوضا عن هذا اما ربحا  
 او دورا بالقامة واما كن لا ينتفع بها ولا يصلح ان  
 توقف فهذا لا يجوز لا على قول ابي يوسف ولا على  
 قول غيره وهو خطأ بين واجب النقص وبين  
 نقصه واعاده الى الوقف على حاله الاول ولكن الطريق في هذا  
 اذا دعت الضرورة اليه ومنست الحاجة اليه فله ان يوقف  
 القاضي بنفسه على الوقف الذي يستبدل به ان امكنه

مفهوم التصنيف  
 حجة



ذلك وعلى المكان الذي يندفع عوضه فاذا راي المصلحة في  
الاستبدال لجهة الوقف بحيث يكون محل المملوكة اجود  
من محل الموقوفة واصلاها خيرا من اصل الوقف او يكون  
الوقف والملا في محل ولكن الملك اكثر ريبا واجود بنا ولجو  
ارضا لخير من اذن الحاكم لعدلين اميين ضابطين لهما  
خبرة بالقيمة والمساحة غير متهمين ولا متساهلين  
في شهادتهما يقف كل واحد منهما على ذلك ويشهد به  
ويكتب خطه فاذا ثبت ذلك كله عند القاضي وسكن قلبه  
الي شهادتهما وانصل به كتاب الوقف اذن القاضي في  
الاستبدال باذنه ويكتب الشهود وخطوطهم بالمصلحة  
والقبضة لجهة الوقف في الاستبدال باذنه ويكتب  
القاضي على طرة الكتاب عند البسملة اذ ثبت في ذلك  
ويشهد شهود علي الناظر بالاستبدال وعلى صاحب  
العقار المملوك ايضا ثم بعد ذلك ياتوا الي القاضي  
ويذكر بان ناظر الوقف المذكور فلان الاستبدال بالمكان  
المحدد عن الوقف المذكور وانه بعد ذلك وضع يده  
على الوقف ولم يسلمه الي صاحب الملك الذي استبدل  
به وصار سؤاله عن ذلك فيجيب بانه ثبت ما ادعا  
فبعد ذلك ييتا اذن المدعي الشهود على ما وقع من  
الاستبدال فيشهدون عند القاضي بذلك فاذا  
ثبت سأل المدعي الحكم بصحة الاستبدال المذكور  
فيه ولزومه وبصيرورة الوقف المذكور ملكا مطلقا  
ويجعل الملك المستبدل به وفقا على شرط واقفه مع  
العلم بالخلاف فيه فيجيب السائل الي سؤاله ويحكم  
بذلك كله ويوقع ما سطره كتاب الاستبدال على العادة

كما بيناه في كتابنا الاعلام وان كان ذلك في كتاب الوقف  
فهو اجود بحيث يخضع عن الذي دفع البديل عن  
الوقف ويكتب بيده نسخة بذلك ايضا فيبقى نسخة  
مع ناظر الوقف ونسخة مع الذي اخذ الوقف ودفع  
بذله وفي الجملة فالاولي للحاكم الحنفى سد هذا الباب  
بالجملة فانه اذا فتح يد خل منه عليه الدخيل ونقل  
عليه من لا يقدر على دفعه ورده وبالله المستعان  
**بقى** لنا مسئلة ثالثة لا يستغنى عن ذكرها وحرير  
الكلام فيها في هذا المقام وهي ان الواقف انه لا يبيع  
هذا الوقف ولا يستبدل به كما هو المتعارف في كتب  
الاقواق ببلادنا فهل يجوز ان يقال للقاضي ان يستبدل  
اذا راي المصلحة في الاستبدال مع مخالفة ما سطره  
الواقف من عدم الاستبدال والبيع ام لا وما الذي  
ترجح من الجواب في هذه المسئلة وفي موضع النظر  
وهي اخفا بما قد مناه لان ذلك منقول وهذه ليس  
فيها نقل فيحتاج فيها الي نظر يليق بها ان يخرج عليه  
فاقول وبالله المستعان والتوفيق اما تخرجها عما  
نقلناه عن هلال فظاهرا بل بالطريق الاولى ان لا  
يجوز ان يستبدل به بعد ذلك لان هلالا قال لا يجوز  
الاستبدال الا اذا كان شرطه الواقف واذا لم يشترطه  
فلا يجوز فيبقى بالطريق الاولى اذا نضر علي ان لا  
يستبدل به ان لا يجوز الاستبدال وعلى ما نقلناه عن  
بعض المشايخ وهو رواية عن ابي يوسف فالظاهر  
انه يجوز الاستبدال للقاضي اذا كان فيه مصلحة  
للقوقف وان كان الواقف نضر علي انه لا يستبدل به

مصلحة الواقف من البيع  
والاستبدال  
انما هو  
ان



وذلك ان ابا يوسف رحمه الله تعالى علل في جواب الاستبدال  
بعلة تصح ان يخرج جوابا منا عليها وهي ان الضم قد تقع  
الى الاستبدال كان المراضى ربما يخرج من الغلة ما يفضل عنه  
مونها وكلها فيؤدي الى انه لا يصح شي الى الموقوف عليهم هذه  
عبارة الاصحاب بل يوجب يوسف فلو وقف اذ شرط ان لا يستبدل  
بالوقف حتى راي الحاكم المصلحة للوقف في استبداله فاجتمع  
معنا في الواقف وراي الحاكم والمخالف بينهما ظاهرا فان  
عملنا بشرط الواقف فقد فوتنا مصلحة الوقف وبتدطل  
مصلحة الموقوف عليهم وان نظرنا الى راي الحاكم ففقد  
عملنا مصلحة من شرط الواقف في معنى اشتراط شي لا  
قاعدة فيه للوقف واشترطه شرط القابلية فيه والمصلحة  
للووقف غير مقبول كما قال اصحابنا في اشتراط الواقف ان به  
القاضي او السلطان لا يكون له كلام في الوقف وقالوا ان  
انه شرط باطل والقاضي الكلام لان نظره اعلى وهذا شرط  
ليس بموافق للشرع فلا يسمع وكما قال اصحابنا في ان الواقف  
اذا شرط ان لا يوجر الوقف اكثر من سنة مثلاً والقيم لا يجد  
من يتاجر هذه المدة قالوا ليس للقيم ان يخالف شرط  
الواقف ولكن يرفع الامر الى القاضي فاذا راي ذلك مصلحة  
اجره مدة اكثر من المدة التي اشترطها فصر على هذا  
الفرع في الفتاوي البدعية وغير ما نسيلتنا تشابه مسألة  
المجاعة والمسئلة المتقدمة والمعني فيهم واحد وهو ان نظر  
القاضي اعلى والواقف انما يختار ما فيه المصلحة للوقف  
ولا يظن به احدا منكرهما والوقف قد خرج عن ملكه والحاكم  
الولاية العامة فاذا راي الحاكم المصلحة لمصلحة الوقف في  
الاستبدال فله ولا يضره قول الواقف لا يستبدل به ولكن

ما قلناه لا يكون ابلغ كما قالوا في ان القاضي اذا عزل الوصي  
العدل الثاني يصح وله ان يولي غيره وان لم يظهر فيه خيانة  
في الظاهر فهذا ادونه وكذا لا يكون ابلغ مما قالوا في ان الواقف  
اذا وقف على من يقرأ عند قبره ان التقيين باطل ولا شك ان  
فيه زيادة راحة وثواب للميت ذكره في القنية وغير ما وكذا  
اذا انصر الواقف ان احدا لا يشارك الناظر في الكلام في هذا  
الوقف وراي الحاكم ان يضم اليه مشارفا يجوز ذلك كالوصي  
اذا ضم اليه غيره حيث يصح فلهذا المسائل كلها تشهد  
بصحة يخرجنا هذه المسئلة وبالله تعالى التوفيق **واما**  
**مسئلة** بيع الوقف اذا خرب وليس له ما يعم منه او خرب  
بعضه هل للقيم ان يبيع البعض للمارة الباقي أم لا وكذا ابيع  
البناء الموقوف والاستجار الموقوفة قبل القلم وبعده هل يجوز  
أم لا ذكر في الذخيرة قال سبيل شمس الامية للحلواني عن اركان  
المسجد اذا قطعت وتعذر استقلالها هل للمولي ان يبيعها  
ويشترى مكانها اخبري قال نعم قيل له لو لم تقطع ولكن  
يوجد بتمنها ما هو خير منها هل له ان يبيعها قال لا ومن  
المشايع من لم يجوز بيعه تقطع او لم يتمطل وكذا يجوز  
الاستبدال بالوقف وهكذا احكي عن فتوي شمس الامية  
السرخسي وروي عن محمد في انه اذا صغفت الارض الموقوفة  
عن الاستقلال والقيم يجد بتمنها ارضا اخري اكثر ربحا  
ان يبيع هذه الارض ويشترى بتمنها ما هو اكثر ربحا **مسئلة**  
وفي المستفي قال هشام سمعت محمد يقول في الوقف اذا  
صار بحيث لا ينتفع به المساكن فلقاضي ان يبيعه ويشترى  
بتمنه غيره وليس ذلك للقاضي اذا خربت الارض الموقوفة  
واراد القاضي ان يبيع ليرمم الباقي بتمن ما باع ليس له ذلك



بيع البناء الموقوف بحوزة  
بيعه المهدم

ولا استجار الموقوفة ان كانت ممتدة لا يجوز بيعها الا بعد القطع  
لانها بمنزلة البناء الموقوف وبيع البناء الموقوف لا يجوز  
قبل الهدم ويجوز بيع الهدم وكذا باب الوقف لا يجوز  
بيعه الا بعد التملك وان كانت الاشجار غير ممتدة جاز  
بيعها قبل القطع لانها بمنزلة الفلّة وبيع اوراق اشجار  
الموت في الاشجار الموقوفة جاز لانه بمنزلة الفلّة  
وذكر ملال في وقفة قلست ارايت رجلا جعل ارضه  
صدقة موقوفة لله ابدأت ببيت فلم يقبله لشيء اتركه  
للقوم ان يبيع بعض تربتها ويعمر ما بقي منها بمشرك ذلك  
وفي ذلك صلاح لها قال لا اري ذلك وانها عنه  
ولا يجوز ان يبيع شيئا من ذلك وذكر في الخلاصة  
في الفتاوي قال في المسجد او الخوص اذا خرب ولا يحتاج  
اليه لتفرق الناس انه تصرف او قافه في مسجد اخر  
وخوص اخر وفي فتاوي الشافعي بيع عقار المسجد  
لمصلحة لا يجوز وان كان بامر القاضي وان كان خرابا  
وقد روي عن محمد اذا صنعت الارض عن الاستقلال  
والقيم يجب بثمنها ما هو اكثر ثمنها كان له ان يبيع به  
ويشتري بثمنها ما هو اكثر ثمنها وفي الفتاوي في قيم  
وقف خاف من السلطان او من وارت ان يتغلب  
علي ارض وقف يبيعها ويتصدق بثمنها قال الصدر  
الشهد الفتوي علي ان لا يبيع ولا يوافق علي هذا  
وما ذكره الامام السرخسي في الكسرا الكبير في باب  
المسير في الدفتر الثاني ذكر مسألة ثم قال وبهذا  
تبين خطأ من يجوز استبدال الوقف والشيخ الامام  
ظهيرا الدين كان يعني بجواز الاستبدال ثم يرجع عن

وقف

وقف الهدم وليس له من الفلّة ما يمكن عمارته يبطل الوقف  
ويرجع نقض البناء الى الواقف ان كان حيا او الى الورث  
ان كان ميتا قال الصدر الشهيد في الفتاوي وفي  
جيش هذه المسائل نظروا علي هذا احاقوت وقف احقر  
السوق والحقاقوت وصارت تجال لا يمكن عمارتها واستغنى  
اهل المحلة فهي لواقفها ولو ارثه وان كان لا ينفق واقفها  
فهي لقطعة هذه عبارة للخلاصة وذكر في المحيط قال  
لا يجوز بيع رقبته الوقف ولا قطعة منها ليرم ما بقي  
بثمنها لانه يودي الي ابطال شرط الواقف وهو التابيد  
وكذا ما احتاج الي العماره ولو جاز بيع بعضه لادى  
ذلك الي افناء الوقف كله وكذا لا يجوز بيع البناء القائم  
والعمارة القديمة وان كانت اشجار قد نبتت في ارض  
الوقف اذا كان في تربتها ضرر بالوقف وينفع به ليجوز  
له بيعها شجرة جوز في دار وقف فخرت الدار ليس للمولي  
بيعهما ويعمر الدار بثمنها ولكن تكري الدار ويسقي  
به علي عمارة الدار لا بالاشجرة لانه اذا باع الشجرة لم يبق  
بشي من الوقف واذا اجر الدار يبيع الكل وذكر في  
الفتاوي الظهيرية قال ارض وقف مخاف عليها الفقيه  
من السلطان او وارت الواقف ان يتغلب عليها كان  
للقوم ان يبيعها ويتصدق بثمنها وكذا اكرتم مخاف شيئا  
من ذلك قلّة ان يبيعه ويتصدق بثمنه قال الصدر  
الشهد الفتوي علي انه لا ينبغي وسيل شمس الامنة  
للخواري عن اوقاف المسجدة اذا تقطعت وتقدر  
استغلا لها هل للمولي ان يبيعها ويشتري مكانها  
اخرى قال نعم قيل له اولم تقطع ولكن يوجد بثمنها



ما هو خير منها هل له ان يبيعها قال لا ومن المشايخ  
لم يجوز بيع الوقف تعطلا ولم يتعطل وكذا لم يجوز الاستبدال  
وهكذا علي فتوي شمس الائمة وذكر في عمدة الفتاوي  
الصدر الشهيد قال اشجار الوقف اذا كانت مثمرة  
لم يجوز بيعها الا بعد القلع او اليبوسة لانها بمنزلة بناء  
الوقف وبيع الوقف لا يجوز الا بعد الهدم ولو كانت  
غير مثمرة يجوز بيعها قبل القلع وذكر في ادب القاضي  
لمحمد بن ابي بكر الرازي وروي عن محمد بن ابي  
الموقوفه اذا ضعفت عن استقلالها والمستوي يجب  
بثمنها ارضا الفع للفقير او اكثر ريعا فله ان يبيعها  
ويشترى تلك الارض بثمنها وروي عنه ايضا ان الوقف  
اذا صار رجلا لا ينتفع به المالكين فملك القاضي ان يبيعه  
ويشترى بثمنه غيره وليس ذلك لغير القاضي ومثله  
في الفتاوي الصغرى الظهيرية **قلت** ههنا  
مسائل المسألة الاولى اذا تقطعت اوقاف المسجد وقف  
استقلالها المسألة الثانية اذا ضعفت الارض من  
الموقوفه عن الاستقلال المسألة الثالثة اذا خرب  
الوقف واراد العقيم ان يبيع بعضه ليرم الباقي المسألة  
الرابعة الاشجار التي في ارض الوقف هل يجوز بيعها  
ليعر بثمنها الدار ام لا المسألة الخامسة الشجرة التي  
تكون في الدار هل للقيم ان يبيعها ليعر بثمنها الدار  
ام لا المسألة السادسة اذا اخان القيم من السلطان  
او وارثه الواقف علي الموقوف هل للقيم ان يبيعه وينصد  
بثمنه ام لا اما المسألة الاولى فقد تقدم الجواب  
فيها علي ما نقلوه عن شمس الائمة للعلواني وموجوا

البيع

البيع ولا يقال يشكل هذا الجواب في المسألة الثالثة  
وهي اذا خرب الموقوف واراد العقيم ان يبيع بعضه ليرم  
الباقي وقالوا انه لا يجوز قانه اذا جاز بيع الكل مع  
تغيير عين الموقوف اصلا وراسا فلا يجوز بيع بعضه لاحياء  
البعض او لي لا نقول انما يجوزنا بيع الكل وان شترى به  
عوضه بنفسه للوقف ونظر المستحقين اما في هذه المسألة  
التي اوردها هذا السائل فانما يجوزنا ذلك اذ كان في افناء  
الوقف من غير ان يتقوض عنه بخلان ما اذا باع الكل فانه لا  
يذهب شي بلا عوض بل ربما يكون عوضه اجود منه والفقير  
للووقف فلهذا قلنا بالجواز في الاولى وبالمنع في الثالثة  
واما المسألة الثانية وهي اذا ضعفت الارض عن الاستقلال  
فهذه المسألة عرفت الرواية عن محمد بن ابي بكر والفرق  
بينهما وبين المسألة الاولى ان في الاولى شرط التطل والتفقد  
في الثانية الضعف والجواب صحيح علي قول محمد لانه روي  
عن محمد عنه ايضا القول بالاستبدال اذا كانت المصلحة  
فيه للوقف فلا يشك قوله بالبيع منا وتلخص حينئذ  
من الجواب في المسألة ان فتوي شمس الائمة السرخسي  
علي انه لا يجوز بيع وقف المسجد تعطلا ولم يتعطل ووافقه  
بعض المشايخ وكذا روي عن مدلال ايضا قلنا ان قول  
محمد او لي مما ذهب اليه مدلال وشمس الائمة ومن وافقه  
من المشايخ وبقيت المسائل جوابها ظاهر والله اعلم **واما**  
**مسألة** اذا وقف وشرط ان يقضي منه دينه فاعلم ان الخض  
رجه الله ذكر في وقفه قال **قلت** ارايت الواقف اذا شرط  
في الوقف ان له ان يقضي من غلته دينه اذ قد جازى قال  
ذلك جازى وكذا قد ان قال ان احدث علي حادث الموت وعلي



دهن بدي من غلة الوقف بقضا ما علي من الدين فاذا  
 قضيت ديني كانت غلة هذا الوقف جارية علي ما سبيلها  
 قال ذلك جابر **قلت** هذه المسألة فيها بكتفي انها  
 وقعت في زمن كاضي القضاة شمس الدين بن كاري  
 وحصل له توقف فيها وسال عنها الاصحاب ولم ينقلها  
 احد منهم وما رايت احدا تعرض اليها سوى للخصان  
 واظن ان صاحب الفتاوي المديعية ذكرها و  
 مسئلة حسنة صحيحة يخرج علي قول من يرى وقف  
 الانسان علي نفسه وما وقعت لي الي الان واما مسالة  
 ان الواقف اذا شرط النظر في وقفه كزبد مثلاً فانه  
 يخلو عن له بعد ذلك واقامة غيره او شرط ان ولاية  
 صدقته الي الافضل فالأفضل من ولده فكانوا في  
 الفضل سوا كيف يكون الحكم فيهم او شرط ان ولايتها  
 لزيد فلما حضرته الوفاة اوصي الي رجل في ماله  
 هل يشاء ان يظفر الوقف ام لا او شرط ان يلي هذه  
 الصدقة فلان حتي يدرك ابني فلان فاذا ادرك  
 كان له هل يصح ام لا ومسائل اخري يناسب ذكرها هنا  
 المسألة الاولى ذكر ما ملل وغيره قال ملل **قلت**  
 ارايت اذا قال ارضي صدقة موقوفة علي ان ولايتها لفلان  
 ابن فلان قال الوقف جابر والولاية لفلان **قلت**  
 فللواقف ان يليها بنفسه دون فلان الذي شرط له الولاية  
 قال نعم **قلت** فله ان يخرج الذي شرط له الولاية قال  
 نعم له اخراجه وانما هو بمنزلة الوكيل فله اخراجه كلما بدا  
 له وذكر في الذخيرة قال وان لم يكن شرط الواقف ان له  
 عزل القيم واخراجه فعلي قول ابي يوسف له ذلك وعلي

الواقف اذا شرط النظر  
 في وقفه لغيره

قول

قول محمد ليس له ذلك فلو جعل الواقف الولاية لرجل كانت الولاية  
 له كما شرط الواقف ولو اراد الواقف اخراجه كان له ذلك ولو جعل  
 الولاية له في الحياة وبعد الوفاة كان جابراً وكان وكيله في حياته  
 للحياة وصياً بعد الموت ولو قال وليتكم هذا الوقف فانما  
 الولاية حال حياته لا بعد وفاته ولو لم يشترط الولاية الواقف  
 لاحد حتي حضرته الوفاة فقال لرجل انت وصي ولولم يزد علي  
 هذا فهو وصي في ماله ولده وفيما كان في يده من الوقف  
 ولو اوصي اليه في الوقف قال محمد هو وصي في الوقف خاصة  
 علي قول ابي يوسف وعلي قول ابي حنيفة هو وصي في الاشياء  
 كلها ولو اوصي لرجل في الوقف واوصي الي اخري ولده واوصي  
 الي اخري وقف بعينه كانا وصيين فيهما جميعاً عند ابي يوسف  
 وابي حنيفة مرضي الله عنهما ولو وقف المصنف وجعل ولايتهما  
 الي رجل حال حياته وبعد وفاته فلما حضرته الوفاة اوصي  
 الي رجل اخذ كرم ملل ان للوصي الثاني ان يلي ذلك الوقف  
 مع الذي شرط له الولاية في الوقف جميعاً وذكر ملل ايضا في  
 وقفه قال **قلت** ان كان هذا الوقف اوصي الي كل واحد  
 من هؤلاء الموقوف عليهم هذه الارض ثم حضرته الوفاة فقال  
 قد اوصيت الي فلان ورجعت عن كل وصية لي قال فقد بطل  
 ما اوصي به الي هؤلاء وصارت ولاية هذا الوقف الي هذا الرجل  
**قلت** فلو قال رجعت عما اوصيت به ولم يوص الي احد  
 قال ينبغي للقاضي ان يولي هذا الوقف من يشاء وقد بطلت  
 وصاية هؤلاء الموقوف عليهم هذه الارض مما اوصي اليهم  
 مما وقف عليهم **قلت** ارايت الواقف اذا اوصي الي رجل  
 في وقفه وشرط ان ليس له ان يوصي ذلك الي احد قال فالشرط  
 جابر وللوصي ان يلي الوقف في حياته وليس له ان يوصي فيه



**قلت** فان شرط ولايتها الى رجل بعد الوصي قال فالشرط  
 حايث والولاية بعد الوصي قال فالشرط حايث والولاية  
 بعد الوصي الى من شرطه ذلك **قلت** ارايت اذا قال  
 ارضي صدقة موقوفة علي ان ولايتها الى ولدي ورضيهم  
 الصغير والكبير قال يدخل القاضي مكان الصغير رجلا  
 وان شأنا قام الكبار مقامه **قلت** ارايت لو  
 اوصي في وقفه الى صبي قال القياس ان تكون وصية  
 باطلة ولكن استحسن ان ابطالها ما دام صغيرا فاذا  
 كبر كانت الولاية اليه **قلت** اذا شرط الواقف  
 ولاية هذه الصدقة الى عبد الله ومن بعد عبد الله  
 الى زيد فبات عبد الله واوصي الى رجل يكون للوصي  
 ولاية مع زيد قال لا يجوز له ولاية مع زيد وذكر  
 في خزانة الامم لو مات الواقف واوصي الى رجل ولم  
 يذكر الوقف فانه يصير له في اوقافه واولاده وامواله  
 ولو حصص له بوصية في ماله فهو وصي في كله عند  
 ابي حنيفة وقال ابو يوسف يتقيد بما خصه وذكر  
 للخصان في وقفه قال اذا جعل ولايتها بعد وفاته  
 الى رجلين فقبل احد مما ذلك ولم يقبل الاخر قال  
 ينبغي للقاضي ان يجعل مع الذي قبل رجلا يقوم  
 مقام الذي لم يقبل وان كان الذي قبل موضعاً لذلك  
 عند القاضي فنقض اليه فهو حايث **قلت** ارايت  
 ان قال الواقف قد جعلت ولاية صدقتي هبة فلان هذا  
 في حياتي وبعد وفاتي الى ان يدرك ابني فلان فاذا ادرك  
 كان شريكا لفلان في ولايتها في حياتي وبعد وفاتي قال روي  
 الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه لا يجوز ما جعل الى ابنه

بلغ

الي

من

من ذلك وقال ابو يوسف فهو حايث على ما جعله **قلت**  
 وكذا ان قال فاذا ادرك ابني فلان فاليه ولاية صدقتي  
 هذه في حياتي وبعد مماتي دون فلان قال قد لا يجوز في  
 قول ابي يوسف **قلت** ولو وقف ارضين له كل واحد  
 منهما على قوم باعيا منهم وجعل ولاية كل ارض منهما الى  
 رجل سماه ثم اوصي بعد ذلك الى رجل قال فلو وصيه ان  
 يتولي كل وقف وقفه مع الرجل الذي جعل اليه ولاية ذلك  
 الوقف فان اوصي هذا الموصي اليه الى رجل قال فلو وصيه  
 من ذلك مثل الذي كان الى الوصي **قلت** ارايت  
 ان قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله ابد ابد علي وجوه  
 سماها علي ان ولايتها في حياتي وبعد وفاتي الى اصل ولدي  
 قال قد لا يجوز **قلت** فان كان ذلك في الفضل  
 سوا قال يكون الى اكبرهم سنا **قلت** فان قال ولايتها  
 الى الفضل فالفضل من ولدي وايا الفضل ان يقبل  
 ذلك قال تكون الولاية الى الذي يليه **قلت** ونسب  
 الذخيرة الفضل فقال هو الاورع والفضل والاهدب  
 في امور الوقف واذا استوي اثنان في اصلاح فلا عظم  
 با من الوقف اولى وذكر في فتاوي القاضي قال وقف علي  
 ارباب معلومين بحصى عددهم اذا انضبوا متوليا بدون  
 استطلاع رأي القاضي قال يصح اذا كانوا من اهل الصلاح  
 والمختار انه لا يصح بدون استطلاع القاضي بني مسعود  
 في مكة فتازعه بعض اهل السكة في عمارة وفي نصب  
 الامام والمودن ففي العمارة الباقي اولى وتكلموا في نصب  
 الامام والمودن والمختار ان الباقي اولى الا اذا كان  
 يريد القيام اصلي من يريده الباقي مخيرينهم اولى لان



منفعة ذلك ترجع اليهم ترجع. ذكر الحضانة في وقفه  
ايضا في موضع اخر قال **باب** ارايت اذا جعل الوقف  
بالوقف من غلته كل سنة شيئا معلوما لقيامه بامر  
الوقف هل يجوز قال نعم **قلت** وهل يجد القيام الذي  
يستحق به هذا الرجل ما جعل له هذا الوقف من غلته  
هذه الصدقة قال ليس عندنا في هذا شيء صدود  
وانما ذلك علي ما تقارفه الناس من القيام بعمارة  
ما وقف عليه هذه الصدقة واستقلال ذلك وبيع  
غلته ما يجتمع من غلته في الرجوع التي سبلها فيها  
**قلت** ارايت ان لم يباشر هذا الرجل بنفسه قال  
انما يكلف من هذا ما يجوز ان يفعله ما شاق فلا ينبغي  
ان يقصر عن ذلك واما ما كان يفعله الوكلاء والمجبر  
وليس ذلك عليه ولو كان الناظر امراة وجعل لها ما  
كل سنة هل تكلف من القيام الامثل ما تفعله النساء  
قال ليس عليهما من ذلك الا ما يتعارفه الناس في  
هذا الامر **قلت** ارايت ان حلت بهذا العتم  
افه من الافان مثل الخرس والعمى وذماب العقل  
والفيل واشباه ذلك هل يكون له هذا الامر قال  
قال اذا حل به من ذلك شيء يمكنه معه الكلام والامر  
والنهي فالاجر له قائم واذا حل به شيء لا يمكنه معه  
الكلام والامر والنهي فالاجر له قائم واذا حل به  
شيء لا يمكنه معه الكلام والامر والنهي والامخذ  
والاعطال لم يكن له من هذا الاخر شيء **قلت**  
فلو طعن في امانته فزاي الحاكم ان يدخل معه اخبر  
في هذا الوقف او راي اخراج الوقف من يده ويصير

الي غيره قال اما اخراج هذا الرجل فليس ينبغي ان يكون  
الاختيان ظاهرة منه فاذا اجاز من ذلك ما يصح واستحق  
اخراج الوقف من يده قطع عنه ما اجرى له الوقف  
واما اذا دخل معه رجل في القيام بذلك فالاجر له  
قائم فان راي الحاكم ان يجعل الرجل الذي ادخل معه شيئا  
من هذا المال فلا بأس بذلك وان كان المال الذي سمي  
له قليلا ضيقا فزاي الحاكم ان يجعل للرجل الذي ادخله  
رزقا من غلة الوقف فلا بأس بذلك وينبغي للحاكم  
ان يقتصد فيما يجزيه من ذلك **قلت** فلو كان  
الذي جعله الوقف اكثر من اجر مثله قال هذا اجر له  
ولا ينظر في هذا الرجل لي اجر المثل **قلت**  
فما تقول ان كان الوقف جعل هذا المال كل سنة لهذا  
الرجل ولم يشترط للقيم ان يجعل هذا المال لغيره  
قال فليس للقيم ان يوصي بهذا المال ولا شيء منه بعده  
فاذا مات انقطع هذا المال عنه وعن غيره **قلت**  
وللجنون المطبق وذماب العقل الذي يخرج منه  
القيم من القيام بامر الوقف ما هو قال قول اصحابنا  
اذا دام ذلك بالرجل سنة اخرج من القيام بذلك  
**قلت** فان زال عقله سنة او سنتين خرج  
من القيام بامر الوقف ثم خرج اليه عقله وصح  
هل يعود الي ما كان بامر هذا الوقف قال نعم  
**قلت** فما تقول ان كان الحاكم الذي اخرج  
من القيام بامر هذا الوقف وقطع عنه ما كان اجرة  
له الوقف ثم جاحاكم اخر مقدم اليه هذا الرجل  
فقال ان الحاكم الذي كان قبله انما اخرجني من القيام



بامر هذا الوقف يتعامل قوم سمو في اليه ولم يصح على  
 عنده شيء استحق به اخراجه من القيام بامر هذا الوقف  
 قال امور الحاكم انما يجري عندها على الصحة والاستقامة  
 ولا ينبغي للحاكم ان يقبل قوله هذا الرجل فيما ادعاه على الحاكم  
 المتقدم ولكنه يقول صح عندي انك موضع للقيام بامر  
 هذا الوقف حتى اردك الي القيام بامره فان صح انه موضع  
 لذلك رده واجري ذلك المال له وكذا لو كان الحاكم الذي  
 اخبره صح عنده بعد ذلك انه قد قام ورجع عما كان  
 وصار موضع للقيام به وجب ان يرد له الي ذلك وذكر  
 في الفتاوى القناوي قال المستولي اذا اراد ان يفوض اليه  
 غيره عند الموت بالوصية يجوز لانه بمنزلة الوصي  
 عند الموت وللوصي له ان يوصي الي غيره واذا اراد  
 ان يقيم غيره مقام نفسه في حياته وفي صحته لا يجوز  
 ذلك الا اذا كان التقويض اليه على سبيل العموم  
 وذكر في فتاوى قاضي خان قال مستولي الوقف اذا  
 قرب موته وفوض التولية الي غيره جاز لانه بمنزلة  
 الوصي وللوصي ان يوصي الي غيره وذكر في القاضية  
 للفقهاء ان يفوض ما فوض اليه ان عم القاضي التقويض  
 اليه والا فلا ولومات القاضي او عزله بقي ما نصبه  
 على حاله نصب القاضي فيها اخر لا ينزل الاول انه  
 كان منصوبا من الواقف وان كان منصوبا من جهة  
 وبعده وقت نصب الثاني ينزل بطلان ما اذا نصب  
 السلطان قاضيا في بلده لا ينزل الاول على احد  
 القولين لو قال مستولي الوقف من جهة الواقف عزله  
 نفسي لا ينزل الا ان يقول له القاضي فيخرج **قلت**

ثم

فتحرر

فتحرر لنا ان الواقف ان يميز القيم ويولي غيره وهو  
 بمنزلة الوكيل وهذه المسألة وقعت في زمن قاضي  
 القضاة شمس الدين عبد الله بن عطا الخنفي اول من  
 ولي قضا القضاة بدمشق في الدولة الظاهرية  
 البهرسية في سنة اربع وستين وستماية في نظر  
 العزبة البرانية بالشرق الاعلى الشامي فان الواقف  
 لها عز الدين ابيك المعظمي شرط في كتاب الوقف  
 النظر للارشد فالارشد من ذريته ثم بعد ذلك كتب  
 كتاب تقويض بالنظر في العزبة الي الشيخ شمس  
 الدين الجوزي ورجع عن الاول الذي في كتاب الوقف  
 وثبت هذا الكتاب على قاضي القضاة شمس الدين  
 المشار اليه وحكم بصحة التقويض مع العلم بالخلات  
 وسمي هذا الكتاب كتاب الرجوع واتصل الي يومنا  
 هذا اخرج الوقف عن ذريته بمقتضى الكتاب المذكور  
 وهو حكم جيد واعتبر بعض الفقهاء وقال ينبغي ان  
 يفرق بين ما اذا حكم حاكم لا يري صحة الرجوع من  
 الواقف بالوقف وبينما اذا لم يحكم بالوقف احد الحكماء  
 الحاكم بالوقف يتضمن النظر وغيره وهو في موضع الخل  
 فيرفع به الخلا فلا يسوع الخنفي ان يثبت الرجوع  
 بعد ذلك ويحكم به لما فيه من ابطال الاول وجوابه  
 ان الذي اثبت كتاب الوقف او لا اذا كان من رايه  
 ان الواقف لا يملك الرجوع ولا عزل الناظر الذي شرطه  
 في كتاب وقفه لم يقصد هذا المعنى بحكمه وانما ثبت  
 اقرار الواقف بالوقف لا غير لا تربي ان الرجوع لم يكن  
 مذكورا وقت ثبوت الوقف ولا كان له وجودا أصلا



قال الحكم سطلا منه لا يصح لانه معدوم اصلا لم يوجد بعد  
 والحكم بالمعدوم باطل فلو قلنا انه حكم به ايضا وقت حكمه  
 بالوقف لكان باطلا فللقاضي الذي يراه ان يحكم به لا  
 لا يخلوا اما ان يكون حكمه بطلانا وقت ثبوت العقد  
 الوقف او بعده فان كان وقت ثبوت منه باطلا لما قلنا  
 انه حكم بالمعدوم والحكم بالمعدوم باطل والحكم الباطل  
 لا يرفع الخلاف وللقاضي المخالف ابطاله والقضاير به  
 وبصير وجود هذا الحكم وعدمه سواء في منع الحاكم  
 المخالف ان يحكم بمذمبه وان كان بعده فلا يمنع من  
 القضاير بما يراه الحاكم للمنفى لان الحكم بثبوت الوقف  
 او لا مقتصر على ما وقع عليه وقت الحكم فلا يتعدى بعد  
 الثبوت الى غيره فاذا اشهد الواقف بحكمه بعد ذلك  
 بالرجوع عن الولاية لمن شرطها له في كتاب الوقف  
 ووقفت القضية الى حنفى يري صحة ذلك والعمل به  
 بهذه القضية حجة بدة ومسألة مبتدأة اجتهادية  
 فيجوز للحكم فيها وان يكون الحكم فيها بمذمبه ابطال الحكم  
 بالوقف ولا نقض له لما بيناه من احوال هذا ان الواقف  
 يملك عزل ناظر الوقف والاستبداد به سواء حكم حاكم  
 بالوقف واقبته او اعلى ما قدرناه بقي لنا مسألة  
 وهي ان الحكم الذي قد تقرر ان الواقف ان يعزل من  
 جعل الولاية اليه ويولي غيره هل يثبت لناظر الوقف  
 الذي لم يعزل الواقف ويكون له اذا اسند النظر الى  
 شخص ثم اراد ان يرجع عن ذلك التقويض والاستاد  
 وينقض ذلك الى غيره او يليه بنفسه هل له ذلك  
 ام لا وصورة ذلك ان شخصا وقف وقفنا وجعل النظر

في نسخة النظر الى شخص  
 ثم اراد ان يرجع  
 عن ذلك التقويض

فيه

فيه الى شخص وجعل له ان يسند ذلك الى من شافا سند  
 هذا الشخص الى زيد مثلا وفوض اليه النظر بحسبما  
 هو مفوض اليه ومسندة ثم اراد المفوض ان يرجع  
 عن ذلك التقويض وينقض الى غيره او يتولي بنفسه  
 فهل يملك الرجوع عما فوضه الى غيره اولا ويكون له  
 كالواقف اذا اراد الرجوع ام لا والذي يظهر لي ان  
 الكلام في هذه المسألة على التفصيل وهو ان كان  
 الواقف قال وجعل له اي لناظر ان يسند النظر  
 هذا الوقف الى من شافا سند اذا اراد ويعيده اذا  
 اختار وقال في هذه الصورة يملك لناظر ان يرجع  
 في التقويض الذي فوضه وينقض الى غيره او يسند  
 بنفسه وان كان سكت عن الاحير وهو ان يعزل  
 اذا اراد ففي هذه الصورة لا يملك الرجوع ولا العزل  
 ويبقى كالوكيل اذا اذن له الموكل ان يوكل حيث يشاء  
 يملك العزل وكالقاضي اذا اذن له السلطان في  
 الاستخلاف فاستخلف شخصا فانه لا يملك ان يعزله  
 الا ان يكون السلطان قد شرط له ان يعزله ولا يقال  
 ان ناظر الوقف ليس كالوكيل قاضي اقول ان القاضي  
 بهذا القول لم يعرف مذمبه اصحابنا فانه لو عرفه  
 لما قال هذه المقالة لا ترضي ان ما نقلناه عن ملال  
 في اول هذه المسألة وهو انه ملل للواقف ان يخرج  
 الذي شرط له الولاية قال نعم له اخراجه وانما هو بمنزلة  
 الوكيل فله اخراجه كما بداله هذه عبارة هلال وايضا  
 فان اصحابنا قالوا اذا جعل الولاية الى شخص ولم يقل  
 بعد وفاته فانما يكون له الولاية في حياة الواقف فاذا

ش



مات الواقف قبطل ولايته فقد جعلوا حكم ناظر الوقف حكم  
الوكيل حتى يطلوا ولايته بموت الواقف كما اطلوا ولايته الوكيل  
بموت الموكل **فان قلنا** هذا اشبه بالوصي من الوكيل  
لان ولايته تكون بعد موت الواقف وكلاهما في ناظر تبقى له  
ولاية بعد موت الواقف والفرق بين الوكيل والوصي ظاهر في  
صور منها ان الوصي يملك ان يوصي الي غيره وان لم يشترط له  
الوصي ذلك ومنها ان الوكيل يملك عزل نفسه والوصي  
بعد القبول لم يملك العزل ومنها ان القبول مشروط في الوصية  
وليس بشرط في الوكالة ومنها ان الوصي يملك بالوصاية اليه  
ما كان يليه الموصي وان خص له الوصاية في نوع ولائذ  
الوكالة ومنها ان الوصي يستحق اجر مثله على عمله ويطلب  
ذلك من الحاكم ويجوز للحاكم الاذن له بذلك والوكيل ليس  
له شيء من ذلك ومنها ان الوصاية تقع في حال الحياة والمما  
والوكالة تنتهي بالموت وقولنا تقع في حال الحياة والموت  
يعني ان القبول لها يصح في حال حياة الموصي وهو احد  
الركنين واكد ذلك الوكالة واذا كان ناظر الوقف **اشبه**  
بالوصي من الوكيل كان لما له بالوصي اولى من لما له بالوكيل  
**قلنا** هذا البحث ما تحت شجرة ولا يتبع شيئا **الف**  
ما قررناه وبيانا ذلك اذا لو سلمنا انه اشبه بالوصي من  
الوكيل وان الفرق يقع بين الموصي والوكيل في صور كما ذكر  
فالمعنى اولا كان الواقف اذا جعل لناظر ان يفوض ولم يذكر  
ان له ان يعزل انه لا يملك العزل قياسا على الوكيل والوصي  
وما ذكرنا من ان ناظر الوقف اشبه بالوصي من الوكيل  
لمنفك في انه اذا فوض الي غيره وقد شرط له الواقف ان له ان  
يفوض الي غيره انه يملك العزل لان الوصي لم ينقل في حقه خلافا

ما نقل في حق الوكيل والقاضي وبه نقول انه اذا فوض الوصي  
في الوصية ان للوصي ان يوصي بذات من غيره ذكر الف  
يكون حكمه كالوكيل وكا لقاضي فلا فرق بين ان يفوض  
فاظر الوقف يشبه الوكيل والوصي فهذا معنى قوله  
انه بحيث لا يمتد له فلا يتبع شيئا اللهم الا انه يأتي بنقل  
صريح في الوصي انه يملك العزل وهذا النوع من الخالف  
**قلنا** قلنا من هذا كله ان الناظر اذا فوض  
النظر الي غيره وقد ذكر الواقف ان له ان يفوض ذلك  
من غيره ذكر العزل انه لا يملك الرجوع عن التفويض  
ولا العزل على ما قررناه **بقي** لنا صورة ثالثة وهي  
ان الواقف اذا جعل الولاية الي شخص ولم يذكر  
ان يفوض ذلك هل يملك الناظر التفويض الظاهر  
انه يملك قياسا على الوصي انه يملك ان يفوض الولاية  
الي غيره وان لم يشترط له الموصي فلو فوض هل يملك  
الرجوع والعزل في هذه الصورة ام لا الظاهر انه  
لا يملك عزله ولا الرجوع فيه لان التفويض صحيح  
واذا صح خرج المفوض من ان يبقى له ولاية التصرف  
فصار اجنبيا فلا يملك الرجوع ولا العزل اما الرجوع  
فلا نه انما يملكه من له حق قائل شرعا كالهبة لغيره  
ذي الرحم المحرم والناظر لم يسبق له حق بعد التفويض  
فلم يملك الرجوع واما العزل فلان الولاية تكون فيه  
للقاضي او للواقف اما في الناظر فلا لعدم الولاية  
العامة في حقه وانتقال الولاية للخاصة عنه فلهذا  
قلنا انه لا يملك الرجوع ولا العزل **التبعية الثاني**  
وقع في كلام الخصاف فيما نقلناه عنه انه لو وقف

ل

ع



ارضين كل ارض علي قوم باعياهم وجعل ولاية كل ارض منها  
 الي رجل سماه ثم اوصي بعد ذلك الي رجل قال فلو صي به ان  
 يتولي كل وقف وقفه مع الرجل الذي جعل اليه ولاية هذا  
 الوقف وجهه ذلك ان الوصاية خلالة وكان الواقف يملك الكلا  
 في الوقفين مع كل ناظر لهما فكذا اخليفته وكذا الواصي  
 هذا الوصي الذي اوصي اليه الواقف الي شخص مسمى  
 الذي اوصي اليه مثل ما كان له وجهه ظاهرا ايضا لان  
 الوصي الثاني بمنزلة وصي الواقف لانه خليفته فكان له ما  
 كان للذي اوصي اليه الا تترك ان وصي الواقف اذا اوصي  
 الي رجل في ماله واولاده فقط فانه يكون وصيا في ذلك  
 كله وفي تركته الموصي الذي اوصي اليه هذا الوصي ايضا  
 فكذا انظر الوقف للمعني الذي قد مناه وهو حكم غريب  
 ولم يقع اليه لان واصله اعلم **التنبيه الثالث** اذا شرطه  
 الولاية الي المفضل فالفضل من اولاده وكانوا كلهم في الفضل  
 سوا تكون الولاية الي اكبرهم سنا هذه المسألة واقعة في  
 كتب الاوقاف ولكن صورتها تختلف في هذا الموضع فان المذكور  
 في كتب الاوقاف جعل النظر في هذا الوقف والولاية عليه  
 لنفسه مدة حياته ثم بعده علي الارشد فالارشد من  
 اولاده واساله واعطيه فبقي من الذرية ويقيم بينة انه  
 ارشد الموجودين من مثل الكواشف وعقبه ويسال الحكم له  
 بالنظر فيسمي القاضي بمنته ويمدري الي بقية الموجودين  
 ويحكم له بالنظر وفي بعض الاوقات يقيم شخصا اخر ايضا  
 من بقية الاولاد بمنته انه ارشد الموجودين فعلي ما قال  
 لخصان انه يرجح اكبرهم فان كان الاول اكبرهم سنا استحق  
 النظر بغيره وان كان الثاني اخذه بعده وهذا الترجيح

حسن

حسن قياسا علي التقديم في الصلاة فانهم ان تساوا في  
 الفضل والقراءة يرجح اكبرهم سنا استحق الامامة بافتراده  
 وتقدم علي غيره **التنبيه الرابع** فيما اذا شرط وقال ان  
 ولاية صدقتي الي فلان في حياتي وبعد وفاتي الي ان يدرك  
 ابني فاذا ادرك ابني فلان كان شريكا لفلان في ولايتها في  
 حياتي وبعد وفاتي دون فلان هذا كله جايز علي قول الرب  
 يوسف اما علي قول الرب حنيفة فيما رواه الحسن بن زيار عنه  
 فانه لا يجوز هكذا ادكوه لخصاف ولم يذكر قول محمد والذي  
 يظهر لي ان قول الرب يوسف مستحسن وقول الرب حنيفة قيا  
 فان هلا لا ذكر مسيلة تريد هذا وهي قال لو اوصي في وقفه  
 الي صبي قال القياس ان تكون وصية باطلة ولكني استحسن  
 ان ابطلها ما دام صغيرا في ذلك كانت الولاية اليه وينبغي ان  
 تكون الفتوى علي قول الرب يوسف اما لانه اخذ بالاستحسان  
 والاصل ان الاستحسان يقدم علي القياس الا في مسائل ليس  
 هذه منها وهي مجموعة في كتابنا رفع الكلفة عن الاخوان في  
 كشف ما قدم فيه القياس علي الاستحسان واما ان الفتوى  
 لان في الوقف علي قول الرب يوسف كما قد مناه وهذه المسألة  
 وقعت في نظر الشامية البرانية بدمشق لبني السيرجي فان  
 والد عماد الدين اسند النظر فيها الي ولده عماد الدين وجعل  
 انه اذا ادرك ابنه عماد الدين واستغل عماد الدين بحكم الله  
 يرفع ان عماد الدين مات سفيها فاستقا والذي يظهر ان ناظر  
 الوقف لو فرض النظر الي غيره وقال اذا ادرك ابني فلان كان  
 شريكا او كانت الولاية كاهما له انه يحكم ويكون بمنزلة اشتراط  
 الوقف علي قول الرب يوسف لان لخصاف ذكر مسألة **توبي**  
 هذا التخصيص وهي قال اذا وقف ارضين كل واحدة منها علي

س



قوم باعيا بهم وجعل ولاية كل ارض منهما الى رجل سماه ثم  
 اوصي بعد ذلك الي رجل قال فلو صبه ان يتولى كل وقف  
 وقفه مع الرجل الذي جعل الولاية اليه **قلت**  
 فان اوصي هذا الموصي اليه الي رجل قال فلو صبه  
 ذلك مثل الذي كان الي الموصي فقد جعل وصي الوصي  
 بمنزلة الواقف حتى جعل له ان يشارك من جعل الواقف  
 النظر اليه فكذلك اذا شرط الناظر هذا الشرط ينبغي  
 ان يصح ويكون بمنزلة اشتراط الواقف نفسه فان قيل  
 كيف جعلت ناظر الوقف بمنزلة الواقف نفسه حتى  
 جعل له ان يشترط هذا الشرط في تفويضه وما جعله  
 كالواقف في انه يملك عزل من فوض اليه والرجوع عنه  
**قلت** في هذه المسألة هو يشبه الواقف فانه  
 اذا فوض وشرط هذا الشرط فاما ان يقول الشرط  
 صحيح وهو الظاهر فصحيح واما ان يقول الشرط باطل  
 فنسحق على حالها فنشابه الواقف لان ولايته لا تنقطع  
 وام تحيا فبالنظر الي هذا المعنى قلنا انه يكون بمنزلة  
 الواقف وبالنظر الي ما اوردت من مسألة ملك العزل  
 فليس يشبه الواقف لانه بالتفويض المخرج صار لغيره  
 فلم يبق له شيء من الولاية فصار بمنزلة الواقف  
 فلم هذا المعنى جعلناه في هذه المسألة بمنزلة الواقف  
 نفسه ولم نجعله في تلك المسألة بمنزلة الواقف  
 تعالى اعل **التنبيه الثاني** فيما ذكره للحضانة فيما  
 قلناه عنه من قوله **قلت** ومل يجب القيام الذي  
 يستحق به هذا الرجل ما جعل له الواقف من غلة هذه  
 الصدقة الي قوله **قلت** فلو طهرنا فقد ناسن

هذا

هذا ما يجب على ناظر الوقف من العمل الذي يستحق به  
 المعلوم المقدر له على نظره واستنبطنا من انشاؤه  
 جواب مسألة واقعة وهي ان المدرس او الفقيه  
 او المعيد او الامام او من كان مباحثا شيئا من وظا  
 المدرس اذا مرض او حج او جعل له ما يسمونه الناس  
 عذرا شرعيا على اصطلاحهم المتعارف بين الفقهاء  
 انه لا يحرم مرسومه المعين بل يصح ان يوصي ولا يكتب  
 عليه عينية ومقتضى ما ذكره للحضانة انه لا يستحق  
 شيئا من المعلوم مدة ذلك المقدر فانه قال  
**قلت** ارايت ان حلت بهذا القيم انة من الامانة  
 مثل الخسر والهمي وذباب العقل والعالم واشباه ذلك  
 هل يكون هذا الاجر له قايما قال اذا اخبره شيئا يمكنه  
 معه الكلام والامر والهي الى اخره فالاجر له قائم  
 وان كان لا يمكنه شيئا من ذلك فلا اجر له فالمدرس  
 اذا مرض او الفقيه او احد من الوظائف بالمدرسة  
 فانه على ما قال للحضانة ان كان يمكنه ان يباشرة ذلك  
 استحق وان كان لا يمكنه فلا يكون له شيء من المعلوم  
 وما جعل هذه العوارض عذرا في عدم منفعة **عذر**  
 معلوم المقدر له بل اراد الحكم في المعلوم على نفسه  
 المباشرة فان وجدت استحق المعلوم وان لم توجد  
 فلا يكون له معلوم وهذا هو الفقه واستخرجنا ايضا  
 من هذا البحث والتقرير جواب مسألة اخرى وهي  
 ان الاستنابة لا تجوز سوا كانت لعذر او لغير عذر  
 فان الحضانة لم يجعل له ان يستيب مع قيام العذر  
 التي ذكرها واو كانت الاستنابة تجوز كان قال ويجعل له

يف



من يقوم مقامه الى ان يزول عذره وهذا ايضا ظاهر  
 الدليل وموقفه **الندب السادس** ما ذكره  
 الحنفية من قوله فلو طعن في امانيته فزاي الحاكم ان يدخل  
 معه اخرا ولا يخرجه من الوقف من يده ويصير اليه  
 غيره الى اخره افاذا هذا احكاما وهو مجرد الطعن بسوء  
 الحاكم ان يدخل معه غيره اذا رآه من غير ثبوت ذلك  
 عليه عنده ولا يجوز العزل بمجرد من غير بيان خيانة  
 ظاهرة ففي الاول محال يكفي مجرد الطعن بلا ثبوت وفي  
 العزل او الخراج لا بد من الثبوت لما يوجب ذلك من  
 ظهور الخيانة ثم قوله فان الذي جعله للقيم اكثر من  
 اجر مثله قال هذا جائز ولم يذكر اذا كان الذي جعله  
 اقل من اجر مثله كيف يكون الحكم فيه هل يجوز للحاكم  
 ان يزيده الى مقدار اجر مثله ام لا وذلك بشرطه  
 ان يطلب منه الناظر ذلك بطريقه هذه المسألة  
 لم اقف عليها ولا وجدت احدا من الاصحاب **ذكر**  
 سوي ما نقلته عن الحنفية من كون المقدس الذي  
 جعله الواقف اكثر من اجر المثل هل يجوز له اخذه  
 ام لا ولكن الذي يظهر انه يجوز للحاكم ان يكلل لغير  
 مثله ويقتصد في ذلك من غير توسيع ولا كثرة  
 في القدر الذي يزيده بل بقدر اجر المثل فما دونه  
 بتقليل شاي فيه القوم غالبا نظرا للواقف على ان  
 رايت قد ذكر الزاهدي في القنينة مسألة يحسن ان  
 يتمسك بها ويخرج عليها جوابا هذا هو الذي قال لو قال  
 الامام للقاضي ان مرسومي العين لا يفي بنفقة عيالي  
 فزاد القاضي في مرسومه من اوقاف المسجد بغير رضي

امل

امل المحلة والامام مستغن وغيره يومر بالمرسوم المرسوم  
 وقال تطيب له الزيادة اذا كان عالما بقيام هذه عبارة القنية  
 فقد جاوز الزيادة للامام مع ان غيره يقوم بالوظيفة من  
 غير زيادة فلا يجوز لناظر اولي لان معلومه في مقابلة  
 عمل ليس مويدل عن اقامة امر ديني موفرض عليه فالاول  
 ان يجوز ان يزداد المكمل اجر مثله ولان من الجائز ان يكون  
 قسره الناظر من المعلوم المذكور في كتاب الوقف كان في زمانه  
 اجر مثل العامل في ذلك الوقت اما لكثرة العمل او لخص  
 الاسعار او لخص المثل بان يكون له نصف العشر مثلا ولا  
 يظن ما اوقف ان يختار الاصرار بالقيم في تقابل معلومه  
 مخافة ان ينطرق الي غيره او يتهاون في قيام المصلحة على  
 ان الواقفين يشترطون في كتب الاوقاف انه يبدأ من ارتقا  
 بممازاة وما فيه سبب النما والمزيد لاجرة ومغلة واذا  
 راي الناظر ان معلومه قليل ينصرف العمل فاذا اكمل له لجرة  
 مثله اجتهده في العمل وحصلت له الكفاية لحصل النما للوقف  
 والمزيد في مغلة فكان هذا القدر الذي يزداد بشرط الواقف  
 ايضا لان الحاكم يملك لناظر الوقف اجر مثله اذا لم يكن له  
 معلوم في كتاب الوقف فيملاك التكمل بالطريق الاولى وقوله  
 ان الواقف اذا جعل المال لهذا الرجل اي في كل سنة ولم للقيم  
 ان يجعل هذا المال لغيره قال فليس لهذا القيم ان يوصي به  
 واذا مات انقطع عنه وعن غيره معنى هذا الكلام ان المال  
 الذي هو اكثر من اجر المثل انما يجوز ناه باستراط الواقف  
 لهذا الرجل لغيره فان لم يشترط لهذا الرجل ولم ينجي بعده من  
 النظار فليس لهذا الرجل ان يوصي به الي غيره لان الواقف  
 انما خص هذا به دون غيره فلا يجوز ان يتعداه واذا مات



انقطع هذا المال عنه وعن غيره الصغير في اذامات للنظر  
وقوله انقطع عنه تأكيد لانه معلوم ان منقطع بموته ولا  
يتوهم انه يعود الى الواقف لعدم الفائدة فيه وعليه قوله  
وعن غيره دخل وموان يقال الانقطاع يقتضي سابقة  
الدور والحكم انه ما ورد على الثاني شيء فليكن يقول  
انقطع عن غيره ويجاب بان هذه مواحدة لفظية  
وكلام المتقدمين كثير مما وقع فيه اطلاء ووضوح وهذا  
لا يخل بالحكم وما فيه طائيل **التنبيه السابع** فيما قاله من  
لجنون المطلق وتقدره سنة اية اذا زال تقود به  
الولاية اليه كما كانت لجنون المطلق بفتح الباء وموت  
اللفظ الدائم المتصل وتقدره سنة فيه فائدة فان  
بها يتكفل سقوط القريض عنه كالزكاة والصوم وقوله  
واذا زال يعود معناه بعد السنة لا انه معتد بالعود  
في السنة لا تترك ان قوله فان زال عقله سنة او سنتين  
خرج من العياد بامر الواقف هل يعود الى ما كان من  
العياد بامر الواقف قال نعم فالسنة حد للخروج والعود  
فهذا الخروج كالزوال المرامي ان عاد عاده ولا يستمر  
كما قال اصحابنا اذا عمى القاضي او ارتد والعياد باله  
تعالى ثم ابصر او عاد الى الاسلام فان ولايته تقود  
ولا يحتاج الي ولاية جديدة فتروا عاد اليه عقله  
بعد سنتين او ثلاث او اكثر تقود الولاية اليه على  
مقتضى ما ذكره للحضائ وقيا سا على مالة القاضي  
وليس تقدره سنة او سنتين تبقي ان لا تقود الولاية  
على مقتضى ما ذكره للحضائ اذا زال لجنون لاكثر من  
ذلك **التنبيه الثامن** فيما ذكره في التتمة

من

نقد من النظر الى غيره

من ان ناظر الوقف اذا اراد ان يفوض النظر الى غيره  
عند موته بالوصية حيث يجوز وان اراد ان يفوض  
في حياته وصحته لا يجوز الا اذا كان التفويض اليه على  
سبيل العموم يجب ان يعلم ان متولي الوقف عند تميزه  
الوكيل من وجهه وبمغزاة الوصي من وجهه اما مشابهة  
بالوكيل فمن حيث انه اذامات الواقف تبطل ولا يشترط  
في الوكيل اذامات فان الوكالة تبطل ومن حيث انه  
ليس له ان يفوض في حياته وصحته كما ان الوكيل ليس  
له ان يوكل واما مشابهة بالوصي فهو انه اذا اراد  
ان يفوض الى غيره عند موته بالوصية حيث يجوز  
كما ذكره في التتمة ولو كان بمغزاة الوكيل من كل الوجوه  
لما افرق الحال بين ان يفوض في حال الحياة والصحة  
وبين ان يفوض في حالة المرض بالوصية والذي يظهر  
لي انه لما كان كذلك لالان الوقف يبقى في حياة الواقف  
وبعد موته على حاله فاذا اولاه النظر بقي بالنظر الى  
انه استعاد الولاية من الواقف كالوكيل عنه فيبطل  
بموته وله عزله كلما بدا وبالنظر الى بقا الذي وكله  
لاجله بعد موته ومما هو الموقوف جعل كالوصي حتى  
كان له ان يستدعه عند موته فعملنا بالشبهين وقلنا  
انه ليس له ان يفوض النظر في حياته كالوكيل وعند  
موته قلنا له ذلك كالوصي لمشابهة الوكيل من وجهه  
والوصي به من وجهه فعملنا بذلك الموصفين عملا  
بالشبهية بالعدر الممكروا وما قوله الا اذا كان  
التفويض اليه على سبيل العموم هذا الاستثناء محض  
بالاخير والتفويض في حال الحياة بمعنى ان قوله

من



على سبيل العموم انه ولاء واقامه مقام نفسه وجعل له  
ان يسنده ويوصي به الى من يشاء في هذه الصورة يجوز  
التفويض منه في حالة الحياة وفي حالة المرض المستصلح  
بالموت **التنبيه التاسع** فيما ذكره في التنبيه ان للقيم  
ان يفوض ما فوض اليه ان عم القاضي التفويض اليه والا  
فلا هذا الفرض احضر من الفرض المذكور في التتمه يتحمل  
الناظر الذي من جهة الواقع والناظر الذي من جهة  
القاضي الذي ذكره في التتمه يختص بالناظر الذي من  
جهة القاضي والحكم واحد وتفسير التتمه هنا مثل  
ما فسرناه فيما تقدم وما قوله اذا مات القاضي او  
عزل يبق ما نصبه على حاله فيما ساعدنا عليه في  
القبض ولكن ينبغي ان يكون محمولا على ما اذا عم له الاول  
ولاء في حياته وبعد موته فان القاضي بمنزلة الواقف  
والواقف اذا جعل التولية الى رجل ثم مات ولم يقل في  
حياته وبعد موته تبطل ولايته فكذا القاضي فقوله  
يبقى ما نصبه القاضي على حاله بشرط تقيم الولاية  
في الحياة وبعد الموت اللهم الا ان يقال ان القاضي  
ولايته اعم من ولاية الواقف وفعله حكم فتكون ولايته  
بمنزلة حكمه وحكمه لا يبطل بموته ولا بعزله وكذا ما  
فعله من التولية وله وجه جيد فلا يقال ينبغي ان يفرق  
الحال بين الموت والعزل من حيث ان يترك في نايبه في الحكم  
فان القاضي اذا استخلف ثم مات لا ينفزل نايبه بموته  
ولو عزل ينفزل بعزله لان القاضي ليس له ان يستخلف  
على القضاء الا اذا فوض اليه ذلك فاذا فوض اليه  
المستخلفان فاستخلف يبق نايبه نايبا عن الاصل فاذا

عزل

عزل انفزل نايبه لان السلطان بعزل الاصل يتبين انه  
لا يرضى بما فعله فينزل نايبه لما في ولاية الوقف من  
للقاضي سوا شرطها السلطان في تقليده ونصر عليها ام لا  
ويبقى بمنزلة احكامه واحكامه لا تبطل بالعزل فكذلك  
توليته الوقف لا يبطل بالعزل فلهذا قلنا انه لا ينفزل  
بموته ولا بعزله وقوله اذا نصب القاضي قضا اخر لا ينفزل  
الاول ان كان منصوبا من الواقف وان كان من جهة  
وبعلمه وقت نصب الثاني ينفزل فالاول لا اشكال فيه  
ولا يقال ينبغي ان ينفزل كما ان القاضي ليس ان ينفزل  
الوصي العدل الثاني ولو عزله ينفزل فلم لا يجعل توليته  
لاخر عزله الاول لانا نقول هذا ليس بشي لان في مسألة  
الوصي حصل العزل صريحا من القاضي ومما لم يحصل  
عزل ويبقى بمنزلة ما اذا ضم القاضي الى الوصي رجلا  
في الوصية فانه لا يملك ينفزل الوصي الذي من جهة  
الميت وقوله وان كان من جهة اي من جهة القاضي  
وبعلمه وقت نصب الثاني فانه ينفزل ففرق بين العلم  
بالاول وقت نصب الثاني وبين عدم العلم والفرق  
بينهما ان نصب الثاني وهو لا يعلم بالاول الظاهر  
انما فعله نظر الوقف لا غير لانه اطاع على خيانة من  
الاول فتوجب العزل بخلاف وقت العلم لانه انما استبدل  
لظهور ما يوجب عزله وتكون السكرا افضل للمبدأ  
قلنا لا ينفزل في الاول وينفزل في الثاني ويؤيد هذا  
ما قاله الاصحاب في ان القاضي اذا قضى بخلاف مذهبه  
فانه ان كان ناسيا ينفذ عند ابي حنيفة رضي الله  
عنه وان كان عالما لا ينفذ اتفاقا وعملوا من ذلك الاما

م



بان حكم القاضي في الماثل وهو حالة النسيان بعد رفيه لترا  
لحوادث وكثرة المضومات فيعذر بجلان الثاني **وا**  
قوله متولي الوقف من جهة الواقف اذا قال عزلت نفسي  
لا ينزل وبقية الكلام فيه نقص فليست في نسخة اجريته  
هذا يجعل علي ما اذا كان بغير حصة الواقف او القاضي  
املا انه يشبه الوصي والوصي بعد القبول لا يملك عزله  
نفسه الا بحضرة الموصي او في محاسن القاضي واما لانه  
يشبه الوكيل والوكيل ليس له ان يعزل نفسه من الوكالة  
الا بعلم الموكل وجعله بمنزلة الوصي اولى لانه يشمل الواقف  
والقاضي بجلان الثاني ولا يقال ان قوله متولي الوقف ان  
هذا مخصوص به دون المصنوب من جهة القاضي لانه  
نقول ما نضر علي متولي الوقف من جهة الواقف الا لانه  
ينظم الواقف والقاضي فانه قال الماثل اذا قال وحصل  
نقص في العبارة ولكن يقوم الكلام بظهور ان الناظر  
تقديره الماثل ان يقول له الواقف امصنت او القاضي  
فيخرج لانه مقتدر بالمصنوب من جهة الواقف بل الذي  
من جهة القاضي حكمه ينبغي ان يكون كذلك والله اعلم  
**واما مسألة** اذا اقرانه وقف جميع حصته من الدار  
او الارض وهي الثلث وشهد الشهود عليه بذلك وكانت  
حصته النصف او اكثر من الثلث كيف يكون الحكم فيها  
**اعلم** ان للخصان ذكر هذه المسألة في وقفه فقال  
**قلت** فان شهد الشهود على اقرار الواقف انه وقف  
جميع حصته من هذه الارض وهي الثلث منها وكانت  
حصته النصف او اكثر من الثلث قال تكون حصته كلها  
ان كانت النصف او اكثر من ذلك وقفا لا تترك ان اصحابها

قالوا

قالوا وان رجلا قال اوصيت بثلث مالي ومولاه درهم فوجد  
تأشبه الذي درهم انا فطلي الموصي له الثلث كل وهو القادر درهم  
وان كان اكثر من الذي درهم فله جميع ذلك وكذلك لو وقف هو  
قياس علي الوصية المأثرة لو ان رجلا لو قال اوصيت لفلان  
بخصتي من هذه الدار وهي الثلث فوجدنا حصته النصف  
اذا حكم للموصي له بالنصف كله والوقف بمنزلة الوصية قلت  
فمذا الذي ذكره للخصان رحمه الله في المسألة من الجواب  
مخرج علي مسألة الوصية وهي منقولة عن الجواب ذكرها الله  
ايضا وغيره لانه وحيد فيها رواية محضرة عنهم ولما قيل  
ان يعرف ويقول ان الوصية اوسع من الوقف وسوا غيره ولهذا  
جازت الوصية للمحل وبه جازت في المنقولان وبالله امرهم والوقف  
لا يجوز فيه ذلك كله ولان حالة الوصية حالة اشتغال بالمرض  
فما الظاهر انه نسي مقدرا لخصته حالة اشتغاله بالمرض اما  
حالة الوقف وما تم ما يشغله عزله كرمقدارها فلا يحل  
كلامه وهي الثلث علي انه نسي مقدرا لما لا يشغل بخاطره  
قيصره الي جميعها بل جاز ان يكون مراده ان يشترط فيها  
لنفسه شيئا ينفعه بنفسه والظاهر يساعدنا على ذلك  
فان الانسان يخشى الفقر ونفسه تشج بخرج الكل على ملكه  
فكان الظاهر مويد له اما في الوصية فالظاهر من حاله  
ان يقصد التقرب بما يرجو الزيادة الاكبر والثواب  
ويعلم انه صار الي حالة قرينة من الموت فالمظنون به في  
ذلك الوقت ان يختار ان يقدم بين يديه كل ماله وله هذا  
القابل ايضا ان يلتزم الفرق في الوقف في حالة الصحة  
وفي حالة المرض ويجعل الوقف في حالة المرض بمنزلة الوصية  
وفي حالة الصحة يجعل الوقف الثلث الذي ذكره لا عجز

في

منه



للمعني الذي ذكرناه **واما مسيلة** وقف الحصنة من هذه  
 الارض ولم يسم مقدارها هل يقع ام لا ذكر لخصا  
 في وقفه قال لو قال وقفت جميع حصتي من هذه الارض  
 او قال من هذه الدار ولم يسم ذلك قال استحسن ان  
 اجيز ذلك اذا كان الواقف ثابتا على الاقرار بالوقف وان  
 بالوقف وان يجد الواقف الواقف بالوقف فان جازت بيته  
 تشهد عليه بالوقف وبمقدار حصته من الارض والدار  
 وسموا ذلك قبل القاضي ذلك وحكم بالوقف على ما صح  
 عنده منه وان شهد الشهود على الواقف باقراره  
 بالوقف ولم يعرفوا مقدار ماله من الارض او من الدار  
 اخبره القاضي بان يسمي ماله من ذلك فيما يسمى بالوقف  
 فيه قوله ويحكم عليه بوقفه كذلك فان كان الواقف  
 قد مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك فما اقر من ذلك  
 لزمه **واما مسيلة** الرمي اذا وقف المرمون هل  
 يصح ام لا ذكر لخصا في وقفه قال الرامي اذا وقف  
 الرمي ثم امتلكه ولو بعد سنين فهو وقف وليس له ان  
 يبطل الوقف قبل فكك الرمي بل متى امتلكها فهي وقف  
 وذكر في موضع اخر منه فان قلنا **قلنا** قلنا ان رجلا  
 وقف دارا له وهي في يد رجل قال ان امتلكها فالوقف جاز  
 وان لم يملكها لم يجز **قلنا** فان اجد داره سنة او اكثر  
 ثم وقفها قال فالوقف جاز في الجارة فاذا انقضت  
 مدة الجارة كانت الدار وقفا وذكر في وقف خزائن  
 الكل قال لو وقف الرمي ان امتلكه جاز ولا بيع في الدين  
 وذكر هلال في وقفه في باب الرجل يشتري ارضا  
 يباعا فاسدا يوقفها قبل ان يقبضها قال لو ربح من رجل

وقف الرمي

ارضا

ارضا فوقفها الرامي على المساكين قال ان امتلكها الرامي  
 جاز الوقف وان لم يملكها لم يجز الوقف وبيعت الارض  
 في الدين وابطالت الوقف الا ترى انه لو باعها الرامي  
 نقضت البيع فكذلك الوقف ولو كان الرامي اعلى العبد  
 المرمون جوزت العتق والعتق مخالف والبيع بالوقف  
 اتسبه الا ترى ان قولنا في عبد الرجل اسيره العدو  
 فاشتراه رجل منهم ان مولاه الحق به بالثمن فان باعه  
 الذي اشتراه من العدو كان لمولاه ان يأخذه ولو  
 كان اعقته المشتري من العدو كان العتق حايضا ولا  
 يرد لان العتق استهلاك انتهى كلامه **قلنا**  
 لم اقف على تقدير مدة الفكاك وانما اذا مضت مدة  
 ولم يملك الرامي الواقف الوقف هل يبطل ام لا ومقتضى  
 ما ذكره لخصا فانه يبقى موتونا وان طالت المدة  
 الى ان يملكه وما ذكره هائل من قوله وان لم يملكها  
 لم يجز الظاهر ان مراده بعدم الجواز النفاذ والبروم والا  
 لا مثل انه جاز قبل الفكاك ولهذا الواقف عمل الاول عمل  
 ولا يحتاج الى تجديد الوقف ثانيا ثم قوله وان لم يملكها  
 لم يجز ومعناه على ما ذكرناه لم يلزم فلو مات الرامي  
 ولم يملكها هل يبطل الوقف اصلا وراسا ام لا ويلزم  
 الورثة بان يقضوا الدين من بقية التركة وكذلك لو  
 لم يمت وامتنع من الايفاء بان كان مستحقا عليه هل  
 يبطل ام لا وان لم يمتنع لكنه مقصر هل يبطل الوقف مع  
 تعلق حق الفقرا به ام لا يبطل وتنظر قدرته ويسر  
 وكذا الوامتنع من الايفاء وهو قادر هل يبطل المأكل الوقف  
 ويبيعه في الدين ام يبيع عليه عروضة ويقاه في الدين



وبسبب الوقف ام لا وهل اذا طلب الميراث من المالك  
الفسخ الوقف بعد تقدمه اليه بالفسخ ولم يفتكه هل  
يجب عليه ويضمه ام لا وهل اذا اراد الواقف ان يفسخ  
بنفسه هل يفسخ بنفسه ام لا وهل اذا مات معصرا  
وليس له شيء سوى الرمن الذي وقفه هل يبيع للعالم  
في الدين ام لا **اعلم** وفقك الله ان الكلام في هذه  
المسئلة يستدعي ذكر مقدمة وهي تحرير الكلام اولا على  
بيع المرمون ونقل المذهب عن الاصحاب فيه ثم بعده  
نشرع ان نشاهد نقالي في الاجوبة عن هذه المسئلة  
المفصلة ملتبس من الله المعونة في ذلك وهو خارج  
معنى اما بيع المرمون فذكر في الذخيرة في البيوع  
قال اختلفت عبارة الكتب في بيع المرمون وقع في بعضها  
ان بيع المرمون فاسد ووقع في بعضها ان البيع موقوف  
عن متاخرنا رحمهم الله من قال في المسئلة روايتان  
وعامة علي ان الصحيح ان البيع موقوف ان قضى الرام  
المال او ابراه المرمون منه ورد الرمن عليه او رضي به  
ثم البيع وان لم يجر المرمون ببيع وطلب المشتري من  
القاضي التسليم والقاضي يفسخ العقد بينهما وهذا لان  
البيع صدر من المالك والميراث حق في المحل وكما يجب  
مراعاة حق المالك يجب مراعاة حق الميراث وانما  
يصير للحقان مرعيين اذا قلنا بالتوقف ومعني قوله  
في بعض الكتب فاسد انه لا يحكم له فكان فاسدا في حق  
الحكم ثم قال وفقد ذلك جعل للميراث حق ففسخ هذا البيع  
اختلف المتأخر فيه منهم من قال ليس له ذلك لان حقه  
في البديل لا في الرقبة والبيع يصادف الرقبة ومنهم

بيع المرمون

من

من قال له حق الفسخ لان البيع يبطل ملك الرقبة وهو  
وسيله الى استيفاء الدين منه عند الفسخ وفي شرح  
الجامع ان في ظاهر الرواية ليس للميراث حق الفسخ فهو  
ابن سماعة عن محمد ان له حق الفسخ وليس للرامن  
فسخ هذا البيع لان هذا البيع انعقد صحيحا في حقهما  
وانما التوقف في حق الميراث هذه عبارة الذخيرة  
**وذكر في الفتاوى الصغرى الظهير ما صورته**  
بيع المرمون يعني بانه غير نافذ في حق الميراث بل هو  
موقوف حتى لو انقضت مدة الاجارة او قضى الرامن  
المال ينفذ ذلك البيع هو الصحيح وليس للراهن والميراث  
حق الفسخ بمنزلة بيع المستاجر في الهداية قاله  
اذا باع الرامن الرمن بغير اذن الميراث فالبيع موقوف  
لتعلق حق الغير به وهو الميراث فيستوقف على اجازته  
وان كان الرامن يصرف في ملكه كمن اوصى بجمع ماله  
توقف على اجازة الورثة فيما زاد على الثلث لتعلق  
حقهم به فان اجاز الميراث جاز لان الوقف لحقه وقد  
رضي بسقوطه وان قضاه الرامن دينه جاز ايضا لان  
زال المانع من النفوذ والمقتضى موجود وهو التصرف  
الصاوير من المال في المحل واذا نفذ البيع باجازه  
الميراث ينتقل حقه اليه له وهو الصحيح لان حقه  
بالمال اية والبديل له حكم المبدل فصار كالقيد المديون  
اذا بيع برضا الفرم ينتقل حقه اليه البديل لهم رضوا  
بالانتقال دون السقوط راسا فكذا هذا وان لم يجر  
الميراث وفسخه الفسخ في رواية حتى لو افنك الرامن  
لا سبيل للمشتري عليه لان الحق الثابت للميراث بمنزلة



المالك فصار كالمالك له ان يجيزه وله ان يفسخه وفي  
اصح الروايتين لا يفسخ بفسخه لانه لو ثبت له حق  
الفسخ انما يثبت ضرورة حقيقة في الحبس لا يبطل بانقضاء  
هذا العقد فبقي موقوفا فان نشأ المشتري صبر حتى  
يفتك الرامن الرمن اذا العجز على شرف الزوال وان نشأ  
رفع الرامن الى القاضي والقاضي ان يفسخ العقد لفوات  
القدرة على التسليم وولاية الفسخ الى القاضي لا اليه  
وصار كما اذا ابقى العقد المشتري قبل القبض فانه  
يخبر المشتري لما ذكرنا كذا هذه عبارة الهداية  
وذكر الاستيعابي في شرح مختصر الطحاوي قال اعلم  
بان الرامن اذا تصرف في الرمن قبل سقوط الدين  
فتصرفه لا يخلو اما ان يتصرف تصرفا يلحقه الفسخ  
كالعتق والتدبير والاستيلاء اما اذا تصرف تصرفا  
يلحقه الفسخ كالبيع والاحارة والهبة والصدقة  
والاقرار ومحوها بغير رضى المرمته فلا يجوز ذلك  
التصرف في حق المرمته ولا يبطل حقه في الحبس فاذا  
قضى الرامن الدين ويبطل حق المرمته في الحبس نفذت  
تصرفات المرمته لرامن وان احراز المرمته تصرف الرامن  
نفذ ويبطل الرمن ونفذ الدين على حاله الا في البيع  
خاصة فانه يكون الممنه من زمان البيع وكذلك  
لو كان تصرف في الابتداء وان المرمته نفذت تصرفات  
واما اذا تصرف الرامن تصرفا لا يلحقه الفسخ فانه  
ينفذ ويبطل الرمن وذكر كلاما في التضمن فيه طول  
وليس هذا موضعه ثم كلام الاستيعابي فتحرر لنا من  
هذا كله ان بيع المرمون يتوقف على اجازة المرمته

او قضا الدين او ابراء او تحرير لنا ان الرامن لا يملك  
فسخ البيع وكذلك لا يملك المرمته فسخه على الصحيح  
من الرواية حتى قال في المحيط في بيع ما هو متعلق  
بمحق الغير قال فيما اذا باع الرامن المرمون او الموح  
المستاجر قال فانه موقوف والمشتري ان يفسخه علم  
اولم يعلم ان ما شراه رمن او موحر ثم قال وليس الرامن  
ولا للاجر فسخه ان البيع باخذ في حقهما وكذلك  
المرمته والمستاجر لا يملك الفسخ في ظاهرها والرواية  
نص عليه في الجامع هذه عبارة المحيط وانما الذي  
يملك الفسخ هو القاضي لكن بمرافعة المشتري للرامن  
بطلب التسليم وقد تقدم ان الوقف يشبه بالبيع من  
العتق كما نقلناه عن ملال وكذلك الاستيعابي لوح في  
كلامه عليه فانه ذكر ان الصدقة والهبة والوقف  
يشبههما فتخلص لنا ان الوقف يعمل فيه كما يعمل في البيع  
لمشابهته به **فحينئذ الى الجواب** عن السؤال الاول  
وموانه اذا مات الرامن بعد ما وقف المرمون هل  
يبطل الوقف ام لا وهل يلزم الورثة بقضا الدين من  
التركة فنقول الظاهر انه لا يبطل الوقف لان التصرف  
صحيح لانه صدر من املة في محله وتوقف نفاذه على  
اجازة المرمته او اداء الدين او ابراء المرمون الواقف  
لا يبطل الوقف مع امكان مراعاة حق المرمته وموانه  
يسمي في الدين من التركة ولا حق للمرمته في الدين كما  
نقلنا في البيع اذا مات لا يبطل لانه تعالى به حق المشتري  
وتوقف نفاذه لاجل حق المرمته فلو لم يورث في ابطاله  
واما قوله وهل يلزم الورثة باء الدين من التركة



نعم لهم تمن ان يطالب الورثة بالدين ويستوفيه من التركة  
ولا يمنعه من ذلك ما عنده من الرهن لان الورثة خليفة  
الميت وهو كان له ذلك في حياة المورث وكذا بعد وفاته  
**واما الجواب** عن السؤال الثاني وهو انه اذا المنة  
الرامن وامتنع من الايفاء هل يبطل الوقف ام لا الظاهر  
انه لا يبطل ولكن المنة ان يدفعه الي القاضي ويجب  
بدينه حتى يوفيه الدين **واما الجواب** عن السؤال  
الثالث وهو انه اذا لم يمتنع لكنه معسر هل يبطل الوقف  
مع تعلق حق الفقراء به ام لا يبطل وتنتظر قدرته ويسره  
هذا سوال مشكل ولم اقف عليه في باب البيع ولقائل  
ان يقول يدفع المنة الى القاضي فاذا ثبت عنده  
انه معسر ليس له سوية الرهن الذي وقفه ويثبت  
الدين ايضا عنده والحق المنة في الطلب ولم يمهله عليه  
الي مدة ميسورة فان القاضي يجيبه الي ذلك ويبطل  
الوقف ويبيع الرهن في الدين لانه ظهر ظلمه بمنعه حقه  
بوقفه المرمون فنسب القاضي بسايه في ابطاله  
الحق الي مستحقه ولانه اجتمع معناه حقان حق العبد  
وحق الله تعالى واما حق العبد فظاهر ومما المنة  
واما حق الله تعالى فهو الوقف فان الوقف موحس  
العين على ملك الله تعالى والقصد بالمنفعة على الصحيح  
فتقدم حق العبد لصعفه وغنى الله سبحانه وتعالى  
ولا يقال انه اجتمع معناه حق الفقراء ايضا لان الفقراء لا  
لهم في الرقبة انما حقهم في المنفعة فكان حقهم ضعيفا  
بالنظر الي حق المنة والضعيف لا اثر له مع القوي  
ولقائل ان يعكس هذا ويقول ينبغي ان لا يبطل الوقف

لان المنة لمن احق له في الرقبة والوقف انما صدق الرقبة  
لا المالمية وانما يوقف نفاذه في الحال سرعاية لحق المنة  
ولهذا لا يملك فسخه على الصحيح وحقه لا يبطل بهذا  
العقد فيبقى موقوفا فدا الرهنين ان يخرق المنة  
ولا يبطل الوقف وبين ان يبطل الوقف ولا يخرق المنة  
والقول بالتأخير اولي من لا يبطل كيف وان المال عاد  
وسايج ويحتمل ان يعود اليسار قبل حصول من يشترط  
الوقف ففوت التأخير الي بدل واذا قلنا بالابطال  
يفوت الوقف لا الي بدل وفيه ابطال حق الفقراء وقد قال  
اصحابنا قريبا من هذا ان الممنون اذا وقف ماله  
قصده امنه الي الممثلة قالوا ايصم وان كان يفرق  
بينهما بان هذا ليس باب الدرك فيه حق بخلاف  
مسيلتنا لكن يقال ايضا ان المنة ماله حق في العين  
وانما له احتباس العين لحقه والاحتباس لا ينافي الوقف  
فسايه مسيلتنا من هذا الوجه وايضا فلو قال بانه  
يبطل فمن الذي يلي ابطاله لا جاز ان يليه الواقف  
لانه لا زرم في حقه بدل لانه لا يجوز له بيعه بعد  
ما وقفه ولو باعه ثم قضى الدين ينفذ الوقف  
ويبطل البيع ولا جاز ان يليه المنة لان الصحيح ان  
المنة لا يملك ان يفسخ البيع وكذا لا يفسخ الوقف  
ولا جاز ان يليه القاضي لان مذموم الامام انه لا يركب  
المجعلي العاقل الخ الباطل ولا يبيع عليه عروضة فيه  
دينه اذا امتنع عن ايفائه واعقاره وعندهما يملك  
القاضي بيع العروضة دينه اذا امتنع عن ايفائه  
وفي العقار روايتان والمظهر عندهما انه يبيع فاذا



كان عند امتناعه من الايفاء مع قدرته على الاداء وظهور  
الظلم منه لا يلزم فيها اولى ولا يحتاج ايضا على قولهما  
لان وضع المسالة في المبيع وهذا الواقف ليس بمشتق  
ولا متمم بل هو موافق حريص على الاداء وانما منع منه  
ما منع لا يقدر على ازالته وليس له ما يوفي منه من  
الدين فتعذر في التأخير والقاضي ينظر في مصلحة  
الوقف وله اعلية والى الآن لم يترجم عندي شيء القول  
بالبطالان ولا عكسه **واما الجواب** عن السؤال  
الرابع ومواد اكان ممثلا وموقاد هل يبطل للحاكم  
الوقف ويبيعه في الدين ام يبيع عروضة او عقاره في  
الدين ويسلم الوقف ام لا ليس للحاكم ان يبيع في الدين  
في هذه الحالة وانما الاولى ان يختار قولهما في هذه  
المسالة ويبيع عليه عروضة ان وقت بالدين وان  
لم تف يكل بالانقار نظرا للوقف كل ذلك عند تقدير  
مطالبة الميراثين بطريقه وامتناع المدعيون من الايفاء  
ولا يبيع الوقف في هذه الحادثة على الاقوال كلها **واما**  
**الجواب** عن السؤال الخامس ومواد اطلب  
الميراثين من الحاكم فسخ الوقف بعد تقادمه اليه  
بالفكاك ولم يفكك هل يجيب القاضي ويفسخه ام لا  
هذا لا يملك الميراثين لان الميراثين لمحق المطالبة بدينه  
وليس له طلب ابطال عقد صحيح لا ينافي حقه في الميراث  
وهذه الدعوى ليست صحيحة الا ترى ما قاله صاحب  
الهداية في البيع وليقينة الفسخ من جهة القاضي  
وجعله بدعوى المشتري على الراعي التسليم ولو كان  
يصح هذا من الميراثين ايضا لكان امسا ان يذكره لكن

انما

انما نص على المشتري لان الدعوى من جهته صحيحة  
بتعين الاصفاء اليها اما من الميراثين فلا لانه ان طلب  
التسليم فهو مناقض في دعواه لانه متسل بالانقاف  
اذ الميراثين ما خرج من يده وان طلب بيعه فليس له  
ذلك لان حقه في الذمة فلم يصح الدعوى من جهته  
فلا يسمع للحاكم منه وانما الدعوى على الراعي الذي  
يسمى دعواه ويحبسه فيه بطريقه **واما الجواب**  
عن السؤال السادس ومواد اراة الواقف ان يفسخ  
بنفسه وفسخه هل يفسخ الوقف بذلك ام لا الظاهر  
انه لا يفسخ بذلك قياسا على البيع فانه يفسخ في  
الحكم وفي البيع لا يملك ذلك فاما قد مناه فكذا في الوقف  
**واما الجواب** عن السؤال السابع ومواد امانات  
الراعي الواقف معسرا وليس له شيء ما وقفه من  
الميراثين هل يبيع للحاكم في وفادين الميراثين ام لا الظاهر  
ان الحاكم ان يبيع في وفادين الميراثين لانه قد سره  
افتكاكه وليس منه وحق الميراثين تعلق به بعد الموت  
وصار كما اذا وقف ما يملكه في مرض موته وعليه  
ديون مستغفقة فانه يبطل الوقف ويباع في الدين  
وعلى هذا الوجه يتعين ان يحمل كلام الخصاف وهذا  
وغيرهما من قولهم انه موقوف ان افتكك مجاز ولو  
بعد سنين وليس له ان يبطل الوقف قبل الفكاك  
وما يتحقق الا باس من الفكاك في هذه الصورة  
اما في الصورة التي ذكرناها او لا فاما كان الفكاك  
فيها موجود فلم هذا لم يحجز ابطال الوقف وهنا جواز  
ثم رايت بعد ذلك في ميثاق البحر المحيط ما صورته

مر

ل

ه



قالوا ان رجلا من ضيعة له من رجل ثم اله وقفها  
وقفا صحيحا فان افتكها الراسن فالوقف حايير فاخذ وان لم  
يفتكها حتى مضت سنة او سنتان لا يبطل الوقف حتى  
لوافتكها بعد ذلك كان وقفا فان مات صاحب الضيعة  
في فصل الرمي قبل الفكاك ان كان له مال غير الضيعة  
ادي الدين من ماله وكانت الضيعة وقفا وان لم يكن له  
مال غير هذه الضيعة بيعت الضيعة في الدين ويبطل  
الوقف انتهى كلامه فانظر وفك الله الي صحة ما خرجنا  
في هذه المسألة كيف وافق المنقول عن الاصحاب فيها  
فانه لم يرد قوله ان لم يفتكها حتى مضت سنة او سنتان  
لا يبطل الوقف سواء كان موسرا او معسرا المعنى الذي  
ذكرناه اوله فخلص لنا حينئذ من الجواب في هذه المسألة  
ان الواقف ما دام حيا لم يجوز ان ينقض الوقف ولا يبيع  
في البين واذا مات فاما يخلو اما ان مات موسرا او معسرا  
فان مات موسرا لا يبطل الوقف ايضا ويوفي الدين من  
نفقة المال وان مات معسرا وليس له سوي ما وقفه  
بعد ما رتبته فانه يباع في وفاة الدين ومن ضرورية  
والله اعلم **واما مسألة** اذا وقف علي بنيه وله بنون  
وبنات تدخل البنات في الوقف ام لا وكذا اذا قال علي  
اخواني وله اخوة واخوات هل تدخل الاخوات في الوقف  
ام لا وما الضابط في ذلك ذكر في وقف هذه **الاقا**  
قلت ارايت لو قال ارضي صدقة علي اخواني وله  
اخوة واخوات هل هم جميعا سواء في الوقف **قلت**  
وهذا بمنزلة قوله بني فلان فالبنون والبنات فيه  
سواء قال هذا كله سواء وهم جميعا اسوة وذكر في وقف

اذا اقل على اخوته وله اخوة  
واخوات

لخصنا

لخصنا قال قلت ارايت اذا قال ارضي صدقة موقوفة  
علي بني وله بنون وبنات قال تكون الفلة للبنين والبنات  
جميعا وهذا لا يري ان قوله تعالى فان كان له اخوة والاخوة  
والاخوات في ذلك سواء **وذكر** في الذخيرة اذا قال ارضي  
هذه صدقة موقوفة علي بني وله بنات فضا عدا  
استحقوا جميع الفلة ثم قال ولو قال علي بني وله بنون  
وبنات قال هذا لهم جميعا في الوقف سواء البنين والبنات  
عند الاجتماع يسمون بنين هكذا ذكره لخصنا في وقفه  
ورواه عن ابي حنيفة رضي الله عنه وعن ابي يوسف  
ابن خالد السعدي فحين اوصي بثلث ماله لبني فلان  
وله بنون وبنات فالثلث لهم جميعا وهم فيه سواء وكذا  
الوقف قال وروى يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنها  
ان ذلك للبنين دون البنات وعمل فقال الانزي **اض**  
لا يحسن ان يقال هذه الملة من بني فلان وبعض المستخرج  
قالوا ان في هذه المسألة روايتين عن ابي حنيفة وبعضهم  
وفق بين الروايتين فقال ما روي في البنين والبنات  
مجهول علي ما اذا كان فلان ابا قبيلة كني تميم وقد  
اشترى القليل الي ما قلنا حيث قال لا يحسن ان يقال  
هذه الملة من بني فلان وهذا لما يستقيم ان يقال هذه  
الملة من بني تميم ويحجوه مروى عن ابي يوسف **في**  
الوصية فانه قال التلت للبنين دون البنات الرب في كل  
اب يحسن ان يقال هذه الملة من بني فلان مثل بخدا  
قبيلة هذه عبارة الذخيرة **وذكر** في الكشف شرح البرذو  
قال ناقلنا عن المبسوط لو اوصي بثلثه لبني فلان وبنات  
ذلك اوله قال التلت للذكر من ولده دون الاناث في

ت

ي



قول ابي حنيفة رضي الله عنه وفي قوله الاول وما هو  
قولهما اذا اختلط الذكور والمائات فالثالث بينهم فان  
انفردت المائات فلا شيء لهم بالاتفاق وذكر في المنازل في  
المصالح الحافظ الدين قال والجمع المذكور بعلامته الذكور  
يتناول الذكور والمائات عند الاختلاط ولا يتناول  
المائات المنفردة قال محمد في السير الكبير اذا قال  
من في المصير امسوا في علي بنى وله بنون وبنات فان  
الامان يتناول الفريقين **وذكر** في شرح مجمع البحرين قال  
رجل اوصى لبني فلان و**لعلى** ذكور و**مائات** فالوصية  
للكبر ان منهم دون المائات لان قوله بنو فلان بمنزلة  
الذكور سواء اولاد فلان لانه الابن اسم للذكر والبنون  
جمعه وقال محمد الوصية لهما جميعا ليسهم بالسوية  
لان البنين جمع لابن كما ان الاخوة جمع لاخت فيتناول البنين  
والبنات المختلطة بالبنين كما يتناول لفظ الاخوة  
الاخوات المختلطة بالاخوة في قوله فان كان له اخوة  
فلامه السدس وعن ابي حنيفة رضي الله عنه في ذلك  
روايتان ومثله في شرح المنظومة **وذكر** القدوري  
في شرح مختصر الكرخي قال باب الوصية لبني اب من  
الناس يعرف قال بشر عن ابي يوسف في رجل اوصى  
بثلثة لبني فلان رجل من الناس يعرف فان ابا حنيفة  
قال في ذلك مولودهم جميعا الذكر والمائات سواء ثم رجع  
عن ذلك وقال هو للذكور دون المائات وقال ابو يوسف  
ومحمد هو للذكور والمائات جميعا وجه قول ابي حنيفة  
ان المائات لا يتناول اسم الابن علي الحقيقة وانما يتناول  
اسم الذكور والمائات على طريق المجاز ومن حكم اللفظ

ان يحمل على حقيقة ولا يحمل على مجازه المبدأ ليل وليس  
كذلك اذا كان فلان ابا قبيلة او فخذ لان النسبة اليه  
لا تعصديه المائات وانما يقصد بها الانتساب وهذا  
موجود في الذكر والمائات ولهذا المعنى يتناول الاسم  
المائات منهم وان لم يكن معهم ذكر ولا يتناول الاسم  
من ولد الرجل المعروف المائات لا ذكر معهم وجه قول  
ابي يوسف ومحمد ان الذكور اذا اجتمعوا مع المائات غلب  
عليهم اسم الذكور وتناولهم الاسم جميعا وان كان لا  
يتناولهم حالة الانفرد فوجه ان يحمل على جميعهم وذكر  
في اخر الباب ايضا قال قال هشام سالت محمدا عن  
رجل قال قد اوصيت بثلث مالي لبني فلان واخوة  
فلان وفيهم ذكور ومائات فاجابني ان ابا حنيفة قال  
هو للذكور دون المائات قال محمد هو بينهم بالسوية  
ذكر علي انني وهذا على ما قدمناه ان اسم الذكور انما  
يتناول المائات اذا اجتمعوا مع الذكور علي وجه المجاز  
ومن حكم الاسم علي حقيقة وعلي قول محمد اسم الذكور  
غالب على المائات ويتناولهم الاسم جميعا **قلت**  
فقرر لنا من هذا ان في المسألة خلافا بين ابي حنيفة  
وصاحبيه فعند ابي حنيفة في قوله الاخر ان البنات  
لا يدخلن في لفظ البنين وفي قوله الاول وهو قولهما  
يدخلن هذا كان ايضا لبني اب من الناس رجل يعرف  
اما اذا كان ابا قبيلة او فخذ لبني تمام فانه لا خلاف  
في دخول البنات حتى لو لم يكن له بنون وله بنات فقط  
فانهم يدخلون وحدهم كما ذكره القدوري فيما نقلناه  
عنه وهذه تبين خطأ من وفق بين الرايتين وقال



ان ما روكوني دخول البنات مجهول علي ما اذا كان ابا قبيلة بني  
تميم لان فلا لا خلا فيهما وانما الخللان فيما اذا كان رجلا معروفا  
من الناس ليس ابا قبيلة والظاهر ان الصحيح قول ابي يوسف  
ومحمد رحمهما الله اما لكون القدر مري اخر وجه قوله لهما بعد ذكر  
وجه قول الامام وهذا اشارة الترجيح علي الفرق الصغرى بين  
الاصحاب واسلان اصل الاصول جعلوه اصلا ونزعو عليه كما  
نقلناه عن المنار ومود ليل الصحة ايضا هذا من حيث العلا  
علي اصطلاح الاصحاب في الترجيح واما من حيث الـ **فصل**  
فيما ايضا اقوي لان الاخوة جمع اخ وهو اسم للذكر كما ان البنين  
جمع ابن وهو اسم للذكور وفي الجمع الاول جعلناه مشاه ولا  
للبنين والبنات جميعا فكذلك الثاني وهذا اقوي جدا وكنه  
جمعت هذا وما يناسبه في بيت بني وبني واو لا الاقارب اخوة  
وابا فنقل قد شارك المذكور لاني فمسئلة البنين قدمت ومسئلة  
الاولاد ظاهرا ايضا والاقارب كذلك والاخوة قدمت ايضا  
واما مسئلة الابا فاني ان اهل النضر اذا قالوا امينونا علي  
ابائنا تدخل الامهات وتقولنا قد شارك المذكور لاني في المظلم  
معناه ان الذكر لا يختص به بل بيته وبين البنات او بين الاب  
وبين الامهات مسالة الابا ولم ارا احدا سبقني الي هذا القول  
وهي قايمة حليمة فاعلم والله سبحانه وتعالى اعلم **واما مسئلة**  
وقف الفضولي والاحباز له هل يصح ام لا فنقول ذكر للخصاف  
في قوله قال قلت فان قال قد جعلت ارض فلان صدقة موقوفة  
لله ابد علي فقرا المسلمين فبلغ صاحب الارض ذلك فقال قد  
احزق ما فعله فلان في ارضي قال تكون الارض وقفا وهي وقف  
من قبل ما كملها واليه ولايتها هذه عبارة للخصاف **فصل**  
فيما ابنا علي ذلك المصل المعروف وموان الاحبازة اللاحقة كالوكالة

السابقة

السابقة وموطا مرفي نفسه وليس شيء يحتاج الي حل وتأكيد  
**واما مسئلة** اشتباه مصاري الوقف بحكم ضياء كتابه كيف يعمل  
فيه ذكر في النخبة قال سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور  
اشتهرت مصارفه وقد مر ما يصر في مستحقه قال ينظر الي  
المعمود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف  
يعملون فيه والي من يصرفونه فيبني علي ذلك لان الظاهر انهم  
كانوا يفعلون ذلك علي موافقة شرط الواقف وهو المظنون  
بحال المسامحة فيعمل علي ذلك هذه عبارة النخبة **فصل**  
وهذا ايضا ظاهرا لا خفا فيه وهو موافق للقواعد المذهبية  
والمراد شيخ الاسلام والله اعلم خواص مراده **واما مسئلة**  
الاستان اذا وقف وعليه ديون قصد امته المماثلة هل يصح  
ام لا ذكر في النخبة مرجع عليه ديون وله ضيقة مساوي عشرة  
الف درهم فوقها وشرط غلاتها الي نفسه قصد امته المماثلة  
وشهد الشهود علي افلاسه جاز الوقف وجازت الشهادة  
اما جواز الوقف فلم يصادفته ملكه وجواز الوقف مع هذا  
الشرط قول ابي يوسف علي ما مر قبل هذا او اما جواز الشهادة  
فلا يهاصد قل ان الرقية خرجت عن ملكه فان حصل شيء  
من قوته من هذه الفلا فلفر ما ان ياخذ وامنه لا  
الفلا بقيت علي ملكه **فصل** وجواز هذا مع هذا  
الشرط قول ابي يوسف معناه شرط جعل الفلة لنفسه  
لا قوله قصد امته للمماثلة لانها لا تختص بابي يوسف بل لوقف  
علي جهة اخري غير نفسه قصد امته للمماثلة صح عند الكل  
**واما مسئلة** المسجد اذا احتاج الي نفقة هل يجوز ان يؤجر  
منه بقدر ما ينفق عليه ام لا وكذا اذا اودع قيم المسجد  
ان يبني في محله او في قناريه حوائب للمسجد هل يجوز ام لا

مطلوب  
اذا لم يوجد شرط  
الواقف

دين الكذب وبه

اليه



ذكر في الذخيرة قال وفي واقعات المناظري رجل جعل قريبا  
 حسابا في سبيل الله فليس لاحد ان يواجره لانه اعد لامرا اخر  
 فان احتاج الى امر النفقة يواجر بقدر نفقته قال المناظري  
 هذه المسألة دليل على ان المسجد اذا احتاج الى النفقة  
 يواجر قطعة منه بقدر ما يتفق عليه فيه ايضا والمسألة  
 الثانية فذكرها في الذخيرة ايضا قال قيم المسجد اذا اراد ان  
 يبني حوائط في حده المسجد او في فناءه لا يجوز **قلت**  
 قال المناظري رحمه الله ذكر مسألة المسجد على وجه التخرج على  
 مسألة الفرس لانه ظفر بالرواية فيها ويظهر لي فوق **بيسن**  
 المسجد وبين الفرس للبحر في سبيل الله وهو ان الفرس اذا  
 لم يواجر لاجل النفقة يجوز فيقول التجبيس فيه اصلا وراسا  
 بخلاف المسجد اذا احتاج الى المارة لانه لا يخلو اما ان  
 احتاج البعض او المجموع فان احتاج البعض فليس له ما يعبر  
 منه يجب ان يمر من بيت المال ولانه يمكن ان تقوم الجماعة في  
 الباقي بخلاف الفرس للتجسس في سبيل الله لانه اذا لم يكن له ما  
 يتفق عليه يهدد فيؤدي الى فوات المقصود بالجملة والمسجد  
 ليس كذلك لانه يحصل اقامة المقصود في بقيته وان كان  
 المجموع محتاجا الى المارة وليس له ما يتفق عليه فهو ايضا  
 ليس كالفرس لانه يمكن اقامة القرية في العروة فلا يؤدي الى  
 فوات المقصود ولا كذلك الفرس لما ذكرنا فلي كلا التقديرين  
 ليس هو نظير مسألة الفرس فلا يقاس عليهما وايضا فان  
 المسجد اذا قيل بانه يواجر منه قطعة المارة يؤدي الى تغيير  
 عن الموقوف باعتبار تغيير الاحوال الى ابيع من الاول فانه كان  
 مسجد اقام فيه الصلاة فاذا اوجر بهي بمرسته ان يصير  
 اصطبلا للدواب او لسكنى الناس فكان التغيير الى محالة اذ يركب

من الحالة المولي وانتصرف في الاوقات انما يكون باعتبار النظر  
 لها لا باعتبار الاداء بخلاف الفرس لان الانتفاع به لا يتغير الى ابيع  
 من الاول لانه معد للركوب خلقة وعادة وفوات وقت الاحارة  
 عن الاحتباس في سبيل الله لاجل النفقة لا شناعة فيه ولا نقص  
 في حقته ولا كذلك المسجد والفرق الاول اوضح والله تعالى  
 اعلم **واما مسألة** متولي الوقف اذا اقتصر مال الوقف ومات  
 ولم يبين ما اذا صنع به مجعلا لذلك هل يضمن ام لا اعلم ان هذه  
 المسألة دوايرة في الكتب مع مسيلتي وجعلوا الحكم بينهما حكما  
 واحد وهو عدم التضمن لكن ذكر القاضي خا في الفتاوى ما  
 صورته متولي المسجد اذا اخذ من غلات المسجد ومات من  
 غير بيان لا يكون ضامنا قال وذكر المناظري ان الامانات تنقلب  
 مضمونة بالموت عن تجهيل المار في ثلاث مسائل احدها هذه  
 والثانية السلطان اذا خرج الى الفرو وعظموا او دعه لاضمان  
 عليه والثالثة القاضي اذا اخذ مال اليتيم واودع غيره **قوله**  
 مات ولم يبين حال من اودع لاضمان عليه هذه عبارة القاضي  
 خا وذكر في التجبيس والمز يد لصاحب الهداية قال الامانة  
 تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل المار في ثلاث مسائل احدها  
 مسألة الوقف والثانية مسألة السلطان والثالثة **احد**  
 المتقارنين اذا مات ولم يبين حال المال الذي كان في **قوله**  
 لم يضمن نصيب شريكه هذه عبارة التجبيس ولم يذكر مسألة  
 القاضي اذا اودع مال اليتيم وعلي مقتضى ما ذكره من الحصر  
 انه يضمن وقاضي خا لم يذكر مسألة المتقارنين اذا مات  
 احدهما وعلي ما ذكره من الحصر من النفي والاثبات يقتضي انه  
 يضمن لحصل اختلاف في تضمنين احدهما المتقارنين وفي تضمنين  
 مودع القاضي وهو مشكل والجمع بينهما صعب وقد ذكرناه في

متولي الوقف اذا مات  
 تجهلا

مقتضى مقتضى  
 الامانة مقتضى مقتضى  
 بالموت عن تجهيل المار  
 في ثلاث مسائل



كتابنا المختارات الواقعة في المصنفات مسألة الوقت قوا  
 فيها في عدم التضمن لكن الذي اقول انه ينبغي ان يكون  
 التفصيل فيها انه ان حصل طلب المستحقين منه المال واخرهم  
 ما لا يجمل انه يضمن وان لم يحصل طلبهم وما لا يجمل ان يضمن  
 ان يقال ايضا ان كان محمودا بين الناس معروضا بالديانة والامانة  
 انه لا ضمان عليه وان لم يكن كذلك ومضى من المال في يده  
 ولم يفرقه ولم يضمنه من ذلك ما نفع شرعي على انه يضمن **واما**  
**مسألة وقف الحج** عليه بسفه او دين هل يصح ام لا ذكر الحضا  
 في وقفه قال قلت فانقول في رجل حج عليه القاضي بسفه  
 او دين عليه فوقف ارضه هل يجوز وقفه قال لا يجوز وقفه  
 من قبل السفيه انما يجوز عليه القاضي لئلا يبدد ماله ولا  
 يخرج شيئا من ملكه والذي عليه الدين انما يحبس القاضي ماله  
 لئلا يخرج شيئا من ماله عن ملكه فلو جاز وقفه لم يرضه لم  
 يكن الحج معنى وفي فتاوي ابي الليث سعيد ابو بكر عن رجل حج  
 عليه وقف صبيحة له قال وقفه باطل الا ان ياذن له القاضي  
 وقال ابو القاسم لا يجوز ان اذن له القاضي **فلمن**  
 هذا الذي ذكره الحضان حسن علي قولها وموظا من الخفاء  
 فيه وكذا ما قاله ابو القاسم قايما ما قاله ابو بكر فقيه فظهر  
 اعني يجوز اذا اذن له القاضي ثم ابي وقت كما في ربيع سنة  
 ثلاث وخمسين وسبعمائة على كتاب وقف ابن المجتهد في شتم  
 علي حصته من الميراث من جند دمشق وغيرها  
 وتأريخه في سنة احدى وثمانين وسبعمائة وقد ثبت على  
 قاضي القضاة حسام الدين الرازي الحنفي وبنت فيه الميراث  
 والمجازة وحل فيه بجهة الوقت المذكور ولو كان الوقت يجوز  
 عليه بالسفه مع العلم بالخلاف ونفذه قاضي القضاة تقي الدين

ان

سليمان

سليمان الحنبلي وقد تنفذ المتقي سليمان بن الحافظ شرف  
 الدين وقد تنفذ ابن الحافظ قاضي القضاة شمس الدين مسلم  
 الحنبلي وهو اخر من نفذ وقام به تنفذ ابن مسلم سنة ست  
 عشرة وسبعمائة وهذا الحكم غريب لم اقف على مثله لاحد من قضاة  
 المذاهب وهو مخالف لما نقلناه عن الحضان وابي الليث رحمهما  
 الله وجهه اذ كره ان يشاء الله تعالى فاقول وبالله المستعان الكلام  
 على هذا الحكم فيقتضي ان يخرج مسألة الحج للسفه وهل الحج  
 القاضي حكم يرفع الخلاف ام لا واذا اقررنا هذه المسئلة فالكلام  
 حينئذ في حكم قاضي القضاة حسام الدين المذكور في موضوع  
 الاول في جواز ما فعله قاضي القضاة حسام الدين المذكور رحمه  
 الله وان اخذ بقول الامام الاعظم اما منا ابي حنيفة رضي الله  
 عنه فيها حكمه وانما نقلناه عن الحضان وابي الليث ليس  
 هو مذموب الامام بل هو مذموب الصحابين وانه في التحنين  
 مركب من مذهبي والثاني في بيان عدم جواز الترضو اليه بنقض  
 او غيره على ما ياتي ان شاء الله تعالى فالكلام على تقرير مسألة  
 الحج للسفه وانه ليس بحكم رافع للخلاف قال في الهداية واذا  
 حج القاضي عليه ثم رفع الي قاضي اخر فاطل حجوه واطلق  
 عنه جاز لان الحج من مقتوي وليس بقضا الاقوي انهم يوجب  
 المقضي له والمقتضي عليه ولو كان قضا بنفس القضاة مختلف  
 فيه فلا يد من القضا حتى لو رفع تصرفه بعد الحج الي القاضي  
 الحاج او الي غيره فتقضي ببطلان تصرفه ثم رفع الي قاض  
 اخر ينفذ ابطاله لانصال الامضاء فلا يقبل النقص بعده  
 وقال في البدائع ولو حج القاضي على السفيه لم ينفذ حججه عند  
 ابي حنيفة حتى لو تصرف بعد الحج ينفذ تصرفه عنده وان كان  
 الحج ههنا على الوجه ان الحج من القاضي قضا منه وقضا



القاضي في المجتهدين انما ينفذ ويصير كما لم ينفذ عليه اذ لم يكن  
نفس القضاء مجتهدا فيه فاما اذا كان فلا يخلاف سائر المجتهدين  
لانه لا يرفع الاجتهاد فيها الى نفس القضاء وقد ذكرنا الفرق في  
كتاب ادب القاضي وفي القضية مثله معناه فاستفدنا من  
هذا ان الجرح من القاضي لنفسه لان حكمه والقابل قايلا لا يخل  
بجواز الجرح على السفينة ويخبر به وهو الشافعي وابي يوسف  
ومحمد رحمهم الله تعالى وقابل بانه لا يجر على السفينة ونصروه  
ناقد ووجه عليه لا يجر وان كان سفينة او موالا امام الاعظم  
ابو حنيفة رضي الله عنه فبقي النقص قبل الجرح ونصروه  
وليس الجرح بحكم عنده بل موقف قوي والفتوى لا يرفع للخلاف  
في جميع المسائل الاجتهادية على ما عرفت واما الكلام على  
حكم قاضي القضاة حاسم الدين المذكور وبيان ما حذره به  
وامتناده فوجهه انه اخذ بقول الامام في هذه القضية  
فانه تقرر لنا ان الجرح من القاضي ليس بحكم رافع للخلاف  
عند الامام فيها فيجب وجوب الجرح وعدمه سواء قضى بحكم  
وان كان الواقع بجرحه عليه للسنة وما ذكره الخصاف  
وابوالثيث فهو مذهبهم لا مذهب ابي حنيفة لان مذهب  
في الجرح قد تقرر نقله فان قلنا **كيفية جرح القاضي** هذه  
الوقف وابو حنيفة لا يراه فصارت القضية مركبة من  
منهين مذهب ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله عنهما فان  
الوقف صحيح عند ابي يوسف والحق بجواز نقض المجرم غير  
صحيح وعند ابي حنيفة عكسه قلنا **هذا متشكك في**  
القضية ولكن رأيت في منية المفتي في مثل هذه الواقعة  
المركبة من مذهبين وقد نص فيها على الجواز وصورة **ما**  
ذكره قال لو قضى القاضي بشهادة القاتل على غائب

او بشهادة سرحل وامرأتين في النكاح على غائب **فانه**  
ينفذ وان كان من يجوز القضاء على الغائب يقول ليس  
للقاضي شهادته ولا للمسا في باب النكاح شهادته هذه  
ههنا منية فعد جعل الحكم وان كان مركبا من مذهبين  
جائزا فلذا نقول في هذه المسئلة لانه حكم بصحة الوقف  
وان كان يجوز اعلمه للسنة ومن قال بان نقض الجرح  
نافذ لا يقول بصحة الوقف ومن يقول ان الوقف  
صحيح يقول ان نقضه بعد الجرح غير نافذ فصارت هذه  
المسئلة كمسئلة المنية فاندفع الاشكال واما بيان انه  
اي لا يجوز النقص اليه بنقض ولا غيره فلا نه حكم في  
موضع الاجتهاد غير مخالف الكتاب او السنة او اجماع  
الملة لان نفس القضاء مختلف فيه وقد نفذ فلا يجوز  
نقضه ولا تغييره والله اعلم وبسبب هذه والخصوم فيها  
لاح في من كلام صاحب الهداية **قاعدة** طلبت من الكتب  
فلم توجد وبكت فيها الفضلا واختلفوا فيها وهي ان  
القاضي اذا اذن في بيع عقار اليتيم لو فالدين او عند  
الحاجة اليه او في السراجمة وصية فباع الماذون له  
بهذا الماذون او اشترى بشئ رافع الابتياح الي هذا القاضي  
الاذن هل يجوز له ان يشتبه ويحكم به وان كان المائة  
يحصل باذنه وفعل القضاة على هذا اوالي يومنا هذا  
ام لا يجوز لكونه مشبها لفعله فرائت في كلام صاحب  
الهداية ما يدل على الجواز وموانه قال اذا جرح على  
السحنة ثم نقض بعد الجرح ثم رفع نقضه الي هذا القا  
الحاجر فانه يحكم بطلان نقضه وان كان انما يجوز عليه  
باذن هذا القاضي حضورا على قول ابي يوسف على

في

ضي



ما عرفنا من حكمه بطلان تصرفه كأنه حكم بتنفيذ حجره  
وتقريره وقد ثبت لنا أنه يجوز ولا يمنع من السابق منه  
فكذا في هذه المسئلة البيع انما حصل باذنه فلا يمنع من  
الحكم به والله تعالى اعلم **قلت** هل يدخل اولاده  
البنات في لفظ الاولاد والنسل والعقب والذرية والاولاد  
والنسل والاهل ويحكي كلام الاصحاب فيها فنقول قال في  
المحيط باب الرجل يقف علي ولده او ولد ولده او نسله  
ويجعل اخيه للفقراء قال وفيه فضول فضل في الولد  
وفضل في ولد ولده وفصل في نسله فضل مسايله  
علي قسمين احدهما اذا ذكر الولد مطلقا والثاني اذا  
ذكر موصوفا فالاول لو وقف علي اولاده يدخل فيه اولاد  
لصلبه اولاد ابنايه واما اولاد البنات ففيه روايتان  
ذكر هلال والحضان انهم يدخلون فيه وعلم ثم قال  
ذكر محمد في السير الكبير اذا استام من الحر علي اولاده  
قاوله بناته لا يدخلون في الامان لانهم ليسوا باولاده  
وهكذا اذكر علي الرازي في مسايل جمعها في الحسايات  
لان اسم الولد لا اولاد البنات مجاز لان الولد حقيقة من  
ولده حكما وعرفا من يكون ينسب اليه بالولادة وذلك  
اولاد ابن دون اولاد الابنة قال الشعبي **قلت**  
**قلت** بنونا بنوا بنينا وبناتنا بنو من ابنا الرجال لا بعد  
والنبي صلى الله عليه وسلم اعما سمى الحسن  
والحسن رضي الله عنهما ولد المجاز ابدل قوله تعالى  
ما كان محمد ابنا احد من رجالكم او كان من اولاد فاطمة  
رضوان الله عليهم علي الخصوص والظاهر ان ذلك بطريق  
المجاز ثم بحث ثم قال فضل اذا وقف ارضه علي ولده

من يدخل اولاد ابنايه  
فصل في الاولاد

ورلد

ورلد ولده فهو علي ثلاثة اوجه الاول لو قال ارضي هذه  
صدقة موقوفة علي ولدي وولد ولدي يدخل فيه ولده  
لصلبه الموجود يوم الوقف ومن حدثا بعده ويشتر  
الميطان في النكح ولا يدخل فيه من كان اسفل من  
هذين البطينين لانه خص هذين البطينين بالذكر فلا  
يدخل فيه غيرهما ويدخلون فيه اولاد البنات في روا  
الحضان وهلال لان اسم الولد لمن ولده حقيقة  
فما ولده ابنته يكون ولده حقيقة ولا يدخلون  
في ظاهرا لرواية وعليه الفتوى لان اولاد البنات  
ليسوا باولاد اولادهم مطلقا لانهم منسوبون الي  
الاب لا الي الام ثم بحث ثم قال فضل مسايله علي  
اوجه الاول لو قال ارضي هذه موقوفة علي نسلي  
يدخل فيه من كان ولده ونسله سواء خلق يوم الوقف  
او خلق بعده في النسل لان النسل اسم عام يقع علي  
المطون كلها وان كان في المسئلة اولاد البنات ذكره هلا  
انهم لا يدخلون في الوقف وعن محمد روايتان فمن اوصي  
بثلث ماله لذرية فلان او استام من الحر علي ذرية  
قامنوهم ففي رواية لا يدخل اولاد البنات في الوصية  
والامان لان اولاد البنات من ذرية ابائهم لا من  
ذرية قوم الام الاقرب ان اولاد الخلفاء من ذرية  
ابائهم كما قال المامون **قلت**  
**قلت** وانما المهمات الناس او عمة مستودعات ولا امتان  
وفي رواية يدخل فيه لان الذرية اسم للفرع المستولد  
من الاصل لا تزي ان الناس كلهم من ذرية ادم ونوح  
والاهل والام اصل للولد ثم الام من ذرية امها فاما ولد

ك

ية

ل

ابا



منها يكون ذرية ايضا ومعني الاصلية والتولد في جانب  
 الام راجح لان ما الفحل يكون مستهلكا في رحمها فانما  
 يكون الولد متولدا منها بواسطة امهاك ما الفحل في  
 رحمها فاذا جعل النافلة من ذرية اب ابيه فكذلك  
 يجعل من ذرية اب امه ولما ثبت ذلك في الذرية  
 ثبت في النسل لانها سواء انتهى كلامه **وذكر** في الخبر  
 قال نوع اخر واذا وقف علي اولاده يدخل في الوقف بنوا  
 البنين وهل يدخل فيهم ولد البنات فقيه روايتان  
 ولذلك اذا وقف علي ذرية يدخل فيهم بنوا البنين  
 وهل يدخل فيهم بنوا البنات فقيه روايتان **واصل**  
 هذا ما ذكر محمد في السير الكبير في باب من ابواب  
 الامان اذا قال امل الحرب للمسلمين امنوا علي ذرارينا  
 فامنواهم علي ذلك فهم امنون وذراريتهم واولادهم  
 واولاد اولادهم من الرجال كالاولاد والبنين وامنوا  
 سفلوادون اولاد البنات وكذلك اذا قال امنوا  
 علي اولادنا فهم امنون علي انفسهم وعلي اولاد اصلاهم  
 وعلي اولاد اولادهم من قبل الرجال بني البنين **و**  
 بني البنات وكذلك اذا قال امنونا علي بنينا فهم  
 امنون علي بنينهم لاصلاهم وبني بنينهم دون بني بنا  
**وذكر** في باب اخر من ابواب الامان ان بني البنات  
 يدخلون في البنات فيصير في المسألة روايتان وكان  
 الشيخ الجليل الامام ابو بكر محمد بن الفضل يحيل الي  
 ان ولد البنت لا يدخل تحت الامان **وذكر** في السير ايضا  
 اذا قال واحد من اهل الحصن امنوني علي بناتي  
 وله بنات ابن وبنات بنت يدخل في الامان بنات الابن

ولا

ولا يدخل فيه بنات البنت **فصل** هذا علي الرواية الذي  
 قال ان ابن البنت لا يدخل تحت الامان وقوله امنوني  
 علي بني اما علي الرواية الذي قال ثم ان ابن البنت  
 يدخل تحت بنات البنت لا يدخل تحت الامان وذاته واحدة بخلاف ابن  
 البنت علي احد الروايتين والفرق ان قضية القياس  
 ان ابن البنت وبنت الابن لا يدخلان في تحت الامان  
 لانها ابن ابن المستامن وبنت ابن المستامن لان  
 المستامن واينستهم لكن تركنا القياس في ابن البنت  
 باستعمال الشرع وهو قوله تعالى وهبنا له اسحاق  
 ويعقوب كلاهما من قبل ومن ذريته داود وسليمان  
 الي قوله وتركنا يحيى وعيسى جعل عيسى من ذرية  
 ابراهيم وعيسى ابراهيم كان ولد البنت وقد صح ان رسول  
 الله صلي الله عليه وسلم سمي الحسن والحسين رضي الله  
 عنهما ابنيه ومثل هذا الاستعمال لا يوجد في بنت البنت  
 فتزود الي ما يقضي البنت الي ما يقتضيه القياس  
**والجواب** في الوقف يجب ان يكون كذلك قال في السير  
 عقب هذه المسئلة الا اذا سمي شيئا يمين انه اراد به  
 البنات بان قال المستامن في بنات وقد  
 امها يمين وامنوني في بناتي او قال علي بناتي فحينئذ يدخل  
 بنات البنات لان دلالة الحال دللت علي ارادة بنات البنات  
 ودلالة الحال من السلطان ما لا يصح فكانه قال  
 امنوني علي بنات بناتي وهذا لا يدخل في الامان بنات  
 البنات كذا هنا يجب ان يكون للجواب في الوقف هكذا  
 وذكر في السير ايضا اذا قال امنوني علي اولاد اولادي

وتوحاهد بناته

ن

بنات

ثم







كانت الفلة للاناث دون الذكور من ولد البنين والبنات  
ثم بحث ثم قال باب الوقف على العقب **قلت** ارايت  
اذا قال ارضي هذه صدقة موقوفة على عقب زيد ثم  
بعد هم على المساكين **قال** الوقف جائز والفلة لعقبه  
زيد ابد اما توالدوا **قلت** ومن عقب زيد **قال**  
ولده وولد ولده ابد اما توالدوا من الذكور دون  
الاناث الا ان يكون ازواج الاناث من ولد ولد زيد  
فكل من يرجع بنسبه بابا به الي زيد فهو عقب زيد وكل من  
جا ابوه من غير ولد زيد فليس من عقب زيد الا تربي ان  
رجلا من ولد عمر ولو تزوج امرأة مساو له ولد زيد لم  
يستم ان تكون هذه المرأة من عقب زيد ومن عقب  
عمر وانما هو من عقب عمر وانما اياه من ولد عمر  
وانما العقب من ولد الذكور دون الاناث وكل من  
لا يرجع بنسبه بابا به الي زيد فليس من عقب زيد  
بحث ثم قال **قلت** ارايت ان رجلا قال ارضي هذه  
صدقة موقوفة على عقب زيد ما تيسر اسما ومسا  
بعد هم على المساكين هل يجوز هذا الوقف **قال** نعم  
الوقف جائز **قلت** فان كان لزيد ولد صلب ذكور  
واناث ولم ولد ولم مسا اولاد الذكور واولاد الاناث  
لمن يكون هذا الوقف **قال** اولد زيد من اولاد الذكور  
والاناث واولاد الذكور من ولده ذكورهم واناثم  
في ذلك سواء ولا يكون لولد البنات من غلة هذا الوقف  
شي **قلت** ان ولد له لصلبه من الذكور  
والاناث هم عقبه ولا يكون ولد البنات من عقبه **قال**  
من قبل ان العقب انما هم من كان يرجع بنسبه الي

العقب من ولد الذكور دون  
الاناث

ولد

ولد زيد فابنة زيد من صلبه هي من ترجع بنسبها الي  
زيد وهي من عقب زيد واما ولد ولد الابنة فانهم انما  
يرجعون بانسابهم الي من ينسبون بابا بهم اليه الا ان  
ان ابنة ابن زيد من عقب زيد فذلك ابنة زيد لا  
تكون اسوا حالا من بنت اخيها وهي ابنة من ولد صلبه  
**وقال** ايضا باب الرجل يقف الشيء على اهل بيته  
او على جنسه او على قرابته او على ارحامه او اسما  
**قلت** ارايت رجلا جعل ارضه موقوفة **قلت**  
ابداعا على اهل بيته فاذا انقضى صوابه وقف على  
المساكين **قال** لا الوقف جائز ويكون ذلك وفقا على  
الفني والفقير من اهل بيته **قلت** ومن اهل بيته  
**قال** كل من ناسبه بابا به الي اقصى اب له في الاسلام  
ابوه الذي ادركه الاسلام وان لم ييسلم فكل من  
يناسبه الي هذا الاب من الرجال والنساء والصبيان  
فهو من اهل بيته ويدخل في الوقف **قلت** فهل يدخل هذا  
الاب الذي ادرك الاسلام في الوقف **قال** لا يدخل **قلت**  
فهل يدخل ابو الواقف وولد الواقف لصلبه وولد ولده  
وان سقطوا في ذلك قال نعم يدخل وولد ولده الذكور  
في هذا الوقف واما اولاد الاناث من ولده فانهم لا  
يدخلون في الوقف اذا كان اباؤهم من قوم اخري وان  
كان اباؤهم ممن يناسبه الي جده الذي ادرك الاسلام  
فهو من اهل بيته **قلت** فما تقول في الواقف نفسه  
هل يدخل في هذا الوقف **قال** لا **قلت** ولا يدخل اولاد  
عماته واولاد اخواته في هذا الوقف اذا كان اباؤهم من  
قوم اخري **قال** لا **قلت** فما تقول ان قال قد جعلت



ارض هذه صدقة موقوفة علي جنسي ومن بعدهم عايب  
المساكين او قال علي الي قال المجنس والال بمازلة اهل البيت  
والحكم فيهم واحد ثم بحث **ثم قال قلت** ارايت رجلا لو  
قال ارضني بهذه صدقة موقوفة لله ابد علي ال العباس  
ابن عبد المطلب رضي الله عنه قال هما سواء الفلة جارية  
لكل من ينسب بابا به من ذكر او انثي الي العباس بن عبد  
المطلب رضي الله عنه وذكر رجلا في وقعه في **يا ب**  
الرجل يقف علي نسله وولده كيف تقسم الفلة **قلت**  
ارايك اذا قال علي ولدي ونسلي فولد البنين والبنات  
سواء **قال نعم** ثم ذكر في **يا ب** الرجل يقف ارضا علي ولده  
وليبي له ولد **قال قلت** ارايت ان قال علي ولدي وولد  
ولدي الزكوي **قال** من لم يكن ذكر ام ولد ولد ولد  
**قلت** والولد الزكوي من بني البنين والبنات سواء **قال نعم**  
الا فري انه لو قال صدقة موقوفة علي ولدي وولد ولدي  
الفقر ابن اعطي من كان فقيرا من ولد البنين والبنات  
فكذلك قوله الزكوي والفقر او احد **ثم بحث ثم قال** لو قال  
ارضني صدقة موقوفة علي ذكوري ولدي ذكوري ولدي  
**قال** هم للذكور من ولده لصلبه وللذكور من ولد ولده ويكون  
الذكور من ولد البنين والبنات في ذلك سواء **ثم بحث**  
**ثم قال قلت** ارايت لو قال ارضني صدقة موقوفة علي  
الذكور من ولدي وعلي ولد الذكور من نسلي **قال** فباب  
للذكور من ولده لصلبه وعلي اولادهم من البنين والبنات  
وعلي ولد كل ذكر من نسله كان من ولد الذكور او ولد  
الاناث **ثم بحث ثم قال قلت** ارايت لو قال صدقة موقوفة  
علي نسلي فانقرضوا جميعا الا ولدي بنت اعطيها الفلة

**قال نعم**

**قال نعم قلت** وكذلك علي نسل فلان **قال نعم** ثم بحث **ثم قال**  
**في باب** الرجل يوقف الارض علي ال فلان او جنس فلان من ال  
فلان وجنسه **قال قلت** ارايت رجلا قال ارضني صدقة موقوفة  
لله ابد علي ال العباس بن عبد المطلب **قال** الوقف جابر  
ويكون الوقف لال العباس بن عبد المطلب **قلت** ومن ال  
العباس **قال** كل من كان ينسب بابا به الذكور من الذكور  
والاناث الي العباس فهو من ال العباس **قلت** ارايت لو كان  
حيا كان يدخل في الوقف **قال لا قلت** ارايت من كان ابيه من  
سأ يورثي هاشم وامه من ال العباس ايدخل في الوقف **قال**  
لا يدخل الا من ينسب بابا به الذكور الي العباس **قلت** ارايت  
من قريب ولادته الي العباس ومن بعدت سواء **قال نعم** ان يكون  
ينسب بابا به الذكور الي العباس **قلت** وكذلك كل ال  
بيت مثل ال علي بن ابي طالب بن عبد المطلب فهو علي ما  
وصفت لك **قال نعم قلت** ارايت لو قال صدقة موقوفة  
علي ال بيت العباس بن عبد المطلب **قال** هذا وقول  
لان العباس سواء **قلت** ارايت رجلا قال ارضني صدقة موقوفة  
علي جنسي من المجنس ومن الذين يعطون **قال** المجنس كل  
من كان ينسب بابا به الذكور الي الرجل الواقف الي ثلاثة  
ابا علي ما وصفت لك من الذكور والاناث فهو من المجنس **قلت**  
ارايك الا خوال ان تكون من المجنس **قال لا قلت** ارايت ابن  
اخته يكون من المجنس **قال** لا يكون من المجنس اذا كان ابيه  
من قوم آخر **قلت** وكذلك ابن بنته **قال نعم قلت** ارايت  
اذا قال ارضني صدقة موقوفة علي اهل بيتي ايدخل ولدها  
في الوقف من اهل بيته **قال** الذين ينسبون بابا بهم الي الجد  
الثالث **قلت** ارايت الواقف ايدخل في الوقف **قال نعم قلت**

فئة



وكذلك ولده لصلبه **قال نعم قلت** ارايت امرأة قالت  
ارضي صدقة موقوفة علي اهل بيتي ايدخل ولدها والوقف  
**قال** لا يدخلون اذا كان ابوهم من قوم آخرين **قلت**  
وكذلك لو قالت كيتي **قال نعم قلت** ارايت اذا قال  
ارضي صدقة موقوفة علي اهل عبد الله **قال** اما علي  
قول ابي حنيفة فهو علي الزوجة خاصة دون ما سواها  
ولكننا نقس فنجعل الوقف علي جميع من حوله ممن  
يجمعه في منزله وداره من الاحرار ولا يدخل في ذلك  
مما لملكه ولا يدخل في ذلك وارث الموصي ولا يدخل  
عبد الله الموقوفة علي الارض في شيء من ذلك انتهى  
كلام هلال وفيه مخالفة لما ذكره المحضات من ان الوقف  
بنفسه لا يدخل وقد بينا عليه في كتاب الاختلافات  
الواقعة في المصنفات وذكر في وقف ابنة امرأة في  
باب الرجل اذا قال ارضي صدقة موقوفة علي ولدي  
وولد ولدي واولادهم وجه القياس انه ان لم يذكر  
الوجه الرابع لا يدخل الا تربي ان في الوجه الثاني  
لما ذكر البطنين ولم يذكر البطن الثالث لم يدخل البطن  
الثالث فكذا هذا وجه الاستحسان انه لما قال اولادهم  
فقد ذكر اولادهم علي العموم فيقع ذلك علي البطون  
كلها ويدخل فيه اولاد البنات لانه قال اولادهم هو  
واولاد البنات من اولادهم وقال في باب الرجل يقف  
ارضه علي ولده وشمله ويشترط آخر الفقهاء **قال** اما  
الوجه الاول ان يقول الرجل ارضي هذه صدقة موقوفة  
علي نسلي فانه يدخل هؤلاء الذين ذكرناهم لان النسب  
اسم عام فيقع علي البطون كلها فان كان في شمله اولاد  
البنات

البنات ذكر هلال ابن يحيى في وقعه انهم لا يدخلون  
وروي عن محمد بن الحسين روايتان في رجل اوصي  
بثلث ماله لثلاثة فلان قال في رواية يدخل اولاد البنات  
وقال في رواية لا يدخلون فلما ثبت ذلك في الرواية  
ثبت في النسب لانها سواء ذكر في خزائنه الاكمل قال عن  
محمد بن قيس قال هذه صدقة موقوفة علي ولدي وولد  
ولدي ونسبهم فولد البنات يدخلون في هذا الوقف  
اتسوة الذكور وفي مسأله الرازي اذا وقف وقفا علي  
ولده وولد ولده فهو لولد الواقف الذكور والاناث فاذا  
تعمد صولا فليمن كان من ولد ابن الواقف دون ابنة الواقف  
اما ان قال لولدي واولادهم كان ذلك لولد الابن وولد  
الابنة كلهم فيه سواء وعن محمد بن شعاع في قوله وولد  
ولده ما تناسلوا منصرف الي ولد ولده الذكور دون  
الاناث فالنسب من الذكور دون الاناث ولو قال وقفت  
علي نسلي ولم يبق الاولاد الابنة يعطيه الوقف ولو  
قال ارضي صدقة لله ابد علي ال العباس بن عبد المطلب  
قالا لولكل من ينسب بابيه من الذكور والاناث الي  
العباس ولا يدخل فيه العباس واياه وامه ولو كان  
احيا في الاحياء **قال** ومن بعدت ولادته او قربت  
سواء وكذا علي اهل بيت العباس من ينسب بابا به  
الذكور الي الجد الثالث ولو قال علي اهل بيتي يدخل  
فيه ابو الواقف وولده ابن الصلب وفي الصائب وفي  
كتاب الوصايا منها لو اوصي بثلث ماله لخمسة اولاد  
بناته فالوصية لمن اتصل به من قبل بابيه الي اب له  
في الاسلام من اولاده الذكور منهم وكذا مثل اهل بيت علي



واهل بيت العباس لا ينسب اليهم اولاد البنات ولا اولادهم  
 الاخوات ويدخل فيه ولد الموصي ووالده والوصية  
 لان فلان كالوصية لاهل بيته ولو اوصي لغير بيته لا يدخل  
 فيها ولد الذرية والعقب اولاد الذكور دون اولاد البنات  
 وعند بعض الناس ولد البنات من العقب وذكر في فتاوى  
 خان **قال** فصل في الوقف علي الاولاد والقبيل والجيران  
 رجل قال ارض صدقة موقوفة علي ولدي كانت الفلانة  
 لولد صلبه يستوي فيه الذكر والانثى لان اسم الولد  
 ما خذ من الولادة والولادة موجودة في الذكر والانثى  
 الا ان يقول علي الذكور من ولدي فلا يدخل فيه الاناث  
 واذا له ارضه في الوقف فاما ان يوجد واحد من ولد الصلب  
 كانت الفلانة له لا غير فان لم يبق واحد من البطن الاول  
 نقصت الفلانة ولا يصرف الي ولد الولد شي وان لم يكن  
 له وقت الوقف ولد لصلبه وله ولد الابن كان **نص**  
 الفلانة لولد الابن لا يشترك من ذرية من البطن ويكون  
 ولد الابن عند عدم الصلب بمنزلة ولد الصلب ولا يدخل  
 فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه اخذ هلال وذكر  
 الخصان عن محمد انه يدخل فيه اولاد البنات ايضا والصحيح  
 ظاهرا الرواية لان اولاد البنات ينسبون الي ابايهم لا الي  
 امهاتهم بخلاف ولد الابن وذكر في السير ما يوافق ظاهر  
 الرواية ولو قال ارض هذه صدقة موقوفة علي ولدي  
 وولد ولدي ولم يزد علي هذا يدخل فيه ولده لصلبه  
 واولاد بنيته يشتركون في الفلانة ولا يقدم علي ولد  
 الابن ولد الصلب لانه سوي بينهما وهل يدخل في ذلك  
 ولد البنت **قال** هلال يدخل وكذا الوقف ارضي هذه

صدقة

صدقة موقوفة علي ولدي وولد ولدي يدخل فيه الذكور  
 من ولد البنين والبنات **قال** علي الرازي اذا قال علي  
 ولده وولد ولده يدخل فيه الذكور من ولده فاذا امر  
 الحق صوابه لو كان من ولد ابن الواقف دون ولدا بنت  
 الواقف ولو **قال** علي اولادي واولادهم كان ذلك الكلام  
 يدخل فيه ولد الابن وولد البنت والصحيح ما قال هلال  
 لان اسم ولد الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد  
 البنات فانه ذكر في السير اذا قال اهل الحرب امنونا  
 علي اولادنا واولادنا يدخل فيه اولاد البنين واولاد  
 البنات **قال** شمس الائمة السرخسي لان ولد الولد اسم  
 لمن ولدته ولده وابنة ولده بمن ولدته ابنته يكون ولد  
 ولده حقيقة بخلاف ما اذا قال ولدي فان ثمة ولد البنت  
 لا يدخل في الوقف في ظاهر الرواية لان اسم البنت يتناول  
 ولده لصلبه وانما يتناول ولد الابن لانه ينسب اليه عن فاه  
 وعن محمد ان ولد الولد يتناول ولد البنت عنوا صوابا  
 ذكر هلال في الوقف اذا قال وقفت علي ولدي وولد ولدي  
 قال الذكور من ولده البنين والبنات سواء يدخلون في الوقف  
 ثم بحث ثم **قال** رجل وقف ضيعة له علي ابن له واولاده  
 واولاد اولاده ابداما تناسلوا وله اولاد قسم بينهم  
 بالسوية لا يفضل الذكور علي الاناث لانهم اوجب الحق  
 لهم علي السوا واولاد البنات هل يدخلون ذكر فتا اهل  
 يدخلون وهي رواية الخصاص اما في ظاهر الرواية  
 لا يدخلون وكذا لو كان مكان الوقف وصية والفتوى  
 علي ظاهر الرواية لا يدخلون لان اولاد البنات ليسوا  
 باولاد اولاده لانهم منسوبون الي الاب لا الي الام وذكر



في منية المعية قال وقف علي اولاده واولاد اولاده لا يفضل  
 الذكر علي الاناث ولا يدخل اولاد البنات فيه وبه يعني  
 وقد كسر في قناوي الولد الحلي رجل وقف ضيعة عاتب  
 اولاده واولاد اولاده ابد ما تناسلوا ولم اولاد  
 واولاد اولاد قسم بينهم بالسوية لا يفضل الذكر علي  
 الانثى لانه اوجب الحق لهم علي السوا كما اولاد البنات  
 هل يدخلون **ذكر حلال** انهم يدخلون وهذا هو البيت  
 الحضان **اسما** في ظاهر الرواية لا يدخلون وكذا لو كان  
 بحان الوقت وصبيته والغنوب علي ظاهر الرواية لان  
 اولاد البنات ليسوا باولاد اولاده لانهم مملوكون  
 الي الام **ذكر في الوصية** الناطق قال فان  
 جعلها وقفا علي ولد وولد ولد فهي لولد الواقف الذكر  
 والاناث داخلون فيه ولا يدخل ولد الولد مع ولد الصلب  
 ويكون لولد ابن الواقف دون ولد ابنه الواقف ولو قال  
 لولدي واولادهم كان ذلك لولد الابن ولولد الابنة كلهم  
 داخلون في ذلك لانهم مضان ههنا الي الاولاد ففي الاول  
 مضان الي نفسه ذكره علي الرازي قال رايته في جرح  
 ابن الحسن ان ولد الابنة يدخل في قوله ولد الولد **وقال**  
 بعد ذلك بعد رقتين فان جعل الارض موقوفة علي  
 ولدي ولولدي ابدا ما تناسلوا بعد موتي في مرض  
 موقوفة فاشقة لولد الصلب ولولد ولد علي عدد رؤسهم  
 فما اصاب ولد الصلب فهو بينهم وبين ساير الورثة  
 من الواقف ونحوه علي فرايض نقالي وما اصاب ولد  
 الولد فهو بينهم بالسوية والفصل لا يكون الامن ولد الابن  
 دون ولد الابنة **ذكر في كتاب الوصايا** ما من شجرة

الزيادات

الزيادات لقاصي خان **قال** الفصل الثاني اذا اوصي  
 لاهل بيته او لجنسه او لاهل بيته او لجنسه لبيته الذين  
 ينسبون اليه الي اقرباب له في الاسلام يد فيه المحرم وغيره  
 والولد والوالد اذا لم يرثه ولا يدخل فيه الاب الاكبر الذي  
 ينسب اليه البيت وينتوي فيه الكافر والمسلم والانثى  
 والذكر اما اهل البيت فانه لا يراد بيت السكنى **واما**  
 ميراد بيت النسبة من يجمعه واباه من اهل بيت النسب  
 يدخل فيه ولا يدخل منه اقصى اب في الاسلام لما قلنا في  
 الفصل الاول ولا يدخل الاب الاكبر الذي ينسب اليه  
 البيت لانه اوصي لاهل بيته لا لصاحب البيت والجسر والال  
 واهل البيت سواء يقال ان عباس واهل عباس ولا يدخل فيها  
 غيرها قوم الام لان الانثى ان بعد من جنس قوم الاب  
 لا من جنس قوم الام الا تربي ان ابراهيم بن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم كان قريشيا ولم يكن قبطيا والاول اسم **اسما**  
 يرجع هو اليه بالنسب والنسب تكون بالا با ابا بالامهات  
 ولا يدخل في هذه الوصايا اولاد البنات لانهم ينسبون  
 الي ابايهم لا الي امهاتهم وكذا الواصية امرأة لاهل بيتها  
 اولادها او لجنسها فالوصية تكون لمن ينسب الي امها الي  
 اقصى اب في الاسلام ولا يدخل ولدها ولا امها اما الولد  
 قلنا ينسب الي ابيه حتي لو كان زوجها ابن عمها يدخل اولادها  
**واما** الام قلنا تنسب الي قوم امها لا الي قوم الوصية  
 وذكر في تنقيح الفتاوى الا تربي ان من جعل ارضه صدقة  
 موقوفة علي ولد وليس له ولد صرفت الغلة الي الفقراء فان  
 حدث له بعد ذلك ولد صرفت الغلة المستقبلة لاهلها  
 ولو كان الواقف باسم الولد دخل فيه البنون والبنات لان  
 الولد اسم مشتق من الولادة وهذا المعنى يوجد فيها



ولو قال علي ولده وليس له ولد لصلبه وانما له ولد  
 الولد دخل فيه ولو الابن وكذا الابن بلا خلاف وهل  
 يدخل فيه ولد البنت **ذكر هلال** انه لا يدخل وهكذا  
 ذكر محمد في السير الكبير وفي شروط الخصمان ان ولدا البنت  
 يدخل في الوقف نصارى المسألة روايتين **وفي**  
 كتاب الحج علي اهل المدينة لمحمد في قوله ولد الولد يدخل  
 فيه ولد الابنة عمدا مضافا وفي مسابيل الرازي التي  
 جمعها في الحسابات اذا وقف علي اولاده واولادهم  
 واولاد اولادهم دخل فيه ولد الابنة وهذا لان ولد  
 الولد حقيقة اسم لمن ولده ولده وابنته ولده من  
 ولده يكون ولد ولده حقيقة بخلاف ما لو استامنوا  
 علي اولادهم لان اولاد الرجل في الحقيقة من ولده هو  
 ومن حيث الحكم من يكون مضافا اليه بالولادة **وذكر**  
 اولاد الابن دون اولاد البنات واذا وقف علي سله دخل  
 فيه ولد الابن وهل يدخل فيه ولد الابنة **ذكر هلال**  
 ان فيه روايتين عن اصحابنا واذا وقف علي ولده وسله  
 وله اولاد الصلب واولاد الابن دخل فيه اولاد الصلب  
 واولاد الاولاد وان بعد وفا اولاد الصلب يدخلون تحت  
 اسم الولد وتحت اسم النسل واولاد الام لا يدخلون  
 تحت اسم النسل **ذكر في النجيد للكرماني في كتاب**  
 الوصايا ما منه **وعن محمد** رحمه الله فمن اوصي لعقب فلان  
 مات الموصي والموصي لعقبه حي فالوصية لعقبه باطللة  
 ولو مات قبل موت الموصي فالوصية جائزة وعقب  
 الرجل ولده من الذكور والا فائمه وان لم يكن له ولد فولد  
 ولده الذكور دون الاثا **ذكر في البدايع للمكاسبي**  
 في كتاب الوصايا ولواوصي لاهل بيته يدخل فيه من

جميعه

جميعه واباهم اقصي اب في الاسلام حتي ان الموصي لو كان  
 علويا يدخل تحت هذه الوصية كل من ينسب الي علي  
 من قبل الاب وان كان عباسيا يدخل فيها كل من ينسب  
 الي العباس من قبل الاب سواء كان بنفسه ذكرا وانثى  
 بعد ان كانت نسبه اليه من قبل الابا ولا يدخل من  
 كانت نسبه من قبل الام لان المراد من اهل البيت  
 اهل بيت النسب والنسب الي الابا واولاد النسب  
 اباؤهم قوم اخرون فلا يكون من اهل بيته ويدخل تحت  
 الوصية لاهل بيته ابوه وجده اذا كان ممن لا يرث  
 وكذلك لو اوصي لنسبه او جنته من وعلي قرابته الذين  
 ينسبون الي اقصي اب له في الاسلام حتي لو كان اباوه  
 علي غير دينه دخلوا في الوصية وكذا الجنس فان  
 الماسمي اذا تزوج امته فولدت منه ينسب الولد اليه  
 لا الي امه وجنته اهل بيته لا امه ثبت ان النسب  
 والجنس يختص بالاب دون الام وكذلك الوصية لـ  
 فلان وهو بمنزلة الوصية لاهل بيت فلان فلا يدخل  
 احد من قرابة الام في هذه الوصية وذكر في شرح مختصر  
 الكرخي في كتاب الوصايا ما منه قال ابن سماعه عن محمد  
 في رجل اوصي لفلان ولعقب فلان رجل اخ ان ما من  
 الموصي والموصي لعقبه حي فالوصية لعقبه باطللة  
 والثالث لفلان الذي اوصي له لان لعقب في قول محمد  
 انما كان بعد الموت وان مات الموصي لعقبه قبل موت  
 الموصي فالوصية جائزة ويكون الثالث لفلان  
 ولعقب فلان علي عود الروس وعقب فلان ولده  
 من الذكور والا فائمه فان لم يكن له ولد فولد ولده الذكور

جميعه



دون الاناث وغير ولد الاناث لان ولد ابنه من الذكور  
والاناث عقب له فاما ولد بنته فليسوا من عقبه ثم بحث  
ثم قال وانما لم يدخل ولد البنات في ذلك لانهم ينسبون الي  
الاباءهم فتسوي بين الذكور والاناث وذكر في الخبر  
شرح الجامع الكبير للحصري في كتاب الوصايا منه قال  
وان اوصي بثلاثة لولد فلان وله بنون وبنات كان الثلث  
بينهم بالتسوية لان لفظ الولد اسم جنس للمولود ذكر  
كان او انثى واحدا كان او اكثر ولو كانت له امرأة حامل  
دخل ما في بطنها في الوصية لانه دخل تحت اسم الولد  
في الميراث فكذلك في الوصية فان كان له بنات ويوااين  
فالوصية لبناته دون بني ابنه لان لفظ الولد يقتضي ولد  
الابنة حقيقة واولاد الابن مجازا فيها امكن صر  
الي الحقيقة لا يصح في المجاز وان لم يكن له ولد لصلبه  
فالوصية لولد الابن يستوي فيه ذكرهم وانثاهم لانه  
اذا نذر الميراث الي الحقيقة صرح الي المجاز تفصيحا  
للكلام ولا يدخل اولاد البنات لانهم من قوم اخيه  
وليسوا من اولاده لان النسب من الابادل عليه قوله  
تعالى ما كان محمد ابا احد من رجالكم فهو كان اولاد البنات  
ينسبون الي جدهم لكان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ابا الحسن والحسين رضي الله عنهما وذكر المختصان  
عن محمد ان ولد البنات يدخلون فيها لولد البنين وذكر  
في السير الكبير اذا اخذ الامان لنفسه وولده فانه  
يدخل فيه ولد البنات وفي بعض النسخ انه لا يدخل  
وهذا لان الولد ينسب الي ابيه فهو ابن لابييه وابن  
لامه حقيقة وابن لجده مجازا فاذا نسب الي اب ابيه  
فكذلك

فكذلك

فكذلك الي اب امه ولا ان عيسى عليه السلام من بني ادم  
وان كان لا ينسب اليه الا من الام الا ان الاصح ان ولد  
البنت لا يدخل في الوصية والوقف **واما** مسألة السير  
فقبيل نفوذ قول محمد والنفوذ ان مبني الامان علي  
التوسعة ولهذا يثبت بالامانة والنفوذ والدلالة  
فانه لا ضرر علي البنين في دخول ولد البنت في الامان  
بخلاف الوصية والوقف الاقرب ان في الوصية للاقارب  
يعتبر ابو حنيفة رضي الله عنه الاقرب في الاقرب دفعا  
للضرر عن الاقرب مشاركة الا بعد كذا هنا وذكر في  
الخبر ايضا في باب من الوصايا التي تكون رجوعا والتي  
لا تكون رجوعا **قال** ابن سماعة عن محمد بن رجل  
اوصي لفلان ولعقب فلان يعني رجلا اخ **قال** فان  
مات الموصي والموصي لعقبه حيه فالوصية باطله وانما  
لفلان الذي اوصي له لان العقب في قوله محمد انما يكون  
بعد الموت وانما مات الموصي لعقبه قبل موت الموصي  
فالوصية جائزة ويكون الثلث لفلان ولعقب فلان  
علي عدد الروس وعقب فلان من الذكور والاناث  
وان لم يكن له ولد فوله من الذكور والاناث  
غير ولد الاناث لان ولد ابنه من الذكور والاناث عقب  
له **فاما** ولد بنته فليسوا من عقبه ثم بحث ثم قال  
والعقب ولد الولد لان الاسم يقتضي كالموصي لولد  
فلان وله ولد لصلبه وولد ولد وانما لم يدخل ولد  
البنات لانهم عقب لابائهم **وذكر** في القنية في كتاب  
الوصايا منها **قال** وعقب فلان ولده الذكور والاناث  
ثم اولاد الابن ولكن بعد موت فلان **وذكر** في عمدة



القتا ويب للصديق الشهيد رحمه الله قال إذا وقف  
 صبيحة علي أولاده وأولاد أولاده إياها ما تناسلوا تقسم  
 بينهم بالسوية لا يفضل الذكر علي الأنثى وأولاد البنات  
 لا يدخلون فيه وكذلك لو كان مكان الوقف وصية  
 فتخرج منها من هذا كله أن أولاد البنات هل يدخلون في  
 لفظ الأولاد وأولاد الأولاد أم لا في رواية الخصاف  
 وهل لا يدخلون **وفي رواية** ظاهر الرواية لا يدخلون وعليه  
 الفتوى وكذلك أهل يدخلون في الوقف علي الذرية أم لا  
 في رواية يدخلون **وفي رواية** لا يدخلون ولو أتي لفظ  
 النسل والعقب هل يدخلون أم لا **فذكر في المحيط** أن  
 هذا لا ذكر أنهم لا يدخلون في وقف الخصاف أنهم يدخلون  
**وفي وقف ابن مازن** هذا أنهم لا يدخلون **وفي فتاوي**  
 قاضي خان أن في أولاد البنات رأيين **وفي الروضة**  
 للناظمي قال والنسل لا يكون إلا من ولد الأبين دون ولد  
 الابنة **وفي نسخة** الفتاوي أن فيه رأيين من  
 أصحابنا وكذا في لفظ العقب هل يدخلون فيه أم لا فقال  
 الخصاف العقب أولاد الذكور دون أولاد الإناث **وفي**  
 التمهيد للكرمانى وكذا لفظ الال وكذا الجنس وأهل  
 البيت الحكم بينهم واحد ولا يدخل أولاد البنات في ذلك  
 ونظمت ذلك في بيتين واتبعتهما في كتابي الملقب بالفوائد  
 الـ وأهل وأولاد ذكرا عقب **مسئل** وجنس كذا ذرية حمى  
 فلا دخول لأولاد البنات **فقل** فيما ذكرت فقد تم الذي ذكرناه  
 ورأيت بعض الناس يقول أنه إذا قال علي أولاد ذكبي  
 وأولاد أولادي أن أولاد البنات يدخلون حينئذ من غير أن يقول  
 في المسألة رأيين وليس الأمر كذلك فإن تعليل أصحاب

يرد

مط

يرد ذلك ولو ذكر عشرة بطون علي ظاهر الرواية فإن  
 تعليل ظاهر الرواية فيما نقلناه عن المحيط هو أن يحصل  
 المانع من دخولهم كونهم ليسوا منسوبين إلي أبيهم دون  
 أمهاتهم فعلي هذا لو ذكر جنس بطون أو أكثر لا يدخلون  
 علي ظاهر الرواية للمعنى الذي ذكرناه وقد صرح صاحب  
 الهداية في التخييس كما ذكرنا أن الفتوى علي ظاهر الرواية  
 أنهم لا يدخلون والله تعالى أعلم **واما مسألة** الزيا  
 في اجرة المأجور إذا كان وقفا وهل تنسخ الاجارة بها أم لا  
 ونحوه **يرد ذلك فتقول** كما ذكر في فتاوي قاضي خان المتولي  
 إذا اجتمع الموقوف من رجل ثم جاء آخر وزاد في اجرة المأ  
 قالوا إن كان حين اجتمع المأ من الأول **ساجد** باجرة مثله  
 أو ينقصان يسير يتقارب الناس في مثله فليس للمتولي  
 أن يخرج الأول قبل انقضاء مدة الاجارة وإن كانت  
 الاجارة الأولى بما لا يتقارب فيه تكون قاسدة وله أن  
 يولجها اجارة صحيحة أما من الأول أو من غيره باجرة  
 المثل أو بالزيادة علي قدر ما يرضي به المستأجر وإن كانت  
 الاجارة الأولى باجرة المثل ثم زاد اداجه مثلها كان للمتولي  
 أن يفسخ الاجارة وما لم يفسخ يكون علي المستأجر المسمى  
 كذا ذكره الطحاوي **وذكر في فتاوي** الخاصي رجل  
 استأجر أرض الوقف ثلاث سنين اجرة معلومة وبقي  
 اجرة المثل **قل** دخلت السنة الثانية كثرت رغبات  
 الناس وأزداد اجرة الأرض ليس للمتولي أن ينقص  
 الاجارة لنقصان اجرة المثل لأن اجرة المثل يقتبر وقت  
 العقد ووقت العقد المسمى اجرة المثل ومنها في كتاب  
 الاجارات وقف اجرة المتولي من رجل ثم جاء آخر وزاده في الاجرة

دة  
 اجردون اجوالين  
 في نسخ الاجارة  
 ام لا



ان كان حين اجبر الحمام اجرة بمقدار اجر مثله او ينقصا  
 يتقارب الناس في مثله فليس للمتولي ان يخرج الاول  
 قبل مضي مدة الاجارة ليواجر غيره وان كانت  
 الاجارة الاولى بما لا يتقارب الناس في مثله فهي  
 فاسدة فله ان يواجر اجارة صحيحة اما من  
 الاول او من الثاني باجر المثل والزيادة على قدر  
 ما رضى المستاجر وذكر في واقعات الحسام الشاهد  
 رجل استاجر ارض وقف ثلاث سنين باجرة معلومة  
 هي اجر المثل فلما دخلت السنة الثانية كثرت  
 الرغبات وازداد اجر الارض ليس للمتولي ان  
 ينقص هذه الاجارة لنقصان اجر المثل يعتبر وقت  
 العقد ووقت العقد المسمى اجر المثل وفيها  
 ايضا من الاجارات حمام وقف اجرة المتولي  
 من رجل فجاخر ومن ادعى في الاجرة ليس للمتولي ان ينقص  
 الاجارة الاولى اذا اجر باجر المثل او نقص قدرها  
 يتقارب في مثله فالاجارة فاسدة وله ان ينقصه  
 وذكر في الفتاوى البدعية رجل استاجر ارضاً بوقف  
 ثلاث سنين باجرة معلومة هي اجرة المثل فلما دخلت السنة  
 الثانية كثرت رغبات الناس فازداد اجر الارض قالوا  
 ليس للمتولي ان ينقص الاجارة لنقصان اجر المثل لان  
 المسمى اجر المثل واجر المثل انما يعتبر وقت العقد  
 ووقت العقد كان المسمى اجر المثل فلا يعتبر التغيير  
 بعد ذلك وذكر في الترجمة اذا استاجر ارض  
 الوقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي اجرة المثل  
 حتى جازت الاجارة فرفضت اجرتها لا تنسخ الاجارة

واذا

واذا ازداد اجر مثله بعد مضي مدة علي رواية فتاوى  
 سمرقندة تنسخ العقد وعلي رواية شرح الطحاوي  
 يفسخ ويجرد العقد والى وقت الفسخ يجب المسمى لما  
 مضى ولو كانت الارض بحال لا يمكن فسخ الاجارة وان  
 كان فيها زرع لم يستحصل بعد والى وقت زيادته يجب  
 المسمى بخدوره وبعد الزيادة الى تمام السنة يجب اجر  
 المثل ومن زيادة الاجر تعتبر اذا زاد عند الملك هذه  
 الجملة في مزارعة شرح الطحاوي وذكر في خزانة  
 الاكل لو اجر المثل الى ارض الوقف فزرعها المستاجر ثم  
 طلب غيره بزيادة اجرة ينظر ان كان فيه عين وقت  
 الاجارة للمتولي ان يلزمه هذه الزيادة يعني المستاجر  
 وان امتنع يفسخ وان لم يكن فيها عين لا يقترض له وذكر  
 في المحيط لا يجوز اجارة الوقف الا باجر المثل ولو اجر  
 ثلاث سنين باجر المثل ثم ازداد اجرة ذلك لكثرة الرغبات  
 ليس للمتولي ان ينقص هذه الاجارة لنقصان اجر المثل  
 يعتبر وقت العقد المسمى اجر المثل وذكر في الاحكام  
 استاجر ارض وقف ثلاث سنين باجرة معلومة والاجرة في  
 السنة الاولى اجرة المثل في السنة الاولى اجرة المثل  
 وفي السنة الثانية ازداد رغبات الناس ليس للمتولي  
 ان ينقص هذه الاجارة وفي النوارل حمام وقف  
 اجره القيم ثم جالض فزاد في الاجرة ان كان حين اجبر  
 اجر مثله او نقصان يتقارب الناس في مثله فليس  
 للمتولي ان يخرج المستاجر منه قبل تمام المدة وان  
 كان مما لا يتقارب الناس فيه فالاجارة فاسدة وذكر  
 حسام الدين في اجارة الوقف اذا ازداد اجر مثله



كان للمتولي ان يفسخ العقد وما لم يفسخ يجب المسمى  
وذكر في القنية ويجوز استئجار الاراض مدة طويلة  
عشر سنين او اكثر يخص السعر او غلاي الملك **وقب**  
الوقف اذا ازداد اجر مثله في خلال المدة يفسخ ويحتاج  
الي تجديد العقد **ثانيا** **وذكر** في البدائع في كتاب  
الاجارات منه اجود ارا هي ملكه ثم غلاي اجر الدار ليس  
له ان يفسخ العقد الا في الوقف فانه يفسخ نظر للعقد  
ويجود العقد في المستقبل علي اجر معلومة وفيها مضي  
يجب المسمى بقدره **وقب** هذا اذا زاد اجر منزل  
الدار فلما اذا اجا واحد وزاد في الاجرة تعنتا علي  
المستاجر الاول فلا يقبض ذلك ثم انما انفسخ هذه  
الاجارة اذا امكن الفسخ فاما اذا لم يمكن فلا يفسخ  
بل يترك الي ان يستحصل الزرع باجر المثل والي  
وقت الزيادة يجب المسمى بقدره وبعد الزيادة الي  
ان يستحصل يجب اجر المثل هذا اذا غلاي اجر مثل  
الوقف فاذا رخص فان الاجارة لا تنفسخ لان المستاجر  
رضي بذلك القدر زيادة ولان الفسخ في الوقف عند  
الغلاي يعني النظر في الوقف **وقب** هذا ضرر فلا  
يفسخ **وذكر** في فتاوي قاضي خان في الوصايا  
ما صورته وصي باع شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه  
بالثمن ما باع فان القاضي يرجع الي اهل البصر ان اخبروه  
اثبات من اهل البصر والامانة انه باع بغيره وان  
وان علمته ذلك فان القاضي لا يلتفت الي من يزعمون  
كان في الزيادة يشتري بالثمن في السوق باقل لا ينقص  
مع الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع الي اهل البصر  
والامانة

والامانة فان اجتمع رجلان منهم علي شيء يؤخذ بقوله  
هذه اعلي قول محمد **اسا** علي قولها قول الواحد يكون  
كما في التركية ونحوها وهذا قيم الوقف اذا اجر مستقل  
الوقف ثم جازا **وذكر** في الاجرة **وذكر** في تسمية  
الفتاوي اذا استلج او ضايلات سنين باجرة معلومة  
هي اجر المثل حتي جازت الاجارة فخصت اجرها  
لا تنفسخ الاجارة واذا ازداد اجر مثلها قبل مضي المدة  
علي فتاوي سمرقند لا يفسخ العقد وعلي رواية  
شرح الطحاوي **يب** يفسخ ويجود العقد الي وقت  
الفسخ يجب المسمى لما مضى ولو كانت الارض بحال  
لا يمكن فسخ الاجارة فيها بان كان فيها زرع لم يستحصل  
بعد قالي وقت الزيادة يجب المسمى بقدره وبعد  
الزيادة الي تمام السنة يجب اجر المثل وفي زيادة الاجرة  
تعتبر اذا زادت عند الكل هذه الجملة من مزارعة هي  
الطحاوي **وذكر** في البناء لو كانت الارض المستاجر  
وقفا وقد استاجر بها مدة طويلة ان كان السعر بحاله  
لم يزد ولم ينقص جاز فان غلاي مثلها يفسخ ويجب المسمى  
فيها مضي ويجود ثانيا فيها بقي ولو كانت الارض بحال لم يفسخ  
الفسخ بان كان فيها زرع لم يستحصل لا يفسخ لكنه يجب المسمى  
الي وقت زيادتها وبعد الزيادة الي تمام السنة  
يجب اجر مثلها ولا تعتبر الزيادة في السعر الا اذا زادت  
عند الكل **اسا** العور اذا بعض الناس في اجرتها لم يلتفت  
اليه لعله متعنت فيها **وذكر** في فتاوي برهان الدين  
ابن المعالي ابن عبد العزيز في الوقف المستاجر اذا ازداد  
اجر مثله كان للمتولي ان يفسخ العقد ويحتاج الي تجديد



العقد فيبقى بان له ان يفسخ وما لم يفسخ يجب المسمى في  
مزارعة الطماوي **وهي منسبة** المفتي اوداه اجر المثل  
في الوقف بعد العقد ليس للممتولي ان يفسخ لان اجر المثل  
يعتبر وقت العقد **قلت** فتبين لنا من هذا ما حاصله  
ان الاجارة في الوقف لا يفسخ ولا يفسخ بها زيادة من  
جا يزيد في الاجرة ما لم يتبين ان زيادة اجر المثل في المأجور  
بعد العقد وسواء كان ما زاد مقدرا ثلث الاجرة او  
ربعها او اقل او اكثر من المصاحب من اعتبار اجر المثل  
وقت عقد الاجارة فقط ولم يخرج علي ازيد اجد المثل  
بعد العقد وسواء حصلت من زيادة مستندة الي ان  
اجر المثل زاد ام لا ونقول بالفسخ بعد ذلك ومنهم  
من قال ان الزداد اجر المثل بعد العقد كان للممتولي  
ان يفسخ العقد ويحتاج الي تجديد العقد ثانيا **وخرج**  
الممام برهان الوين ابى المعالي فيها نقلناه انه يعني  
بان له ان يفسخ العقد وما لم يفسخ يجب المسمى لكن  
شروطا ان يفسخ اذا كانت الزيادة معتبرة عند الكل  
اما لو جا واحد وزاد في اجرها لم يلتفت لاحتمال انه  
متعنت فيها ولم يقل احد من اصحابنا انه اذا شفع  
زاد في الاجرة اما الربع والثلث او اقل او اكثر من الاجارة  
تفسخ او يبيع فسخها بمقتضى زيادة هذا الرجل فقط  
بل ينعوا فيها ذكرناه عنهم في هذه الاوراق لا يلتفت  
الي زيادة ولا يعلم بها وعلموا فقالوا العلة متعنت  
وكلام المتعنت لا يبعد به ولا يرجع عليه وقاضي خات  
خرج فيها نقلناه من كتاب العوضا بما قرناه وان القاضي  
لا يلتفت اليه من جاز يوجب بل يرجع فيه الي ارباب الخبرة

فيها

فيها نقلناه عنه فان قيل هذا مسلم اذا كانت الاجارة  
الاولى وقعت باجر المثل ونقلت ذلك عند الحاكم اما  
اذا حصلت اجارة اما من عامل الوقف او من جانيه او  
ماظه ولم يشهد الشهود فيها بان الاجرة المثل وقت  
العقد فاذا جا من يزيد علي هذا المستاجر في الاجرة اما عقب  
العقد او بعده من غير ان يظهر للمالك انه متعنت لم يفسخ  
هذه الزيادة نظرا للوقف وربما تبين بذلك ان الاجارة  
الاولى كانت بدون اجر المثل **قلت** الاجارة الاولى  
اذا كانت صحيحة عارية عن شرط يفسخها لم يضرها زيادة  
من يزيد ما لم يتبين اجر المثل زاد بعد العقد ما ذكرت  
من كون اجر المثل مسكونا عنه ولم يشهد به الشهود  
وقت العقد فلا يضرها ايضا لان الوي يشترط الصحة  
الاجارة في الوقف هي الشروط التي تشترط في الملك لكن  
يزيد عليها بان تكون الاجارة فيه اجر المثل وقت العقد  
فاذا سلموا عن ذلك فالاصل الصحة اما ان يتبين بما جا  
يزيد ان الاجارة الاولى وقعت بدون اجر المثل وان  
اجر مثلها اذ ذاك اكثر مما اوجرت به فاذا تبين ذلك  
انفسخت الاجارة الاولى تكونها حصلت بدون اجر المثل  
لا بالزيادة التي زادها عما اعتبر ما زاد فيحتاج الي  
شرط اخر وهو ان يبين اجر المثل قد زاد بعد العقد  
مطلقا من غير ان يشترط عليه ان ما زاده هو اجر المثل  
فان بين ذلك اما ان تسمع الزيادة ثم الزيادة هذه لا يخلو  
اما ان تكون اجر المثل او اقل او اكثر فان كانت مقدرا  
اجر المثل ساءل ايجار الوقف منه بهذه الزيادة وان  
كانت اقل لا يوجب الوقف منه بها فقط بل فيما اجر المثل



ان اختار وان كانت اكثر من احدى المثل فيجوز ايضا بقي  
 ان الذي يفسخ هذا العقد من هو ظاهر كلامهم ان  
 المتولي للوقف هو الذي يفسخه لا غيره فيكون العلم فيه  
 حينئذ الى المتولي برفع الامر الى القاضي وبإثبات الرجل  
 الذي جاوره الزايد وتبين عند القاضي ان هذا الشخص  
 الذي زاده هو اجد مثل هذا المكان في هذا الوقت  
 عند كل الناس دون الذي دفعه وخذه فاذا اكمل  
 ذلك يقول المتولي فسخت هذا العقد بكل ذلك بحضور  
 المستأجر الاول فاذا فسخته يسأل من القاضي امضا  
 ذلك الفسخ ويحكم به مع العلم بالخلاف حتى يرتفع اختلاف  
 العلماء في المسألة كما قلنا من امضا الفسخ يموت احد  
 المتعاقدين في الاجارة اذا كان عقده لنفسه لان القاضي  
 هو الذي يبتدي بالفسخ من غير ان يفسخ المتولي الام  
 الا اذا امتنع ناظر الوقف عن ذلك فيجوز للقاضي  
 ان يبتدي بالفسخ ويحكم به في هذا خلاصه ما ظهر لي  
 من كلام الامام صاحب قدس الله ارواحهم ما نقله في هذه  
 المسألة **واما مسألة الوقف** فانها هل تكون على حكم  
 البسط ام على اعتبار الادراك اعني ان الذي ادرك  
 في زمانه من ماله من دون من كانت قبله من المستحقين  
 ام لا ويتضمن هذه المسألة ايضا مسألة غلة اوقاف  
 المدارس وهل يكون حكمها حكم غلة الوقف على الاول  
 والا قارب ام تغترب الحكم بينهما وتختبر الكلام في  
 ذلك كله فتقول وبالله المستعان ذكره لاله رحمه  
 الله في وقفه ارايت رجلا قال ارضي هذه صدقة  
 موقوفة علي ولدي وعليه ان يحدد لي من الولد

فاذا

فاذا تعرضوا فعلى الفقراء والمساكين قال هذا جابر  
 فان لم يحدث له ولد وجاءت الغلة ايعطي ولا الولد القيام  
 الغلة قال نعم اعطيهم الغلة ولا احبس لمن يحدث له من  
 الولد شيئا وانما انظر الي عودهم يوم ياتي الغلة الا يرب  
 لو ان رجلا قال قد وقفت ارضي هذه علي فواشي فاذا  
 تعرضوا جميعا فعلى الفقراء والمساكين اي انما انظر الي عودهم  
 يوم ياتي الغلة ولا اعطي من يحدث من القرابة من  
 الغلات الما صينة شيئا واعطيهم من الغلات الحادثة وانما  
 انظر الي عودهم يوم ياتي الغلة وكذلك الباب الاول  
 لا يكون لمن يحدث من الولد وانما انظر الي مبي الغلة فمن  
 كان منهم موجودا يوم ياتي الغلة فقد وجبت له الغلة  
 ولا التفت الي من مات منهم قبل ذلك **قلت** ارايت  
 ان كان له ولد يوم وقف الوقف عشرة قال كان من مات  
 منهم بطلت حصته وكان الواقف عليه من بقي منهم ما بقي  
 منهم احد **قلت** ارايت ان مات منهم بعد مبي الغلة  
 قال حصته من مات منهم بعد مبي الغلة ميراث لورثته  
 علي كتاب الله تعالى اوفي من ذلك دينه وانفق وصاياه  
 وارث زوجته منه لانه مال قد ملكه قبل ان يموت  
 واما ما يحدث من الغلة بعد وفاة من ملك منهم فهي  
 لمن بقي منهم دون من ملك منهم **قلت** ارايت  
 رجلا قال ارضي هذه صدقة موقوفة علي قرايتي  
 فمات بعضهم قال اجعلها لمن بقي منهم ما بقي منهم احد  
 ولا التفت الي من ملك منهم قبل مبي الغلة وادخلت  
 بينهم من يحدث منهم قبل مبي الغلة ومن مات منهم  
 بعد مبي الغلة فقد وجبت حصته لهم وهي ميراث



علي ما وصفت لك ولاحق له فيما يحدث من الغلات قبل  
 مجي الغلة فقد حدثت حصة كل واحد منكم وادخلت بينهم من يحدث  
 منهم قبل مجي الغلة ومن مات منهم وكذلك الولد وكذلك ايضا  
 في صدر الباب قال قلت ارايت رجلا جعل اظاله  
 صدقة موقوفة علي ولده ومن بعد ذلك علي المساكين  
 قال هذا جائز **قلت** ارايت ان حدث بعد ذلك  
 له ولد يكون له من غلات الوقف شيء قال نعم هو اسوة  
 من كان من ولده يوم وقف الوقف **قلت** ولم **قلت**  
 ذلك قال لا ثم كلهم من ولده والاسم جميعهم جميعا وانما  
 انظر الي الغلة يوم تكون غلة فمن كان له من الولد  
 يومئذ هم جميعا فيها سواء لان الغلة مما يجب لمن  
 كان مخلوقا منهم يوم تكون غلة فمن كان للواقف يومئذ  
 من الولد هم جميعا سواء وانما هذا عندني بمنزلة  
 رجل قال قد اوصيت بثلاث مالي لولدي عبد الله  
 وانما انظر الي ولدي عبد الله الذين يكونون يوم موت  
 الموصي فيكون الثلث لهم ولا انظر الي من مات منهم  
 قبل ذلك وادخل في الثلث من كان مخلوقا يوم موت  
 الموصي ومن كان مخلوقا يوم اوصي وكذلك الوقف انما  
 انظر الي الغلة يوم تجي فمن كان مخلوقا من الولد لهم  
 جميعا في ذلك سواء وانما التفت الي من مات منهم قبل ذلك  
 وادخل من كان منهم قبل مجي الغلة كما ادخلت في الباب  
 الاول من حدث قبل موت الموصي ولم التفت الي من  
 مات منهم قبل موت الموصي **قلت** ولم لا تجعل الوقف  
 علي من كان حيا يوم وقف الا اضر ولا يجعل لمن يحدث شيئا  
 والوقف يومئذ لهم خاصة فيكون علي الذين كانوا مخلوقين

دون

دون من يحدث كما يقول في الوصية انما يكون له لمن كان يوم  
 موت الموصي ولا يجعل لمن يحدث بعد ذلك شيئا لان الوصية  
 وجبت بالموت والوقف وجب بالاشهاد قال هما مختلفان  
 واما الوصية فقد ملكها الموصي لهم يوم مات الموصي ولا  
 يتحول ملكهم عنها ولا يدخل فيها من يحدث بعد ذلك لانها وجبت  
 للاوليين واما الوقف فلا يملك الموقوفون عليهم من الارض  
 شيئا بالاشهاد بالوقف وانما يكون الغلة يوم تجي وليس ان  
 يملكها قوم قبل ان يتحقق وانما انظر الي الغلة يوم تجي  
 و الي الوصية يوم تجب لاهلها الا ترى ان الوصية لم يملكها  
 اهلها بالاشهاد لهم بالوصية دون الموت ولذلك الوقف لم  
 يملك الموقوف عليه بالاشهاد بالوقف **قلت** شيئا دون ان  
 يتحقق الغلة وانما يملكون الغلة بموت الموصي والغلة في  
 الوقف يوم تحقق الغلة قياس الوصية يوم تجب بموت  
 الموصي قياس الغلة يوم تتحقق قال ابو خالو يوسف  
 ابن خالو ان الوقف والوصية في هذا سواء قال قائل  
 فما جئتك علي من قال يكون الوقف لمن كان مخلوقا من  
 الولد يوم وقف دون من يحدث من الولد له قبل له **فما**  
 تقول في رجل قال ارض صدقة موقوفة علي الفقير امن  
 ولدي عبد الله يوم وقف الوقف فقير او اغنيا فان قال اعطي  
 فقراهم يوم وقف ولا اعطي الاغنيا شيئا قيل له ان الوقف وجب  
 باعيانهم خاصة دون الاولين فان قال نعم هو لهم كما ان الوقف  
 وجب للولد المخلوقين يوم وقف الوقف دون من يحدث **فما**  
 قيل له فما تقول ان استغني الذين كانوا فقرا واقترع الذين  
 كانوا اغنيا ينبغي في قياس قولك ان يعطي الذين هم اغنيا  
 لانهم كانوا يوم الوقف قد وجب لهم ويمنع الذين هم لانهم كانوا



اغنيا يوم وقف الوقف وهذا قبيح وليس هذا شي وليس  
هذا علي مطلق كلام الناس ومذهبهم ووقوفهم وانما مذهب  
الناس في وقوفهم علي من يكون فقرا منهم يوم تاتي الغلة  
وعلي ان يحسوا من استغني منهم ويدخلون من اقتصر منهم  
وكذلك الوقف علي الولد ايضا ينظر الي من كان تاتي الغلة  
وذكر في الخير لوقال ارضي هذه صدقة موقوفة علي  
من يحدث لي من الولد وليس له ولد فانه يجوز وان ادركت  
الغلة فتمت علي الفقرا فان حدث له ولد بعد ذلك فلا  
حظ له من هذه الغلة لان او ان استحقاق هذه سبق  
حدوث هذا الولد **فذكر الحضاف في وقعة قلت** فما تقول  
ان قال جعلت ارضي هذه صدقة لله ابا علي ولدي وولد  
ولدي واولادهم ونسلهم ابا ما تناسلوا وعلي ان يسدوا  
بالبطن الاعلي ثم البطن الذين يلبونهم بطنا بعد بطن  
حتى ينتهي الي اخر البطون منهم فمن بعدهم علي المساكين  
قال هذا جائز علي ما شرطه وتكون الغلة للبطن الاعلي بطنا  
بعد بطن ابا ما بقي منهم **احد قلت** فما تقول فحين  
يموت من البطن الاعلي قال يسقط سهمه وتكون الغلة  
لمن يكون موجودا فيهم حين تطلع الغلة **قلت** فان  
مات البطن الاعلي الا واحد **قال** فالغلة لهذا الواحد  
دون البطن الذي يليه **قلت** فما تقول في ولد من مات  
من البطن الاعلي هل يكون له شيء من الغلة قال لا يكون  
لهم من الغلة شي الا ان يموت احد من الاعلي بعد ان تطلع الغلة  
فيكون الميراث منهم قد استحق سهمه منها فيكون سهمه  
هذا الورثة جميعا **قلت** فمن مات منهم قبل ان تطلع  
الغلة قال فلا حق للميت منهم في هذه الغلة ومن الحضاف

ايضا

ايضا قال **قلت** ارايت رجلا قال ارضي هذه صدقة موقوفة  
لله ابا علي ولدي ومن بعدهم علي المساكين قال الوقف  
جائز والغلة لولد زيد من كان منهم يوم وقف هذا الوقف وكل  
ولد يحدث لزيد فينظر الي الغلة يوم يحيي فيشترى ولد زيد  
فيها جميعا ومن مات منهم سقط سهمه وكانت الغلة كلها  
لمن سقى منهم ولو بقي واحد كانت الغلة كلها له **ذكرها في باب**  
**الوقف علي ورثة فلان منه** **فذكر في التخييس والمزيد**  
لوقف علي فقرا اقرا بنته فاقترع بعضهم واستغني الباقيون  
ينظر الي من كان فقيرا وقت حدوث الغلة فيعطي له وقال ايضا  
رجل وقف ارضا له علي اولاده فلان وجعل اخاه للفقرا وليس  
لفلان اولاد قال الوقف جائز وتكون الغلة للفقرا فان حدث  
لفلان اولاد يصرف ما يحدث من الغلة في الموقوفين الا اولاده  
وان كان لفلان اولاد وحدث له اولاد اخرون ينظر الي ولده  
وقت حدوث الغلة فما كان له وقت حدوث الغلة تصرف  
الغلة اليه لان هذا الجواب عن حدوث الغلة فينظر الي  
ولده وقت الجواب وقال ايضا صاحب التخييس فيه  
رجل وقف داره وصبيحة علي الموالي واولادهم وولد ولهم  
ففي غلة الدار لهذا الولد نصيب فيما مضى قبل الوفاة  
ساقط من ستة اشهر وان كان اكثر من ذلك لا نصيب له  
فيما مضى من ذلك الوقت وفي غلة الصبيحة له نصيب  
فيما حدث من الغلة قبل الوفاة ساقط من ستة اشهر  
لان العبرة للموجود وقت حدوث الغلة ومن التخييس  
ايضا امرأة اخذت نصيبها من الوقف علي وجه الحاجة ثم  
استغنت فمهر علي وجهين اما ان استغنت قبل الخرج او بعد  
خروجها قبل الادراك ففي الوجه الاول عليها ان يرد وفي الوجه



الثاني لان الحق انما يثبت عند حدوث الغلة وذكر  
 في فتاوي الخاص وقف علي فقر اقرا بته فافتقر بعضهم  
 واستغني الباقيون ينظر الي من كان منهم فقيرا يوم حدوث  
 الغلة فيعطي له **ومن** وقف صنعة وداره علي الموالي  
 واولادهم فولد له ولد ففي غلة الدار فيما مضى قبل الولادة  
 لاقل من ستة اشهر لهذا الولد نصيب ولا نصيب له في غلة  
 ما قبل ذلك فيما مضى من ذلك الوقت وفي غلة الضيعة  
 له نصيب فيما حدث من الغلة قبل الولادة لاقل من ستة  
 اشهر لان العبرة للوجوب وقت حدوث الغلة وذكر  
 في تمة الفتاوي اذ اوقف ارضه علي ولده ولبس له ولد  
 لصلبه بعد ذلك صرفت الغلة المستقبلية الي الولد لان  
 كل غلة تدرك فالتنظر الي مستحقها وقت الادراك ولا ينظر  
 الي ما مضى لما مر فاذا وجد وقت الادراك من سماء الوقف  
 صرفت الغلة اليه سواء كان موجودا يوم الوقف او حدث  
 بعده **وذكر** في فتاوي قاضي خان رجل وقف صنعة  
 علي ولده ولبس له ولد لصلبه وله ولد ابن فان الغلة  
 تصرف الي ولد الابن فان حدث للواقف بعد ذلك ولد  
 لصلبه قال الفقهاء ابو جعفر تصرف الغلة الي الولد  
 الحادث وينظر الي كل غلة تصرف الي مستحقها يوم الادراك  
 ولا يعتبر ما مضى سوي ما حدث بعد الوقف او كان  
 موجودا وقت الوقف **ومن** رجل جعل ارضه  
 صدقة موقوفة علي ولده ومن بعدهم علي المساكين  
 فاجاز هذا الوقف واختلفوا في الولد الذي يستحق هذا  
 الوقف قال لعلال المستحق هو الولد الموجود عند وجود  
 الغلة سواء كان موجودا وقت الوقف او حدث بعده وبه

اخذ

اخذ مشايخ بلخ وقال يوسف بن خالد التميمي المستحق  
 هو الموجود قبل الوقف ومن حدث بعد الوقف لا يدخل  
 في الوقف وكذلك الولد لا يدخل في الوقف ان كان له ولد  
 وقت الوقف او حدث قبل وجود الغلة لانه خص ولده  
 بالذكور فلا يدخل فيه **ومن** الوقف علي ولدي وولد ولدي  
 دخل الفريقان جميعا ويعتبر ولده وولد ولده يوم وجود  
 الغلة يستحق الواحد منهم كل الغلة وقت وجود الغلة  
 الوقت الذي ينقصد الزرع حيا وقال بعضهم يوم بصير  
 الزرع متقوما **ومن** الوقف ارضي صدقة موقوفة  
 علي بني وله ابناء او شركا كانت الغلة لهم وان لم يكن له الا  
 ابن واحد وقت وجود الغلة كان يقسم الغلة له والنصف  
 للفقرا **ومن** الوقف ارضي صدقة موقوفة علي فقرا  
 قرايتي او علي فقر اولدي يصح الوقف ويستحق الغلة في  
 قول هلال وعليه الفتوى **ومن** الوقف ارضي صدقة  
 موقوفة علي فقر اخرايتي وكان في ثلثي ثلثه يوم مجي القاسم  
 فقتر واحد فاستغني قبل ان ياخذ حصته من غلة الوقف  
 كان له حصته لان الملك ثبت له يوم مجي الغلة فانه  
 لو مات بعد مجي الغلة قبل ان ياخذ حصته نصيب حصته  
 ميراثا له **ومن** الوقف علي ايتام قرايتي فان احتلهم  
 القلام بعد مجي الغلة فله حصته من هذه الغلة لانه  
 كان يتما يوم مجي الغلة فلا يزول استحقاقه بزوال اليتم  
 كما لا يزول بزوال الفقر فان وقت بيته وبني غيره من  
 المستحقين حضومة في هذه فقال غيره من المستحقين انما  
 احتلهم قبل مجي الغلة كان القول قوله مع يمينه وكذلك  
 في غيره الجارية لان الاستحقاق تعلق باليتم كانت ثمانية



فكان القول قوله في انكاره بوزال الاستحقاق ومن  
رجل وقف على جيرانه في القياس وهو قول الامام  
يكون الوقف لفقرا جيرانه الملا صدقين ومن الاستحقاق  
وهو قولها يكون لكل فقير بحسبه منجد المحلة والسالكين  
والمالك فيه سوا ويدخل المكاتب والعبد وامهات  
الاولاد ويدخل الصبيان والنسوان ولو كان للواقف  
جيران وقت الوقف فانتقل بعضهم الى محلة اخرى وباعوا  
دورهم وانتقل قوم اخر بعد ادراك الفلة قبل الحصاد  
الى جواره فالمعتبر فيه كل من كان جاوره وقت قسمة  
الفلة وذكر من خزائن الاكل ولو جعل ارضه وقفا على  
ولده واخذه للفقرا ممن حدث له من الولد بعده يدخل  
فيعتبر وقت مجي الفلة قيام الاولاد لا وقت الوقف  
بخلاف الوصية حيث يعتبر وجود الولد وقت الوصية  
حتى لا يدخل من بعدها ولو قال هذه صدقة موقوفة  
علي من سكن بالبصرة من ولدي فهي لسكانها ثم لو انتقل  
بعضهم من البصرة الى اللوفة سقط حق من خرج منها  
وثبت للاخريين بالقدم على البصرة فتقسم غلتها على من  
سكن بالبصرة وقت الفلة ولو قال علي فقرا اقرايتي  
يعتبر فقرهم وقت ادراك الفلة ومن استغنى منهم  
بعد سقط حقه ومن استغنى ثبت حقه ولو قال علي  
ولدي فاذا اتته منوا فللمساكين تقسم غلاتها على اولاده  
من غير انتظار من يحد بعده وانما هي لمن كان مظلوما وقت  
الفلة فالجمل الذي ولد لفلان من سنة اشهر من جات الفلة  
تدخل في القسمة وكذا في الوصية لو ولد لفلان ثم ولد  
امراة لفلان من سنة اشهر بعد موت الموصي فهو مستحق

وما

وما ولد لسنة اشهر فصاعدا لا يستحق ومن قال  
ابو جعفر لو وقف علي ولده ولا ولد له فهو للفقرا فان  
حدث له ولد بعده يصرف الي ولده ولو وقف علي  
ولده فقرا اقرايته يعتبر الفقرا يوم حدوث الفلة  
لمن كان منهم فقيرا يوم يبيد يعطي والا فلا ومنها  
لو وقف علي فقرا الجيران صح وقم الذهب يلتزقون  
بداره عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعند  
اخريين هم الذين يجتمعون في مسجدكم فهم اهل مسجده  
وقيل الذين يسمعون النداء على صوت وسط ويستحق  
اهل الزمة والمكاتب غلتها بشرط الفقر ومن استغنى  
من جيرانه فالفلة لمن كان فقيرا يوم قسمتها بخلاف  
قوله علي فقرا اقرايتي فهو لمن يكون فقيرا يوم تدرك  
الفلة لا يوم القسمة وقال بعضهم هم اسبان يوم  
تدرك الفلة ويستوي في القسمة من قرب جواره  
ومن بعد والاناث والذكور والصغار والكبار والسكا  
والارباب لا يفضل البعض على البعض اما من غاب  
عن جواره ومن طال في سفره فالفلة لمن في جواره في  
بلده ومنها لو وقف علي الجيران ينظر يوم قسمة  
الفلة لا قبله ولا بعده فلو باع بعض الجيران دورهم  
وانتقلوا الى محلة اخرى بعد ادراك الفلة قبل حصادها  
لا شيء له ولو انتقل الى جواره قبل يوم القسمة فله  
حصته من الفلة وذكر من المحيط ولو قال ارضي  
هذه صدقة موقوفة علي ولدي وعليه ولو فلان فعند  
هلال من يجي يدخل من كان موجودا يوم الوقف لا من  
حدث بعده لان الحق يجب لهم عند الوقف بولي



ان الواقف لو اراد ان يرجع عن الوقف في حال حياته لا يصح  
رجوعه وهلال يقول بان الحق انما يجب في الغلة لا في العين  
لان المصدق جري في الغلة لا في العين لما بينا في نظر الى وقت  
الغلة فصار يوم حدوث الغلة في وقت وجوب الحق  
ليوم موت الموصي في حق وجوب الملك للموصي له في  
الوصية فكذا لك لو وقف على فقر اقربائه فافتقر بعضهم  
واستغني الباقون ينظر الى من كان فقيرا يوم حدوث الغلة  
فيعطى له ثم في كل موضع ثبتت الحق للولد في الغلة  
انما ثبتت للولد له منسوب معروف من الواقف لا من ابوف  
منسبه الا يقول الواقف حتى لو جات جاريته بولد لا قبل  
من ستة اشهر من وقت الغلة فادعاه الواقف ثبت النسب  
ولا حصه له من الغلة ولو جات امراته او ام ولد له لا قبل  
من ستة اشهر من وقت الغلة فله ان يشاركهم لانه يعلم  
انه كان موجودا وقت وجوب الحق في الغلة والواقف  
غير منهم في هذا لانه ثبت النسب بالقراس لا بقوله  
وفي ولد الجارية ثبت النسب بقوله ودعوته فيكون منها  
فيه فلا يصدق في حق غيره وحكي عن الفقيه ابو جعفر  
انه قال يجوز ان يقال عليه قول علما بنا الثلاثة رجمهم  
الله انه يدخل في الوقف ولو جاريته الذي ادعى نسبه  
قياسا على ما اذا باع دارا بجارية فآخذها الشفع بالشفعة  
وتقر ولد الجارية ولو الاقل من ستة اشهر من وقت البيع  
فادعاه البايع ثبت نسبه منه وبطل البيع والشفعة وقد  
صدق في ابطال الشفعة فكذا يصدق في استحقاق الغلة  
وحكي عن الفقيه اي الليث انه قال يجوز ان يقال  
لا يصدق في حق الوقف بالاتفاق بخلاف الشفعة والفرق

ان هناك يصدق في ابطال البيع لا غير لما صدق فيه  
تبطل الشفعة حكما وصورة وهنا ما قصد بهذا القرار  
ايحباب الشركة لهذا الولد في الوقف وفي ذلك ابطال  
حق الباقيين فصد الغلة يصدق فيه وهناك تبطل الشفعة  
حكما لا قصد او يجوز ان يثبت الشيء حكما وان كان لا يثبت  
فصد العزل الاول ثم تكلموا في معرفة اليوم الذي يجب  
الحق في الغلة ذكر هلال هو اليوم الذي صارت الغلة  
قائمة ولم يشترط الفصل عن الموت وقبل هو اليوم الذي  
صارت لها قيمة بحيث يفضل عن الموت وقيل في بلادنا  
هو اليوم الذي صار لها فيه قيمة بحيث يفضل عن الموت  
والخارج فيكون بمنزلة مريض مات وعليه دين وله مال  
فان كان الدين محيطا بماله يصرف الى الدين وان لم يكن محيطا  
بماله يكون ملكا للورثة مشفوا بالدين فكذا احالة الغلة  
اذا كانت الموت والخارج محيطا فانها تصرف اليها وان كان فيها  
فضل عن الموت يكون ملكا للموقوف عليهم مشفوا بالخارج  
والموت فان مات احد من الموقوف عليهم قبل ان نصير  
للغلة قيمة لا يصير ميراثا وهذا قول هلال وعلى  
هذا القياس قول الاخرين فانهم قد اختلفوا في الغناوتين  
الطهرية رجل وقف صبغة على ولده ولبس له ولد  
ولد ولدين قال فان الغلة تصرف الي ولد الابن فان  
حدث للواقف بعد ذلك ولد لصلبه قال ابو جعفر  
تصرف الغلة للولد الحادث وينظر في كل غلة الى مستحقها  
يوم الادراك ولا يعتبر ما مضى سوا حدث بعد الوقف  
او كان موجودا وقت الوقف فان مات الواقف سائمة  
جات الغلة فجات امراته بولد ما بينها وبين سنين



من الساعة التي ادركت فيها الغلة فان هذا الولد يشارك  
الولد الاول في الغلة **قل** فصارا في الاصلين اختلفا  
في هذه المسئلة فقال عمر بن الخطاب في الغلة ويوم تأت  
الغلة وصاحب الذخيرة جعل اوان استخفاف الغلة ادراكها  
والحصا وقال حين تطلع الغلة ويوم تجي وصاحب الهداية  
ذكر وقت حدوث الغلة وقبل الخرج وبعد الخرج قبل  
لادراك ربي كلامه شي يحتاج الي ايضا باي انشا الله  
تعالى والخاصي اورد يوم حدوث الغلة ووقت حدوث  
الغلة وصاحب التمنية قال وقت الادراك وقاضي خان صرح  
بيوم الادراك في موضع وفي موضع عند وجود الغلة ويوم  
وجود الغلة ثم قال والوقت الذي هو وقت وجود الغلة  
الوقت الذي ينقطع فيه الزرع حيا وفي موضع قال يستحق  
الغلة من كان فقيرا وقت وجود الغلة في قول هلال وعليه  
الفتوي وفي موضع اخر قال وقال بعضهم يوم يصير  
الزرع متقوما وفي موضع اخر قال في الوقف علي فقر اجرا  
وقال فلوا انتقل بقض الجيران الي محلة اخي وباعوا دورهم  
وانتقل قوم بعد ادراك الغلة قبل الحصاد الي جواره  
فالمعتبر فيه كل من كان جاره وقت قسمة الغلة وفي خزانه  
الاكل ذكر وقت مجي الغلة ووقت ادراك الغلة ويوم  
تدرك الغلة وفي بعض قال في الوقف علي فقر اجرا انه  
من استغني من جيرانه فالغلة لمن كان فقيرا يوم قسمة بخلاف  
قوله علي فقر اخرا بني فهو لمن كان فقيرا يوم تدرك الغلة  
في يوم القسمة وقال بعضهم هما سيات وفي موضع اخر قال  
في الوقف علي الجيران لا ينظر يوم قسمة الغلة لا قبله ولا  
بعده فلو باع الجيران دورهم وانتقلوا الي محلة اخي بعد  
ادراك

ادراك الغلة قبل حصادها شي ولو انتقل الي جواره قبل  
يوم القسمة فله حصته من الغلة وفي المحيط قال وقت  
حدوث الغلة وقال بعد ذلك ثم تكلموا في معرفة اليوم الذي  
يجب الحق في الغلة ذكر هلال هو الذي صارت للغلة قيمة ولهم  
يشترط الفصل عن الموت وقيل هو اليوم الذي به صار  
لها قيمة بحيث يفضل عن الموت وقيل في بلادنا هو اليوم الذي  
صار له القيمة بحيث يفضل عن الموت والخارج فان مات احد  
من الموقوف عليهم قبل ان يقسم للغلة قيمة لم يصير ميراثا  
وان مات بعد ما صارت للغلة قيمة صار يقسيم ميراثا وهذا  
قول هلال وعليه هذا القياس قول الاخرين قافهم وفي الفتاوي  
الظهرية قال ينظر في كل غلة الي مستحقها يوم الادراك ولا  
يعتبر ما مضى سوا حدث بعد الوقف وكان موجودا وقت الوقف  
هذه عبارة تهم وقد نقلناها عنهم فيها تقدم وفيها من الاغلا  
ما لا ينبغي فلا بد ان ينظر في ذلك ويختار في التوفيق ان امكن  
في البعض وفيما لم يمكن ينظر الي ما يرجع بعضا علي بعض  
هو موافق للفقهاء عند الغرور والشواهد فيكون هو القول  
الصحيح الذي يعمل به وما عداه مرجوح مستند من الله  
سبحانه الممونة والتوفيق وهو خير من قول وبالله  
المستعان عبارة هلال رحمه الله اورد ما فيها اذا وقف وقال  
اوصني هذه صدقة موقوفة علي ولدي وعلي من يحدث لي من  
الولد فان انقرضوا فالي الفقراء والمساكين قال هو صاحب  
**قل** فان لم يحدث له ولد وجاءت الغلة ايعطي هؤلاء  
الولد القيام قال نعم اعطيهم الغلة ولا حصص لمن يحدث  
له من الولد شيئا وانما انظر الي عددهم يوم تأت واستشهد  
لما ذكره مسالة الوقف علي قرأ بنين فاذا انقرضوا فعلي

فات



المسالك قال فيها اي انما انظر الي عدد يوم تاتي القلة  
 ولا اعطي من يحدث من الغزاة من القلات الماضية شيئا  
 واعطيهم من القلات الحادثة وكذلك الاول لا يكون  
 لمن يحدث من الولد فاما انظر الي مجي القلة فمن كان  
 منهم مخلوقا يوم تاتي القلة فقد وجب له القلة  
 ولا التقات الي من مات منهم قبل ذلك فقول يوم  
 تاتي القلة ومجي القلة واحد ليس بينهما اختلاف  
 بقي هذا المراد من قوله يوم تاتي القلة ومجي القلة  
 ومن ادرك القلة وهي صيرورة الفجر والتعجير  
 والحبوب فتوالتكلا من الانتفاع به ومن ظهور ذلك من  
 الارض وهو اول ما يخرج الزرع من الارض والثمار من  
 البصون من غير ان يظهر فيه حب اصلا من التوسط  
 فيما بين ذلك وهو صيرورة الزرع ملبسا والثمار عسا  
 قبل ادراكها الذي وقعت عليه من كلام هلال في  
 وقعه هو ما نقلته لا غير ولكن صاحب المجلد نقل  
 عن هلال في معرفة اليوم الذي صار للقلة قيمة فعلي  
 هذا يحمل كلام هلال من يوم مجي ويوم تاتي علي ان  
 المراد منه ظهور الزرع من الارض والزه من الفصون  
 لان له قيمة في الجملة كما قالوا في بيع ما لم يبد صلاحه  
 واعتبروا مطلق الانتفاع فكذلك هنا وانما ما ذكره  
 في الذخيرة فانه اورد ذلك فيما اذا قال ارضي  
 هذه صدقة موقوفة علي من يحدث له من الولد  
 وليس له ولد فانه يجوز فان ادرك القلة فتمت  
 علي الفقير فان حدث له ولو بعد ذلك فلا حظ له من  
 هذه القلة لان اوان استحقاق هذه سبق حدوث  
 هذا

هذا الولد فلهذا اغير مخالف لما ذكره هلال وان كان  
 يلبا درالذهن اليه اول وصلة انه مخالف وبما منه  
 انه قد نفذ لنا ان هلال لا اعتبر بهم بصير للغة  
 قيمة من ادراك هذا الوقت استحقاق ومن مات قبله  
 لم يستحق شيئا وكذا من حدث بعده والذي ذكره صاحب  
 الذخيرة صوري فانه حدث للواقف ولو بعد ادراك  
 القلة فاجاب بانه لا يستحق شيئا وهو موافق لقول  
 هلال لان وقت الاستحقاق يوم نصير للقلة قيمة لا قبله  
 ولا بعده وهذا الولد ولو بعد ادراك القلة فلا يستحق  
 شيئا فكان جواب الذخيرة موافقا لقول هلال يقال  
 ان صاحب الذخيرة قال لان اوان استحقاق هذه القلة  
 سبق حدوث هذا الولد فيقتضي ان وقت الاستحقاق  
 وقت ادراك القلة لا ما نقول قوله ان الاستحقاق  
 سيف حدوث الولد يصدق علي يوم نصير للقلة قيمة  
 فان من ولو بعد ادراك القلة فهو مولود بعد ظهورها  
 من الارض قطعنا وليس في كلام الذخيرة ما يدل علي  
 ان المراد باوان الاستحقاق من الادراك فان  
 قبل علي ما قررت واطلت في الغايبة في قوله في الذخيرة  
 فان ادرك القلة فتمت علي الفقير ثم فان حدث له ولد  
 بعد ذلك وهو يشيوا الي من الادراك فلو لم يكن مراده  
 باوان الاستحقاق من الادراك والا ما كان في قوله  
 فان ادركت غايبة نظرت حسنا وافدت  
 ا مراستحسنا وحركت ما كان ساكنا فاعلم ان قوله  
 فان ادركت القلة فتمت علي الفقير فابذل ان الوا  
 تعليم ناظر الوقف متي يفرق هذه القلة علي الفقراء

حرة



فانه لو قال فان اظهرت الغلة اقامت الغلة تكون  
 للفقر الكان يفهم انه يجوز للناظر ان يعطي الغلة للفقر قبل  
 ادراكها ولم يحصل به النفع التام للفقر والناظر ممنوع  
 عن تصرف يكون فيه نقص الاقرب انه يجوز ان يوجر الوقف  
 باجر المثل ولو اجر بدونه تبطل الاجارة فلا يثبت نظريه  
 فما كان انظر للوقف فعله وما كان فيه ضرر على الوقف  
 تركه فلا ينفذ تصرفه فيه **القاعدة** الاخرى انه في معنى  
 جواب عن سوال مقدر تفذيره ان الوقف وفق على من  
 يحدث له من الولد وليس له ولد وقد قلتم بانه يجوز فقلات  
 هذا الوقف اذا جات لمن يكون فقال فان ادركت الغلة  
 قسمت على الفقرا ليحصل جواب هذا السؤال المقدر ويجوز  
 عن الدخول الاول بلفظ ادركت وعلى ان كلام الذخيرة هو  
 لا يعارض كلام هلال فانه ينقل من الفتاوي وغيرها وهو  
 من اخرج او هلال فناصر الائمة كالشافعي واحمد والبخاري  
 ومسلم رضي الله عنهم وفي الجملة فيما ذكرنا هذا الوقف  
 الا التحسين الظن في المصنفين **واما** ما ذكره الخصاف  
 رحمه الله تعالى من قوله حين تطلع الغلة فظاهر موافق  
 لما قال هلال بانه يصرف على الزرع اذا اظهر من الارض انه  
 طلعت الغلة ولذا ما في الشيخ من الزهر على اعتبار الحقيقة  
 او اعتبار المجاز وذلك لان حقيقة الطلوع بدو الزرع ونحو  
 من الارض وذلك الطالع هو غلته لانه وان لم يادرك  
 ما تنغير عينه بل تنمو وتزايده في نفسها فكان حقيقة  
 لما يطلع من الارض اولها يخرج من القصور وان قلنا  
 المراد من قوله حين تطلع الغلة الفتح عينه والحبوب  
 او نفس الثمار المتكاملة وانه على وجه المجاز فما يصرف  
 وذلك

وذلك لان تسمية الشيء ما يؤول اليه يجوز قال الله تعالى  
 اي اواني اعصر حمأ وقال تعالى انك ميت وانهم ميتون  
 وهما تسمية الزرع قحما او حبا باعتبار ما يؤول اليه يجوز  
 على وجه المجاز واذا جاز فصار قوله يوم تطلع الغلة نفس  
 ظهورها من الارض والافوقت الاله والى ما يقال له طلوع  
 فينبه من الظهور جليلا **واما** على اعتبار الحقيقة  
 بان نقص الزرع غلة **واما** على اعتبار المجاز بانه غلة  
 بما يؤول اليه واما كان فيجب به اعتبار من الظهور من  
 الارض لا وقت الادراك الاقرب ان اصحابنا قالوا فيها  
 اذا قال اقتربت بهذا الشيخ فاذا هو شاب يصح ولو  
 قال لهذا الشاب فاذا هو شيخ لا يجوز وعللوا هناك  
 بان الشيخ لم يكن ان يعود شابا **واما** الشاب فتصير  
 شيخا **واما** ما ذكره صاحب الهداية في التحسين والمزيد  
 مما قلنا انه يحتاج الى ايضاح فتذكر صورة ما قاله ثم تنكلم عليه  
 فتصور ما ذكره قال امرأة اخذت نصيبها من الوقف  
 على وجه الحاجة ثم استغنت معناه ثم تبين عنها فجعل  
 الجواب على التفصيل **واما** اذا استغنت قبل الخرج اي  
 خرج الغلة او بعد قبل الادراك وهذا ظاهر **تقول**  
 في الوجه الاول على ان نرد معناه انها صارت غنية  
 وقت استحقاق الغلة وهو موافق لما قاله هلال  
 ولما قردناه حيث قال عليها ان نرد لانها قبضت مالا  
 تسحقه وفي الوجه الثاني لا ترد لان اوان الاستحقاق  
 جاوره في تقبيرة وما يضرها عنها بعد ذلك كما في الزكاة لو  
 قبضها وهو معسر ثم ايسر لا يجب عليه الرد ويسقط عنه  
 المترك وفي كلام التحسين فائدة جلية وهي ان وقت الادراك



لا يصدق به لانه صرح فقال او بعد خروجه قبل الادراك ثم قال  
 لان الحق انما يثبت عند حدوث الفلة المراد منه خروجهما من  
 الارض والقصور وانما سمى ذلك الوقت غلة لان حدوث  
 الفلة المراد منه قرب الادراك او وقت الادراك وهذا يجب  
 ان يحمل كلام الخصاف وغيره من قولهم حدوث الفلة او مجي الفلة  
 او يوم تأقي الفلة او يوم تطلع الفلة انه ليس المراد الادراك  
 وان الزرع اذا خرج من الارض يسمى غلة وكذا الثمار وهذا  
 من اهم ما يجب على الفقيه الاعتناء به قلله الحمد على ما فهم  
 وعلم وامامنا قاله الخاص من حدوث الفلة ووقت حدوث  
 الفلة فيحمل على ما فسره صاحب الهداية واما ما قاله  
 في التهمة من قوله قائما ينظر الى مستحقها يوم الادراك الى  
 اخره فهو على حالة الظهور من الارض لا على ان الادراك  
 منه يوم المصاد توفيقا بين الاقوال واما ما ذكره قاضي  
 خان من قوله ووقت وجود الفلة الوقت الذي ينقصد  
 الزرع حيا وقال بعضهم يصير الزرع متقوما **فقد**  
 يشير الى ان في المسألة اختلاف المشايخ فممن من قال بان  
 تفسير وجود الفلة الوقت الذي ينقصد الزرع حيا ومنهم  
 من قال يوم يصير الزرع متقوما وهذا قول هلال قصار  
 لنا في المسألة اختلاف المشايخ في تفسير وقت وجود الفلة  
 فقال في موضع اخر اعني قاضي خان يستحق الفلة من  
 كان فقيرا وقت وجود الفلة في قول هلال وعليه الغنوي  
 فلا يتوهم منوهم ان قوله وعليه الغنوي في انه مستحق  
 الفلة من كان فقيرا من وجودها قال **اصل** اني فلك  
 اختلاف المشايخ والاوليان يكون العمل على ما قاله هلال  
 وصاحب الهداية من اعتبار وقت الخرج لا الادراك لانه

اقرب

اقرب الى اقارب الاصحاب والقواعد المذهبية وهو اعتدل  
 ويحمل كلام صاحب التهمة الى انه مال الى قول بعض المشايخ  
 وقال قاضي خان في موضع اخر ولو وقف على فقر اجبرانه  
 قال المتبرق فيه من كان جاره وقت فسخ الفلة لا وقت الادراك  
 وهو ظاهر الفرق بينه وبين ما تقدم من الوقف على المولاد  
 لانه الوقف على فقر الجيران يصدق على اقوام بصفة فاذا  
 زالت الصفة قبل القبض لا يستحق بها بخلاف ما تقدم  
 لانه غير مفيد بوضع ولا بصفة الفقر فلم يكن مجراة مجري  
 الصدقة وهذا يباح منه الغني والفقير واما ما ذكره  
 في المحيط من قوله وتكلموا في معرفة اليوم الذي يجب فيه  
 الحق في الفلة وذكر في قول هلال الى اخره فهو بحث حسن  
 غير انه من محوي كلامه ظهر الى انه يحمل الى اشتراط الموت  
 والخروج وليس تحتها بل لان الكلام في معرفة الوقت الذي  
 يثبت فيه الحق في الفلة لاني ان الموت والخروج بعد ما كان  
 على المستحقين ولا شك ان الحق يثبت لهم بنفس الظهور  
 وان كان الزرع في ذلك الوقت لم يبق الاقرب انهم لو دفعوا  
 الموت والخروج من اموالهم وحصدوا الزرع كان لهم ذلك  
 قال في قوله هلال قلنا من هذا كله ان العدة ما قاله  
 هلال وهو اعتبار قيمة الفلة لا قبلها ولا بعدها هذا فيها  
 يتعلق بالوقف على اولاد الاقارب **اشاء في الاصل**  
 التي على جهات كالموازي والتوب والمساجد وما يشاكل  
 ذلك فاعلم انه ذكر في القنية للزاهد ما صور **فقد**  
 اذ لم يدرس المدرس ولم يوم الامام في اكثر السنة **هو**  
 فلم يتولي ان يعطي كل واحد ما شاؤا اذ كان الوقف على  
 من يدرس ويوم ويعود ولا يعين وقت خروج الفلة



وذكروا بعده فاعلموا انهم في المسجد سنة فلما ادركت  
 غلظة الوقت فيه ماتت في لورقة بخلاف رزق القاضي  
 ثم ذكر بعد هذا ناقلا عن طاحنا الامام الفلانة وقت الاموال  
 ثم انقل لا يرد منه حصه ما بقي من السنة كالقاضي مات  
 واخذ رزق السنة وهكذا الحكم في طلبه العلم في المدارس  
 يعني اذا كان العطا مشافهة فاخذ المنعام وقت الغنمة  
 ثم ترك المدرسة وذكر قبله ناقلا عن ك الاوقاف  
 علي الفقهاء يجوز للاعتناء اذا اقرعوا انفسهم للشفقة فانه  
 كالفقير وان لم يخرج نفسه فان كان معينا جاز والافلا  
 وذكر عن عبد الله الوقف علي الخنفيين المختلفين  
 الي هذه المدرسة لا بأس للفقير منهم ان ياخذ بيت  
 كثر يستوفيه الفقير والفقير ومن عكس للامام الفتي  
 اخذ غلظة الامامة سنين ثم اقرع له انه لا يجوز وقد  
 استهلكه تنكليه انه يوضع الي قيم ذلك المسجد لم  
 يصرفه القيم الي من يستصوبه والي المسلمين فهذه القور  
 التي ذكرها صاحب الغنية فيها ما هو صريح وذلك  
 في ان المدرس والامام والمودن لا يعتبر في حقهم وقت  
 خروج الفلانة وما ذاك الا لان هذه العوايف فيهم  
 كحوب الاجارة وذلك لان المدرس ينزود الي مكان  
 معين وينزل ويقيم الطلبة ويهدي ثواب قراته الي الوقت  
 وكذلك الغنم والامام وهذا كله عمل ليس بواجب  
 عليه فعليه فكان الغدرا الذي يتناول من الوقف الذي  
 هو من مقابلة هذا العمل في معنى الاجرة الاتري ان قوله  
 في الوقف علي الفقهاء الخفية انه يجوز للفتي منهم ان  
 ياخذ ولو لم يكن في معنى الاجرة والامام والفتي ان ياخذ

منه

منه شافحيث جوز واعلمنا انه انما جاز لكونه في مقابلة  
 عمل فيجوز اخذه فبما ساعاه الاستيجار علي اموال الطاعات  
 علي اختيار المتأخرين وعليه الفتوى واذا كان كذلك فاذا  
 مات المدرس في اثنا السنة قبل مجي الفلانة وقبل ظهورها  
 من الارض وقد با شرمه شرمات او عزول ينبغي ان ينظر وقت  
 قسمة الفلانة الي مدة مباشرته والي مباشرة من جايده وبسط  
 المعلوم علي الموتى وينظر كم يكون منه للمدرس المنفصل  
 والمنفصل فيعطى بحسب مدته ولا يعتبر في حقه ما قدمناه  
 من اعتبار من مجي الفلانة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد  
 في الوقف عليهم بل يقتصر الحكم بينهم وبين المدرس والفتي  
 وصاحب وطيفة ما في جهات البر للفتي الذي قدمناه وقوا  
 هو الاشبه بالفتي والاعول وفيها ما هو في الظاهر مخالف  
 لما قرناه ولكن اذا امتنع الفتية فيه التامل تبين له  
 انه لا مخالفة فيه وهو الفقيه الذي تغلب في الغنية عن ط  
 وقوله اخذ الامام الفلانة وقت الادراك ثم انقل لا يسترد  
 منه حصه ما بقي من السنة وقوله وهكذا الحكم في المدارس  
 ووجه المخالفة انه لما نظر الي وقت الادراك علمنا انه لم ينظر  
 الي المباشرة وانما الحق بالاقارب والاولاد والجواب  
 عن هذا اننا نقول لا شك في ان الحامكية لها شئوب الاجرة  
 وشئوب الصلوة وشئوب الصدقة ولورجنا شئوب الاجرة  
 علي البقية لوجب الاسترداد وهو قول بعض المشرخ يسترد  
 منه ولورجنا شئوب الصلوة في كل الاحوال لما كنا نعتبر  
 حالة القبض فقط لا نبرها تلك الصلوة ولورجنا شئوب الصد  
 فقط لما كنا نقول انه يجوز للفتي ان ياخذ من معلوم المدارس  
 اصلا وقد مضوا انه يجوز له الاخذ فلا بد ان ينظر في ذلك كله

قوة



ويجعل في كل شايبة بجنتها من غير اخلال بالآخرين فاعلمنا  
شايبة الاجرة في اعتبار زمن المباشرة وما يقابلها من  
المعلوم واعلمنا شايبة الصلة بالنظر الي ان المورس  
اذا قبض معلومه ومات او عزل انه لا يسترد منه حصة  
ما بقى من السنة واعلمنا شايبة الصدقة في نصيب  
اصل الوقف فان الوقف على الاغنيا ابتداء لا بد  
فيه من ابتفاقية ولا يكون الا بملاحظة جانب الصدقة  
وهذا في كل الاوقاف من الاوقاف على الاولاد والافاق  
والموارس وغير ذلك هذا مما ينبغي ان يتهجد الكلام  
في انه لا مخالفة بين ما ذكره في كل ما قرناه اولاً وذلك  
لان قوله اخذ المام الفلة وقت المدة المذكورة في نقل  
لا يسترد منه حصة ما بقى من السنة فذكر الادراك لاجل  
تحقق القبض وهل يسترد بعض حصة القبض ام لا لانه  
سبق لبيان ان وقت الادراك في الوقف الذي يثبت  
فيه الحق لا مام والطلب لانه فوثر لنا في الوقف على  
الاولاد ان المعتبر على الصحيح وقت مجي الفلة او حدوث  
الفلة وبيان هذه الالفاظ هو مع انه ليس فيه شايبة  
اجرة اصلاً من غير اعتبار زمن الادراك وهذا يشك ان  
فيه شايبة اجرة في النظر الي ان لا يعتبر زمن الادراك  
هنا ايضا في هل يعتبر زمن الظهور كما في حق الاولاد  
ام لا الظاهر انه لا يعتبر بل يكون على حكم المباشرة بالسط  
لانه اعدل كما قدمناه والله تعالى اعلم **واما مسألة**  
اذا اجاز الوقف الموقوف مدة تزيد على المدة  
المقدرة المنقولة في كتب الاصحاب ولم يكن في شرط الوقف  
تعد بمرور الاجازة ولا انه لا يسنانف عقد حتى يفضي العقد  
الاول

اجازة الوقف مدة طويلة

الاول بان اجاز الوقف مثلاً اربع سنين او ست سنين  
والموقوف صبغة او اربع سنين او ثلاثة مثلاً والموقوف  
وارواحوت فهل يقال السنة الزائدة في اجازة الحانوت  
او السنتين على الاختلاف وقعت الاجازة فيها غير  
صحيحة تتحقق الفسخ وتصح السنة الاولى بحصتها من  
الاجرة او يقال ان الاجازة بجمعها فاسدة وبصح العقد  
في المدة كلها وكذا في اجازة الصباغ اه او وقعت الاجازة على  
مدة اربع سنين او ست سنين هل يقال ان الثلاثة الزائدة  
او الثلاث الزائدة وحدهن وتصح في البقية ام لا تصح في كل  
المدة المصينة في الاجازة بجمعها وهل يفتقر الحكم فيها اذا  
كانت الاجازة عقداً واحداً او عقداً وكل عقد مثلاً مقداره  
مقدار المدة التي يجوز الاجازة فيها شرعاً ولا يفتقر الحال  
وتحريم الكلام في ذلك ذكر في شرح مجمع البحرين من الساعات  
قال فحصل في اجازة الوقف يلحق شرط الواقف في اجازته  
فان اهلله قيل مطلق وقيل مقيد بسنة ويجوز للفتوى  
ان يوجز الصباغ ثلاث سنين وغيرها سنة هذا الفصل  
جميعه من الزوائد فان اهل ذلك ولم يقيد الاجازة فان  
المتقدمون من اصحابنا رحمهم الله يجوز اجازته اي مدة  
كانت وقال المتأخرون لا يجوز اجازته اكثر من سنة واحدة  
لانه اذا طالت مدة الاجازة ادى ذلك الي تلك الوقف هو  
واحد راسه وانما قالوا ذلك لقلية اهل الظلم والفسق وقيل  
يجوز في الصباغ ثلاث سنين ولا يجوز غيرها الا سنة واحدة  
وهذا هو المختار للفتوى لان الرعيات في الصباغ لا تقو  
اذا انقضت المدة عن ذلك وفي غيرها لا ضرورة الي الزيادة  
على السنة فيقتضيها وذكر في الاختيار شرح المختار



قال فصل لا يجوز الوقف أكثر من المدة التي شرطها لأنه يجب اعتبار شرط الواقف وإن لم يشترط مدة والمتقدمون من أصحابنا قالوا يجوز إجارته أي مرة كانت والمتأخرون قالوا لا يجوز أكثر من سنة لئلا يتخذ ملكا بطول المدة فتندرس سمة الوقفية ويقسم سمة الملكية للثروة الطائلة في زمانها وتقلهم واستخلاصهم وقيل يجوز في الضياع ثلاث سنين وفي غير الضياع سنة هو المختار لأنه لا يرغب في الضياع أقل من ذلك وذكر في متن البحر المحيط قال ولا يجوز إجارة الطويلة على الوقف ولو احتيج إليها فالوجه في ذلك أن يعقدوا عقودا متوالية كل عقد على سنة فيكون العقد الأول سنة ما لا نه باجعه ويكون العقد الثاني غير لازم لأنه مضاف وإن اجتمع متولي الوقف دارا موقوفة أو أرضا موقوفة أكثر من سنة فإن كان الواقف شرط أنه لا يوافق أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجارها سنة وكانت إجارته أكثر من سنة أدر على الوقف وانفع لا يجوز إجارته أكثر من سنة إذ أرى ذلك خيرا للفقراء وإن يشترط في الوقف أن لا يوافق أكثر من سنة إلا إذا كان انفع للفقراء فحينئذ يجوز إجارته أكثر من سنة **روى** عن الفقيه أبي جعفر أنه كان يقول في الدور لا يوافق أكثر من سنة وأما في الأرض أن كانت الأرض تزرع في كل سنة فكل ذلك وإن كانت في أصل سنين مرة أو في كل ثلاث سنين مرة أو مزرع في كل سنة طائفة منها فينبغي أن يشترط في المدة ذلك العقد الذي يتمكن به المستأجر من زراعة الكل على العادة وكان الشيخ الإمام أبو جعفر النجاشي يبيح في الضياع ثلاث سنين وكان لا يبيح في غير الضياع أكثر

أكثر من سنة واحدة وكان الفقيه أبو الليث يبيح ذلك في ثلاث سنين في الضياع والدور وغيرها وقال **الصور** الشهيد في واقعة المختار أن يعق في الضياع بالحوار في ثلاث سنين إلا إذا كانت المصلحة في الحوار وهذا أمر مختلف باختلاف الموضع واختلاف الزمان وكان القاضي أبو علي النسفي يقول لا ينبغي للمتولي أن يوافق أكثر من ثلاث سنين ولو فعل جازت الإجارة وصحت وعاب هذا القول لا يحتاج إلى الحيلة التي ذكرناها في الإجارة الطويلة وفي وقف الحضانة الواقعة إذا اجتمع الوقف إجارة طويلة فإن كان يخاف على رقبتهما التلغ بفساد هذه الإجارة فلما لم ينظرها وكذا إن كان أحدهما من رجل يخاف على رقبتهما من المحتاج فينبغي للحاكم أن يبيح الإجارة ومثله في الذخيرة وذكر في فتاوى القاضي خان مثل ما نقلناه ورواها فقال ولو أن القيم أجروا الوقف خمس سنين قال الشيخ أبو القيم البجلي لا تجعل إجارة الوقف أكثر من سنة إلا مراعيا ضرورة المحتاج إلى التجهيل الأجوبال من الأحوال وقال الفقيه أبو بكر البجلي أنا لا أقول بفساد هذه الإجارة إذا جرد مدة طويلة لكن الحاكم ينظر فيها إن كان متروكا للوقف يبطلها وهكذا قال الإمام أبو الحسن السعدي فإن احتاج القيم أن يوافق الوقف إجارة طويلة قالوا فالوجه فيه أن يعقد عقودا متوالية كل عقد على سنة ويكون في الصلح استأجر فلان من قلان أرضه كذا وكذا من كذا إلى كذا سنين سنة بكذا سنين عقد على سنة بكذا من عنوان يكون بعضها شرطا في بعض فيكون العقد الأول زما لأنه ناجز والثاني غير لازم لأنه مضاف وذكر في شمس الأمانة السرخسي أن الإجارة المضافة يكون لازمة في أحري الوائين



وهو الصحيح وذكر في المحيط قال **إذا اراد المتولي**  
 أن يعقد على المنفعة أو على العين فإن عقد على النفقة  
 بأن أجره سنين معلومة باجته مثلاً ينظر أن كان الواقف  
 اشترط أن لا يواجر أكثر من سنة لا يجوز لأن **شروط**  
 الواقف مراعي وإن لم يشترط ذلك قال المتقدمون  
 من مشايخنا أنه يجوز ذلك لأن الواقف فوض الأمر  
 إلى المتولي فتزول بمنزلة الواقف للوقف أن يواجر  
 سنين كثيرة فكذا من يقوم مقامه وقال **المتأخرون**  
 من مشايخنا لا يجوز أكثر من سنة واحدة لأنه لو  
 جاز ذلك يخاف على الوقف أن يتخذ ملكاً وكان الشيخ  
 أبو حفص الكبير يجيز الإجارة في الضياع ثلاث سنين  
 لأن مصلحة الوقف في ذلك ولا يجوز في غير الضياع  
 أكثر من سنة واحدة إلا إذا كانت المصلحة في الضياع  
 في عدم جواز إجارته ثلاث سنين أو في غير الضياع  
 المصلحة في جواز إجارته أكثر من سنة واحدة  
 وهذا أمر يختلف باختلاف الموضع والزمان وهو  
 هو المختار للفتوي وكذلك المزارعة والمعاملة  
 وذكر في الخلاصة في الفتاوى قال **المتولي إذا**  
 أجر دار الوقف أكثر من سنة واحدة وهذا أمر  
 يختلف أن كان الواقف شرط في صدك الوقف أن لا  
 يواجر أكثر من سنة لا يجوز وإن لم يشترط شيئاً جاز  
 مقدار سنة إلى ثلاث سنين كذا اختاره الفقيه أبو  
 الليث وقال **الشيخ أبو حفص الكبير** في الضياع  
 يجوز ثلاث سنين وفي غير الضياع لا يجوز أكثر  
 من سنة وقال **القاضي الإمام أبو علي السعدي**

لا ينبغي

لا ينبغي له أن يفعل ولو فعل صححت الإجارة وذكر في  
 الفتاوى الكبير للمحامي متولي الوقف إذا أجر داراً  
 موقوفة أكثر من سنة واحدة فإن كان الواقف  
 شرط أن لا يواجر أكثر من سنة لا يجوز لأن شرط الواقف  
 مراعي وإن لم يشترط ذلك تكملاً لوجه كان الشيخ أبو حفص  
 الحارثي يجيز في الضياع ثلاث سنين ولا يجيز في غير  
 الضياع أكثر من سنة واحدة وكان الفقيه أبو الليث  
 يجيز في ثلاث سنين أو نحو ذلك مما يجزي بين الناس  
 مطلقاً من غير تفصيل فإذا اختلفت في الضياع أن يغني  
 في الجوانب في ثلاث سنين إلا إذا كانت المصلحة في عدم  
 الجوانب وهذا أمر يختلف باختلاف الموضع والزمان  
 وذكر في موضع آخر أن الاختيار للواقف إذا شرط  
 في وقفه أن لا يواجر أكثر من سنة لم يثبت الإجارة وإن  
 كان الواقف لم يشترط ذلك جازت الإجارة ما لم تكن  
 المدة طويلة فاحشة وذكر في هلال في وقفه قال وإن  
 أجرها الواقف سنة أو سنتين قال نعم الإجارة إذا أجزاها  
 إلى وقت معلوم **قلت** وأما الواقف إذا أجزاها سنين  
 ثم مات هل تنقضي الإجارة قال **القياس** أن تنقضي  
 الإجارة ولكن استحسن أن يجعلها إلى الوقف الذي سمي  
 وذكر **الحضائري** في وقفه قال **قلت** أرايت أن أجر  
 الواقف الأرض سنين معلومة ثم مات قبل أن تنقضي  
 مدة الإجارة قال **لا تبطل الإجارة قلت** فتحرر  
 لها من هذا أن المتقاضي من أصحابها لم يقدر الإجارة  
 الوقف مدة بل جاوز الإجارة مطلقاً أي مدة كانت  
 سواء كان الموقوف صبوة أو غيره ما ظاهراً نقلناه من



وقف هلال والخفاف يدل عليه والمتأخرون تعرضوا  
لنقد غيرها لكنهم اختلفوا فمنهم من قال لا يجوز أكثر من  
سنة واحدة ومنهم من قال لا تجعل اجارة الوقف أكثر  
من سنة إلا مرة مرة والقائل بهذا القول هو  
الشيخ أبو القاسم الباقر والشيخ أبو حفص الكبير البخاري  
كان يجيز في الصباغ ثلاث سنين ولا يجيز في غيرها أكثر  
من سنة واحدة وقال الفقيه أبو الليث يجوز من سنة  
إلى ثلاث سنين وقال الشيخ أبو بكر الباقر والإمام شيبه  
الاسلام أبو الحسن علي السعدي أنه لا يقال بغسا هذه  
الاجارة أبدا إذا جرت الوقف خمس سنين ولو جرت مرة  
طويلة لكن الحاكم ينظر أن كان فيها ضرر والوقف أطالها  
وقال القاضي أبو علي النسفي لا ينبغي للمتولي أن يواجر  
أكثر من ثلاث سنين ولو فعل جازت الاجارة وصحت  
وحكم في الخلاصة في الفتاوى عن الإمام علي السعد  
أنه لا ينبغي له أن يفعل ولو فعل صحت الاجارة فاجتمع  
لنا من اقوال المتأخرين بين علي عدم اشتراط التقدير  
في هذه الاجارة قول ركن الاسلام أبي الحسن علي  
السعدي وقول أبي بكر الباقر وقول القاضي أبي علي  
النسفي فصار قول المتقدمين من اصحابنا وقول هؤلاء  
المتأخرين من المتأخرين جهة واحدة وقول الشيخ أبي  
حفص الكبير وجهة واحدة وهو الذي قال في  
المختار أن الفتوى عليه وكذا في مجمع البحرين وما  
قول أبي الليث فهو يوافق ما قاله أبو حفص الكبير  
في أنه سوي بين الصباغ والدور ولم ينصوا على أن  
الفتوى عليه أما ما ذكره الصدوق الشهيد في واقعاته

ما ذكرنا

ما ذكرنا عنه فهو ايضا لم يوافق ابا حفص في الاطلاقات  
فانه جعل الامر مختلفا باختلاف المواضع والزمان وقد  
نصر على ان الفتوى عليه فوجب ان يجعل اطلاق أبي حفص  
الكبير على ما ذكره الصدوق الشهيد من اختلاف الزمان  
والموضع لأننا ان اجارناه عليه طاهرة لم يفصل بين موضع  
وموضع وزمان وزمان بان يكون الجواب أنه لا يجوز  
اجارة الوقف في الصباغ أكثر من ثلاث سنين ولا في  
غيره أكثر من سنة في كل الموضع والارمنية وفيه مخالفة  
بينه وبين ما قاله الصدوق الشهيد وأما حملناه على ما  
قاله الصدوق الشهيد لم يبق مخالفة وهو اول قصار  
ما ذكره في المجمع وشرح المختار ومن صرح بأن الفتوى  
على لغة في الصباغ ثلاث سنين وفي غيرها سنة مع  
باختلاف الموضع والزمان لا أنه في كل الاماكن والارمنية  
فإذا كان الموقوف ضبعة وهي في موضع لا يرفع في  
استيبارها ثلاث سنين وفي زمان يحتاج مما أهله  
عليه الوقف فانه على ما مال الصدوق الشهيد وحمل كلام  
أبي حفص عليه أن لا يواجر أكثر منها وإن كان صندوق  
يجوز أن يواجر أكثر من ثلاث سنين في الصباغ وفي غيرها  
فأطلاق شرح المختار والمجمع يحمل عليه الذي ذكرناه  
وفررنا أنه بهاء بظاهره فخذ انتقروا لنا هذا من  
الكلام بحدود ذلك في موضعين الموضع الاول إذا دار  
الامر بين أن يعمل بقول المتقدمين ويقول من ذكرنا  
من المتأخرين لا يجوز أن يعدل عن اقوال المتقدمين  
اجمع واقوال من ذكرنا قول من المتأخرين ويعمل بقول  
الصدوق الشهيد أبي حفص الكبير على الحمل الذي قررناه



ام لا الموضع الثالث انه اوجب الحال المصير الي قول ابي  
 حفص والصدور الشهادتين وكان الزمان مما يخاف فيه على الوقف  
 اذا اوجر اكثر من ثلاث سنين واوجر اربع سنين او خمس سنين  
 بعد يقال ان الاجارة غير صحيحة في كل المدة ام في الزايد  
 على الثلاث سنين ويكون الجواب فيما سوي الصياح كذلك  
 وهذا الموضع الثاني مقدم ذكره في اول السؤال  
 في صدور المسائل فنقول وبالله التوفيق اما الكلام في  
 الموضع الاول فانما يجب العمل باقوال المتقدمين من  
 اصحاب رجمهم الله لوجوه الاول لو توهم علمهم واختارهم  
 الثاني لقولهم من عصر الامام والائمة الاعلام الثالث  
 لحسن نظرهم وقوة فهمهم للمسايل التي لم توجد فيها  
 رواية للامام منصوصة الرابع لان ما قالوه موافق  
 للاصل المعروف من ان المقادير لا تعرف الاسماء الا من دخل  
 للقياس منها الخامس ان قولهم لا يخلوا اما ان يكون  
 عن رواية وهو الظاهر ولا عن رواية لكنه موافق للقول  
 والفتوى عن الشهادة وما البحث عن بيان الرواية  
 فلا قدرة لنا عليه لانها نقل ولم نقف في ذلك على رواية  
 منقولة عن الامام ولا عن ابي يوسف ومحمد بن الحسن  
 والسادس البحث عن انه موافق للفتوى اعد والعروغ والفتوى  
 فهو ان بيع المنافع يقع بيع الاعيان وهو اصل  
 وفي بيع الاعيان لم يحفظ للتقديس فيها مرة عن احد  
 من اصحاب ولا من اهل العلم فكذلك في بيع المنافع لانها  
 فرعها فلا يرد السلم لانه خرج بالنقص فلا يقاس عليه  
 السادس انا ان نتم لنا وقلنا ان قول المتقدمين  
 عن تخييرهم لا عن رواية فقد تابدموا فتحة من قال من المتأخرين

وم

وهم الاستيلاء الاعلام ركن الاسلام ابي الحسن السعوي  
 وكفي به موبد ابي بكر البلخي الذي طالب فتاوي ابي  
 البيت اخذ من عنه والقاضي ابو علي النسفي علامته وقت  
 والامام ابو القاسم البلخي فان ظاهر كلامه يشير بان الاول  
 للناظر الوقف ان لا يوجر اكثر من سنة فهو لا كلمه توافقوا  
 في القول بعدم التقدير ولا شك ان لا اجتماع الاسرار  
 قوة معتبرة كما قال اصحابنا في حق الامام وابي البيت  
 ومحمد رجمهم الله فانه اذا كان الامام في طهر وهما طرف  
 انه يجوز المعنى والاولي ان يقتني بقول الامام واذا كان  
 احدهما معه لا يجوز ان يقتني بخلافه فليحظر ان لا اجتماع  
 قوة زايدة فتحت اولهم ان يعمل بهذا الضابط في حق  
 اصحابنا ولا يرد علينا ما نقل ان الفتوى عليه وان كان  
 قول زفر كمثل التوليد بالخصوص هل يكون وتليد بالقبض  
 وقولوا بانه يكون وتليد وقال زفر لا يكون وتليد والفتوى  
 عليه قوله لا فانقول هو قول الامام ايضا كما نقله ابو  
 نصر البغدادي في تاريخه ابي حنيفة وارضاه به رضي الله  
 عنهم ونقل عن زفر انه قال ما قلت بقول ابي القاسم به  
 ابو حنيفة وكذا اوردته في حق ابي يوسف ومحمد ولا يمكن  
 ان يقول هذا القول الا هو لا من يقتنه اصحاب ولا يقال  
 ان ما قاله ابو حفص والشهيد يلحق بالموهوب باعتبار  
 انه مخالف لاختلاف العصر والزمان لا اختلاف حجة  
 ومرهات وان الامام رضي الله عنه لو كان في زمانهم  
 لقال به لا فانقول هذا احسن ان لو كانا قائلين بانه يفتي  
 الامر فيه ابي القاسم فان راى ان المدة مما يخاف على الوقف  
 فيها ابطال الاجارة وان كان لا يخاف لا يبطلها لانها تقدر



ان اختلاف العصر والزمان بثلاث سنين في الضياع وفي غيرها  
 سنة لانه ان كان الخوف في زمانهم علي الوقوف اذ ارادوا علي  
 هذا العقد يجاز ان يعتبر بعدهم ويخاف عليه في اقل منها وهو  
 الظاهر من حال الناس فان الزمان كلما له الي اديار والطريق  
 في اهله والظلم الي اخذ الاملاك والاستيلاء علي الاوقاف اثر  
 من الزمان الذي كان فيه فصلا اعمال اختلاف العصر والزمان  
 في التقويم الي رأي القاضي لا الي التفسير ثلاث سنين  
 او سنة قلم يقدرون ان الحكم علي ثلاث سنين في سائر  
 الامتنة فلا يجوز ان يوضع ويثبت عليه المذهب ان الفتوى  
 عليه فان من وقف علي هذا القول ممن لم يقف علي  
 ما وقفنا عليه ما ظن الا انه هو المذهب المروي عن  
 ابي حنيفة رضي الله عنه وخصوصا انه اثبت صاحب  
 الاختيار في شرح المختار للفتوي وفي ذهن العوام  
 الضعفة من الفقهاء انه هو العمدة في المذهب وان  
 جميع ما فيه لا يجوز يعني بخلافه بل غالبهم ما يعرف زمن  
 مصنعه ويظن انه من المتقدمين من الاعلام ولو وقف  
 علي كلام شمس الامة السرخسي ووجوه مخالفاته ليلقت  
 اليه ويقول قد قال في المختار للفتوي قالوا يجب اتباع  
 المتقدمين في امر الدين وشكر المتأخرين علي تذهب  
 كلامهم وتسمي له فمن بعدهم فخرهم الله خير اوصي  
 الله عنهم اجمعين واما الكلام في الموضع الثاني  
 فنقول الظاهر انما ينفسخ العقد في المرة الزائدة علي  
 ثلاث سنين ان كان الما جور ضبعة او علي سنة ان كان  
 غيرها وذلك لان الاصل عندنا ان العقد في الاجارة  
 تقدر حكما عند حدوث كل منفعة لان المنافع بعد وقت العقد

جملة

جملة ويرد العقد عليها حتى جعلوا ان الاجارة تنفسخ بالاعد  
 الظاهرة ويستحق الفسخ بالاعداد الباطنة الخفية  
 ولا يظهر ذلك الفسخ في مجموع المدة انما يظهر في  
 بقيتها وان كان كذلك بالعد في بقدر المضي في  
 الباقي من المدة لحصول العذر فتقدر ان بقدر العقد  
 عند حدوث كل منفعة فلهذا قالوا بان الاجارة تنفسخ  
 فيما بقي من المدة ولو كانت المنافع تقدر موجودة عند  
 العقد لما جاز ان يقال هذا لان فيه تفريق الصفة  
 علي الموجر وهو يتصور به لك فلا يجوز وهذا الذي  
 نحن فيه يشابه هذا من حيث انه تقدر المضي في بقية  
 المدة لان تصرف الناظر عليه الوقف ولا يترك كل منهما  
 امر نظري فما كان انظم للوقف فعل وما كان فيه ضرر  
 علي الوقف لا يعمل تصرفه في حق الوقف كما قالوا اذا  
 اجر المثل لا يجوز واذا عقد عليه من يخاف غلبة علي  
 الوقف لا يجوز وهذا لما كانت المدة الزائدة مطلقة الخوف  
 علي الوقف وانه يتصرف بها زالت ولا يترك عن التصرف فيها  
 فتقدر ان بقدر فيها انه عاقد عند حدوث كل منفعة لان  
 ما تقدر من حيث الحقيقة وهو متقدر من حيث الحكم وبالوقت  
 تقدر العقد منه حقيقة وكذا حكمنا تقدر المضي فاستحققت  
 الفسخ كما في الاعداد وثمة لا يظهر عمل الفسخ في كل المدة  
 بل في باقية فكلوا هنا يقال ان كان كذلك ينبغي ان يفسخ  
 الاجارة ناظر الوقف بموته لانه تقدر العقد من جهته  
 عند حدوث كل منفعة فتقدر المضي فاستحققت الفسخ  
 لانا نقول ناظر الوقف نايب عن الفقير او فيما لم النفع فيه  
 والمصلحة فما كان من تصرفه النفع لم امضي ما كان فيه ضرر

في الوقف



بهم فسخ ويؤونه لم يحصل الضرر لم يشأ به الوليل مع  
الموكل والوصي مع الصبي واما هنا الضرر فيجوز منه والمدة  
بطيئته فيرد عليه قصره فيه خاصة لا فيها الضرر  
فيه وهو الثلاث من السنين في الصباغ والسنة في غيرها  
**وقد** البحث ما سمعته من اخواني وجارييت فيه  
اعيان الفقهاء من المدعي فلم يحصل منهم نفي الضرر  
في كالمهم ولا ايضا في ذلك الوقت وانما فتح الله سبحانه  
وتعالى وله المنفعة عليه به وقت سمي بهذه المسألة  
تفضلا منه وتكرما ولله الحمد اول واخر كما يجب ريبا  
وبرضا **وقد** اكله ثمرة سواله سبحانه وتعالى في الكشف  
عن هذه المسألة لما علمه الله من بطلان وفرض وهو نعم  
المولي ونعم النصير فاذا انقضى لنا هذا اجبنا الى تقسيم  
ما يقع في هذه الاجارة من الصور فنقول لا يخلو **اما**  
ان عقد اعلي هذه الاجارة هذه المدة الكثيرة عقدا واحدا  
او عقودا فان كانا عقدا عليها عقدا واحدا يشتمل مثلا على  
ست سنين جملة فنقول تفسخ الثلاثة الثانية ونصح  
في الثلاثة الاول لكون المنافع تتربع عقب العقد **وان**  
كانا عقودا متفرقة فلا يخلو اما ان كان كل عقد سنة  
او سنتين او ثلاثا فان كان سنة فيصح منها ثلاثة عقود  
وتفسخ في الباقي وان كان كل عقد سنتين فيصح فيه عقد  
ونصف عقد وتفسخ في الباقي ولا يقال ان العقد حصل  
على سنتين فان انقضتا تفرقت الصفقة فتضرر المستاجر  
لما انقضى المنصور اليه حدوث المنفعة لا العقد على ما تقر  
فلم يبق فيه تفرق الصفقة على احد وان كان العقد ثلاثا  
جاز منه في عقودا واحد وتفسخ في الباقي للمعنى الذي ذكرناه

بقي

بقي بيان معرفة من يطلب هذا الفسخ في المدة الزائدة  
من القاضي فهل يقال انه يطلبه ناظر الوقف او المستاجر  
اولا فيقتضي الي طلب احدهما اذا دخلت المدة الزائدة من  
تفسخ الاجارة فيها بنفس الدخول كالعقد الظاهر الذي  
لا يحتاج الي فسخ الحاكم ام ذلك مفوض الي راي القاضي  
بمعنى انه ينصب شخصا فيدعي بالفسخ حسب الظاهر  
ان ذلك لناظر الوقف ولا يمنع من كونه هو الذي باشر  
العقد لا يكون هذا تناقضا منه كما قال اصحابنا في الوصي  
اذا باع مال الصغير ثم ادعي انه باع بعين فاحش تسمع  
دعواه فاذا **اما** علي البيع لا يمنع دعوي العتاد وكذا  
متولي الوقف اذا باع غلة الوقف ثم ادعي انه باع بعين  
فاحش تسمع دعواه وتناقضه هذا البيع لا يمنع دعواه  
ذكر الغريبي الرازي في القنية قلنا هنا ان يقول المدعي  
لناظر الوقف قيا سا علي الدعوي في الغلة لان المنافع  
ابدا تقاس علي اعيان ولا شك ان الدعوي منه صحيحة  
لا انه يطلب منه تسليم الماحور كما في الدعوي في امساك  
الفسخ في الاجارة بالاعذار ولا تضيغ من المستاجر لانه  
لا يطلب فدعواه حقا منع منه اللهم الا ان يقال بفسخ  
منه الدعوي ايضا اذا كان يحمل الاجارة عن المدة الزائدة  
ثم رفع ناظر الوقف الي القاضي فطلب منه الاجارة بحكم  
ان الاجارة في المدة الزائدة للقدر الماضي فيها كما قلنا  
في الدعوي من امساك الفسخ في الاجارة بالقدر اذا كانت  
من جهة المستاجر بهذا الطريق والحسبة لا تجري هنا الا  
اذا كان الوقف منجزا علي الفقرا محضا لله تعالى **فان**  
يملك ذلك القاضي قيا سا علي بقية الحقوق المحضة لله



تعالى والله سبحانه ونفالي اعلم وهذه المسألة وقفت  
 في زمن قاضي القضاة صدر الدين المذكور وحصل فيها اختلا  
 بين المشايخ في ذلك العصر وراي قاضي القضاة صدر الدين  
 المنشار اليه ان العنق يقع في المدة الزائدة لا في مجموع مدة  
 الجارة وقال ايضا القاضي عماد الدين المذكور ان حاله  
 قاضي القضاة صدر الدين عليا كان يري ذلك واستثنت منه  
 هذه الحكاية فثبت عليها وجزم بما قاله عن حاله المذكور  
 رواه لي عنه وسالته عن الماخوذ فقال لا ادري ولا ذكر لي  
 خالي ذلك لا عن نفسه ولا عن الصدر سليمان وقصدت  
 باثبات هذه الحكاية في هذه المسألة حتي يعرف ان الذي  
 قلته فيها سبقت اليه من هذين القاضيين الكبيرين وانهما  
 رايا ما رايت والله الحمد **واما سبيلة** اذا قال اشهدوا  
 ابي وفتت داري التي في محلة كذا ولم يجدوها هل يصح هذا  
 الوقف ام لا وهل تقبل هذه الشهادة ام لا وتخبر الكلام  
 في ذلك فنقول وبالله المستعان **ذكر هلال** قال باب  
 الشهادة في الوقف **قلت** ارايت رجلا شهد عليه  
 شاهدان انه وقف ارضه ولم يجدوها الشاهدان قال  
 الشهادة باطلة **قلت** ولم قال لانها لا بدريان ما شهدا  
 به ولا بدري الحاكم ما يحكم به عندنا كالمجهول وهو كالبيع  
**قلت** ارايت ان حوها احوها ولم يجدوها الاخر **قال**  
 قال الشهادة باطلة لا تجوز **قلت** وكذلك ان حوها ابتلا  
 حدود قال قال الشهادة جائزة في قول ابي حنيفة واي  
 يوسف رضي الله عنهما **واما** علي فؤد فر قال الشهادة باطلة  
**قلت** ارايت اذا قال الشاهدان يشهدان انه وقف ارضه  
 وحوها لنا ونسبها الحدود قال قال الشهادة باطلة لا تجوز

**قلت**

**قلت** ارايت ان قال جميعا لم يحدوها ولكننا نعرف الحدود  
 قال قال الشهادة باطلة لا تجوز **قلت** وكذلك لو قال  
 جميعا لم يكن له بالنصف الا تلك الارض قال نعم وهذا الباب  
 المؤيد سوا **قلت** ولو قال لا اشهدنا في الارض وهم  
 فيها انه قد وقفها ولم يجدوها لنا قال قال الشهادة جائزة  
 اذا كانا يعرفانها **قلت** ارايت اذا شهدا علي الحدود  
 وتالا نعرف الحدود قال قال الشهادة جائزة ويكلف الموعى  
 للموقف شاهدين علي معرفة الحدود وذكر في فتاوي  
 قاضي خاف قال ولو شهد شاهدان انه وقف ارضه  
 ولم يجدوها ولكننا نعرف ارضه لا يقبل شهادتهما لصل  
 فلو اوقف ارضا اخرى سوى التي يري فان الشاهدان  
 وكذا لو قال نعرف له ارضا اخرى يري كحدودها جازت  
 شهادتهما لانها شهدا علي وقف ارضه بعينها الا انهما  
 لم يعرفا ان الحدود فلم يتمكن الخلل في شهادتهما ولو شهدا  
 ان الواقف وقف ارضه وذكر الحدود ولكننا نعرف  
 تلك الارض انها في اي مكان هي جازت شهادتهما ويكلف  
 الموعى اقامة البيعة ان الارض التي يدعيها هذه الارض  
 وذكر في الذخيرة اذا شهد شاهدان علي رجل انه وقف  
 ارضه ولم يجدوها الشاهدان قال الشهادة باطلة وكذا ان  
 حوها احوها دون الاخر كانت الشهادة باطلة وكذلك ان  
 شهدا انه وقف ارضه التي في موضع كذا او قال لم يجدوها  
 لنا قال الشهادة باطلة وقال الحنفى ان تكون ارضا  
 مشهورة تغني شهادتهما عن تحديقها فان كانت كذلك قضيت  
 باثرها وقف وان شهدا انه وقف ارضه التي في موضع  
 كذا او حوها لنا الا انما نسبنا الحدود لا تقبل شهادتهما لانها



شهدا علي انفسهما بالقلعة فان قالوا لم يجدوها لنا ولكننا نعرف  
 الحدود وذكر هلال ان القاضي لا يقبل شهادتهما قال القاضي  
 الامتداد الكبير ابو زيد وناويل هذا التماسا للقاضي اما  
 اذا بيناه وعرفاه نقبل وذكر الحنفيا في هذه  
 الصورة ان اجيزوا الشهادة واقضي بالارض بحدودها  
 وقفا واقول المشهور هو الحدود واقضي بها بسمون  
 ويجددون قال هلال وكذا لو قال لم يكن له بالمصر  
 الا تلك الارض لم تقبل وان شهدا ان حدودها لنا ولكننا  
 لا نذكر الشهود التي حدها لنا فالشهادة باطلنة وذكر  
 الحنفيا في وقعة قال قلت فما نقول اذا شهد  
 شاهدا انهما اقرا عندهما انه وقف ارضه التي في موضع  
 كذا او قال لم يجدوها لنا قال الوقف باطل الا ان تكون ارضا  
 مشهورة بغير شهادتها عن تحديقها فان كانت كذلك قضيت  
 بانها وقف قلت فان قال احدهما اقرا عندي بهذه  
 الحدود وقال الاخر لم يجدوها قال الوقف باطل لا يجوز  
 من قبل اي لا اقضي الا بما معروف بين قلت فان  
 شهد انه اقرا عندهما انه وقف ارضه وقفها عليها او داره  
 هذه ونحن جيرانه ونحن نعرف حدودها لنا قال اجيز  
 الشهادة واقضي بالدار والارض بحدودها وقف واقول  
 المشهور سمي الحدود واقضي بها بسمون وما يجدون  
 قلت فان شهد علي انه وقفها وحدوها لنا ولكننا  
 لا نذكر الحدود التي حدها لنا قال فالشهادة باطلنة  
 وذكر في الخلاصة في الفتاوي مثل ما ذكر القاضي  
 خان وقد قدمناه وذكر في خزائن الاكمل لو قال  
 الشهود وقفها وحدوها لنا ونحن نشهد حدودها وقالوا

ما

ما حدودها لنا لكننا نعرف حدودها وقالوا لم يكن في هذا المص  
 الا تلك الارض بخور هذه الشهادة انا لو قالوا شهدنا  
 في الارض وقفها حين وقفها ولم يجد لنا حازق اذا عرفو  
 وذكر في الفتاوي الظهيرية لو شهد شاهدا ان علي  
 رجل انه وقف ارضه ولم يجدوها لنا ولكننا نعرف الحدود  
 وذكر هلال ان القاضي لا يقبل شهادتهما قال القاضي  
 ابو زيد وناويل هذا التماسا للقاضي اما اذا بيناه  
 وعرفاه نقبل ذلك وذكر الحنفيا في هذه الصورة ان  
 اجيزوا الشهادة واقضي بالارض بحدودها وقف واقول  
 المشهور سمي الحدود واقضي بها بسمون وان كان الشاهدان  
 يعرفان الحدود ولكنهما لم يعرفا الارض لانهما كانا غائبين  
 عنها تقبل شهادتهما ويكلف القاضي مدعي الوقف  
 ان يقيم شاهدين آخرين يشهدان ان هذه الارض من  
 حدودها تلك الارض التي شهد الشهود بوقفينها وان  
 شهدا انها دار علي حدودها وقفنا عليها ولكن  
 لم يسم لنا حدودها قبلت شهادتهما وذكر فيها ايضا  
 في الدعوي والشهادات ما صورته قال ولو شهدا  
 ان الدار التي في بلد كذا في محلة بني فلان ملاصقة دار  
 فلان ببغداد ان علي بيدها فلان المدعي عليه هذا الموضع  
 المدعي لكننا لا نعرف حدودها ولا نتق عليها قال المدعي  
 للقاضي قال انك بشهود آخرين يعرفون حدود  
 هذه الدار واني بشاهدين يشهدان ان حدودها كذا  
 وكذا اختلف جواب هذه المسألة في الفسخ وذكر  
 في بعضها انه لا يقبل ولا يحكم بها للمدعي لان الشهادتين  
 الاولى في هذه المسألة ليست بحجة اصلا بدون الشهادة



الثانية فكان وجودها وعدمها على السواء وكذلك القوي  
 والحوادث والقفار على هذا وهذا كله اذا لم تكن  
 الارض مشهورة فان كانت مشهورة باسم رجل نحو دار عمرو  
 ودار حريث بالكوعة ودار الزبير بالبصرة فشهد بها  
 الشاهدان لانسان ولم يذكر الحد ولا تقبل شهادتهما  
 في قول ابي حنيفة وتقبل في قول صاحبيه واجمعوا ان  
 الرجل اذا كان مشهورا الشهرة ابي حنيفة وابن ابي ليلى  
 لا يحتاج فيه الى ذكر الاسم والنسب **وذكر في موضع**  
**البحر المحيط** نوع منه في المسائل التي تعود على **الشهاد**  
 على الوقف اذا شهد شاهدان على رجل انه وقف ولم  
 يحدوا الشاهدان فالشهادة باطلة وكذلك ان حوها  
 اخوها دون الاخر كانت الشهادة باطلة وكذلك لو شهد  
 انه وقف ارضه التي في موضع كذا او قال لم يحدوا فالشهادة  
 باطلة **وقال** المضاف الا ان تكون ارضا مشهورة في  
 شهرتها من خبريها فان كانت كذلك فقبضت بانها وقف  
 وان حوها بحرين فالمشهور عن اصحابنا في قول اذا  
 ذكر الحد بينهما متقابلهما يقبل وان حوها قلاية حدود  
 قبلت الشهادة عند علمائنا الثلاثة **سئل** المضاف  
 فقبيل اذا قبلنا هذه الشهادة وجامنا بثلاثة حدود  
 كيف نحكم بالحد الرابع قال اجعل الحد الرابع بآثار الحد  
 الثالث حتى تنتهي الى منبت الحد الاول **وي** بالحد  
 الاول **والشهاد** انه وقف ارضه التي في موضع كذا  
 وحوها لانا الا ان سينا لا تقبل شهادتهما وان قال لم يحدوا  
 لنا ولنا فعرف حدودها فكونها لانا الا القاض لا يقبل  
 شهادتهما **قال** القاض ابو زيد قال ويل هذا الا ان سينا  
 للقاضي

للقاضي اما اذا بينا للقاضي وعرفاه تقبل **وذكر**  
 المضاف في هذه السورة ان احيى الشهادة واقضى الناس  
 والارض يحدونها وبقاوا قول الشهود سمووا فاقض  
 بما يسمون ويجودون قال **هلال** وكذا لو قال لم يكن  
 له في البحر الا تلك الارض لم تقبل فاما اذا قال لا اشهدنا  
 انه وقف هذه الارض وهو فيها وهو يحدنا فالشهاد  
 جائزة اذا كانا يحدانها وان شهدا انه حوها لانا ولكن  
 لا تترك الحدود التي حوها لانا فالشهادة باطلة وان كانا  
 يحدان الحدود ولا يحدان الارض لانا لانا غاييبين  
 عنها تقبل شهادتهما ويكلف القاضي مدعي الوقف ان  
 يقيم البينة ان هذه الارض يحدونها على تلك الارض  
 التي شهد الشهود بعقبيتها وان شهد انه ادارها  
 على حدودها وقفنا عليه ولكن لم يسم لنا حدودها  
 قبلت شهادتهما **وذكر في شرح مجمع البحرين** في  
 الدعوي وان عقارا فحدده في الدعوي والشهادة شرط  
 والتقيينا بالشهرة في الشهود ذكر الحدود باسم اصحابها  
 وانسابهم الي الحد بشرط عند ابي حنيفة رضي الله عنه  
 لتعلق تمام التعريف بذكر الحدود وهذا هو الصحيح الا  
 ان يكون الرجل الذي ينسب اليه الحد المشهور فيكتفي  
 بذكره لحصول المقصود **وهذا بخلاف** ما اذا كان القفار  
 مشهورا في نفسه فلا بينة في شهرته عن تحد **وذكر**  
 عند ابي حنيفة خلافا لهما فانها اعتبرت شهرة القفار  
 شهرة الرجل في الحد و ابو حنيفة راعى فائدة التحديد  
 ويودع وقوع المنازعة في الحد بزيادة او نقصان بخلاف  
 الرجل وبشرط التحديد في الشهادة كما يشترط في الدعوي



لتطابق الشهادة الدعوى وتكون الشهادة بين المدعي  
 وليس ذلك الا بالخبر وقد **ذكر** في فتاوى قاضي  
 خان ايضا في الدعوى قال اذا ادعى محدودا وذكر الحرد  
 بالربعة وقال نحن نعلم حدودها اذا ذهبنا اليها ونفق  
 ثمة ولكن لا نعرف جيرانها ولا نعرف اسامي الجيران قال  
 الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني هنا مسائل ثلاثة  
 احدها ان يقول الشهود لهذا المدعي دار في محلة  
 كذا في سكة كذا ملاصف دار فلان في ريفقه كذا غصبا  
 منه هذا المدعي عليه وانها في محلة كذا في سكة كذا  
 في بده بغير حق ولم يذكر واحدوها او قالوا لا نعلم  
 حدودها وجا المدعي بشهود اخرين فشهدوا بحدودها  
 فان القاضي لا يقضي للمدعي لان الذين شهدوا بالملك لهم  
 يشهدوا بالحدود والذين شهدوا بالحدود لم يشهدوا  
 بالملك والمسئلة الثانية لو قال الشهود نحن نعلم حدود  
 احد حدودها كذا والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا  
 لكن لا ندرى ابواق الحد الذي سميناه دعوى المدعي  
 وهل هذه الحدود حدود تلك الدار فانا نعلمنا الشهادة  
 لهذه الحدود وسمي لنا حدودها هذه الحدود وانما البايع  
 بهذه الحدود ولكن ما رايناها ولا مررنا بتلك المحلة  
 ولا بسكنها ولكن ما يكون نعلم الشهادة على الدار والارض  
 على هذا الوجه يسمى البايع حدودها والشهود بغير  
 الشهادة بتعريف البايع وفي هذه المسئلة القاضي **يبطل**  
 امينين الى الدار لينظر الى الدار واي هذه الحدود هل هي  
 حدود تلك الدار فان وافق قضى بها للمدعي اذ ارجعها اليه  
 وشهدا عنده ان حدودها هذه الحدود وان خالف لا يقضي  
 واما

واما المسئلة الثالثة اذا قال الشهود ان لهذا المدعي دارا  
 في محلة كذا نعرف حدودها اذا قمنا عند جيرانها ونشهر  
 ان احد حدودها الي هنا والثاني الي هنا والثالث الي هنا  
 والرابع الي هنا ولكننا لا نعلم جيرانها قال اذا اراد القاضي  
 ان يقضي للمدعي ان الشهود بان يذهبوا الى الدار ويبعث  
 معهم شاهدين او امينين من امانه ويبينوا الحدود للامينين  
 ثم يرفق الامينان جيرانها ويبالاسامير فاذا رجعوا الى  
 القاضي وشهدا امينا ان الشهود يبينوا حدود الدار وأشاروا  
 اليها وانا نعرفنا عن جيرانها فوجدنا دار فلان وفلان في  
 سكة كذا فان القاضي يقضي بشهادة الشهود الذين شهدوا  
 تلك الدار للمدعي وان قال الشهود نشهد ان الدار التي  
 ملاصف دار فلان بن فلان لهذا المدعي وقالوا الدار التي  
 بين دار فلان ودار فلان لهذا لا يلتفت الي شهادتهم بل نسم  
 ذكر واحد من ذلك كذا يعني فان كانت الدار مشهورة باسم  
 رجل ولم يذكر الشهود حدودها لا تقبل شهادتهم في قول اي  
 حنيفة وكذا القرية والارض والحانوت ويحوز في قول اي  
 يوسف ومحمد واجمعوا على ان الرجل اذا كان مشهورا لا يشترط  
 في تعريفه ذكر الاسم واللقب انتهى كلامه **قلت** هنا  
 مسائل تخرج عن صور سبعة فصوره حدودها لهم وهم  
 ذكروا الحدود والمعون بجعلها وصورة حدودها ونسوا  
 الحدود وصورة لم يجدوها اصلا وهم لا يعرفونها وصورة  
 لم يجدوها وهم يعرفون حدودها وصورة لم يجدوها ولكن  
 وقفها وهو والشهود جيرانها وصورة حدودها وهم يعرفون  
 الحدود ولكنهم لا يعرفون مكانها والصورة السابقة استغفروا  
 عن ذكر الحدود لشهرتها الشهرة التي نعلم عن الخبر هذه



الصور كلها انما يحتاج اليها عند انكسار الواقع او وراثته  
 اما ان كان الواقع حيا معتبرا فلا يحتاج اليها فان  
 الواقع قادر على التحديد وكذلك واثقه اما الصورة  
 الاولى فالوقف صحيح والشهادة جائزة ويجوز العلم  
 بها في وقتها **والثانية** الصورة الثانية ان تقع هلال  
 والخصاف ويقبض من نقلنا عنه ان الشهادة فيها  
 جائزة ومطاعة لا يجوز العلم بها لانها شهادة بالجهول  
 لا تقبل لان الوقف ليس بصحيح في نفسه بل هو صحيح  
 لكنه لم يكن ثبوته بالبينات لما قلنا ونسبنا الكلام فيها ان نشأ  
 الله تعالى الي ابي ابيس من هذا في الصورة الثالثة **والثالثة**  
 الصورة الثالثة فقال الخصاف فيها الوقف باطل **الاول**  
 يكون مشهورة تقضي شهرتها عن تحديدها فان كانت  
 كذلك فضيحتها واقفا وقال فيها هلال الشهادة باطل  
 وقال **ابن مثنى** البهي المجهول الشهادة باطل وقال القاضي  
 خان الشهادة لا تقبل ونحو اد الشهود يعرفونها وقال  
 في الزخيرة الشهادة باطله وذكر ما قاله الخصاف جبارته  
 ولا شك ان الذي قاله الخصاف يحتاج الي تاويل ولا يجوز  
 العمل بظاهره وذلك لان الوقف لا يشترط صحته التحديد  
 في نفس الامر بل يصح بقوله الواقع وقفت داري على  
 كذا او يصبر ونحوه فان لم يذكر الحدود اصلا واذا انكسر  
 الوقفية وناعها اثر ولا يجوز الحكم بابطال الوقف وقول  
 الشهود لم يجدوها لنا ولا نعرفها ولا هي مشهورة فاذا كان  
 كذلك وجب تاويل الخصاف الوقف باطل بمعنى الشهادة  
 باطله كما قال هلال وغيره **وقوله** مما يجب الاعتناء به  
 والتبطل الغرض من وقف على كلام الخصاف هنا من يكون

من

من اهل الفتوى او من قضاة الاسلام فلا يجوز له ان يقضي هذه  
 العبارة ولا يحكم ببطلان الوقف بحج ذلك فانه خطأ والعبارة  
 واجبة التاويل فاذا وقعت هذه المسألة عند الحاكم الحنفى  
 المذهب فبحرارة فيها ان يقول للشهود اذهبوا فان  
 شهادتكم لا تقيد شيئا ولا هي صحيحة ويقول للواقع ان كان  
 حيا او لو ارثه ان كان الامركا ذكر الشهود فلا يجد ذلك من  
 انكاره ولا يجوز له بيعه ولا اخراجه عن الوقفية ولا يقيد  
 على قول الشهود ان شهادتهم لا تقيد شيئا ولا هي صحيحة  
 وليذكر كل الخور من ان يقع فيه حكم ببطلان الوقف **ب**  
 الي عبارة الخصاف التي قدمناه لما قدمناه من القول بوجود  
 تاويلها وللقول بالتاويل وجوه الاول انه يحتمل صدق  
 الشهود فيها فالوجه وهو معروف عند الواقع وعدم ذكره  
 للحدود لا يمنع من صحة الوقف عنده الثاني لاحتمال ان  
 تقوم بنية اخيه بالتحديد والوقفية الثالث لاحتمال  
 رجوع الواقع عن الافكار التي اعترف فتبين خطأ الحاكم  
 وبطلان الحكم بعد ذلك فلهذا قلنا لا يجوز الحكم ببطلان الوقف  
 ولان التحديد ليس من شرائط صحة الوقف بل من شرائط صحته  
 ظهوره في الخارج عند الحاكم فاذا اتفقت ظهوره لا يقال ببطلانه  
 كما اذا اتفقت ثبوت الشركة للشهود الذين مع انكار الحكم لا يجوز  
 الحكم ببطلان الدين كذا هنا تطايرة للثبوت وقد وقع بعض  
 القضاة فيما نرى عليه ونرى ما عنه فمسأل الله السلامة  
 والعصمة هذا مما يجب على القاضي ان يفهمه فاما فيما  
 يتعلق في جواب المفتي في هذه الحادثة اذا اسئل عنها فاجاب  
 فيها ان يكتب لا نصح هذه الشهادة والحال هذه ولا يلزم  
 من عدم صحتها ببطلان الوقف ان يأن حصل والله تعالى اعلم



وكذا ما بينت على جواب المعتبر ايضا الا ان العائدة وهي ان  
القاضي اذا اراد بحظه بانه لا يفي الشهادة فقد يقع في قلبه  
ان الوقف باطل فيبطل فلهذا اردت عليه الى اخره واحدا ما  
قاله هلال **وعن** غيره هو ظاهر لا كلام فيه ويزيد قاضي خان  
يا في الكلام عليها في الصورة الرابعة ان شاء الله تعالى **واما**  
قول الحنفية ان تكون مشهورة شهرة تفني عن القدر  
منه على الخلاف فيه بين الامام وصاحبيه علي ما ياتي بيانه  
في موضعه ان شاء الله تعالى **واما** الصورة الرابعة وهي التي  
لم يذكر الوقف للشهود حدودها ولكن يعرفون الحدود وقد  
قال هلال فيها ان الشهادة باطلة وكذا قال لعلم يكن له بالبر  
لان تلك الاصل وجعله والباب الاول في المسألة التي تقدمت  
سواء وقاضي خان في بلفظ تعرف ارضه مكان يعرف الحدود وهو  
مثله لانه يلزم من معرفة الحد معرفة المجرود واجاب فيها  
قاضي خان بان الشهادة لا تقبل وصاحب الذخيرة قال **عنه** هلال  
ان القاضي لا يقبل شهادتهما وتغل عن القاضي ان يزيد الشروطين  
انه اول قول هلال انه مجهول على انهما لم يبيئا للقاضي **اما**  
اذ ابياه وعرفاه تقبل وكذا اقله صاحب التمام المحيطة عن  
القاضي اي يزيد المذكور وحكي كلام الحنفية كما قدمناه وكان  
هو الذي اوجب للقاضي ان يزيد تأويل كلام هلال وهو سهو منه  
ولا يحتاج كلام هلال الى تأويل فان المسألة التي صورها هلال  
هي اذ انما لم يجدوها **عنه** هلال واجاب فيها غير المسألة التي  
ذكرها الحنفية وما ذاك الا ان الصورة التي قالها **هلال**  
هي اذ انما لم يجدوها لنا ولكننا نعرف الحدود والصورة التي  
ذكرها الحنفية قال قلت فان شهدا انه اقر عندهما انه وقف  
ارضه ووقف عليها اوداره هذه ونحن جيرانه ونحن نعرف

حدودها

140  
حدودها ولم يجدوها لنا وشك ان هذه الصورة غير التي قالها  
هلال بل لا تشابهها اصلا بل قال هلال في الصورة التي ذكرها  
بعدها بمنزلة ما اجاب الحنفية وذلك تشابه هذه وليس  
الصورة التي ذكرها هلال محتاجة الى تأويل وما ذاك الا  
ان الوقف لم يجد الدار وقت الشهادته وذكره مثلا **عنه**  
وقد عند الشهود انها هي الدار التي بيع فيها او يعرفون حدودها  
من غير ان يجدوها ومن الجائز ان يكون له دارة اخرى في ذلك  
المحل سوي هذه فكان معرفة الشهود بنا على ظنهم وجوب  
سألني تحديد من الوقف فلهذا لا يقبل شهادتهم **واما** الصورة  
التي ذكرها الحنفية فليس فيها شيء مما ذكركه قاضي  
عليها اوداره هذه واتي بالمعارضة وكان الوقف لما اشهدهم  
عليه الوقفية كما نواحيها عند الدار عيانا قام حينئذ هذا  
الاشهاد في هذه الا ان الحنفية اخذوا الشهادة ويقضي بالدار  
والارض وقفها وهلال يوافقهم ايضا في هذه الصورة فانه  
قال فيها نقلناه عنه ولو قالوا شهدنا في الارض وهو فيها انه  
قد وقفها ولم يجدوها لنا قال **هلال** قال الشهادتان جائزتان اذا كانا  
يعرفانها فالذي اوله القاضي ابو زيد ليس هو موضع تأويل  
وكيف يحسن قوله هذا اذ لم يبيئا للقاضي اما اذ ابياه وعرفاه  
فتقبل **وهلال** ذكر صورتيين اما لو لم يذكر الصورة الاخرى  
سكان يحسن ذلك اما بعد ذكره الصورة الاخرى لا يكون مراده  
تصويرا واحدا وحاشي هلال ان تنسب اليه هذه العبارة  
التي لا تقع من احاد الفقهاء فكيف من هلال فتلخص لنا من هذا  
كله ان الحق في المسألة ان جواب هلال ظاهر لا يحتاج الى  
تأويل وان جواب الحنفية كذلك ايضا ولا مخالفة بينهما ذكره  
الحنفية وهلال وما يوجب قوله تأويل قول هلال وكذا الوقف



لم يكن له بالبصر سوى تلك الدار ومع هذا يقال ان الشهادة بالظن  
 فاعلمنا من هذا ان مراده بقوله لم يجدها لنا ولكننا نعرف حدودها  
 اي نعرف حدودها من خارج لا انا وقفنا نحن وهو فيها ووقفها  
 بحضرتنا فيها لان تلك الصورة قالها بعد هذه وقال **اب**  
 الشهادة جازية فقال ما فهمه القاضي ابو زيد من التاويل  
 فله الحمد واما الصورة الخامسة وهي لم يجدها الشهود  
 ولكنهم وقف هو وهم فيها وهذه الصورة طاعة والمجوبة  
 فيها متفقة ووجهها بين انها شهادة على ارض بينهما وعدم  
 معرفتهم للحدود لا يورث خلافا في شهادة بهم وقول الخصام فيهما  
 واقول كشهود سيمو الحدود فاقضي بما يسمون ويجددون  
 وقايدته لاجل الحكيم الغيبة عن الدار والكتاب بالحكم حتى  
 لو كان الحاكم والشهود عند الدار فانه لا يحتاج الى التجدد  
 ويجوز ان يقضي بوقفيتها من غير ذلك الحد ودلان صفة  
 الحضر لا يحتاج فيها الى تجديد في الغالب كما ان القاضي اقبل  
 في امر الغائب الا بعد ذكر اسمه واسم ابيه وجده ولو كان  
 حاضرا الزم له الحق وان لم يعرف اسمه اصلا فهذا معنى  
 قول الخصام واقول للشهود حدود ما لان شهادتهم  
 لا ولي غير معتبرة مطلقا وانما صارت معتبرة بذكر  
 الحدود واما الصورة السادسة وهي ما اذا كان قد  
 حدودها لهم ولكنهم لا يعرفون مكانها وهم ذاكرون اسمها  
 للحدود وهذه الصورة ايضا الشهادة فيها جازية  
 ويكلف المدي بينه معالي التشخيص بانها هذه الارض  
 وهي ظاهرة والمجوبة فيها متفقة واما الصورة  
 السابعة فهي مسئلة معروفة مشهورة ان المكان اذا  
 كان مشهورا شهرة تغني عن التجدد فوقفه مأكلا او

او شهيد واقفه بفسب او بنوع من انواع الانتقال قالوا شهرة  
 تغني عن التجدد ولم يجده ووه في المسئلة خلاف بين الامام  
 الاعظم الي حنيفة وبين صاحبيه رضي الله عنهم فعنده لاكتفي  
 بذلك بل لا بد من التجدد وعنده ما يكتفي به وقال في شرح  
 الجمع في الهداية وموالصم اي قول الامام فالجواب الذي  
 قاله للخصام خرج على قولها اما لانه اخبره او لاجل الوقف  
 لكونه قربة وهذا اخر ما قصدته وحررت في المسئلة والله  
 او لا واخر كما يجب سرينا ويرضي **واما مسئلة** اذا وقف ضيقة  
 وقال خلافا فيها من المساجد والمقابر ولم يجد المساجد  
 والمقابر ولا الاراضي الموقوفة على المساجد فهل يصح هذا  
 الوقف ام لا وهل يكون عدم تجديد المستثنى مقسدا للوقف  
 لانه مجهول واستثنا المجهول لا يصح وهل يكون الشرط في ذلك  
 بمخرلة الوقف اعني اذا اشترى ضيقة وجددها ثم قال خلافا  
 في ذلك من مسجد لله تعالى ووقف عليه بغير رسم دفن موق  
 المساجد كما تفعله المورقون ولم يجد المستثنى وتحير الكلام  
 في ذلك كله وهذه المسئلة هي التي وقعت في سنة احدى  
 وخمسين وسبع مائة وحصل فيها انكار من قاضي القضاة  
 عز الدين بن جماعة الشافعي بالديار المصرية على قاضي القضاة  
 تقي الدين السبكي الشافعي بدمشق وسبب ذلك **انه**  
 اشترى الامير سيف الدين طار قرية ببلاة السواد وكتب  
 لها كتاب على العادة وثبت على قاضي القضاة تقي الدين  
 المستشار اليه وحكم بها شجرهم الى الامير سيف الدين المذكور  
 فارسله الى قاضي القضاة عز الدين بن جماعة لينفذه فقال  
 قاضي القضاة عز الدين هذا الشايع ما هو صحيح ان المستثنى  
 غير محدود ولكن ارسل الي دمشق حتى يجددوا المستثنى

اذا وقف واستثنى  
 شيئا ولم يجد المستثنى  
 على سبعه توقف  
 ام لا



وثبت حدوده عند القاضي الذي اشتهر الكتاب قرا  
اعود انقذه هكذا بلغني ممن له اطلاع على القضية فارسل  
الامير المشار اليه ثابث الشام يسال منه ان يحصل  
ذلك فارسل النائب الي القاضي القضية بقي الدين  
السيكي وعرفه ما جري فقال الصواب ما فعلته ومعني  
هذا الكلام ولا يحتاج الي تحديد المستثنى والكتاب  
صحيح وحصل منهما كلام في ذلك والذي لا يثبت  
منقول عن الاصحاب في هذه المسألة وهو ما ياتي  
ذكره ان شاء الله تعالى فاقول وبالله المستعان  
**ذكر في الفتاوي الطهرية الكبرى** في كتاب  
الوعوي والمباح والسيقات منه قال وان كان  
المبيع قربة فان لم يكن شي منها مستثنى كتب جميع  
القربة الخالصة المردوعة كذا قال وان كان مستثنى  
كتب بعد الفراغ من ذلك قبل ذكر التثني الامايتها  
من المساجد والمقابر والطرق النافذة والوقوف  
والحياض العامة ولا بد من تحديد المستثنى حتى يقع  
به الامتياز وما يكتب في زماننا في تحديد المستثنى  
حدوده الاربع ارضي دخلت في هذه الوعوي  
لا يصح لانه لا يقع به الاشارة وقد يقع هذا في زمن  
والذي رحمه الله تعالى لا يصح التحديد على هذا الوجه  
لان لا يقع به التمييز وقبل اذا كانت الارض المبيعة  
محيطة بالمستثنى كيف يجد المستثنى حتى يقع به التمييز  
وما يكتب في زماننا وقد عرف هذا ان العقدان جميع ذلك  
واحاطا بذلك علما وخبرة فقد استوفى له بعض الناس  
وهو المختار لا نال جميع لا يصير به معلوما للقاضي **عند**  
الشهادة

الشهادة فلا بد من التبيين لفتن كلام صاحب الفتاوي  
الطهرية و**ذكر في القضية** في باب ما يتعلق  
بالمقابر والمساجد والطرق الداخلة في الوقف مع رغبة  
وقفت واستثنيت منها مساجدها ومقابرها **لكن**  
لم تحدد فاشترى رجل ارضا فيها قارعي الموقوف  
فساد البئر وبطلان الوقف بسبب عدم تحديد  
المستثنيات وادعي المشتري صحته وبطلان الوقف  
وحكم الحاكم بصفة البيع وفساد الوقف **ينفذ الحكم**  
**بعدم البيع** والما يبطل الوقف ان لم يكن معلوما به **لكن**  
وقف رغبة بذكر حدود المستثنيات في المقابر والطرق  
والمساجد والحياض العامة **لكن** لا بد من ذكر حدودها  
جواب المسألة **مع** لا بد من ذكر الحدود ان امكن شي  
لا يصح الوقف بدون الحدود **لكن** **لعل** وبقيت اية  
حوار **فليس** فتحررنا من كلام صاحب الفتاوي  
الطهرية والقضية انه لا بد من تحديد المستثنى على هذا  
انفقت احوية المشايخ رحمهم الله فما نقله في القضية  
في انه لا بد منه من غير ان يقيده بشي **لكن** ان امكن  
معناه ان كان الذي الى جانب المسجد والمقابر وامكن  
التحديد بان يكون مثلا هناك حجر كبير ثابت او حبل او  
شجرة عظيمة بحيث يقع به التمييز اما اذا لم يكن هناك شي  
مما يمكن ان يحصل به فلا يقتضي الي التحديد **لكن**  
المراد من قوله ان امكن لان المراد ان كان البايع او المشتري  
او احدهما اهل القرية لا يعرف حدود المساجد والمقابر  
فيجعل الشهود هذا عذرا في عدم التحديد وينكروا تحديد  
المستثنى ونظمه من وقف عليه من الفقهاء ان هذا يوضح



من قوله ان امكن ويجب ان يعنى هذا الذي يثبت  
 فانه موضع يقع فيه من لم يكن له قوة النظر والاستنباط  
 ولا شك ان اشتراط التخييد اعني تحديد المستثنى  
 مما هو موافق للقواعد فان استثنى المجهول لا يصح  
 ولا يختص هذا بالبيع والوقف بل هما بالاجارة ويكفي  
 بالحق بهذه الاحكام كالرهن مثلاً والهبه وما يشابه  
 ذلك فان القلة شاملة وهي الجهالة والعجب من الغفلة  
 المتقدمين في ديارنا فانهم ما اعتبروا هذا القدر ولا فعلوه  
 في كتب الوقف في زمن نور الدين الشهيد ولا في  
 الثقات والاحسن ان يحمل حالهم على انهم ما سوا  
 الي ما فعله في القنية في **م** ان امكن وكانهم لم يجدوا  
 ما يحمل به التميز من الامارات التي ذكرناها وله وجه  
 لان فيه ضرورة وفي الضرورة يفساهل فيها ما لا يتساهل  
 في غيرها فان لا يتبايعات لا يمكن سد بابها وكذلك  
 الوقف فلهذا نقول انهم لم يجدوا والمستثنى لانه  
 كان يكتفون ونزكوه من غير ضرورة فالذي يجب على  
 القاضي انه اذا قدم البيع كتاب يتابع فريضة او وقف  
 او ما شاكل ذلك ولم يذكر فيه تحديد المستثنى فانه  
 لا يثبت حتى يقيم له ان ذلك مما لا يمكن تحديده  
 ولا شفع شهادته على هذا اقامتها شهادة على النقي والبيت  
 من الاحكام التي تقتل فيها بل طريقه ان يكون يعلم ذلك  
 بنفسه هذا كله على قول من قال ان امكن واما على قول  
 البقية فلا يثبت اصله ولو قيل انه ينبغي ان يحمل كلام من  
 اطلق هذا التقييد كما لو وجه للمعنى الذي قدمناه من  
 رايه ذكر في الخلاصة في الفتاوي ما صورته قال الامام و

السرخسي

السرخسي بشرط ان استثنى المساجد والمقابر وطريق العامة  
 ونحوها في سائر القربة الخالصة ان يذكر حدود هذه الاشياء  
 وعقارها بطول وعرضها وكان يرد المأصروا السجلات  
 والصكوك التي فيها هذه الاشياء مطلقاً من غير بيان الحدود  
 وقال السيد الامام ابو شجاع لا يشترط ذكر الحدود  
 لهذه الاشياء قاله رضي الله عنه فيقول هذا التمهيد  
 على الناس ثم كلاً منه وفي فتاوي ركن الاسلام على  
 السرخسي مثله والله اعلم **مسألة** اذا وقف  
 على اولاده واولاد اولاده ونسله وعقبه بطناً بعد  
 بطن هل يكون هذا الوقف مرتباً يعني ان اولاده يختصون  
 به بعدهم ماداموا احياء ولا يشاركهم اولادهم ومن سفل  
 عنهم من البطون وكذا ايضا في اولادهم الي اخر النسل  
 والعقب كذلك ويكون بمنزلة قوله ثم بعدهم علي اولادهم  
 ام لا يمنع من الترتيب وتخصير الكلام في ذلك وهذه  
 المسألة وقعت في ثلاث وجوه وسبعاية في كتاب  
 وقف المزارعة العصر ونية بد مشق وعقد لها ما لس  
 وذكرتها في درسي بالمدرسة الرجائية داخل دمشق  
 الحروسية وصفت فيها مصنفها على حدة **مسألة**  
 يا ايضاح الاسرار الحفية من كتاب وقف المزارعة العصر  
 ثم اخبرني ان ائتمته في كتابي هذا وهو ليس الله الرحمن  
 هذا ما يشهد به الشهود الثابتة خطوطهم واسما وهم  
 اخر هذا المخطوط وهم من اهل العلم والخبرة بما يشهدون  
 به شهادة علموا صحتها وحققوا معرفتها لا يتلون فيها  
 ولا يرتابون بها انهم يعرفون القاضي الاجل قاضي الفتاة  
 في الدين ابا حامد محمد بن قاضي الفتاة شرف الدين

وفية  
 الرجم

رسالة المسألة  
 الاسرار الحفية



ابن ابي سعيد عبد الله عبد الله محمد بن هبة الله بن  
 ابي نصر بن مرقعة جامعة وانه وقف علي ائمة محبي الدين  
 عمر وعما د الدين عبد الله ابي قاضي القضاة محمد بن الدين ابي  
 حامد المسمي اعلاه بينهما بالسوية نصفين جميع  
 الاراضي المزراع اللواتي من اراضي قرية بلوان  
 وحوود هف وبقا مودا وحسا الوجه الله الكريم  
 ميرقا ايام حياتهما ابداما عاشوا واداما بقيا ضمن  
 علي اولادها من بعدهما واولاد اولادها وتسلمها  
 وعقبتها من بعدهما ابداما اتنا سلوا بطنا بعد بطن علي  
 ما عينه الواقف المسمي اعلاه فاذا انقرضوا باسره  
 وخلصت الارض منهم خلد ذلك وفقا علي الفقراء والمساكين  
 تقربا للشهود ويجوزونه ويشهدون ان الواقف المذكورين  
 لم يزل مالكا حايضا مستحقا لجميع هذه الاراضي المزراع  
 المحدودات والمياه المختصة بهم ملكا صريحا  
 وحيارة تامة متصرفين من المالكين الحايضين  
 المستحقين وتاريخه الفشر الاوسط من ذي القعدة  
 سننت ست وعشرين وستماية وثبت هذا المحضر  
 علي قاضي القضاة صدر الدين الشافعي يوم الاحد  
 لخميس مضين من ذي القعدة سنة احدى وخمسين  
 وستماية شاهد اصل وثلاثة شهد واعلي شهادته  
 صدر الدين يوسف الفارسي وحكم بما ثبت عنده مع بقا  
 كل ذي حجة علي حجة ونفذه بعده قاضي القضاة شمس  
 الدين عبد الله بن عطا الحنفي وبقيه قاضي القضاة حسام  
 الدين المرادي ونفذ تنفيذ حسام الدين قاضي القضاة  
 تقي الدين سليمان الحنفي وفيه انه ثبت عنده ايضا معنون

المحضر

المحضر وهو منقذه معرفة شهوده المحوي الدين عمر ابي قاضي  
 القضاة فخر الدين احدى الاخوين الموقوف عليهما وشهادتهم  
 انه توفي واعقب ولديه شمس الدين محمد وائمة الرحيم  
 لم يترك عقبا سواهما ويشهدون ايضا ان الاختين  
 الشقيقتين ملكه وفاطمة بنتي زينب عماد الدين عبد الله  
 الموقوف عليهما الممتن بذكره في كتاب محضر الوقف وان  
 زينب المذكورة لم تترك عقبا سواهما وان المخرجين شرف  
 الدين محمد وائمة الرحيم والاختين ملكه وفاطمة من منزل  
 الاخيرين محيي الدين وعما د الدين حسينا نضيمه وهو  
 وهو مورخ بالقرن الاخيرين شهر رجب سنة اثنين  
 وسبعماية فلما تكامل ذلك سأل الحكم بمضمون  
 كتاب المحضر المذكور من الوقف وهو النصف منه الي  
 ولده شرا الي ولده وانه واستحقاق الاختين السنتين  
 ملكه وفاطمة النصف الموقوف وهو النصف الموقوف  
 علي حدهما عماد الدين عبد الله واختصاصهما بينهما  
 بالسوية نصفادون الاخوين شرف الدين محمد وائمة  
 الرحيم المذكورين ولواعم امهما زينب المسماة بحكم  
 حصر عقب عماد الدين عبد الله في ابنته زينب وفاتهما  
 ولاولادها سوي ابنتها ملكه وفاطمة فتا مل ذلك وراي  
 متساوية الاخت مع الاخوين محمد وائمة الرحيم المذكورين  
 في الموقوف المعين واختصاص الاختين بالنصف الموقوف  
 علي حدهما لامهما عماد الدين عبد الله وراي الحكم بذلك  
 وبداخلهما في اولاد الاولاد مع علمه باختلاف العلماء  
 ذلك وحكم بمضمون كتاب المحضر المذكور وبان نقل النصف  
 الموقوف علي عماد الدين عبد الله الي ابنتي ابنة الاختين



المذكورين اثبتت حصر عقبه في ابنته زينب ووفاتها  
وحصر ولدها في ابنتها الاخيرة المذكورين وتكونه يرب  
ان بنات البنات من اولاد الاولاد وقضي بذلك والزم بقضا  
وتاريخه سنة اثني وسبعماية ونفذ بتنفيذ نفي الدين  
سليمان وما حكم به ولده عز الدين زمن ولايته بناته  
في رمضان سنة اثني وسبعماية ونفذ بتنفيذ عز الدين  
صدر الدين الرازي في صفر سنة سبع وسبعماية وعمل  
بعده بعده مضمونها انه حكم بتشريك محمد واخوانه  
عروس ونسب ومحمودة وزينب اولاد فاطمة بنسب  
زينب بنت عماد الدين بن عبد الله وان فاطمة المسماة  
لها من الولد محمد واخوته المذكورين اعلاء الخمسة وحكم  
بتشريك الخمسة المذكورين في الموقوف الموهب مع  
الاختين المذكورين سبعة وامه الرحيم ابنتي شرف  
الدين محمد بن يحيى الدين عم الموقوف عليه ومع  
خالته ملكة بنت زينب المذكورة ونفذ ما عمله العارفين  
بحكم الدين المشقي وعمل الدمشقي بعدي مضمونها انه  
ثبت ان محمد بن فاطمة بنت زينب ولدا اسمه علي ولاخته  
نسب بنت نوحى ماما ومحمودة بنت نوحى اسن  
ولزينب ولدين علي ابابكر وانه حكم بتشريك نوحى  
من هو مع اصوله ومع من عين من المستحقين ونفذ ما  
عمله الدمشقي شريك الدين الحنبل الحافظ وحكم بتشريك  
احمد وفاطمة ولدي محمود وعلي بن زينب وحله بنت صلاح  
الدين يوسف وملكه بنت  
مع امهاتهم ومع  
صلاح الدين يوسف المذكور والدخله ومع من عين من بقية  
المستحقين للموقف المذكور باستحقاق المذكورين ذلك

مع بقية المستحقين المشار اليهم باعلى هذا الكتاب وتناولهم  
ذلك علمه حكم التشريك ونفذ بدهان الدين الزرعي تنفيذ  
ابن الحافظ وحكمه نفذ بتنفيذ الزرعي الشافعي وحكم  
الزرعي بمثل ما حكم الدمشقي ونفذ به شهاب الدين الشافعي  
اليعلى القاضي علا الدين بن الفخر الحنفي فتكمل المحكوم  
لهم بهذه الاحكام اربعة وعشرون نفعا بعد من مات من  
المحكوم لهم علي شهاب الدين اليعلى ونفسي دار العدل  
نحو صايف منهم عشرة انفس ولم يحكم بانتقال نصيبهم الى احد  
وهو الربع والسدس من الوقف وبقي من المحكوم لهم من  
اربعة عشر نفعا سيده بنت شرف الدين محمد بن يحيى  
الدين عم بن الواقف احد الموقوف عليها وهي النسي  
شمها حكم النسي سليمان وبناتها ملكه وفاطمة وسبيد  
علي بنت امه الرحيم اخت سيده المذكورة واحمد وحلة  
ولد يوسف بن ملكه بنت زينب بنت عماد الدين محمد الله  
ابن الواقف وعلي بن محمد بن فاطمة المذكورة اعلاء وبناته  
اسن ونسب بنت فاطمة المذكورة وبناتها ماما وزينب  
بنت فاطمة المذكورة وابنها علي وعروس بنت فاطمة المذكورة  
احد الاخوة الخمسة المذكورين اعلاء وسن بنت  
محمودة بنت فاطمة المذكورة بسنده بنت شرف الدين  
محمد بن يحيى بن عم بن الواقف اعلاء وبناتها في الطبقة  
الثانية منها بنتا ملكه وفاطمة وبنت اخها سفلر بنت  
امه الرحيم وزينب وعروس ونسب بنات فاطمة ام الخمسة  
والطبقة الثالثة سنة انفس احد وحلة المذكورين  
وماما المذكورة وعلي بن زينب وعلي بن محمد واسن بنت  
محمودة والطبقة الرابعة اسن بنت علي بن محمد بن فاطمة



لا غير فالي من ينتقل نصيب من توفي وهو ربع الوقف وسدسه  
والذين توفوا العشرة المذكورين وهم فاطمة بنت سيده بنت  
شرف الدين المذكورة واخت سيده واسمها امه الرحيم  
المذكورة وابن امه الرحيم عمه وصالح الدين يوسف  
ابن ملكة المذكورة وابنة محمد ومحموده بنت فاطمة  
بنت زينب وولداها احمد وفاطمة واحمد ويبرم وولدا  
علي بن محمد بن فاطمة لا غير الكلام في هذه المسألة  
يقنعن الي نقل الحكم في قول الواقف وقفت علي اولادي  
واولاد اولادي وتسلمهم بطنا بعد بطن وما يتحرر  
من كلام الصحاب في ذلك وهل هو يقتضي الترتيب  
ام لا يمنع من التثريبك وهل ترتيبه ترتيب كل شخص  
باسم خاصه ام قايمة ومن في درجة ابيه واذا  
تقرر لفاذ لك فالكلام فيها حينئذ يقع في مواضع  
منها هل يقال بعد المختصر المنتظم لذكر هذا الشرط  
هو شهادة بالاستفاضة وعدمه علي ما ياتي بيا منه  
وتقريره ومنها ان هذا الوقف هل هو بمنزلة  
وقفين ام بمنزلة وقف واحد ويظهر بحجة ذلك في  
عم هل يكون هو واولاده كانه وقف عليهم نصف هذه  
الاماكن وعبد الله واولاده كذلك ويكون الترتيب  
المذكور متعلق بكل منهما وفي اولاده ونسب  
وعقبه يعني انه اذا مات من فخذ من احد ينتقل  
نصيبه الي ولده وان كان ثم من فخذ عبد الله احد  
من هو في درجة هذا الميت ام لا يكون كذلك ويكون  
وقفا واحدا والشرط في الترتيب عايد اليها ومنها  
ما معني قوله في المحضر علي ما عينه الواقف المسمى  
اعلاه

اعلاه ومعل بعود الي الترتيب سم ام اليها والي التثريب  
يا اولاد ام اليها ام لا يلتفت الي هذه العبارة ومنها  
حكم قاضي القضاة تقي الدين سليمان الحنفي والنظر  
فيه ومنها حكم الدمشقي وابن الحافظ والزرعي  
الشافعي والمعلبي الشافعي ومنها وفاة من مات  
من هؤلاء المحكوم لهم الذين بلغ عددهم اربعة وعشرين  
نفسا ذكورا واثنا عشر من مات منهم عشرة انفس  
ذكورا واثنا عشر من ينتقل نصيب العشرة الذين  
ما تواراهل تنتقل الي سيده ام اليها والي من بقي من  
المحكوم لهم وكلهم نزل منها وهذا مقصود المستفتي  
بالسؤال اما الاول وهو نقل الحكم عن الاصحاب  
في مسألة بطنا بعد بطن وهل تقتضي الترتيب ام لا  
يمنع من التثريبك الي اخيه فاقول وبالله التوفيق  
ذكر قاضي خان في الفتاوي وجعل قال وقفت  
ارضي هذه علي ولدي وولد ولدي واخيه للمساكين  
قال نصرف القلة الي ولده وولد ولده فاذا ماتوا  
ولم يبق احد منهم ووجد البطن الثالث نصرف القلة  
الي الفقراء ولا نصرف الي البطن الثالث وان قال  
علي ولدي وولد ولدي وولد ولدي فانه نصرف القلة  
الي اولاده ابد اما فاسلوا ولا نصرف الي الفقراء ما بقي  
احد من اولاده وان سئلوا قال الفقير ابو جعفر  
وهكذا ذكره لال في وقفه اذ اذكر ثلاث بطون  
يكون الوقف عليهم وعلي من انتقل منهم المقترب  
ولا بعد فيه سوا الا ان يكون الواقف في وقفه المقترب  
فالمقترب او يقول علي ولدي ثم من بعد علي ولدي



او يقول بطننا بعد بطن فحينئذ يبدأ بما بدأ به الواقف  
هذه عبارة وقد **ذكر** في الخلاصة في الفتاوي مثل  
ما ذكره قاضي خان بعينه وذكر مثله ايضا في الفتاوي  
الظهيرية وقد **ذكر** في الذخيرة اذا قال ارضي صدقة  
موقوفة علي ولدي بصرف الي البطن الاول **يريد** اول  
صلبه ولا يشارك البطن الثاني الاول بغير البطن الثاني  
وهو ولد الابن قاله للبطن الثاني ولا يشاركه من  
دونه من البطون ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة  
علي ولدي وولد ولدي اختص به البطن الاول والثاني  
الا فري انه لو ذكر البطن الاول ولم يذكر غيره اختص  
به البطن الاول فاذا ذكرهما اختص به **ذكر** في  
منت الهم المحيط ونقطة الفتاوي الصوري الحسا  
مثل ما ذكره في الذخيرة وقد **ذكر** في المحيط لو قال  
ارضني هذه صدقة موقوفة علي اولادي يدخل فيه  
البطون كلها لعموم اسم الاولاد ولكن يكون للبطن الاول  
ما دام باقيا فاذا انقرض يكون للثاني فاذا انقرض يكون  
للتالث والرابع والخامس فترك هذه البطون في  
القسم الا قرب والا بعد سوال ان المراد بهذا الوقف  
صلة اولاده وبرهم والانسان في العادة يقصد صلة  
ولده خليفة اما لخدمته اياه او لقربه منه قال البطن الاول  
اكثر ضرورة واقرب منه واجب نفقا اليه فكانت غلبة  
استحقاقهم ارجح فكان الصرف اليهم احق فخر البطن الثاني  
لان النافلة قد تخدم الجود ويكون اقرب اليه من غيره  
اسفل منه فكان البطن الثاني اولي بعد انقراض البطن  
الاول واسما معا هذين البطنين قل ما يدرك الرجل  
جو

جد منهم فكان قصده بالوقف عليهم برحم وصلتهم لا جل  
الخدمة وهم في انفسهم اليه علي السوا فاسووا في  
الاستحقاق وقد **ذكر** في وقف الخصاف ما صور **قوله**  
**قلنت** اراميت البطن الثاني من هم قال هم اولادهم  
السبعة وذكر كلاما كثيرا يشتر بان البطن يكون اعلي  
واسفل وكذا وقع في وقف هلال ووقف خزانة الامل  
ووقف ابن مائة وذكر في القنية **قوله** وقف  
صبعة علي اوليهم واولادهم بطننا بعد بطن وعلي اولاد  
رجل واولاد اولادهم بطننا بعد بطن وعلي اولاد رجل  
فلو مات واحد من الموالى او من الفريق الاخر وبقي منه  
اولاد خالوا ولي ان يصرف نصيب الميت الي اولادهم دون من  
بقي من البطن الاول **سبح** وقف ارض علي اولادهم وصبر  
فلان وقلان شتر من بعدهم علي اولادهم واولاد اولادهم  
ما توالوا بطننا بعد بطن فلومات واحد منهم علي اولاد  
فلان شتر من مادام في البطن الاول حتى انقضي نقل كلام الاصحاب **ب**  
وتحريمه ان العياط قد متفقة علي ان البطن الاول اولاد  
الصلب والبطن الثاني اولاد اولاد الصلب والبطن الثالث  
اولاد اولاد اولاد الصلب اشك في ان هذا عين الترتيب  
غير الترتيب ومما يعضده تنقيص قاضي خان وصاحب  
الخلاصة والفتاوي الظهيرية علي قول الواقف بطننا  
بعد بطن مثل قوله فتر علي اولادهم ومثل قوله الا فري  
قالا قرب ولا خلاف في ان الترتيب وكذا القطر الا قرب وقد  
لحقوا بطننا بعد بطن بهما قول انه للترتيب لا للتشريك  
وهذا الترتيب يابون مجموع اهل البطن الثاني علي  
الترتيب مجموع البطن الاول لانه ترتيب كل شخص بابنه



**خاصة** بل بابيه وعمه وعمته لانهم جعلوا القط بطن بعد بطن  
 مثل ثم والاقرب فالاقرب وترتيب ثم والاقرب ترتيب  
 المجموع علي المجموع يوضحه اولاد الصليب مثلا ثلاثة  
 فمات منهم شخص عن ولد لا ينتقل نصيبه الي ولده بل  
 ينتقل الي اخوته الباقين فاما ما انتقل هذا منقول  
 من كتابي ثم فانه قال في الحضانة وغيره رجل وقف  
 علي ولديه فلان وفلان ثم علي اولاهما من بعدهما  
 فمات واحد عن ولده لا ينصرف اليه مادام الاول باقيا  
 لانه شرط انتقال النصيب اليه بوفاته ابيه وعمه  
 وحيث الجنوا بطن بعد بطن يتم في الترتيب تعين حملها  
 علي الترتيب الثابت لنا في ثم وما ذكره في القنبية  
 اخرا وكونه صرح بانه لا شيء لا اولاد مادام في  
 البطن الاول حي وهو عين الغنوي المسود عنها بقي  
 قول صاحب القنبية فيما نقله عنه **فصل في القرب**  
 انه زمن اما فتاوي العصر لو فتاوي القاضية **عبد**  
 الجبار والثاني عين الائمة الكرايين وطانة انه  
 اختيار بعض المشايخ فانه الاول لكن لا علي وجه  
 التثريب بل علي الترتيب اعني ترتيب كل ولد علي  
 ابيه خاصة لا علي ابيه وعمه وعمته وما سبب  
 الا انه قال في اخر كلامه دون من بقي من البطن الاول  
 فلما نص علي البطن الاول علمنا انه لم يروا التثريب  
 الواو والقان ترتيب بطن بعد بطن ولانه يكون بعد الولد  
 الذي مات ابيه نصيبا نصيبا بعد ونصيبه الذي  
 كان يستحقه في حياة ابيه بل عمل بالترتيب علي الو **ع**  
 الذي قلناه واما الكلام علي الموضع الثاني وهو ان المحض

هل

هل هو شهادة بالاستغاضة ام علي الوقف فنقول **عبد**  
 وبالله المستعان هو والله اعلم شهادة علي الواقف  
 ويحتمل الاستغاضة ايضا لكن يرجح الاول لانه تاريخ  
 المصطفى سنة ست وخمسين وستمائة وفي ذلك الوقت  
 كان يمكن ان يكون الواقف حيا ولو كان علي الاستغاضة  
 فنقد تأخيرها الاختلاف ونقص في المصنف انها تقبل هو المختار  
 وبالجملة فقد حكم بها عالم واما الكلام علي الموضع الثالث  
 وهو ان هذا الوقف بمنزلة وقفين او بمنزلة وقف واحد  
 الظاهر انه بمنزلة وقف واحد وبذلك عليه قوله ثم **ع**  
 بعدهما علي اولاهما فجعل شرط انتقال النصيب الي  
 ولدهما موت ابيه وعمه ولو كان مراده ان يكون  
 وقفين لقال ثم من بعد كل واحد يعود نصيبه الي ولده  
 وان كان يحتمل ان يكون بمنزلة وقفين ويلزم هذا  
 الموضع تاويل ويقول ان ولد الولد لا يتوقف علي  
 موت عمه لكن امتحاننا لم يعتبر وهذا الاحتمال قائم  
 قالوا في رجل وقف ضبعة علي ولديه فاذا انقرضا  
 فعلي اولاهما فمات احد الولدين عن ولد لا ينتقل نصيبه  
 الي ولده بل الي اخيه مع انه يحتمل ما لمحه هذا القاض **ع**  
 وهو ان يجعل انقرضا كل شخص شرط انتقال الوقف  
 الي ولده لا انقرضا الاثنين فحيث لم يعتبروا ههنا **ع**  
 خاصة لم تعتبر في هذه المسألة واما الكلام علي  
 الموضع الرابع وهو قوله علي ما عينه الواقف المسمى  
 اعلاه وانه هل يعود الي ثم وحدها ام اليها والي  
 الواو والظاهر انه يعود الي ثم وحدها وذلك انه لو  
 قال ثم بعدهما علي اولاهما واولادها علي ما عينه

صاحب



يصرف الى غير ويكون الوقف كله لا ولا دهما فاذا انقضى  
ينتقل الى اولاد اولادها فكذا اذا زاد ونسلها وعقبها  
فان قيل لو كان المراد ما قلنا فما قاعدة قوله بطنا  
بعد بطن فانما اذا اعدناه الى الترتيب بشئ يرتب  
قيل له انما ذكرهنا على ما عينه الواقف بعد قوله  
بطنا بعد بطن اما لو اخرنا بطنا بعد بطن لكان بدوا  
قلت فان قيل اذا كان الترتيب حاصل لا بقوله بطنا  
بعد بطن فما القاعدة في قوله على ما عينه الواقف  
بعد قوله بطنا بعد بطن وقد حملته على الترتيب  
فترقبيل له لا يجوز على التكليم في كلامه والكلام تارة يعيد  
معنى بنفسه وتارة يؤكده غيره على هذا استعمال  
الناس ولا نلفظ بطنا بعد بطن لما كان الترتيب فيه  
جاملا استعمال بعض الفقهاء وكونه لم يستفد  
منه الترتيب صرحنا كما استفيد من ثم قصد الواقف  
تاكيد الحال لينفذ العقول بانها لا تمنع الترتيب  
وتأنيد البحث على الرد على الترتيب بمقصد الواقفين  
وان الواقفين لا يظن بهم انهم يقصدون تقليل النصيب  
على الولد القريب بمشاركة من هو ابعد منه ولا ما  
لو حملناه على ثم والوا ولزم منه القابض الكلام  
وهو بطنا بعد بطن واذا حملناه على ثم لم يبلغ شئ  
فعله على ما ليس فيه القابض الكلام اولى بذلك اذا  
جعلته يعود الى ثم في حق اولادهم وعبد الله حيث  
والي الواو في حق من هو ازل ولا شك ان بطنا  
بعد بطن قيل قوله على ما عينه الواقف وهل يقتضي  
الترتيب على ما قررناه يلزم قطعا بغير ما اقتضيه

من

من الترتيب فاذا اعدناه الى ثم لا يتعين بها شئ قطعا  
فلمنا ان حملناه اولى ولا يقال ان القابض منه لانكم اذا حملتم  
قوله الواقف على ما عينه على انه يعود الى ثم فقد اقتضى  
التشريك ما قلنا قوله القابض لك ما جاء من هذا بل من  
قوله بطنا بعد بطن ومن متفق عليها عندنا انها نصيب  
ان تكون حصة للتشريك كما قلنا من كلام اصحابنا  
تقدم فلم يحصل الا القابض قوله على ما عينه الواقف فان قيل  
التصريح بالخير جاء في قوله على ما عينه الواقف متاخر عن  
قوله بطنا بعد بطن قيل له ليس هذا الحكم التصريح بقول  
في قول الواقف وقفت على اولادي واولاد اولادي وانما هو  
الاقرب فالاقرب بل هو محتمل الترتيب حصل بقوله بطنا بعد بطن  
كما تقدم نقله وانه وان ثم والاقرب فالاقرب فلا يغير ما هو  
محتمل وما الكلام على الموضوع الخاص وهو النظر في حكم تقي  
الدين سليمان قال في سمعته من قاضي الحنابلة الان وهو  
رفيقنا قاضي القضاة جمال الدين المرادوي ايدى الله تعالى  
ان بعض اصحاب الامام احمد رحمه الله تعالى الى قول  
الواقفين بطنا بعد بطن ويحتمل ان يغير من اليها والذي لم  
ينقص اليها قال انه للترتيب والظاهر ان تقي الدين سليمان  
خطا ان يكون بمسألة وتعين فلا يمتنع ان يحكم بان يقال نصيب  
عبد الله الي ايتي بطنه فان كان مذهب الحنابلة بواقف  
ذلك فتشري ولم يكن القابض بطنا بعد بطن وان كان لا يوافق  
فلا ينفذ لانه قاصر مقلد واما الكلام على الموضوع  
السادس وهو النظر في حكم صدر الدين الزاوي فان قيل  
هو موافق لما نقل عليه النووي والرافعي من ان بطنا بعد بطن  
لا يمنع من التشريك ولا ترتيب شئ لكن يشكك عليه قول الواقف



عليه ما عينه الواقف المسمى اعلاه وقد قدمنا ترجيح العود  
 اليه ثم وان كان اعتمد عليه انه اعاد الكلام اليه ثم والوارث  
 واعمل ثم في حق اولاد عمر وعبد الله معهما وبالوارث في باقي  
 البطون فلم وجه **واما** الكلام علي الموضع **المسألة**  
 وهذا النظر في بقية الاحكام فالكلام فيه كالكلام في حكم  
 صور الوين الموارثي وقد قدمناه لكن حكم ابن الحافظ  
 لم يوافق عليه من جهة اصحاب مذهبه فيما بلغني عن  
 فقهاء الحنابلة وسمعت من قاضيه المذكور ان لم يكن  
 ابو اسنفد افلا يتخذ لانه مقلد **واما** الكلام علي  
 الموضع الثاني وهو السؤال عن انتقال نصيب العشرة  
 الذين ماتوا وبعضهم له اولاد وكلمهم انزل من سورة بيت  
 شرف الوين محمد بن يحيى الوين عن ابن الواقف وسبيل  
 هل يتقلد الي سبيده المذكورة ام اليها ام الي من بقي من  
 المحكوم لهم الظاهر ان سبيده مختص به لانها مقتضى شرط  
 الواقف مختص بكل الواقف علي قول من يقول بان بطن  
 بعد بطن مرتب ويحمل قوله علي ما عينه الواقف ويبيده  
 الي ثم وجودها وعلي قول من يقول بالقسم بك ولم بعد الي  
 ثم يحكم بان انتقال العشرة اليهم الي الجميع وهو اربعة عشر  
 وسبيده وصارت المسألة حينئذ خلافة عندنا يتقلد  
 الي سبيده وجودها وعند الشافعية اليها والي بقية  
 فلا بد من حكم يرفع الخلاف في المسألة اما من الحنفية ومن  
 الشافعية ولكل من القولين وجه **واما** مذهب المالكية  
 فلا اعرفه في المسألة ولا تقليم قاضيه والظاهر ان مذهب  
 الحنابلة يوافقنا لان مسألة بطن بعد بطن قد تقدم فصل  
 مذهبهم فيها من قاضيه والظاهر انهم يحملون قول الواقف علي  
 ما عينه



ما عينه علي العود اليه لان من اصلهم اعتبار مقاصد الورث  
 وقد قدمنا انه اقرب الي مقصود الواقف والله سبحانه اعلم  
**واما مسألة** هل يجوز ان يشتري من غلة او قواف المسجد  
 عقار يوقف علي المسجد ام لا واذا اجاز فهل يصير وقفاً بنفس  
 الشرا من ريع او قواف المسجد ام لا بد من وقف هذا العقار المشتري  
 واذا وقف فهل يكون بقية او قواف المسجد بمعنى انه لا يجوز  
 بيعه بعد ذلك ام يجوز اذا احتاج المسجد الي منه للعمارة  
 ويحذر كلام الاصحاب في ذلك فذكر في القنية ناقلاً عن **عليك**  
 اجتمع من مال المسجد شي خليب للقيم ان يشتري به داراً للوقف  
 ولو فعل ووقف يكون وقفاً ويصح **قال** محمد بن سلمة  
 افقن بان يجوز **وهذا** استحسان والقياس انه لا يجوز  
 ويصح ان يشتري ويبيع بامر الحاكم **مع** ويجوز شراء عمارة ارض  
 او دار للمسجد اذا كان الرقبة وقفاً **قال** اذا اشتري بمال  
 المسجد داراً او حافتاً ثم باعها جاز اذا كان له ولاية الشراء  
 وفي التتابة بالحوادث الموقوفه اختلاف المشايخ وذكر  
 في الواقعات في الفتاوي للحسام الشهيد المتولي اذا اشترى  
 بمال المسجد داراً للمسجد ثم باعها جاز لانه اختلف المشايخ  
 ان هذه الدار هل تلحق بالموقوفة علي المسجد المحتار انهما  
 لا تلحق لان صحة الوقف يعتمد الشرايط فتبين ان في المسألة  
 اختلافاً وذكروا في فتاوي قاضي خان المتولي اذا اشترى  
 من غلة المسجد حاتوناً او داراً او استغلاخ جاز لان هذا  
 من مصالح المسجد فان اراد المتولي بيع ما اشترى وباع اختار  
 فيه **قال** بعضهم لا يجوز هذا البيع لان هذا ماصراً او قواف  
 المسجد **وقال** بعضهم يجوز هذا البيع وهو الصحيح لان المشتري  
 لم يذلل شيئاً من شرائط الوقف فلا يكون ما اشتراه من غلة او قواف

اليجوز ان يشتري من  
 غلة او قواف المسجد  
 عقاراً يوقف علي المسجد  
 ام لا



او تواف المسجد وذكرك في الذخيرة متولي المسجد اذا  
 اشترى حائوتا او دارا بمال المسجد شتم باعها جاز اذا كانت  
 له ولاية الشراء هذه المسألة بنا على مسألة اخب  
 ان متولي المسجد اذا اشترى من غلته دارا او حائوتا  
 هذه الدار وهذه الحائوت هل تلتحق بالحوائت الموقوفة  
 على المسجد ومعناه انه هل يصير وقفا اختلف المشايخ  
 فيه قال الصدر الشهيد المختار انه لا تلتحق ولكن يصير  
 مستغلا للمسجد وهذا لان الشرايط التي يتعلق بها لزوم  
 الوقف ومعناه هل لا يجوز فسخه ولا بيعه لم يوجد شيء  
 من ذلك هنا فلم يصير وقفا فيجوز بيعه وذكرك في الخلاصة  
 في الفتاوي من وقف المسجد يشتري مستغلا حائوتا  
 او دارا او مشتريا بمال الوقف لا يلتحق بالدور الموقوفة  
 هذا هو المختار وذكرك في متن البني المحيط مثل ما  
 ذكره في الذخيرة **واما مسألة** اذا اوصى ان يشتري من  
 ريع داره او حمامه في كل شهر كذا من الخبز ويصرف على الفقراء  
 او المساكين فهل يكون هذا اللفظ بمجرده وقفا الدار والحمام  
 ام لا ويختبر الكلام في ذلك ذكر في الذخيرة في كتاب الوقف  
 ما صورته قال اشترى من غلته دار في هذه كل شهر عشرة  
 دراهم خبزا وقرقوا على الفقراء صارت الدار وقفا لان هذا  
 اللفظ يودي معنى الوقف نصا كما قال وقفت دار **رب**  
 هذه بعد موتي على المساكين وذكرك في فتاوي قاضي  
 خان في الوقف رجل قال في مرضه اشترى من غلته دار في  
 هذه بعد موتي كل شهر عشرة دراهم خبزا وقرقوا  
 على المساكين قال رحمه الله نصير الدار وقفا كما لو  
 قال وقفت دار في بعد موتي على المساكين وذكرك في  
 الفتاوي

الفتاوي الكبير الخامس في كتاب الوقف قال في مرضه  
 اشترى من غلته دار في هذه كل شهر عشرة دراهم خبزا وقرقوا  
 على المساكين صارت الدار وقفا لان هذا اللفظ يودي  
 معنى الوقف نصا كما قال وقفت دار في هذه بعد موتي  
 على المساكين **قلت** فتحرر لنا من هذا ان الدار والحمام  
 يصيرا وقفا بمجرده هذا اللفظ من غير ان يلقط بلفظ  
 دار في بعد موتي على الفقراء او هو حكم غريب انفق اسم  
 رفع الي كتاب وصية وهو مذكور فيه هذا اللفظ الذي  
 ذكره وارصى الموصي المذكور الي الوصي المذكور ان يقبض  
 من ريع الحصة المخلقة عنه ومبلغها سنة اسهم من  
 اربعة وعشرين سهما وهي الربع من جميع الحمام الذي  
 خارج باب الجابية بقصر حجاج ويعرف بمحمام العنيد  
 وحدوده ويشترى من ذلك عشرين رطلا خبزا في كل  
 ليلة جمعة من كل اسبوع ويصرف ذلك عند ضريح الواقف  
 بالترتبة بفتح جيل قاصيون صدقة على الفقراء او المساكين  
 على ما يراه وقد حكم الجدر حجه الله تعالى فيه بان الربع  
 المذكور من الحمام الحدود وقف مريد على الفقراء او المساكين  
 على ما يراه حسبما اوصى وان من اللفظ الموصي يقتضي  
 ذلك هذه عبارة نه يهتدون والمجازة عنده للمؤرخين  
 الي حين الوصية ونعذره قاضي القضاة علاء الدين بن  
 المنجا الحنبلي واسم الموصي المذكور الامير فارس  
 الدين علي بن جمال الدين الحضرمي بن الامير شجاع الدين  
 محمود بن هارون الدباغ والموصي اليه الامير شهاب  
 الدين احمد بن اسلم بن المعروف باستاذ  
 داره ونازيخ الوصية في خامس حمادي الاول سنة



ثمان وثمانين وستماية وجعل النظر في القاضى شمس  
 الدين الملقب وثبت على قاضى القضاة حسام الدين الرا  
 وثبت عنده ايضا ان الحصنة خرج من الثلث بعد وفاة  
 الدين وحكم بموجبه وتاريخ اسما لحسام الدين  
 الرازي في تاسع عشر جمادى الاخرة سنة ثمان وعشرين  
 وستماية وانفصل بالجدة ونفذه وحكم بما نقلناه عنه  
 وتاريخ اسما له في الثالث من المحرم سنة سبع وسبعين  
 ونفذه الحسيني كما نقلناه ونفذت لك وكنت بخطي  
 علي كتاب الوصية ما صورته ليسجل بين يديه وتنفذه  
 وذلك بعد ما ملك ما حكم به الجد برد الله ثراه وجعل  
 ما واه من جعل الحصنة من الحمام المذكورة في كتاب الوصية  
 المسطورة اعلاه وفقا بمذوق الموصي ان الوصي يقبض  
 من ريعها ويشترى من ذلك عشرة دينار وطلا من الخبز في كل ليلة  
 جمعة من كل اسبوع ويوزق على الفقراء والمساكين وهو حكم  
 صحيح والمسالمة المذكورة في الذخيرة وفي فتاوى قاضى  
 خان وفي فتاوى الخاص ونصوا فيها ان هذا اللفظ  
 يورث الى معنى الوقف وصار كالوقف وفقت دارى  
 مدة بعد موته على المساكين ولا اعلم فيها خلافا بين  
 اصحاب وبالله المستعان **واما مشيئة بيع التفاضل**  
 وهو يجب في الحنبلية والنقشبندية **ام لا وهل يشترط في**  
**بيع التفاضل قبض الثمن والمثلن في المجلس ام لا** فخير  
 الكلام في ذلك كله **ذكر في فتاوى قاضى خان**  
 قال وقد يكون البيع بالخذ والعطاء من غير لفظ وبسمي  
 هذا البيع البيع التفاضل واختلف المشايخ فيه قال بعضهم  
 هذا البيع مختص بالاشياء الحسنية كالنقل والحرر  
 والخنز

مستخرج التفاضل

والخنز والخطب وقال بعضهم ينفق في الكحل واليه اشار في  
 الجامع الكبير بل الصغير في الوكالة وقال **الاسام**  
 ابو الحسن علي السعدي هذا البيع لا يكون الا بقبض  
 البديل جميعا وقال بعضهم قبض احدها يكفي **ذكر**  
 في الهداية قال وقوله وصيت واعطيتك بكذا الواحدة  
 بكذا في معنى قوله بعت واشتريت لانه يورث معنىه والمعنى  
 هو المعنى في هذه القفود وهذا ينفق بالتفاضل في النفس  
 والخسيس هو الصحيح **ذكر في المحيط قال** **واما الثاني**  
**ذكر الكرخي ان البيع ينفق بالتفاضل بدون الاشياء**  
**والقبول في حسانيس الاشياء وفيما جرت العادة بين**  
**الناس بذلك كالمو وضع عند صاحب الرمان فلسا**  
**وحمل رمانة برص صاجها ولم يتكلم انفق البيع**  
**وكذا الوقال للفضاب كم فعل من هذا اللحم يورثهم فقال**  
**متوبين فقال من فوزن القضاة فدفعه اليه واخذ**  
**الدرهم ينفق البيع وفيما لم يخر العادة لا ينفق البيع بالتفا**  
**وهو الصحيح** **ذكر في الذخيرة قال** **وينفق البيع**  
**بالتفاضل بدون لفظ الاشياء والقبول على هذا اتفقت**  
**الروايات والاصل فيه عرف الناس وعادتهم ثم اختلف**  
**المشايخ فيما بينهم قال بعضهم** **انما ينفق بالتفاضل في الاشياء**  
**الحسنية كخر البقل والرمان واشياء ذلك وهكذا ذكر**  
**الكرخي في كتابه وعامتهم على انه ينفق في جميع الاشياء**  
**الحسنية في ذلك سواء هو الصحيح واختلف المشايخ**  
**ان الشرط في بيع التفاضل العطاء من الجانيين او العطاء من**  
**احد الجانيين يكفي واقصا رحمه في الجامع الى ان تسلم البيع**  
**يكفي في مسايل التوكيل مسالتان احوها فدل على انه**

طبي



يشترط الاعطاء من الجانبين والآخرى تدل على ان الاعطاء  
من احد الجانبين يكفي وكان الشيخ الامام شمس الميعة  
الحلواني يشترط الاعطاء من الجانبين وكذا الامام السعدي  
وكان يقول اذا وجد قبض البدلين في المجلس ينقذ البيع  
بالتقاطي وما لا فلا وبعض المتأخرين انفقوا بالاعطاء من  
احد الجانبين وهذا القائل يشترط بيان التمتين لا نقض هذا  
البيع وتسليم المبيع وهكذا حكم فتوى ابي الفضل الكرماني  
وحج المتفق رجل ساوم رجلا برا او اذا شراه منه ولم  
يكن معه وعابا خذ منه ثم فارقته ثم جاءه بالوفا بعد ذلك  
واعطاه الدراهم فهذا اجاب برفق حكم بجواز البيع باعطاء  
الدراهم فهذا يدل على انقضاء البيع بالتقاطي من احد  
الجانبين وعنه ابي يوسف رجل قال لغيره كيف تبيع  
هذه الحنطة فقال كل فقير بدورهم فقال كلا في خمسة  
اققرة فقال تذهب بها قال هذا بيع وعليه خمسة دراهم  
وهذه المسألة دليل على انقضاء البيع بالاعطاء من احد  
الجانبين وقد **كرر** في الثاني شرح الواجب والتقاطي  
ادل على الرعي منها واشترط في بيع التقاطي الاعطاء من  
احد الجانبين عند شمس الميعة الحلواني وقيل  
الاعطاء من احد الجانبين يكفي وقد **كرر** في البداهة  
واما المبادلة بالفضل فهو التقاطي ويسمى هذا البيع  
المعاوضة وهذا عندنا وقد **كرر** القزويني ان التقاطي  
يجوز في الاثبات الحسنة والجوز في الاثبات القبيصة  
ورواية الجواز في الاصل مطلق عن هذا التفصيل وهو  
بالخذ والاعطاء عن لفظ ويسمى هذا بيع التقاطي واختلف  
المشايخ فيه قال بعضهم هذا البيع مختص بالاشياء الحسنة

كالنقل

كالنقل والخير والخطب واللم وقال بعضهم ينقذ في الكل  
قال القاضي السعدي وهذا البيع لا يكون الا قبض البدلين  
وقد **كرر** الزاهد رحمه الله في شرح القزويني بكسر  
تبيع فقير حنطة قال بدورهم قال اعزله فقوله فبيع  
وكذا لو قال مثله للقصاب قوزنه وهو سالك **ثم**  
امتنع من دفع الثمن فاخذ اللحم او دفع الدراهم وامتنع  
القصاب من وزن اللحم اجبرها القاضي عليه **قلت** ثبتت  
بهذا ان بيع التقاطي كما ثبتت بتقابض البدلين يثبت  
بقبض احدهما ابرها كان علي وجه الشرا وليس عليه  
صدور القضاة وبعبارة ان بيع التقاطي بيع وان لم يوجد تسليم  
الثمن هذه عبارة الزاهد **قلت** فظهر لنا من هذا  
ان البيع كما ينقذ بالاجاب والقبول ينقذ بالتقاطي وان لم  
يحصل الاجاب والقبول وحقيقة التقاطي وضع الثمن  
واخذ الثمن عن تراض منهما من غير لفتة بقت واشترت  
وان المصير من المذهب انه يجري في الخسيس والنقيس والبيع  
بالتقاطي قبل عمل البيع بالقطين الماضيين بمعنى انه اذا  
حصل التقاطي عن تراض منهما البيع واخبارنا احدهما  
الامن يجب كما في البيع بالاجاب والقبول فلو اراد احدهما  
ان يمتنع عنه برفقه الي القاضي وبسال منه الحكم عليه  
بصفة هذا لزومه وعدم الرد الا من عيب قديم بصفة  
بطريقه وحكم له الحاكم بذلك مع العلم بالخلو لا جيل من  
بجاء القضاة في المسألة وان هذا ليس مبيع عنده فانما حكم  
القاضي الخفيف بذلك اذ دفع الخلاف بخبر الاعطاء من  
احد الجانبين قبل يكتفي اوله بدور الاعطاء من الجانبين وهو  
الذي يظهر من ذلك ان قد قلنا اختلاف المشايخ وقضاواهم



فيه فمنهم من كان يقول يكفي الاعطاء من احد الجانبين وعامتهم  
علي انه يكفي به بل لا بد من الاعطاء من الجانبين وهو  
الذي يظهر من حيث البحث لان الاعطاء من الجانبين اقيم  
مقام الايجاب والقبول فلو حصل الايجاب في المجلس  
والقبول وراه لما مع البيع فكذلك التقاطع بل اولي ولا  
التقاطعي في املة من المعاطاة وهي معاينة تقتضي  
حصولها من الجانبين كما في المضاربة والمقاسمة والمخاطبة  
وذلك لا يتصور من واحد فكذلك التقاطعي وفرد كسرنا  
عن الخبرة انه استشهد على صحة الاعطاء من الجانبين  
بمسئلتين وجعل ان كلا منهما يدل على انعقاد البيع  
بالتقاطعي من احد الجانبين وفي الاول نظر فانه قال في المتن  
رجل ساءم رجلا على بر و اراد شراء منه ولم يكن معه  
فباخذه فيه ثم فارقه ثم جاء بالوعاء بعد ذلك واعط  
الدرهم فلهذا جاز وفوقه كبحوا في البيع باعطاء الدرهم  
فهذا يدل على انعقاد البيع بالتقاطعي من الجانبين **وهو**  
عبارة وفيها نظر لان قوله ثم جاء بالوعاء بعد ذلك واعط  
الدرهم اي واحد المراد وهذا يكون من الجانبين وما  
قاله في المتن انه يبيع قبل مجيئه في المرة الثانية  
بالدرهم والوعاء بل قال ثم جاء بالوعاء بعد ذلك واعطاه  
الدرهم ومعناه واخذ البر فلهذا لا يدل على المدعي  
واما المسألة الثانية فلا شك انها شاهد للمدعي  
ولم افق علي نصيحتي لاحد الطرفين في علي الا ان كل من  
قالوا باختلاف المشايخ ولا شك ان اكثرهم اشترطوا  
الاعطاء من الجانبين كالخلواني والسعدي ومن حيث  
الدليل فهو قوي فلا ينبغي ان يعدل عنه الا ان يوقف  
علي

علي تصحيح الطرف الاخر من يعتمد علي قوله وفي كلام  
حافظ الدين في الكافي اشارة الي ان الظاهر اشتراط  
الاعطاء من الجانبين فانه صدر به كلامه ثم قال وقيل  
هي تنبيه الي الصعق ثم تحقيق قولهم من الجانبين ومن  
احد الجانبين اما قول من شرط من الجانبين فظاهر  
لانه يتساوم ثم يبيع الثمن وياخذ المتاع عن رضى  
من صاحبه واما قولهم من احد الجانبين معناه ان الانسان  
يجي الي البائع فيساوم به علي شي مما يبيع فاذا حصل  
الرضى منه بذلك القدر الذي وقع فيه اخذ المتاع  
برضاه وذهب فهذا نص في الاعطاء من جانب البائع  
فاذا جاء الذي اخذه بعد ذلك و اراد رده ليس له  
ذلك علي قوله من قال بالاكتمان احد الجانبين بالاعطاء  
ولا يردده عليه الا من عيب فديم ببيئته بطريقه كما اذا  
حصل بالايجاب والقبول واما انصوريه من جانب  
المشتري فهو انه يتساوم البائع علي شي يريد شراءه منه  
فاذا اقرا صبا علي ذلك القدر وضع الثمن عنده وذهب  
فاذا جاء بعد ذلك وطلب من البائع المتاع فانه يحبر علي  
دفعه اليه ويكون في شرايه من ذلك الوقت المتقدم  
وليس للبائع ان يبيعه ولا ينصرف فيه بعد ذلك بل يبيع  
في بيع المشتري في المجلس الاول بمنزلة الشراء والايجاب  
والقبول فهذا معني قولهم من احد الجانبين اي من جانب  
البائع وجانب المشتري ومثورة كل واحد منهما **وهو**  
بينهما وما ذكره الزاهد يبدل علي ان القبض من  
احد الجانبين يكفي في المختار لانه قال قلت فثبت بهذا  
ان بيع التقاطعي كما يثبت بقبض بعض البضائع بقبض بعض



احدها وهذا امانة الترجيح والتفجيج وما رايت احدا  
 قال في هذا اكثر منه **مسألة** شرا الحصة من القراس  
 والبنا القاييم في ارض غير دأخله في البيع وشرا حصة من  
 مخزقة او من زرع وشرا حصة من مخزقة وشرا ما يخرج  
 انما ما كالورد ونحوه ونحوه الكلام في ذلك ذكر في المحيط  
 باب بيع نصيبه من الماشترك زرع بين رجلين لم يدر في  
 في ارض بينهما او حايطة بين رجلين او تخل بينهما وعليه  
 شرا حصة من ارضها نصيبه من الزرع والحايطة ولا يجوز ان يخلوا  
 امانة باعه مع ارضه ومنه التخل او يدون ارضه وتخله ولا  
 يخلوا امانة باع من اجنبي او من شريكه فان باع نصيبه  
 من الزرع والحايطة مع ارضه او من الشريك مع الشريك  
 مطلقا لانه ليس لاحدهما ان يطالب شريكه بالقلع والهدم  
 لان ما تحت ملكه فلا يتضرر احدهما واما اذا باع نصيبه  
 بغير ارضه ومثله ان باعه من اجنبي لم يجوز كذا الوبايع  
 نصيبه من ترك كرم بينهما وهو حصص او من المبطحة  
 لا يجوز لانه لو جاز كان له ان يطالب شريكه بالقلع  
 فتضرر شريكه بذلك وكذا الوبايع نصيبه برمي شريكه  
 لا يجوز لان في تلعيه وهدمه ضررا والاشنان لا يجوز  
 علي تحمل الضرر وان رضي به وكذا لو كان كله له فباع  
 بصفه لرجل لم يجوز لانه يطالبه المشتري بالقلع والهدم  
 فيقتضى البايع فيما لم يبعده وهو النصف الاخر فصار  
 كبيع الجوز في السقف بخلاف ما لو باع عرصة الدار دون  
 البنا جاز وان تضرر البايع حيث يومر برفع البنا  
 لان هذا الضرر انما يلحقه فيما هو يبيع بتسليم ما هو  
 اصل لان البنا يقع للعرصة فلا يتضرر بالوغير من اشجار

في

في ارض الغير بامره يومر بقلعها وهذا كل واحد منهما  
 اصل فيعتبر واما اذا باع نصيبه من الزرع والحايطة  
 والثر من شريكه في رواية يجوز لا تقدم الضرر وفي رواية  
 لا يجوز وهو المختار للفقهاء اي البنا لان البايع يطالب  
 المشتري بقلع ما اشترى منه ليعرف نصيبه من الارض  
 ولا يمكنه ذلك لا يباع الكل لان الزرع في اطراف الارض  
 متفاوت وكذا لك الثمر ومتى قلع الكل يتضرر به المشتري  
 فيما لم يشتره وهو نصيب نفسه وكذا لو كان الزرع من  
 ثوب الارض واكاره فباع رب الارض نصيبه من اكاره  
 لا يجوز لما قلناه ولو باع الاكاره نصيبه من رب الارض  
 جاز لانه يملكه التسليم يدون القسمة فلا يتضرر احدهما  
 باع نصيبه من الشجر يدون الارض بغير اذن شريكه  
 فان كانت الاشجار بلغت او ان قطعها جاز لان المشتري  
 لا يتضرر بالقسمة وان لم تبلغ لا يجوز لانه يتضرر  
 بالقسمة ود **مسألة** كرم في الزحيرة مسطحة بين شريكين  
 باع احدهما نصيبه من انسان من غير ارض لا يجوز لان  
 فيه ضررا يلحق غير البايع فيبقي ان يشتري كل المبطحة  
 من الشريكين ثم يبيع البيع في النصف واحده الشريكين  
 اذا تضرر في الحمل الماشترك تضرر فانيضربه صاحبه فانه  
 يقبل الرد ولا يجوز تضرره الا برمي صاحبه ومثله  
 المبطحة التي ذكرناها على ان بيع نصف الزرع يدون  
 الارض لا يجوز وان اوصى صاحبه واذا لم يجوز بيع  
 نصف الزرع يدون الارض ولم يبيع القدر حتى ادرك  
 الزرع انقلب القدر جاز لان الما في من عدم الجواز  
 قلنا ان يعلم من هذه المسألة كثرة المسائل واذا



كان الزرع كله لرجل باع نصفه من رجل بدون الارض ان  
 كان الزرع مزرعا يجوز وان لم يكن مزرعا لا يجوز **ل**  
 هذا البيع ينضم الخافق القرض بالبايع في غير ما يتناول  
 البيع فيكون فاسدا كبيع الجوز في السقف **و** اذا كان  
 الزرع والارض مشتركا بين رجلين باع احدهما نصيبه  
 من الزرع من شريكه بدون الارض لا يجوز **ا** اذا لم يكن  
 الزرع مزرعا وعلى هذا القطن وسائر انواع الزرع  
 اذا كان مشتركا بين اثنين باع احدهما نصيبه من صاحبه  
 بدون الارض **و** اما اذا باع النصف مع نصف الارض  
 من شريكه او من اجنبي بغير رضى شريكه جاز وقام  
 المشتري مقام البايع وفي الاجناس اذا باع النصف  
 من الزرع المشترك من شريكه يجوز في ظاهر الرواية  
**و** روي هشام عن محمد انه لا يجوز وان كان الزرع  
 بين رب الارض وبين الاكارف باع الاكارف نصيبه من رب  
 الارض جاز ولو كان بدار ما جاز بيع كل واحد منهما  
 نصيبه من صاحبه اذا باع بدون الارض من اجنبي  
 او باع المزارع نصيبه من اجنبي والزرع لم يدرك لم يجز  
 البيع لوضع الضرر من صاحبه ثم لو باع صاحبه نصيبه  
 بعد ذلك من ذلك المشتري انقلب البيع الى جاز **ل**  
 لان المانع من الجواز قد ارتفع اذا كانت الارض بين  
 رجلين فزرعها احدهما وبنيت الزرع فتراضيا علي ان  
 يعطيه رب الارض مثل نصف البذر ويكون الزرع بينهما  
 لا يجوز ولا يجوز قبل ان يثبت ولو طلب الاخذ **ال**  
 فثبت الارض وبومر المزارع بقلع ما في نصيب الشريك  
 ان كانت المزارعة قد انقضت ثم يبيع نصف الزرع بدون  
 الارض

١٥٦  
 الارض اما لا يجوز في موضع كان لصاحب الزرع حق القرار  
 بان زرع في ملكه اما اذا لم يكن له حق القرار فان كان **ل**  
 متصرفا في المزارعة كالفاسد جاز بيع نصف الارض لانه  
 اذا لم يكن لصاحب الزرع حق القرار كان القلع مستحقا  
 ومستحق القلع كالمقتاوع ولو كان مقلوعا حقيقيا  
 جاز بيع نصفها كذا هتا وعليه هذا اذا باع نصف البنا  
 بدون الارض ان كان مستحقا في البنا لا يجوز وان كان  
 متصرفا جاز **و** في متاوي قاضي خان رجل باع  
 نصيبه من المبطحة المشتركة قال ان كان القلع بضره  
 لم يكن البيع ونصيب البايع يكون لا يغتني مالم ينقص  
 البيع قبل له لو ان الشريك الذي لم يبيع اجاز **ب**  
 الشريك هل ان لا يرضى بعد المزارعة قال له ذلك لان  
 قلعه ضرر والامكان لا يجبر علي ان يجعل الضرر ولو كان  
 بينهما ارض وتخل فباع احدهما نصف الشجر من رجل لا يجوز  
 وكذا لو كانت الدار لرجل فباع نصف بنائها من غير ارض  
 لا يجوز **و** اذا كانت الشجر بين اثنين فباع احدهما نصيبه  
 من اجنبي لا يجوز وان باع من الشريك جاز ولو كانت  
 بين ثلاثة فباع احدهم نصيبه من شريكه لا يجوز وان  
 باع منها جاز **و** في البذر انصال ثابت بلعسل  
 الخلقة فيعده باطل وما لا يمكن تسليمه لا يضر ووجهه ان  
 قطع انصالها عارض فيعده فاسدا لان يقطع باختياره  
 ويسلم فيجوز والقباض على هذا المصل ان يجوز بيع  
 المصوف على ظهر الفم لا يمكن تسليمه من غير مقرر بل  
 بالجزالهم استحسنوا عموم الحوائج بالنصر وان **ل**  
 من اصله لا يخلو عن الارض ان لا يجوز ولو باع حليقة



سيف فان كان يتخلص من غير من يجوز وان كان لا يتخلص  
 المبيع رفا لبيع فاسد اذا فصل وسلم وهذا بنا  
 بين رجلين والارض بينهما غيرهما فباع احدهما نصيبه  
 قبل المذرك لم يجوز لانه لا يمكنه تسليمها الا بغير رضا  
 لانه يجوز على الفاعل الحال وفيه ضرر ويحول باع بعد  
 المذرك جاز لا يقدام الضرر وكذلك اذا كان الزرع  
 كله لرجل ولم يدرك فباع الزرع لم يجوز لانه لا يمكنه  
 تسليمه الا بقطع الكل وفيه ضرر ولو كان بعد المذرك  
 جاز لا يقدام الضرر **وذكر في تنقيح القاي**  
 قال اذا كانت مشتركة فباع احدهما نصيبه من اجنبي  
 لا يجوز ولو كانت بين ثلاثة فباع احدهم نصيبه  
 من احد صاحبيه لا يجوز ولو باع منها جاز وكذلك  
 الزرع المشترك اذا باع احدهما نصيبه من غير شريكه  
 لا يجوز وهكذا ذكر الصدوق الشهيد انه لا يجوز  
 بيع الزرع المشترك من الاجنبي ومن الشريك اذا باع  
 العامل من ربه الاشجار حصته من الثمار جاز ولو  
 باع ربه الاشجار حصته من الثمار من العامل لا يجوز  
 وفي المنتقى رجلان بينهما ارض وفيها زرع فباع احدهما  
 حصته من الزرع من صاحبه لا يجوز الا ان يقطع  
 المشترك الزرع كله فيجوز له البيع بباين رجلين باع  
 احدهما نصيبه من اجنبي من غير اذن شريكه لا يجوز  
 وكذا الزرع والشجر ولو باع من شريكه يجوز وفي  
 نوادرها لا يجوز **وذكر في الخلاصة في القاي**  
 باع نصف الزرع بدون الارض ان باع العامل من ربه  
 الارض جاز وعلى الفلاس لا يجوز وفي التي يذوق محمد

رحمة

رحمة الله بنا بين رجلين والارض لغيرهما فباع احدهما  
 نصيبه من البايع غير شريكه لم يجز **وذكر في شرح**  
 مختصر اللرخي للقدوري قال **واما بيع الرضا فبيع**  
 البينة المشاة **واما بيع الانتاع فبيع نتاج الغرس**  
 وبيع اللبن في الضرع **فاما الاول فلا يجوز ببيع**  
 لان استباحة ذلك من الحيوان محرم قبل الذبح ولانه  
 لا يمكن تسليمه الا بغير رضا **واما الثاني** فكل روي من  
 النبي عن بيع اللبن في الضرع قال **وكذا ما لا يتغير**  
 من غير الحيوان الا بغير رضا **وهذا البيع ذراع من ثوب**  
 ونوبي في ثمره لان البايع لا يمكنه تسليم المعقور عليه  
 الا بغير رضا لم يستحق بالعقد **واما الثاني** اذا  
 كان مما لا ضرر في تعريضه فيجوز مثل ان يقول  
 ابيعك عشرة دراهم من هذه البقرة فيجوز لا يبر  
 لانه في تعريضه فيجوز مثل ان يقول ابيعك عشرة  
 دراهم من هذه البقرة فيجوز لا يبر لانه لا ضرر في تعريضها  
 فهو كبيع قفيز من صبرة **شهد لرحمة هذا في باب**  
**البيع بيع علي شي فيصارف علي خلافة وما يقسم**  
**وما لا يقسم قال في اواخره** وقد منا ان البيع ما  
 يلحق بتسليمه ضرر لا يصح وقد **ذكر محمد في كتاب**  
 الشفعة في بنا بين شريكين والارض لغيرهما فباع احدهما  
 نصيبه من البايع غير شريكه لم يجوز لانه لا يمكنه تسليمه  
 الا بقبض البناء وفي ذلك ضرر **وذكر في الكافي شرح**  
 الواقي لو باع كل الثمار وقدر من البعض دون البعض  
 قطا من المذهب عندنا انه لا يصح خلافا لما لك رحمه الله  
 وكان شمس الايمة الحلواني والفضل يعقنيان بالجواز



في الثمار والباد بجان والبطيخ وغير ذلك ويجعلان الموجود  
اصلا في العقد وما يحدث بعده تبعا استقسانا يتعامل  
التاسع وفردوي **عن محمد بن محمد بن بيع الورد** علي الاشجار انه  
يجوز معلوم ان الورود لا يخرج جملة ولكن مثلا حق  
البعض بالبيع والاصح انه لا يجوز **ذكر في الجناح**  
للمناطقي قال **ذكر في كتاب الشفعة** من الاصل  
لو اشترى نصيب احد الشريكين من البستان غير  
ارض لم يجوز البيع وكذلك النخل والشجر في هذا فقد  
صح ان في شجرة مشتركة اذا باع احد نصيبه من رجل  
اخر لم يجوز وكذلك النخل والشجر ولو باع من شريك  
جاز وفي نوادر هشام ولا يجوز ايضا من شريك ولو  
كان الزرع بين ثلاثة فباع احد نصيبه من اقدم  
لم يجوز وان باعه منهما جاز هذا لفظ كتاب الصالح  
ولو اشترى اذ رعا من خشية او من ثوب من جانب معلوم  
لا يجوز وان قطعه وسلمه الي المشتري ليس للمشتري  
ان لا يقبله وله ان يفسد البيع قبل تسليم البائع اليه  
فعلي هذا اذا باع غصنا من شجرة من موضع معلوم  
وله ان يفسد البيع لم يجوز هذه عبارة الجناح  
وذكر في فية القتي باع نصيبه من مال مشترك  
من شريك او من الاجنبي باذن شريك جاز وان كان يضر  
اذن شريكه فان كانت الشركة بالخلطة والاختلاط  
بنفسه لا يجوز وان كانت بالارث او الهبة او الصدقة  
او الشرا جاز ولا يجوز بيع الزرع المشترك الا من اجنبي  
ولا من الشريك الا ان يقطع ولو لم يفسخ حتى ادرك جاز  
بيع العامل في رب الاشجار حصته من الثمار جاز وعكسا ٧

لانه ليس للعامل تركه علي ما لکن ولو لم يقنا رعا حتى ادرك  
جاز لئلا زال المفسد وعلي هذا رب الارض مع الكار في  
الزرع كمن باع الجذع في السقف واخرج وسلمه باع  
نصيبه منها من اجنبي بغير اذن شريكه لا يجوز اشتري  
نصف حائط بارض جاز وبلا ارض الا من الشريك وبيع  
نصف الزرع مع الارض جاز وكر في القنية مبطنة  
بينهما باع احدهما نصيبه من انسان بغير ارض لا يجوز **سب**  
يجوز برضي صاحبه **سب** ولو اجاز الشريك له ان لا يرضي  
بعد ذلك **سب** من نصف الزرع مشاقا من غيره فصل  
ان يدرك لا يجوز الا برضي صاحبه وقال الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل لا يجوز وان رضى صاحب الشجر كالزرع  
في ذلك وكذا شرا نصف حائط بارضه جاز وبغير  
ارضه لا يجوز من غير الشريك والظاهر في الحائط جوازه  
**سب** باع احد الشريكين نصف المحرم مشاعا وسلم غيره  
باع شريكه نصفه منه ايضا الثاني وانفك الاول جازا  
**سب** باع نصف ضيعته مشاعا والرقعة للمولى قال  
وعند الشافعي رحمه الله ورضي عنه يجوز بيع نصف العمارة  
مشاعا وبه كان يفتي **سب** من غير **سب** مثله بخلاف  
بيع نصف الزرع لان العمارة للبقا فاستهت بيع الرقعة  
ولا كذلك الزرع قال رحمه الله قال الحاصل ان في جواز  
نصف العمارة اختلاف الروايتين والمشايخ والجواز اصح  
وارفق زرع بين ثلاثة باع اقدم نصيبه من اقدم لم يجوز  
ولو باع منهما جاز **سب** بنيا في ارض الغير او زرع  
غصبا فباع احدهما نصيبه جاز لان القاع مستحق عليها  
**سب** متقدر لئلا من هذه النقول ان بيع الحصه



من الزرع المشترك والمبطنة المشتركة والثمرة بفرض  
لا يجوز من الجنبين فالورضين شريكه هل يجوز **وذكر**  
في الذخيرة مما قدمناه ما صورته ومثله المبطنة بول علي  
ان يبيع نصف الزرع بدون الارض لا يجوز وان رضي به  
صاحبه اي شريكه **وذكر** في القنية لا يجوز الا برضي  
صاحبه وقال محمد بن الفضل لا يجوز وان رضي به صاحبه  
ورواية هشام ومحمد انه لا يجوز في هذه الصورة  
بالطريق المولى وما **ذكر** قاضي خان من قوله  
قبل له لو ان الشريك الذي لم يبيع اجاز بيع الشريك هل  
له ان لا يرضى بعد الاجارة قال له ذلك يقتضي انه اذا  
رضى جاز وفي المحيط وكذا اذا باع نصيبه برضي  
شريكه لا يجوز **وفي** البدايع فباع احدهما نصيبه  
قبل الادراك لم يجز لانه لا يمكن تسليمه الا بضر صاحبه  
انه لا يجبر على القلع للحال وفيه ضرر به ضار معني  
نقل الذخيرة وقول ابي بكر محمد بن الفضل الجاهل هو  
ودالة رواية هشام ونقل المحيط انه لا يجوز البيع  
وان رضي به شريكه وخالفه ما ذكر في القنية وقاوي  
قاضي خان انه يجوز برضي شريكه وما **ذكر** في البدايع  
هو ضرر في انه انما لم يجز لاجل الضرر الذي يلحق بالشريك  
نظما هو انه اذا ارضى به يبيع لان الرضا جاز في كل من له  
الحق والمساواة قد يرضى باستقاط حقه ويتحمل الضرر كما  
اذا اراد الجار ان يخرج جودا على جاره فانه ليس له ذلك  
فلورضي به جاز وان كان فيه ضرر عليه كذا هنا فحصلت  
مخالفة من هذه النقول التي ذكرناها ولا بد لنا ان نتحمل  
الي الجمع بينهما والذي يظهر لي من التوفيق والجمع ان يحصل  
ما ذكره

ما ذكره في الذخيرة والمحيط ونقل عن ابي بكر بن الفضل  
عالي ان المراد من قول هو ان لا يجوز وان رضي به ان كان  
يقصد المشتري اجبار الشريك على القلع لانه وان رضي به  
لا يجبر على تحمل ذلك الضرر ولا شك انه ضرر به كما قالوا  
فيما اذا باع نصف زرع من رجل وكل الزرع له حبشه  
لا يجوز قالوا لانه يطلب المشتري بالقلع فيتضرر البايع  
فيما لم يبعه وهو النصف الاخر فصارت البيع الجوع في السقف  
انما اذا لم يقصد المشتري اضرار الشريك وقد رضي به  
الشريك فيجوز ويبقى على حاله الي الادراك فكذا اليس فيه  
ضرر على احد وما علمه في المحيط يفهم منه هذا الذي ذكرنا  
من التوفيق فانه قال لان في فعله ضررا والانسان لا يجبر  
على تحمل الضرر وان رضي به ففعل العلة لعدم الجواز في  
القلع والضرر المترتب عليه واذا امر العن جاز وعالي  
ما قررناه قد امكن الضرر فيجوز فاتفقوا في الاختلاف بين  
النقول وحصل الجمع بين النقول فان قيل القصد الذي  
ذكره لا يمكن التوفيق عليه حقيقة ولا لما طرقت الا الاثر  
به فيبقى ضرره ان تغيب بطلب القلع في اتنا الحال  
وله ذلك فكان الضرر ما (منه) حصل الجمع حينئذ قبل  
له الكلام فيما اذا دام الرضا بالتقالي وقت الادراك  
اما اذا تغير فلا كما قاضي خان في انه يبيع البيع برضي  
الشريك فلو انه بعد الرضا له انه لا يرضى قال له ذلك  
وكذا هنا يقول ان دام الحال ولم يطلب المشتري القلع  
فالباع جاز الي وقت الادراك فينفذ ويلزم وان لم يستمر  
الحال وطلب القلع لم يجب اليه ذلك نظرا للشريك فاذا  
طلب هو والبايع التوفيق فبيع البيع لانه فاسد مستحق



العنعن وان سكنت الي وقت الادراك انقلب جازي لان المانع من  
الجواز قد زال هذا الذي ينبغي ان يحمل كلام صاحب المصباح  
والخبرة لاجل الجمع والتوفيق علي ان في كلام الخبرة نفل  
وهو ان ذكر اول ان احد الشريكين اذا انصف في الحمل المشترك  
نصف فانيضربه صاحبه وان يقبل الرد لا يجوز نصفه الا برضى  
شريكه ثم قال ومسئلة المبطنة قول علي ان بيع نصف الزرع  
بدون الارض لا يجوز وان رضى به صاحبه فانتقل الرواية انه  
وان رضى به صاحبه انه لا يجوز بل اتي بها علي وجه النقطة  
وان مسئلة المبطنة قول علي عليه وليس كذلك لان مسئلة  
المبطنة ليس فيها رواية وان رضى شريكه لا يجوز بل الجواب  
فيها خرج علي وجه الاطلاق فيحمل علي التقيد في غير هذا  
الموضع وهو اولي فبقي نفل المحيط وحده هو الذي ذكره  
فيه انه لا يجوز وان رضى به شريكه ويتعين حمله علي ما  
ذكرنا لانه اولي من الاختلاف ومن خالفه فقولنا اقرب الي  
الفقه لان الحق للشريك فاذا رضى به لم يصح واماما ما يتعلق  
ببيع نصف الزرع والثمرة وسائر انواع الزراعة من الشريك  
بدون الارض كما رضى بين شريكين وفيها زرع لهما فباع احدهما  
نصيبه من الزرع لشريكه بدون الارض فان هذا لا يجوز  
ايضا كما نقلناه من المحيط والخبرة لكن في المحيط ذكر  
فيه روايتين والمختار للتقية اي اللبث عدم الجواز وفي  
الخبرة اطلق الجواب علي عدم الجواز هذا كله فيما اذا لم  
يكن في الزرع موركا ولو باع نصيبه من الزرع مع نصيب  
من الارض من شريكه او من اجني فانه يجوز رضى به شريكه  
اولم يرص بقي بشكل علينا ما ذكره في الخبرة ناقلا عن  
الاجناك وهو قال اذا باع النصف من الزرع المشترك من

شريكه

شريكه يجوز في ظاهر الرواية وروي هشام عن محمد انه لا يجوز  
عنه عبارة الخبرة ثم نقشت الاجناس علي هذا فلم اجد  
مسئلة الزرع التي ذكرها في الخبرة بالمطبة ولا انه ظاهر  
الرواية بل الذي ذكر في الاجناس ما قدمناه وهو قد نص  
علي الجواز فيه فانه قال زرع بين ثلاثة فباع احدهم نصيبه  
لا حدهم لم يجوز ولو باعه منهما جاز ونص في المسئلة ان يبيع  
الزرع المشترك لا يجوز له من اجني ولا من الشريك الا ان  
يقطع نصا رلنا في هذه المسئلة وهي بيع الحصة من الزرع  
والثمرة من الشريك روايتان في رواية يجوز في رواية لا  
يجوز وهذه الرواية اختارها ابو الليث وعليها جواب  
عامة الاصحاب لكنها لا تجري علي اطلاقها بل تحمل علي ما اذا  
كان في صورة يحصل فيها ضرر بالقطع كما اذا باع رب الارض  
من الاكار حصة من الزرع فانه لا يجوز لانه كلف الاكار  
القطع فينضرر بقطع نصيبه الذي كان قبل الشراء اذا كان  
في صورة ليس فيها ضرر علي احد فلا يمنع من الجواز بالاتفاق  
كما اذا باع الاكار حصة من الزرع او من الثمرة لشريكه مالك  
الارض فانه يجوز اتفاقا لانه يمكنه بتسليمه من غير ضرر ولا  
يجبره احد علي قلعه وتفرغ الارض فالرواية التي اختارها  
ابو الليث وعليها عامة الاجوبة محمولة علي هذا المحذور ان  
يجري علي اطلاقها والاولي علي ما ذكره في المحيط في التقليل  
لما حيث قال ان البائع يطالب المشتري بقطع ما اشترى منه  
ليفرغ نصيبه من الارض ولا يمكنه ذلك الا بقطع الكل ومنه  
فلم الكل ينضرر به المشتري فيما لم يشتوه وهو نصيب نفسه  
وعلى في مسئلة بيع الاكار نصيبه من رب الارض فقال لانه  
يمكنه التسليم بدون القسمة فلا ينضرر احدهما فقلنا ان ما قلناه



ابو الليث واختاره من عدم الجواز اذا كان في صورة يتقرر  
 المشتري بالقلع اما اذا لم يتقرر فلا وكذا يجب ان يحمل جواب  
 من المطلق من الاصحاب كصاحب القنية وغيره علي هذا التفصيل  
 فتلخص الجواب حينئذ انه من باع مع شريكه الذي لا حق له  
 في الارض لا يجوز علي المختار هذا اخذ ما اتفق من تحرير الكلام  
 علي مسئلة بيع الحصة من الزرع والمبطنة والشجرة من  
 الشريك ومن الاجنبي بقي لنا مسئلة الفراس والبناء المشترك  
 اذا بيع منه حصة لاجنبي او لشريك هل يجوز ام لا وهل  
 يكون حكمه حكم الزرع والتمرام لا وهل يقتضيه الحكم بين الفراس  
 والبناء ام لا ونحصر بر الكلام في ذلك كله فنقول وبالله  
 المستعان ما نقلناه من المحيط في هذه الاوراق يقتضي التسوية  
 بين الزرع والتمرة والخل والحايطة والجواب في الكل واحد وقد  
 قدمناه في مسالة الزرع ~~وسا~~ ذكره غيره لقاضي خان فانه  
 قال لو كان بينهما ارض مختل فباع احدهما نصف الشجرة من رجل لا  
 يجوز قال ايضا لو كانت الشجرة بين اثنين فباع احدهما نصيبه  
 من اجنبي لا يجوز فان باع من الشريك جاز ولو كانت بين ثلاثة  
 فباع احدهم نصيبه من احد شركتيه لا يجوز فان باع منهما  
 جاز فنقول من الاجنبي ظاهر انه لا يجوز ~~واما~~ قوله في الصورة  
 الثانية فيما اذا كانت الشجرة بين اثنين فباع احدهما نصيبه  
 من الشريك جاز ايضا مما لا يجوز انه يجزي علي ظاهره بل يجب  
 ان يقال لا يخلوا اما ان كانت الارض كلها ايضا او لغيرها او  
 لحدوها فان كانت كلها فلا يجوز بيع احدها حصته من الآخر  
 بدون الارض قياسا علي الزرع كما تقدم وان كانت الارض لغيرها  
 بان غرسا في ارض الغير بطريق شرعي فباع احدها نصيبه من  
 الشجر لشريكه لا يخلوا اما ان كانت مناصبة او استأجر ارضا

للفرس

للفرس فغرسا في المدة وباع احدها نصيبه من الفرس في المدة  
 فان كانت مناصبة فينبغي انه اذا باع من شريكه الذي لا ارض  
 له انه يجوز وان باع من الشريك الذي لا ارض له انه لا يجوز  
 كما في الامار مع ربة الارض وان كانت اجارة ان لا يجوز بيع  
 نصيب احدهما من الشريك ولان الاجنبي اما الاجنبي فظاهر  
 واما من الشريك فلا يجوز ايضا قياسا علي ما اذا كان الزرع  
 لهما والارض بينهما وقد قدمناه انه لا يجوز فكذا هنا وان  
 كانت الارض لاحدهما فلا يخلوا اما ان باع صاحب الارض نصيبه  
 لشريكه صاحب الارض ففي الاول لا يجوز وفي الثاني يجوز  
 قياسا علي مسالة الامار في الزرع وقد تقدمت فقولا قاضي  
 خان وان باع من الشريك مجهول علي هذا التفصيل ويتفقد  
 بالصورة الاخيرة را علي اطلاقه ويبقى قوله وان باع من  
 الشريك جاز اي باع الشريك حصته من الشجر لشريكه الذي  
 له الارض لا غير نصيبها لكلامه وجمعا بينهما وبين غيره ومما  
 يورد هذا قوله في الصورة الثالثة وهي ما اذا كانوا ثلاثة  
 فانه جعل الجواب كالجواب في الزرع فتساوي به علي ان  
 مراده التقييد المعروف في مسالة الزرع لان الفراس  
 حكمه غير حكم الزرع وفي التمة جعل مسالة الشجرة مقبلا  
 عليها مسئلة الزرع فانه قال وكذلك الزرع المشترك وكذا  
 اطلاق جواب الاجناس الذي نقلناه هنا يجب ان يحمل  
 علي هذا التفصيل ايضا وهو قوله وان باعه من شريكه  
 جاز مثل ما ذكر قاضي خان والذي ذكره في القنية يورد  
 ما نقلناه من الشجر حكمه حكم الزرع فانه صرح وقال والشجر  
 كالزرع في ذلك ~~واما~~ مسئلة بيع الحصة من البناء المشترك  
 بدون الارض فاعلم ان هذه المسئلة ذكرها الاصحاب



بعبارات مختلفة فيما نقلناه عنهم في هذه الاوراق وانما ان  
شا الله تعالى اعيد عبارة كل واحد منهم واكلم عليها بمفرد  
واضع الكلام بعد ذلك ينلخص الجواب ونحن بر ما نقل عنهم  
بحسب الوسع والطاقة مستمدا من الله سبحانه المعونة  
وهو خير معين فابدا الكلام بعبارة المحيط فاقول ذكره  
في المحيط هذه المسألة وصورها في المحيط ولها في مسألة  
الزرع والتمرة على التخل وذكر انه اذا باع الشريك نصيبه  
من الزرع او المحيط بارضه او بغير ارضه وانما اذا باع من  
شريكه او من اجنبي الى ما نقلناه عنه ثم قال في اثنا كلامه  
واما اذا باع نصيبه من الزرع والمحيط والتمرة من شريكه  
في رواية يجوز لا تقدم الضرر وفي رواية لا يجوز وهو  
الاحتياط للفقهاء في الباب الذي ذكره في مسألة بيع  
الحصة من البناء او فردها في المحيط فالكلام فيها على ما  
قاله كالقلام فيما تقدم في مسألة الزرع والتمرة **واما**  
صاحب الذخيرة فانه افرد بها في ضمن الكلام فانه قال  
وعليه هذا اذا باع نصف البناء دون الارض وان كان  
مستحقا للبناء لا يجوز وان كان مستقدا بآثاره واما قاضي  
خان فانه وضع المسألة فيما اذا كانت الدار لرجل فباع  
نصف بناها من غير ارض من رجل لا يجوز **واما** صاحب  
البدائع فانه قال بنابين رجلين والارض لغيرهما فباع  
احدهما نصيبه من البناء لغير شريكه لم يجوز لانه لا يمكن  
تسليمه الا بضرر وهو نقص البناء **واما** صاحب التتمة  
فانه ذكر المسئلة فقال بنابين رجلين باع احدهما نصيبه  
من اجنبي بغير اذن شريكه لا يجوز وكذلك الزرع والشجر  
ولو باع من شريكه يجوز وفي نوادر هشام لا يجوز **واما**  
صاحب

صاحب الخلاصة فانه قال وفي التجر يد قال محمد في بنابين  
رجلين والارض لغيرهما فباع احدهما نصيبه من البناء لغير  
شريكه لم يجوز **واما** القدوري فانه ذكر في شرحه مختصرا  
الكرخي فقال وقد ذكر محمد في كتاب الشفعة في بنابين  
رجلين والارض لغيرهما فباع احدهما نصيبه من البناء لغير  
شريكه لم يجوز لانه لم يمكن تسليمه الا بنقص البناء في ذلك ضرر  
فاما الزاهد في فانه ذكر المسألة في الغنية فقال باع نصف  
صهبة مشاعا والوقفة للوالي قال وعند الشافعي رضي  
الله عنه يجوز بيع نصف العماره مشاعا والوقفة للوالي  
وبه كان يفتي **رحم** من غير سب مثله بخلاف بيع نصف  
الزرع لان العماره للبقا فاشتهت الوقفة ولا كذلك الزرع  
قال رحمه الله تعالى فالخاص ان في جواز بيع نصف  
العماره مشاعا اختلاف الروايتين والمشايع والجواز اصح  
وارفق **واما** الناطقي ذكر في اجناسه فقال وذكر  
في كتاب الشفعة من الاصل لو اشترى نصيب احد  
الشريكين من البناء بغير ارض لم يجوز البيع وكذلك التخل  
في الشجر في هذا فقد صح ان في شجرة مشتركة باع احدهما  
نصيبه من رجل وكذلك التخل والشجر ولو باع من شريكه  
وفي نوادر هشام لا يجوز لا يجوز ايضا من شريكه **واما**  
صاحب المطية فانه قال باع نصيبه من بناء من اجنبي بغير  
اذن شريكه لا يجوز اشترى نصف حايطة بارض جاز وبلا  
ارض لا الا من الشريك هذه عبارة الاصحاب فقول البناء  
المشترك من بين اثنين لا يجزوا اما ان كانت الارض  
لها ايضا ولغيرهما او لا حصة فان كانت الارض لهما فباع  
احدهما نصيبه من الارض والبناء جاز بالاتفاق سواء



باع من شريكه او من اجنبي فان باع من شريكه فغير روايتان  
 كما ذكره صاحب المحيط والمختار وعدم الجواز لا منه فكلف  
 المشتري القلع فينتزعه كما علمه ابو الليث وان باع من  
 اجنبي لا يجوز رواية واحدة وان كانت الارض لغيرها فغزو  
 الصورة هي التي ذكرها صاحب الهدايع والغذوري وصاحب  
 الخلاصة وجعلوا الجواب فيما انه اذا باع نصيبه من البناء  
 لغير شريكه لم يجز بقتني هذه العبارة انه اذا باع من  
 شريكه يجوز لكن ما ينبغي ان يفهم من هذا المعلوم ان كل  
 الصور بل يختص بالصورة التي لا يمكن للشريك البائع  
 فيها ان يملك المشتري قلع البناء وصورتها اذا اعارها ارضا  
 للبناء مدة معلومة فبنا فيها بنا مشتركا بينهما فباع احدهما  
 حصته من البناء للشريك بعد انقضاء المدة قبل ان  
 يطالب بالقلع فان في هذه الصورة لا يمكن البائع ان  
 يملك المشتري القلع لانه لا حق له في رتبة الارض من  
 جهة ملك العين ولا ملك المنفعة لانه في المدة كان  
 مالك المنفعة مع شريكه فلما باع نصيبه من البناء بقي له  
 فيها حق بقتني منه القلع لان العارية قد انقضت مدتها  
 فيجوز البيع من شريكه في هذه الصورة كما اذا استاجر  
 ارضا للبناء مدة معلومة اجارة صحيحة فبنا فيها بنا  
 مشتركا بينهما فباع احدهما حصته من البناء لشريكه  
 من غير ان يوجزم منه نصيبه من الارض فان في هذه  
 الصورة يمكن البائع الزام المشتري بقلع البناء لان  
 المومن ايجاره بطلب احلاها حتى تستوفي منفعتها  
 المملوكة بعقد اجارة كما لو كان فيها عوم البناء لم  
 يدرك ويجوز في هذه الصورة ايضا اختلاف الروايتين

رواية

رواية الجواز وعدمه وهي الرواية المختارة وهي الرواية  
 كما ذكرها ابو الليث قال ليق ان يحمل مضمون قولهم علي هذا  
 الذي فصلناه حتى يكون علي هذه العبارة مجهولة عاب  
 الرواية المختارة القريبة الي العفة وان كان يمكن ان يفهم  
 ان يجوز ذلك عملا بالرواية الاخرى لكن المليك ما قلناه  
 لانه اشبه بالعفة وهو موافق لاختيار ابو الليث  
 السمرقندي كلف وان رواية هشام صريحة في انه لا يجوز  
 ايضا من شريكه كما نقله الناطقي وان كانت الارض لغيرهما  
 وصورتها رجلان بنيا حايطين فراجتهما وارض الحايط  
 لاحدهما وتراضيا علي ذلك وبنيا الحايط من مالهما فباع  
 احدهما نصيبه من هذا الحايط فلا يحملوا اما ان باع صاحب  
 الارض نصيبه من الشريك الاخر وعلي العكس وفي كلا  
 الصورتين ينبغي ان يجوز هذا البيع ويفارق بيع الزرع  
 والفراس لا يجوز ان يبيع صاحب الارض من الكار عكسه  
 يجوز ان هنالك البناء مستحقا للبقا بعقد لازم لانه  
 لا يكون الاعلى وجه الا باحة او القارية فان الارض  
 التي تحت الحايط اذا كانت ملكا لاحدهما والبناء بينهما  
 فما يكون بنا الاخر مع صاحبه الا بطريق الا باحة والعار  
 وانما كان فليس بلام بخلاف الزرع والفراس فقد  
 باع ما هو مستحق للبقا باصل الزراعة والمناسبة  
 فيكلف البائع المشتري القلع فينتزعه وتعلق النصيب  
 الاخر الذي لم يبيع وهو كان مستحقا فلا يجوز بخلاف  
 هذه المسئلة لان بنا الشريك انما كان باحد الطرفين  
 اللذين ذكرناهما فلم يكن مستحقا للبقا فصار كالفاصل  
 الذي لم يكن للشريك في البناء الحايط حتى القراءات

ية



البيع مستحقا ومستحقا القلع كالمقلوع ولو كان مقلوعا  
 حقيقة جاز بيع نصفه كذا هنا علي ان البحث بعينه  
 ذكره صاحب الذخيرة فيما نقلناه عنه اللهم الا ان يقال انه  
 قد يكون في صورة قلعة ممتدة ولو ان يوجز نصف ارضه  
 شريكتي هو والمستاجر فيها بنا وفي هذه الصورة يجاب  
 بانه مثل مسئلة الزرع وانه يجري فيه روايتان رواية  
 الجواز وعدم الجواز وهو المختار واما قول التهمة  
 والمسئلة في بيع احداهما نصيبه من اجبى بغير اذن شريكه  
 لم يجوز ان معنوم ذلك انه اذا كان باذن الشريك  
 يجوز فالكلام في هذا الكلام في مسئلة الزرع وقول  
 برضي صاحب الزرع وبغير رضي صاحبه وقد تقدم  
 الكلام فيها واما قول صاحب القنية باع نصف  
 عمارة ضيقته والرقبة للوالي وانه يجوز بيع العمارة  
 المذكورة وبه كان يفتي خواهر زاده وعلاهما  
 او علي خياطي او عبد الرحيم الخولي او عمر الحافظ فانه  
 رمن وهي تحتمل الكل وفرق بينهما فرق وهذه المسألة  
 التي ذكرها القدوري وصاحب البدايع والخلاصة  
 ونقله هنا سوي من ذكره لانه يصلح معارضا لا يجوز  
 العدول به عما نقله القدوري عن الاصل وصاحب  
 البدايع وصاحب الخلاصة فان الذي نقلوه رواية  
 ونقد اختيار فتوي بعض الاشياخ ولم ينص علي ان  
 الفتوي عليه بل قال وبه كان يفتي فلان وفلان ويحتمل  
 انهما لم يفتي بالرواية وهو اللبيق بهما واداداس  
 المصريين ان يفتي بما ذكره القدوري وصاحب  
 البدايع والخلاصة من الرواية وبه في القنية

من هذا القدر فلا يجوز ان يفتي الا بما ذكره القدوري  
 ومن واقعده واما الفرق الذي فرقه فما تحتها طائفة  
 ولا هو قريب الي الفقه لان الضرر في الزرع والبعا  
 واحد وخشية القلع متوقعة وقوله لانها للبعا  
 فاشتهت بيع الرقبة ليس بشي لانه لا يجتمع المطالبة  
 بالقلع الذي يتضرر به وقوله قال الحاصل ان في جواز  
 بيع العمارة مشاعا اختلاف الروايتين والمشايع هو  
 والجواز اصح وارفق واما قوله اختلاف الروايتين  
 فهو في الشريك اما في الاجنبي فلا واذ كان كذلك  
 فابعد اللبس قد اختار عدم الجواز وهو موافق له رواية  
 هشام ايضا وما ذكر احدان الاصح هذا الذي نقله  
 الموضع من القنية والظاهر انه من عند المصنف  
 ظفر بالرواية ان الذي ذكره هو الاصح ومن الجمل  
 فالذي يجب ان يعمل بها نقله القدوري وصاحب البدايع  
 والخلاصة ولم يعدل عنه الي ما ذكره في القنية والله  
 تعالى اعلم فلتخص الكلام في بيع الحصة من البناء المشترك  
 بدون الارض انه ان باع الشريك حصته من الاجنبي  
 لا يجوز وان باعه لشريكه الاخر فيفتي ان يجوز البيع  
 سواء كانت الارض للبائع او للمشتري وان كانت لغيرهما  
 فلا يخلو اما ان كانت في ايديهما باجارة او باعارة او  
 بفصب فان كانت اجارة بينهما فلا يخلو اما ان اجر البائع  
 نصيبه من الارض من المشترك او لا يقر باعه نصيبه من  
 البناء او فان اجر نصيبه من الارض شراعه من العمارة  
 صبح البيع وان لم يوجزه نصيبه من الارض لا يجوز وان  
 كانت باعارة لهما من مالهما وقد اعارها منهما للبناء صدقة



معلومته فبينا ثمر باع احدهما فضيبه من البناء الشريك  
وقد مضت المدة فانه يصح البيع وان باع قبله من المدة  
يشفي ان يجزى فيه الروايتين وان كان غصبا بينهما بان  
تعد باي ارض الغير وبينا ثمر باع احدهما فضيبه من  
البناء اجنبي فانه يجوز هذا البيع لاجنبي والمشتري فانه  
غير مستحق للبقاء بل هو مستحق للقلع كما نقلوه حقيقة  
فكان باع فضيبه وهو مقلوع ولو باع وهو مقلوع صح قلنا  
لنا فاما الاحكام التي في ديارنا فالغالب فيها انها تكون  
بغير اجارة بل يصح الارض ويعرف بغيرها وبغير ضلع  
كل ما به دراع مكسورة مملوكة من الدراهم على اختلاف  
المنطق والحوال ويقتضي الذي يبيع فيها يودي ذلك القدر في  
كل سنة من غير اجارة شرعية فهذا ينبغي ان يكون من  
قبل العماره ليس فيها حق حتى يجزى منه الزام المشتري  
بقرية الارض فينتظر هذا في نفس الحكم في هذه  
المسألة اما اذا رجع الي القاصي بيع حصه من عسا  
وطالب منه ثبوت ذلك النبايع والحكم به او لم يطلب  
منه الحكم فانه يكتفى عن امر القزار فاذا تبين عتده ان  
البناء الذي بيع منه الحصه مستحق للبقاء في القرار  
فيعمل فيه على ما قدمناه او لا من النقصيل وان ثبتت  
عتده انه غير مستحق للبقاء عمل منه كما قدمناه او لا من  
النقصيل واذا ثبت عتده انه غير مستحق للبقاء انبثت  
كما قلناه في البناء انه سبحانه وتعالى يحكم **مسألة**  
حكم المقبوض على سوم الشراء اذا اهلك في يد الذي اخذه  
وتحرير الكلام في ذلك ذكر في القتيبة في باب الضمان  
في العيقن على سوم الشراء عن ابي حنيفة رضي الله عنه  
قال

سند المعقول  
على سوم الشراء

قال له هذا الثوب لك بعشرة دراهم فقال هاته حتى انظر  
فيه ا وقال حتى يراه غيري فاخذه على هذا وصاع منه  
فلا شيء عليه ولو قال هاته فان رضيت اخذته فباع  
منه على ذلك **الثمن ط** اخذ منه ثوبا وقال ان رضيت  
اشتريته فباعه فله شيء عليه وان قال ان رضيت اخذته  
بعشرة فعليه قيمته ولو قال صاحب الثوب هو بعشرة  
وقال المسامحة هاته حتى انظر اليه وفضيه على ذلك وصا  
لا يلزم منه شيء **ج** ولا يجب ضمان السوم الا بذكر الثمن فيل  
هو قول ابي يوسف ويكفي عن محمد ان يبيع ثوبا فذكر في  
المحيط قال واما حكم المقبوض على سوم البيع مضمون  
بالقيمة متى بين له ثمنه وان لم يبين له ثمنه لم يكن مضمونا  
لان من يبيع ثمنا يكون لا سنيان اخذوا العقد فيكون  
وسيلة الى العقد فالحق بحقيقة العقد في حق الضمان  
د فاما للضرر عن المالك لانه ما رضى بفضله الا بعوض  
فصار القايض ملتزما بالعوض وعوضه الا صلب **مسألة**  
القيمة ما لم يسطر ويشتغل على المبيع ومن لم يبين له  
ثمنه لم يكن اخذه للعقد فلا يمكن الحاقه به وفي المشتري  
لو قال اخذته هذا الثوب بعشرين فقال المشتري اخذه  
بعشرة فذهب بالثوب وهدك في يده فعليه قيمته لانه  
قبضه لجهة البيع وقد تبين له ثمنه ولو استهلكه فعليه  
عشر و لانه بالاستهلاك ما والبيع بالمسعى دلالة جملة  
لعقده على الصلاح والسداد ولو قال البائع رجعت  
عما قلت او مات احدهما قبل ان يقول المشتري رضيت  
انقص جهة المبيع فان استهلكه المشتري بعد ذلك  
فعليه قيمته كما في حقيقة البيع لو انتقص ببق المبيع



مضمونا فلذا هنا **وذكر** في فتاوى قاضي خان وجل اخذ  
 من البراز ثوبا فقال اذهب به فان رضى به اشتريه فضا  
 من يده لا يضمن ولو قال ان رضى به اشتريته بعشرة  
 ما نأمننا الوكيل بالشرا اذا اخذ السلعة على سوم بعد  
 بيان الثمن فارها الموكل فلم يرض به الموكل فروها على الوكيل  
 ففعلت عند الوكيل كان الوكيل ضامنا قيمتها لانه اخذها  
 على سوم الشرا وان لم يكن له امره لا يرجع لان الامر بالشرا  
 لا يكون امرا بالخدر بل يبيع سلعة فقال لغيره انظر فيها  
 فاخذها لينظر فيها ففعلت في يده لا يضمن وان قال الناظر  
 بعد ما نظرتكم تبيع قالوا يضمن والعيب ان لا يكون  
 ضامنا اما اذا قال صاحب السلعة بكذا **وذكر** في  
 الفتاوى الظهيرية والمقبوض على سوم الشرا لا يضمن  
 الا بعد بيان الثمن في ظاهر الرواية **وذكر** في الفتاوى  
 الكبرى للخاصي المقبوض على سوم الشرا انما يكون  
 مضمونا بالقيمة اذا بين الثمن و به اخذ الفقيه  
 ابو الليث **وذكر** في تنقيح الفتاوى الكبرى  
 المقبوض على سوم الشرا انما يكون مضمونا اذا كان  
 الثمن مسمى فصر عليه الفقيه ابو الليث في بيع العيون  
 فانه اذا قال اذهب بهذا الثوب فان رضى به اشتريته  
 فذهب به فذلك لا يضمن وان قال ان رضى به اشتريته  
 بعشرة فذهب فذلك يضمن قيمته وعليه الفتوى  
**وذكر** في خزائن الاجل قال في موضع منها وكل موضع  
 يكون المبيع مضمونا عند المشتري بالثمن لا بد من تجديد  
 الثمن اما اذا كان مضمونا بالقيمة كسوم البيع والمقبوض  
 ينوب عن القبض المستحق فلا يحتاج الي تجديد **وذكر**  
 في

في موضع اخر قال في المشتري قال ابو حنيفة رضي الله عنه  
 لو قال هذا الثوب بعشرة فقال المشتري ها ته انظر اليه  
 او اريه غيري فاخذه فضا في فلا شيء عليه اما لو قال  
 ها ته فان رضى به اخذته فضا يلزمه ثمنه ساوم رجلا  
 ثوبا فقال هو لك بعشرين فقال المشتري لا بل بعشرة فوجب  
 به ولم يرض البايع بعشرة لا يبيع بينهما ولكن استهلكه  
 فعليه عشرين القياس ان تجب القيمة وعن محمد ابيك  
 هذا الثوب بعشرين فقال لا اخذ الا بعشرة فذهب **وذكر**  
 يلزمه خمسة عشر ان كان في يد المشتري حين ساوم وذكر  
 في الخبر يشرح الحجا مع التبرير للمصري قال اصل الباب  
 ان الغيبين اذا اتجا سائسا ويا واذا اتقا برا ينوب  
 الماعين عن المودين ولا ينوب المودين عن الماعين فالقبض  
 الذي يجانس القبض المستحق كجهة الشرا فهو القبض  
 الذي يوجب كون القبض مضمونا بنفسه وهو القيمة  
 كقبض الغصب فينوب عن قبض الشرا حتى لو هلك قبل  
 القبض قبل التمكن منه يهلك من ماله المشتري وكل قبض  
 لا يوجب على القايض ضمان المقبوض بنفسه لقبض  
 الودعة والعارية او يوجب الضمان لكن يوجب ضمان  
 المقبوض بنفسه كقبض الرهن لا ينوب عن قبض الشرا  
 لان ينوب عن قبض الهبة وكذا كل قبض هو قبض ضمان  
 او قبض امان ينوب عن قبض الهبة لان الشيء انما ينوب  
 عن غيره ويتضمنه اذا كان مثله او دونه اما لا ينوب  
 عما هو فوقه وضم الشرا فنفسه مضمون بنفسه  
 لا القبض في الغيب ففقدنا فنفسه لا شئ فيه  
 لان المشتري يضمنه لنفسه لا لغيره وقولنا مضمون



بنفسه لان الموجب الاصلي هو القيمة وقيمتها معناه هو  
 ونفس الشيء معناه بمعنى قولنا مضمون بنفسه اي بقيته  
 وانما قلنا ذلك لان الاصل وجوب التساوي وما **ب**  
 للجانبين والمساوي هو القيمة وانما يصار الي الثمن  
 عند صحة التراضي منها شرعا لان وجوب المساوي **ب**  
 للنظر فيهما في وجوب ذلك فحصل الاغراضها ومقصودنا  
 ولهذا كان العاقل في العقد الفاسد هو العقد **ب**  
 حكما للعقد لا لانفسه وكذا في المقتوض على سوم  
 الشرا والغرض يحكم البيع الذي فيه الخيار للبايع فعلم  
 ان الصمان الاصلي في البيع هو القيمة كما ان **الموجب**  
 الاصلي في النكاح هو المثل وانما يصار الي المسمى  
 عند صحة التسمية كذا هنا **قلت** فكلنا **ب**  
 هذا كله ان المقتوض على سوم الشرا مضمون بالقيمة  
 اذ اذكر في حالة المساومة الثمن والمراد بذكر الثمن  
 فيه ذكر الثمن من جانب المشتري لا من جانب البايع  
 وحده فانه **قال** في القيمة عن ابي حنيفة رضي الله  
 عنه **قال** له هذا الكتوب بعشرة دراهم فقال **حتى**  
 انظر اليه او قال حتى اريه فبيري فاخذه على هترة  
 وضاع منه فلا شيء عليه ولو **قال** هاتوا فان رضيت  
 اخذته فضايع فهو على ذلك **التمن** فحصل ذكر البايع  
 وحده ليس بموجب للصمان وكذا في المساومة **ب**  
 التي ذكرها في هذه المسألة لو قال ان رضيت اخذته  
 بعشرة فعليه قيمته ولو **قال** صاحب الثوب هو عشرة  
 فقال المساوم حتى انظر اليه وفضضه وضاع **ب**  
 شي فعلمنا ان المراد من قول صاحب الثوب اذ اذكر الثمن

المقتوض على سوم الشرا  
 مضمون بالقيمة

من

من جهة المساوم وحده انه يضمن فعلمنا ان ذكر الثمن الذي  
 هو شرط في الصمان في المقتوض على سوم الشرا انه يكون  
 من جهة البايع والمساوم معا ومن جهة المساوم وحده  
 وامسا من جهة البايع وحده فلا يضمن المساومة تقدم  
 فيما نقلناه عن الصحاح بقي انه وقع في المصنفات مما نقلناه  
 عنه انه يجب القيمة وفي بعضه ما يجب الثمن ولا يتحقق  
 ما بين القولين من الاختلاف فاذ قول من قال الثمن المراد به  
 المسمى في حالة المساومة وقد يكون الثمن في القيمة او اقل  
 منها فاذ انظرنا الى ما قاله الشيخ جمال الدين الحصري **ب**  
 فيما نقلناه وفيما قاله في المحيط بقي ان المراد قول من  
 من قال الثمن انه القيمة لانفسه المسمى وذلك ان الشيخ **ب**  
 جمال الدين المذكور في تهذيب اصيله لان الاصل وجوب **ب**  
 القناوي رعاية للجانبين والمساوي هو القيمة وانما يصار  
 الي الثمن عند صحة التراضي منها شرعا ثم قال في هذا المقتوض  
 على سوم الشرا ولا شك ان صحة التسمية لم توجد **ب**  
 لا تكون الا عن تراض منهما ولم يحصل ذلك بعد اذ لو حصل  
 لكان بيعا يتلأه يكون ميعا بالنفاط وما كانت المسألة  
 حينئذ تتحقق مسألة المقتوض على سوم الشرا انما كانت  
 مسألة البيع بالنفاط ولذا قول صاحب المحيط **ب**  
 ما وصي بقضيه الا يعوض قصارا القايض ملتزما للعوض  
 ويعوضه الا صلى هو القيمة ما لم يصطليا ويتفقا **ب**  
 المسمى فبقين ان يحمل قول من قال وضاع يكره منه ثمنه  
 اي قيمته وقد وقع هذا في عبارة الخزانة فيما نقلناه في هذه  
 الاوراق وفي القيمة ايضا من قوله فهو على ذلك الثمن  
 والمراد القيمة لما ذكرناه فليحفظ هذا ايضا فانه من **ب**



لا اشتباه علي من يقع علي كلام القنية والحزاة ثم وضع  
كلام المحيط الفرق بين القلاك والاسهلاك فانه مصر علي ما اذا  
قال خذ هذا بعشرة فقال المشتري اخذه بعشرة فذهب بالشرب  
وهلك في يده ان عليه القيمة وعمل بانته قبضه لجهة البيع وقد  
بين له ثمننا وقال لو استهلكه فعليه عشرة ون وعمل فقال لانه  
بالاستهلاك صار راضيا بالبيع بالمسمى دلالة جلال الفعل  
علي الصلاح هذه عبارة وهو فقه حسن ونظر صحيح وهو  
موافق للفواعد والمنقول في الفتاوي فيحتاج الي التفضيل  
بعد ذلك في هذه المسألة فنقول المقتضى علي رسوم  
الشرا اذا ذكر الثمن في حالة المساومة انه مضمون لا يخلو  
اما ان ذكر البايع الثمن وحده او المشتري وحده او ذلرا  
معا وبعد ذلك فلا يخلو اما ان هلك بعد القبض بنفسه  
مثل ان يكون ضاع او تلف بنفسه واما ان استهلك المشتري  
ففي الوجه الاول من القسم الاول لا يلزم المقتري الضمان  
بذكر البايع الثمن وحده علي ما قدمناه في الوجه الثاني  
والثالث من القسم الثاني انه اذا ملك بنفسه من غير استهلاك  
من المساوم فانه يضمن قيمته للبايع وظاهر كلام الاصحاب  
انها تجب بالقيمة ما بلغت سواء كانت القيمة اقل مما سمي و  
اكثر ولكن ينبغي ان يقال اذا وجبت القيمة لا يرد بها المسمى  
سواء ذكر الثمن في حالة المساومة من البايع والمساوم  
او من المساوم وحده وذلك لانه ان ذكر منها فقد رتب  
البايع بهذا القدر فلا يبراد عليه كما قلنا في الواجب في الاجارة  
الفاسدة وان كان من المساوم وحده فكذا لا ايضا لان  
البايع راض بهذه التسمية حيث سلم المبيع الي المساوم  
فصار في معنى ذكره الثمن بنفسه وفي الوجه الثاني من

هذا

هذا القسم هو ما اذا استهلك المساوم المبيع انه يلزمه المسمى  
لانه صار راضيا بالتسمية ودالة قبل زمة المسمى فتلخص لنا  
من هذا كله ان المقتضى علي رسوم الشرا مضمون ان ذكر البايع  
والمساوم في حالة المساومة ثمننا او ذكره المشتري وحده  
واذا هلك في يد المساوم نفسه يلزم قيمته وينبغي ان  
يكون علي ما قررناه ان استهلكه المساوم يلزمه الذي  
سمي البايع فان لم تكن للبايع تسمية تجب القيمة ولو قيل  
انه تجب ما سمي المشتري لكان له وجه والله تعالى اعلم  
واما قول صاحب القنية ولا يجب ضمان السوم الي نوكر  
السوم قيل هو قول ابي يوسف ويكفي عند محمد ان يميل  
قلبهما فنعناه ان اشتراط ذكر الثمن لاجل التضمن وهو  
قول ابي يوسف وغيره فقل قال هو الصحيح وعليه الفتوى  
ومعني قوله يكفي عند محمد ان يميل قلبهما وان لم يذكر ثمننا  
وجهه ان الشرط في الشرع حصول الرضى في باب البيع  
وقد حصل ولكن هذا لا يمكن الوفاق علي حقيقته واستحججه  
الزام به عند القاضي لا يتصادقهما علي مثل كل واحد  
منهما فيما يتعلق بنفسه وتفسير هذا الميل والله تعالى اعلم  
ان يميل قلب البايع الي بيعه من هذا المساوم ويميل  
قلب المساوم ايضا الي شرا هذه السلعة هذا الذي يظهر  
في تفسير الميل وما وقعت عليه في كتاب الماني القنية كما  
نقله لا غير واصح قول قاضي خان رجل يبيع سلعة  
فقال لغيره انظر فيها فاخذها لينظر فيها فهلك في يده لا يضمن  
وان قال الناظر بعد ما نظر بكم يبيع قالوا يكون ضامنا والبيع  
انه لا يكون ضامنا اذا قال صاحب السلعة بكذا ففسدوا  
في الظاهر انه يشير الي ذكر الثمن من جانب البايع يلفي الضمان



وبقي بغير عيب ما قدمناه وقررناه وليس كذلك لان الجمع  
اولي من التفاضل وقول قاض خان الاما اذا قال صاحب  
السلعة بكذا اي وقال المشتري بكذا او الالتزام باختلاف  
بين الاقوال والتناقض كلام نفسه واما قول صاحب  
الجدانة عن محمد بن ابيك هذا الثوب بعشرين فقال لا  
اخذه الا بعشرة فذهب به يلزمه خمسة عشر ان كان في  
يد المشتري حين ساوم فوجهه يشكك ولم اقف عليه وجه  
وانما ظهر لي شي وهو ان العشرة لازمة بتعين وما زاد  
عليها ففيه نظر من جانب البائع ونظر من جانب المساوم  
واجتماعهما يوجب التصنيف اما الذي من جانب البائع  
فهو رضاه بتسليم الثوب مع قوله لا اخذه الا بعشرة واذا  
اقتصرنا على هذا وحده كان يجب ان لا يلزم شي سوى  
العشرة واما الذي في جانب المساوم فهو اخذه للثوب مع  
قول البائع بعشرين وقوله دليل على عدم رضاه بما دونها  
فلما اخذه مع قوله بعشرين دل على انه راض بما يقتضيه  
هذا ان يلزمه الذي قال البائع فدار الى مر بين ان العشرة  
الزائدة بمجموعها وبين ان لا يلزمه فتصنيف نظر الجبا  
هذا الذي ظهر في ترجمة قول محمد رحمه الله تعالى في هذه  
المسألة والله تعالى اعلم **مسألة البراءة من العيوب**  
في البيع والشرا بشرط البراءة من كل عيب وتحرير الكلام  
في ذلك كونه في شرح مختصر الطحاوي الابن جاني قال والبراءة  
والبيع بالبراءة من العيوب جاري في الحيوان وما سواه  
وبعد خلا في البراءة ما علمه البائع وما لم يعلمه وما وقف  
عليه المشتري وما لم يقف عليه وسواء سمي بجنس العيوب  
او لم يسم واسما له او لم يشر اليه ويبرأ من كل

مسألة البراءة من العيوب

عيب

عيب موجود به وقت البيع وعما يحدث بعده الى وقت القبض في  
قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد رضي الله عنهم لا يبرأ من  
الحادث واجهوا علي ان البيع لو كان بشرط البراءة من كل عيب ايسر  
لا يبرأ من الحادث لانه لما قال واقتصر على الموجود ولو قال بشرط  
البراءة من كل عيب وما يحدث فالبيع فاسد ولو وجد المشتري  
بالبيع عيبا فجا يرد به بعد ما وقع الشرا بشرط البراءة من كل عيب  
فاختلغا فقال البائع كان هذا العيب موجودا وقت البيع  
ودخل في البراءة وقال المشتري هو حادث ولم يدخل في البراءة  
فعلينا قول ابي حنيفة وابي يوسف لا فائدة لهذا الاختلاف لانه  
يبرأ من جميعا عند ما وانما يفيد هذا الاختلاف علي قول  
محمد فعلي قوله القول قول البائع مع يمينه علي العلم انه  
حادث ولوان رجلا قال لرجل بعث منك هذا العبد علي انه ابق  
او علي ابي بري من ابا فقه وقال الاخر قيلت بطلت خصوصته  
مع بايعه في الباقي ولو اختلف البائع والمشتري وادعى البائع  
ان البيع كان بشرط البراءة من كل عيب وانكره المشتري فالقول  
قول المشتري مع يمينه ولو اقام البائع البينة علي ما ادعي بطل  
حق المشتري في الفسخ و**ذكر** في الذخيرة قال نوع آخر في البراءة  
عن العيوب اذا باع بطلا علي انه بري من كل عيب ثم البيع وثبتت  
البراءة عن العيوب كلها وقال الشافعي رضي الله عنه لا تصح  
البراءة والصحيح مذهبنا ان البراءة استقاط فيه معنى التمليك  
اما كونه استقاطا فيدليل انه صحيح من غير قبول كالطلاق والطلاق  
واما كونه فيه معنى التمليك فيدليل انه يرد بالرد واما  
كان فالجمله لا تمنع صحته اما صحة الاستقاط فظاهر واما  
صحة التمليك فلانه تمليك لا يحتاج فيه الي تسليم لانها وقعت  
البراءة عنه مسلمة وقعت البراءة له بجهالة اذ لم تمنع التسليم



والتسليم لا يمنع اذا صحته التملك كما لو اشترى قفيزا من صبرة  
 ويدخل في هذه البراءة من العيب الموجود والحادث  
 قبل القبض في قول ابي يوسف وقال محمد لا يدخل فيه  
 الحادث وهذا بناء على انه اذا باع بشرط البراءة عن عيب  
 يحدث بعد البيع قبل القبض هل يصح ام لا فعند ابي  
 يوسف ومحمد لا يصح ولو شرط انه بري من كل عيب لم  
 ينصرف الى الحادث في قولهم جميعا وكذا اذا خص ضربا من  
 العيوب صح التخصيص ولو كانت البراءة عامة واختلفا  
 في عيب فادعى المشتري انه حادث وقال البايع كان يده  
 يوم العقد فالقول قول البايع في قول محمد وقال زفر والحسن  
 القول قول المشتري ولا يتأني هذا على قول ابي يوسف  
 لان البراءة العامة تلتناول القاييم والحادث فلا يفيد هذا  
 الاختلاف وذكر في شرح القذور في الزاهدي قال  
 واذا اشترى عبدا وشرط البراءة من كل عيب فليس له ان  
 يرده بعيب وان لم يسم العيوب ويدخل في هذه البراءة العيب  
 الموجود والحادث قبل القبض عند ابي يوسف وقال محمد  
 ونحوه لا يدخل الحادث والخلاف بناء على ان شرط البراءة  
 من كل عيب يحدث بعد البيع قبل القبض يصح عند ابي يوسف  
 حكاه محمد ولو شرط انه بري من كل عيب لم يدخل الحادث  
 اجماعا واختلفا في حدوده فالقول قول المشتري ولو صح  
 ضربا من العيوب صح التخصيص ولو قال ابرائيل من كل عيب  
 بعينه فاذا هو امور لا يبرأ ولو قال انا بري من كل عيب  
 الا باقية بري من اباقة ولو قال الا اباقة فله الرد بالباقي  
 ولو قال انت بري من كل حق في قبلك دخل العيب هو المختار  
 دون الادراك في قناوي قاضي خان رجل باع جارية وقال انا بري

من

من كل رد او لم يقل من كل عيب فانه لا يبرأ عن العيوب عند ابي يوسف  
 اذا اشترى رجل عبدا فقال رجل ضمنت لك عماه فكان امر يرده  
 على البايع فانه لا يرجع على الضامن بشئ من المثل ولو قال الضامن  
 ان كان امر فاني حصته العيب من المثل فراه امر كان له ان يضمنه  
 حصته التي ذكر في البدايع ويجوز البيع بشرط البراءة بحسن  
 العيب عندنا سوام العيوب بان قال بعث علي ابي بري من كل عيب  
 او خص بان سمي جنسا من العيوب ولو شرط علي ابي بري من  
 العيب الذي يحدث ويحجب عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان البيع  
 بهذا الشرط فاسد وذكر في المبسوط قال واذا برى البايع  
 الى المشتري عند عقد البيع من كل عيب فهو جاز وان لم يسم العيوب  
 عندنا ثم بحث ثم قال فاذا عرفنا جواز العقد بهذا الشرط قلنا  
 يدخل فيه البراءة من كل عيب موجود به وقت العقد فاذا حثرت  
 به عيب اخر بعد البيع قبل التسليم فهو داخل في هذه البراءة  
 ايضا في قول ابي حنيفة وهو الظاهر من قول ابي يوسف وقال  
 زفر والحسن رضي الله عنهم لا تدخل البراءة عند العيوب الحادث  
 في هذا الشرط وهو رواية عن ابي يوسف فابوا يوسف يقول  
 العيب الحادث قبل القبض لما جعل كالموجود عند العقد  
 في ثبوت حق الرد به للعقد والامتناع من الالتزام ما لا يقدر  
 على تسليمه وفي هذا الفرق بين العيب الموجود والحادث  
 قبل القبض ولو شرط البراءة من كل عيب لا يتناول الحادث بالتمام  
 وذكر في القناوي الكلبوني الخاصي قال ومن اشترى شيا  
 وبرى البايع من كل عيب لم يبرأ منه عيب السرقة والنجس  
 والا باق لا يرد وان وجد به عيب المرض فله يرد هكذا روي  
 عن ابي يوسف قال القابلية اذا ذكرت في البيع برادها بهذا  
 وان كانت تقع على غير هذا باع جارية فقال برئت اليك من كل عيب

ثمة

ق



بعضها فاذا هي عور لا يبرأ وكذا لو قال بريت اليك من كل  
 عيب بيدها فاذا ايدها مقطوعة لا يبرأ لان هذا ليس بعيب  
 وان كانت اصفا واحدة مقطوعة بري لانه عيب في اليد  
 ولو قال من كل عيب بها بري من ذلك كله لان الكلام عيب في  
 الجارية ولو قال لا خرائت بري من كل عيب قبلك وخلص  
 العيب هو المختار ولا يدخل الدرك لان العيب حق له  
 قبله المالح والدرك لا وذكرني الكافي شرح الوابي  
 قال واذا بري البايع من كل عيب عند البيع صح وان لم يسم  
 العيوب وليس له ان يرد به بعيب وقال الشافعي رضي  
 الله عنه لا نفخ البراة من كل عيب ما لم يسم فيقول من عيب  
 كذا وكذا وري جواز هذا البيع بهذا الشرط قوله لا نفخ  
 فيتم بيع البيع ويبطل الشرط والكلام في صحة شرط  
 البراة من كل عيب بناء على صحة الابرا عن الحقوق المجهولة  
 كالدبون وعنه الشافعي رحمه الله لا يصح وعنده  
 يصح لان الابرا اسقاط حتى يتم بلا قبول كالطلاق والعتاق  
 ويصح بقوله اسقطت عنك ديوني والجهالة في الاستطاع  
 لا يقضي الي التزاع وان كان في صفة التمليك باعتبار  
 انه يرتد بالرد لانه لا يحتاج فيه الي التسليم ويدخل في  
 هذه البراة العيب الموجود عند العقد والعيب  
 الحادث بعد العقد قبل الغنص عند اي حنيقة واي  
 يوسف وعند محمد وزفر قبل يدخل الحادث وقد  
 في شرح مختصر الطرخي للعقود وري قال اذا باع الرجل  
 شيئا على انه بري من كل عيب فعم ولم يخص شيئا من  
 العيوب فذلك جائز في قولهم وقال الشافعي رضي الله  
 عنه البراة من العيوب المجهولة لا تصح لان يكون

في

في باطن الحيوان ففيها قولان وهل يفسد البيع بشرط البراة  
 فقيه قوله ان لنا ان كل عيب هو ظاهر ويجب فسخ البيع  
 به جاز ان ينعقد العقد غير موجب للفسخ به كالعيب  
 المعلوم ولان البراة حكم متعلق بالعيب والبراة المجهولة  
 جائزة وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز وهذا خلافت  
 النضر والجماع اما النضر فخار وري ان رجلين تخاصما  
 الي رسول الله صلى الله عليه وسلم في دار قذرس  
 فقال استهما ونوحيا الحق ولجلل كل واحد منهما صاحبه  
 واما الجماعة فلان المسلمين في سائر العصور اذا خسر  
 احوهم الموت استحلوا معاملتهم من غير تكبر واما قول  
 الشافعي رضي الله عنه ان شرط البراة من المجهول يفسد  
 العقد خلاف الجماعة لان يدين ثابت ابتاع من عبد الله  
 ابن عمر رضي الله عنهم عيدا بشرط البراة من كل العيوب  
 فاراد ان يرد به بعيب فقال نعتك بشرط البراة وقال  
 زيد انك لم تقدر العيوب فاخصما الي عثمان ففضي علي  
 ابن عمر رضي الله عنهم بالتمن فقد اجمعوا على صحة العقد  
 مع هذا الشرط ولان العيوب المجهولة معني يثبت بالفسخ  
 بشرط اسقاطه لا يبطل العقد كالحيارا المشروط وذكر  
 مثل ما نقلناه **قلت** فنحذر لنا من هذه القول  
 كلها ان البيع بشرط البراة من كل عيب صحيح وبرا البايع  
 من العيوب القديمة والحديثة كذا قيل يبري المبيع منه  
 علي قول اي حنيقة وهو الظاهر من قول اي يوسف  
 وتقوم نعت الخلاف فيه بشرط البراة من كل عيب به فانه  
 لا يدخل في الامور العيب الحادث قبل الغنص اجماعا لانه  
 لما قال به وقعت الابرا عن العيوب التي عند العقد لا غير



فلا يبرأ من الحادث ولو قال بشرط البراءة من كل عيب  
 به وما يحدث فالبيع فاسد واعلم ان الامراء المجهول  
 صحيح عندنا كما تقدم نطلبه سوا باع شيئا بشرط البراءة من  
 كل عيب او باع ولم يشترط ذلك في صلب العقد **فقال**  
 بعد البيع ابرأتك من كل عيب فانه يبرأ من العيوب كلها  
 كما لو قال بشرط البراءة من كل عيب علي ان شمس الامة  
 في الميسوط لم يذكر هذه الصيغة والمقال فيما نقلناه  
 عنه واذا برى البائع الى المشتري عند العقد من عيب  
 فهو جائز وان لم يسم العيوب عندنا هذه عبارة وهذه  
 وهذه العبارة وقعت في كلام الاصحاب لاجل ذكر الخلاف  
 في البيع بالشرط لان البراءة من العيوب كلها لا تكون الا  
 بهذه الصيغة كما وقع في كلام اكثرهم ومن اشترى عبدا  
 او من باع عبدا اذ افرق في هذا بين العبد وساير الاشياء  
 فانه لو باع ثوبا بشرط البراءة من كل عيب صحيح وكذا ما يكال  
 او يوزن ووضع المسألة في العبد ليس بمخصوص بالحكم  
 بل اتفاق وضع لا غير الا يري ان قول الفذوري اذا باع  
 الرجل شيئا علي انه بري وعلي عبارة التوضيرة فادركت  
 هذه المسألة الي الحاكم الحنفي المذهب واذعي فيها  
 عنه وطلب البائع منه الحكم بذلك قالوا ان يقول  
 حكمت بصحة البيع بهذا الشرط وعدم الرد بعد بيع  
 من العيوب مع العلم بالخلاف وهو اصطلاح لا بشرط  
 فانه لو لم يقل مع العلم بالخلاف لصح ويقال ان المالكية  
 عندهم بشرط ذلك هذا اذا كان البيع وقع بشرط البراءة  
 من كل عيب كما اذا قال بعثك هذا الثوب مثلا بالشرط  
 درهم بشرط البراءة من كل عيب **فقال** المشتري اشتريت

او بدا

او بدا المشتري **فقال** اشتريت مثله هذا الثوب بكذا بشرط  
 البراءة من كل عيب **وقال** البائع بعث منك على هذا الحاكم  
 ويقول المشتري اشتريت من غير ذكر الشرط **فقال** بعده  
 ابرأتك من كل عيب فان هذا ما يحتاج ان يحكم الحاكم فيه  
 بصحة البيع بل يحكم بصحة البراءة من العيوب وان كانت  
 مجهولة وعدم الرد بعيب من العيوب مع العلم بالخلاف  
 وما ذاك الا لان البيع صحيح بالاجماع والابرأ مختلف  
 فيه والحكم يحتاج اليه في المختلف لرفع الخلاف **فأما**  
 المتفق عليه فانه يحتاج الي حكم بصحته ويقع في بعض العهد  
 ما صورته ولم يضمن البائع سوى درك الحلال والحل  
 والبوص والجذام والحبل حسب لا غير فهل يكون  
 بمنزلة الشرط بالبراءة من كل عيب سوا كذا او كذا  
 وان البائع بري من بقية العيوب التي ليست مشتقة  
 ام لا والذي يظهر ان الحاكم ينبغي له ان يطلب شهود  
 العهدة ويسألهم كيف حصل هذا الضمان اعني عند  
 جود البائع لبراءة عما خلا المشتري فلو صدق البائع  
 علي البراءة صح بلا نظر ولا يحتاج الي الشهود عند  
 الجود فاذا حضروا يسألهم القاضي عن ذلك فان قالوا  
 ابرأ البائع عن بقية العيوب بحضرتنا او اقربا لم يبرأ  
 عندنا او قرابنا علي ذلك عندنا صح ايضا ولم يبق له  
 الرد بما عدي المشتري وان قالوا لم يقع بحضرتنا ابرأ  
 واقرار سوى صورة ما كنت في العهدة وشهدنا عليها  
 فيها فبذلك الصورة يحتاج الي نظر وتامل فان قول  
 ولم يضمن البائع سوى كذا وكذا مقتضاه الامراء  
 البقية فيما نظر الي هذا لم يبق له ذلك وبالنظر الى الابرأ

ان



انما يكون باحد شيئين اما البيع بشرط البراءة من كل عيب  
او بلفظ البراءة بعد العقد كقولك ابراءك من كل عيب  
وابرائتك من عيب كذا اما بالتخييم او بالتخصيص فاما  
بهذه الصيغة فلم يحصل البراءة بغير لفظ ولا شك  
ان العيوب جميعها مضمونة علي البايع سواء نص علي شيء  
منها او لم ينص لقوله ولم يضمن البايع سوى كذا فقد نفى عنه  
الضمان عن البعض واثبت الضمان في البعض وليس له  
ذلك لان فيه تغيير المشرع فان الحق ثابت للمشتري  
شروعا في الرد بالعيب القديم ولد استثنى البايع بعض  
العيوب انه لا يضمنها لا يبيع استثناه لان المشرع  
جعل للمشتري حق الرد بالعيوب القديمة كلها ولم يوجد  
من المشتري ابرائني فلا يبرأ ولا يقال ان تضديقه  
عليه ذلك ابرائه للبائع عما عدا المشتري لانا نقول  
قد تقدم لنا ان البراءة يكون باحد شيئين اما الشرط  
البراءة والبراءة بالنظر في اما التضديق فلا لانه تصادق  
علي خلاف ما اوجبه الشرع لان الشرع اوجب الضمان  
علي البايع في الصور كلها فنضد بق المشتري علي انه لا  
يضمن سوى كذا العيب بصيغة لا يضمن المشتري وغيره  
شروعا قلنا انه لا يبيع ولا يبرأ من بغيبة المشتري  
**كسبي** وان المشتري يقول انا ما ابرأتك من بغيبة  
العيوب والبائع يقول صدقت وهو ابرأ فالمشتري حينئذ  
متمسك بالاصل وهو ايجاب الضمان علي البايع في العيوب  
كلها والبايع يدعي عليه البراءة وهو منكرو القول قول  
المكرو وتثبت كتب الامحاب مما عدي فلم اجد هذه  
الصورة اصلا وهذا الذي قلناه ههنا هو علي سبيل البحث

والراجح

والراجح عدي انه يكون في حكم البراءة الشهادة علي  
المشتري بالتضديق بشهادة علي اقراره ان البايع  
بري بطريق شرعي فيوجد فيه لان الشاهد لما كتب  
معني كذا وكذا وان المشتري صدق علي ذلك كان  
المشتري اخبر عن براءة البايع عن بغيبة العيوب  
والشهادة علي اقراره لا ينفذ الي معاينة المسبب  
فيكتفي بالشهادة علي المشتري بالتضديق والله تعالى  
اعلم **وحكي** القاضي عماد الدين اسماعيل بن العز  
ان احاه جدي افضى القضاة شمس الدين بن العز  
كان بري الذي رجحت في هذه المسئلة ويحكم به ويجعله  
متمولا بالنظر في بال براءتنا قلنا والله سبحانه وتعالى اعلم  
بالصواب **مسئلة** يبيع المزدكس والمصوغ من الذهب  
والفضة والحلي اذا بيع بالدرهم او الدنانير هل يجوز  
ذلك ام لا ونحوه الكلام في ذلك ذكر في المبسوط قال  
وعن محمد بن سيرين انه يكره بيع السبق المحلي بالفضة  
بالتقدم مخافة ان يكون الفضة التي اعطي اقل مما فيه  
ويكره ان يبيعه بالنسيئة ولا يبري بان يبيعه بالذهب  
وبه تأخذ لان يبيع بالذهب جازي لقوله صاب الله عليه  
وسلم اذا اختلف الحسنان فبيعوا كيف شئتم بعد ان  
يكون بواييد ولا يجوز بيعه بالنسيئة سواء بالذهب  
او بالفضة لان العقد في محلة الحلي صراحة فاشترط الاجل  
فيه معتمد ولا يترع الحلية من السبق الا يصير مضادا  
العقد فيها بعينه في الكلد فبالضرر اما بيعها بالفضة  
علي اربعة اوجه ان كان يعلم ان فضة الحلية **الثر**  
فاسد وكذا اذا كانت الحلية مثل النعدي (الوزن لان

سنة بيع الذهب  
والفضة



لان الجفت والمبايل فضل خال عن الموض فان مقابله  
 العضة بالفضة في البيع يكون بالاجزاء وان كان يعلم  
 العضة في الحيلة اقل جاز العقد علي ان يجعل المثل بالمثل  
 والثاني باز الجفت والمبايل عندنا خلافا للشافعي  
 رحمه الله وان كان لا يدري ايها اقل فالبيع فاسد  
 عندنا لعدم العلم بالمساواة عند العقد وبوهم الفضل  
 وعند زفر هذا جاز فان الاصل هو الجواز والمفسد  
 الذي هو الفضل الخالي عن العوض ما لم يعلم به يكون  
 العقد ملغيا بالجواز **فصل** في العداية بمعناه  
 وكذا في بقية التلب فمحرر لنا ان بيع المتقاضي الاو  
 ان يباع بالذهب وكذا المزركش بالفضة **اعني**  
 الدراهم المصروفة او غيرها من الفضة فالواجب  
 ان ينظر الي ما في البيع من الفضة فان كان قدره  
 الدراهم لا يجوز وان كان قدره الدراهم التي هي المثل  
 فيجوز وان كانت الترفلا يجوز وان كانت لا يمس  
 معرفة قدرها فلا يجوز ايضا وفيه خلاف زفر فصار  
 في صورة واحدة وهي ان تكون الفضة التي في البيع  
 اقل من المثل الذي هو الدراهم وفي بقية الصورة يجوز  
 هذا اذا بيعت بالفضة فلو بيعت بالذهب لا يحتاج  
 الي هذا بل يجوز بالاقل وبالكثير لكن لا بد من قبض  
 العوض كما في الاول ايضا لا بد من القبض في صورة  
 الجواز ولو بيع المصوغ من الذهب المزركش منه  
 ايضا بالدراهم فلا يحتاج الي معرفة قدره وهل هو  
 اقل او اكثر بل يتنوط التقايف في المجلس لا غير فلو  
 باعه بالذهب يحتاج فيه الي ما قدمناه من الوجوه  
 الاربعة

الاربعة وفيه وجه واحد يجوز كما في العضة والضابط  
 في هذا او اشكاله ان عند اتخاذ جنس الثمن والمبيع  
 يعتبر التساوي في الوزن والتقايف في المجلس وعند  
 اختلاف الجنس لا يعتبر التساوي بل التقايف وحده  
 والله تعالى اعلم **مسئلة** اذا هلك المبيع قبل العقد  
 هل ينتقض البيع ام لا وهل يلزم البايع فتمت  
 للمشتري ويلزم المشتري الثمن الاول للمبايع ام لا  
 وهل يلزم البايع فتمت للمشتري ويخبر الكلام  
 ذكر الزوري في شرح المنظومة في باب ما اذا قال  
 اول هلك المبيع قبل القبض لا ينتقض البيع عند  
 مالك رحمه الله لانه في ضمان البايع قبضت فتمت  
 كما في الغصب فتقوم القيمة مقامه فيكون للمشتري  
 وعليه الثمن للمبايع وعندنا يبطل البيع ولا يضمن  
 البايع شيئا لانه لو ضمن يضمن لنفسه من حق القبض  
 لان المبيع كان عنده ممسكا بالثمن فلا يستقيم ضمان  
 الانسان لنفسه اذا لم يضمن فقد تلف المبيع بغير  
 بدل فيبطل العقد فيه بالضرورة **ذكر** في البوايع  
 قال هلال المبيع قبل القبض يوجب انفساخ المبيع  
 وجملة الكلام فيه ان المبيع لا يخلو اما ان تكون  
 اصلا واما ان يكون نفعا وهو الزوايد المنقولة من  
 المبيع فان كان اصلا لا يخلو اما ان هلك كله واما ان  
 هلك بعضه ولا يخلو اما ان هلك بفعل المبيع او بفعل  
 البايع او بفعل المشتري او بفعل اجني فان هلك كله  
 قبل القبض باقة سماوية انفسخ البيع وكذا اذا هلك  
 بفعل المبيع بان كان حيوانا فقتل نفسه وكذا اذا هلك

مسئلة  
 البيع قبل القبض



بفعل البايع يبطل البيع ويسقط الثمن عن المشتري خلافا  
للمشافعي رحمه الله وان هلك بفعل المشتري لا يفسخ البيع  
وعليه الثمن لانه لا تلاف صار قابضا وسوا كان بائنا و  
بشرط الخيار للمشتري وان كان البيع بشرط الخيار للبايع او كان  
البيع فاسدا فعليه ضمان مثله ان كان مما له مثل وان  
كان مما لا مثل له فعليه قيمته وان هلك بفعل اجنبي فعليه  
ضمانه فيكون مضمونا عليه بالمثل او بالقيمة والمشتري  
بالخيار ان شافسح البيع فبطل البيع الي ملك البايع فينتفع  
البايع الحاي فيضمنه مثله ان كان من ذوات ال مثال  
وقيمته ان لم يكن وان شافسح اختيار المبيع وانفع الحاي بالضمان  
وان شافسح البايع للمشتري بالثمن ولو كان المشتري غيبا  
فقتله اجنبي قبل القبض فان كان القتل خطأ لا يفسخ  
البيع وللمشتري خيار الفسخ وان كان القتل عمدا اختلفوا  
علي ثلاثة اقوال قال ابو حنيفة رضي الله عنه ان المشتري  
بالخيار ان شافسح البيع والبايع ان يقبض من القاتل  
وجده ان شافسح اختيار البيع وله ان يقبض من القاتل بعده  
وعليه جميع الثمن وقال ابو يوسف رحمه الله المشتري  
بالخيار ان شافسح البيع ويعود المبيع الي ملك البايع  
وليس للبايع ان يقبض ولكنه ياخذ من مال القاتل  
القيمة في ثلاث سنين وان شافسح اختيار البيع والمشتري  
ان يقبض وعليه جميع الثمن وقال محمد رحمه الله لا فساد  
علي القاتل بحال والمشتري بالخيار ان شافسح البيع ياخذ  
القيمة من القاتل في ثلاث سنين وان شافسح اختيار البيع وانفع  
القاتل بالقيمة في ثلاث سنين هذا كله في المبيع كله  
قبل القبض فاما اذا هلك بعد القبض فقول فان هلك باقة

سماوية

سماوية او بفعل المبيع او بفعل المشتري لا يفسخ  
البيع والثلاث علي المشتري وعليه الثمن وكذا اذا  
هلك بفعل اجنبي ويرجع المشتري علي الاجنبي بضمانه  
ويطيب له الفضل وان هلك بفعل البايع ينظر ان كان  
المشتري قبضه باذن البايع او بغير اذنه تلي الثمن  
منقورا وموجد فاستهلكه واستهلك الاجنبي سوا  
وان كان قبضه بغير اذن البايع صار مستردا للمبيع  
ياستهلك فحصل الاستهلاك في ضمانه فيوجب  
بطلان البيع وسقوط الثمن كما لو استهلك وهو في يده  
هذا اذا هلك كله المبيع قبل القبض او بعده فاما اذا هلك  
بعضه بان كان قبل القبض وهلك باقة سماوية ينظر ان  
كان النقصان نقصان قدرا بان كان مكبلا او موزونا او معدو  
يفسخ العقد بقدر الهلاك ويسقط حصته من الثمن والمشتري  
بالخيار ان ياتي ان شافسح حصته من الثمن وان شافسح  
لان المصفقة تفرقت عليه وان النقصان نقصان وصف  
وهو كما يدخل في البيع من غير شتمية كالشجر والبناء  
الارض والطراف الحيوان والجودة في المكبل والموزون  
لا يفسخ البيع اصلا ولا يسقط عن المشتري شيء من الثمن  
لان الموصوف لا حصته لعامة الثمن الا اذا اورد عليها القبض  
والحماية والمشتري بالخيار ان شافسح جميع الثمن وان شافسح  
ترك تعيب المبيع قبل القبض وان هلك بفعل المبيع بان  
خرج نفسه لا يفسخ البيع ولا يسقط عن المشتري شيء من  
الثمن لان حمايته علي نفسه هو فصار كما لو هلك بعضه  
باقة سماوية ولكن المشتري بالخيار ان شافسح جميع الثمن  
وان شافسح لان فعل المجابا رخصا كانه اشترى حيوانين

دا



سوي بينهما دم فقتل احدهما صاحبه قبل القبض يسقط حصته  
من الثمن والمشتري ان شاء اخذ الباقي بحصته من الثمن وان  
شأ ترك لان فعل الجار جبار فصار كانه اشتري حيوانين  
ثم مات احدهما قبل القبض او كان جارية فولدت قبل  
القبض فكلوا الولد ثم قتل احدهما صاحبه قبل القبض  
فالمشتري بالخيار ان شافخ البيع في الباقي وبطلت الجناية  
وان شاء اخذ القاتل منهما جميع الثمن ولا يسقط عن المشتري  
شي من الثمن لانه لو اخذ القاتل منهما بحصته من الثمن  
لا يفسخ البيع في المقتول وانفساخ البيع ارتقا عنه  
من الاصل او عوده الي ملك البايع فتبين ان عبد المشتري  
قتل عبد البايع فيخاطب بالرفع او بالعدا فانها فعل قام  
مقام المقتول معني فيأخذ به بقية الثمن فصار في اخذ  
الباقي منهما بحصته من الثمن في الحال اخذ الجميع بجميع  
الثمن في المال فخيراه في الابتداء لاخذ جميع الثمن والفسخ  
لعدا وان هلك بفعل البايع بطل البيع بقدره ويسقط  
عن المشتري حصة الهالك والثمن والمشتري بالخيار في  
الباقي ان شاء اخذه بحصته من الثمن وان شاء ترك لتقرق  
الصفقة عليه وان هلك بفعل المشتري لا يبطل البيع ولا  
يسقط عنه شيء من الثمن ولو جني عليه البايع ثم جني عليه  
المشتري سقطت عن المشتري حصة جناية البايع ولزمه  
ثمن ما بقي فلو سرق العبد لا خيار للمشتري فلو ابتداء المشتري  
بالجناية ثم جني البايع قبل قبض الثمن فان بر العبد  
من الجانبين فالمشتري بالخيار ان شاء اخذه وسقطت عنه  
حصة جناية البايع من الثمن وان شاء ترك ولو اختلف البايع  
والمشتري في هلاك البايع فقال البايع من الثمن وان شاء ترك

هلك

هلك بعد القبض وقال المشتري قبل القبض فالقول قول المشتري  
بحصته ولو اقاما البيعة يقضي ببيعة البايع وكذلك دعوى  
الاستهلاك **قوله** فتخول لنا من هذا كله ان المبيع اذا هلك  
كله قبل القبض باقية سماوية بغير صنع من البايع ولا من  
المشتري ولا من المبيع ولا من الاجنبي فانه هلك على البايع  
ويفسخ البيع ولا يجب على المشتري شيء من الثمن ولا على  
البايع شيء من القيمة وكذلك الحكم فيما اذا هلك بفعل البايع  
وبفعل المشتري حيث يبطل البيع ويسقط الثمن عن المشتري  
وان هلك بفعل المشتري لا يفسخ البيع وعليه الثمن وان  
هلك بفعل اجنبي فعليه ضمانه ففي المثالين بالمثل وفي العتيم  
بالقيمة والمشتري بالخيار هنا ان شافخ البيع وان شاء اتيه  
الاجنبي بال ضمان وانعه البايع بالثمن هذا اذا هلك  
بعضه قبل القبض وهلك باقية سماوية ينظر ان كان النقصان  
نقصا قدر بان كان مثلك كل البيع عشرة اقترعة حنطة بما يه  
دوهم ففعلك منها فغير ان او من الوزن بان كان مثلا ما يه  
رطل من الزيت ففعلك منها عشرون رطلا او من المعدود قدر  
كالبيض والجوز مثلا بان كان مائة بيضة او جوزة ففعلك  
منها عشرون فانه يفسخ العقد في كل نوع من هذه الانواع  
بقدر الهالك ويسقط حصة الهالك من الثمن ولكن بخير  
المشتري في الباقي ان شاء اخذه بحصته من الثمن وان شاء  
ترك وهذا الظاهر وان كان النقصان نقصان وقدره  
صاحب البعديع بها يدخل في المبيع عليه وجه البيع كالشجر  
والبناء وقدره صاحب البعديع فيما قلناه عنه الى اخره  
فلا يهين لانه يبقى كالكرر والله تعالى اعلم  
اذ اقبل البايع الثمن او الموجه الاجرة او رب الدين دينه

اذا اشترى البايع الثمن اخر



من المديون ولم ينفذ الثمن ولا الاجرة ولا الدين ثم جابعد  
ذلك وقد **نكر** ان ما قبضه رد وهو الذي يقول العامة  
نحاس ورفعه الي الحاكم وطلب منه الحكم له ببقية حقه  
من الثمن ورد ذلك علي خصمه والخم ينكر ويقول انه راى  
حياد ولا اعلم هل هذا منها فقل يكون القول قول **قول**  
القابض او الدافع وتخبر الكلام في ذلك ذكر في القنية  
ص مكاري دابة الي بعداد بعشرة ودفعها اليه فلما  
بلغ بعداد رد بعضها وقال هي زيوف او سوفه والقول  
لرب الدابة انه ينكر استيفاء حقه وان اقرب قبض  
الدراهم بقيل قوله في الزيوف او الجياد فالقول له  
هذه عبارة القنية و**نكر** في المبسوط قال واذا  
كان اجر الدار عشرة دراهم او قفيز حنطة ثم ادعي  
ان الدراهم سهر حقة وان الطعام معيب فالقول قوله  
لانه منكر استيفاء حقه فانها في الذمة يعرف بصحة  
ويختلف باختلاف الصفة فلا منافضة في كلامه  
فاسم الدراهم يتناول المنرخه واسم الحنطة يتناول  
المعيب وان كان حين اشهد قال قضيت من اجر الدار  
عشرة دراهم او قفيز حنطة لم يصدق بعد ذلك عاين  
ادعا الزيوف والمعيب ولذلك لو قال استوفيت اجر  
الدار **نكر** قال وجده زيوف لم يصدق ببينة ولا غير  
لانه قد سبق منه الاقرار لقبض الجياد فان اجر  
الدار من الجياد فيكون هو مناقضا في قوله وجده  
زيوف والمناقض لا قول له ولم يقبل ببينته وان كان  
ثوبا معيبه فقبضه ثم جابعد به عيب فقال المستاجر  
ليس هذا ثوبي فالقول قول المستاجر لانهما نقضا دقا

علي

علي انهما قبض المعقود عليه فان كان شيئا بعيته  
ثم ادعي الاخر لنفسه حق الرد والمستاجر منكر لذلك  
فالقول قوله فان اقام رب الدار البينة علي العيب  
رده سواء كان العيب يسيرا او فاحشا علي قياس البيع  
فتخبر لنا من كلام شمس البينة السرخسي ان الموجه  
متي استوفيت اجر الدار ثم قال وجده فيها زيوف  
لم يقبل قوله البينة ولو قال قضيت من المستاجر  
كذا من الدراهم ولم يقبل الاجرة ثم جابعد هذه الدار بخرجة  
فالقول قوله فصار وجوب المسئلة ان القابض متي اقر  
بقبض الحق ثم ادعي انه زيوف او بعضه فقد ناقضه  
كلامه والمناقض لا يقبل كلامه ولم يثبت بخلاف ما اذا  
قال قضيت عشرة دراهم مثلا ولم يقبل من اجرة داري  
ثم ادعي انه زيوف فانه يقبل قوله لانه في القول الثاني  
منكر استيفاء الحق وما سبق منه ما يناقض هذا القول  
فيكون القول قوله هذا خلاصة ما قاله في المبسوط  
واما ما ذكره في القنية وزمر له بالصناد وهي علامة  
كتاب الاصل فهو معارف لما قررناه لانه قال ودفعها  
اليه ولم يقبل واقر باستيفاء الاجرة وفي هذه الصور ليس  
القابض بمناقض في قوله يقبل وبينة ما ذكره في  
القنية هو من المبسوط فانه رمز ببينته وهو علامة  
المبسوط ومعني ما ذكره انه اذا اقر قبض الدار بان  
قال مثلا قضيت منه عشرة دراهم ثم ادعي انها زيوف  
صدق ولو قال هي ستوفه لا يصدق وذلك لان  
في الزيوف مناقضا لان الزيوف من جنس حقه فكان  
مناقضا علي ما ياتي بيانه ان شاء الله تعالى من تعيين



الزبوف والتسوق والبنهرجة وقوله وان اقربا سيقا  
 الحجة الي اخره هذا مشكل محال لما قاله في المبسوط  
 مما نقلناه وسببه بان قال وان اقربا سيقا الحجة تغيره  
 والمسالمة بما لا يحتاجه يتم الكلام واذا كان كذلك ينبغي  
 تغذير الكلام مكارى دابة الي بغداد بعشرة دراهم  
 واقرا اخ بقبض الحجة ثم ادعي انها زبوف او مستولة  
 فتقبل قوله في ذلك وهذا خلاف ما ذكره شمس الدين  
 في المبسوط فانه قال اذا اقربا سيقا الحجة ثم قال هي  
 زبوف لم يقبل قوله والحرف قد بيناه وهو الموافق للفقهاء  
 لانه بناقض كلامه بعد ذلك والمنافض لقوله فليقبل  
 يقول في القنية القول له فهذا والله اعلم سهو فانه  
 يبق كلام المبسوط وما يقوله محورا الي اخره قال **لذلك**  
 يجب ان يجعل به هو ما ذكره في المبسوط اعني في هذه  
 الصورة الخاصة واما بقية الصور فكلها موافقة لما  
 ذكره في المبسوط واذا انتقد رعا في هذا في الحياة  
 والاحجة عدينا الي استيفاء الامتحان في البياعات والديون  
 في المعاملات فان العلة بجميع الكلام في قوله اذا دفع  
 اليه دراهم وهي ثمن متاع ثم جاء البايع واراد ان يرد  
 عليه شيئا يزعم انه مردود في المعاملات بين الناس  
 وانكر المشتري ان ذلك من دراهم التي دفعها فلا  
 يجلو اما ان يكون البايع اقرب قبض الثمن او لا فان اقر  
 بقبض الثمن لم يقبل قوله في ذلك ولا يلزم المشتري  
 بان يدفع عوض ذلك الرد ولو اخذ البايع يمين  
 المشتري انه ما يعلم ان هذا الرد من دراهم **التي**  
 اعطاها له ينبغي ان يجاب الي ذلك ويجلفه القاضي  
 علي

اذا دفع ثمن المتاع فاراد  
 البايع رد بعضه كونه  
 مردودا في المعاملة

علي العام فان حلف انقطعت الخصومة ولم يبق له معه  
 منازعة وان تكل بقبض ان يرد ها عليه لانه اقربا ادعي  
 بطريق النكول وان كان البايع لم يقرب قبض الثمن والحق  
 الذي علي المشتري من حجة هذا المبيع وانما اقرب قبض  
 دراهم مثلا ولم يقبل هو الثمن والحق قال في هذه الصورة  
 يكون القول قول البايع لانه منكر استيفاء حقه ولم يتقدم  
 منه ما ينافي هذه الدعوى فيقبل قوله مع يمينه هذا  
 اذا انكر المشتري انها من دراهم ايضا وكذلك الديون  
 ايضا ينبغي ان يكون الجواب فيها كالجواب في الاحجة  
 والثمن في باب المبيع وهذا كله اذا كان الذي يرد  
 زبوا او بنهرجة فان كان سوقه فلا يقبل قوله  
 ولا يرد لانه نافض كلامه اما في صورة اقرا به بقبض  
 الدراهم فظاهر لان المستوفة ليس من جنس الدراهم  
 وقد اقرب قبض الدراهم اولا ثم قال في سوقه فكان منافي  
 وكذلك في اقراره بقبض الحجة ان الحق بالطريق الذي  
 وعبارة المبسوط خالية عن ذكر التسوق وليس فيها  
 ما يمنع ما قاله في القنية بل يوافق من جنب المعنى واما  
 فقضية الدراهم النهرجة والزبوف والمستوفة فذكر في  
 الصحاح قال النهرجة الباطل والرد من الشيء وهو  
 معروف وقال في المغرب النهرج الدرهم الذي فضته ردية  
 وعن ابن المخرابي اي المبطل السكة وقد استعمل  
 الكل ودي باطل وقال في اللحيان درهم بنهرج **اب**  
 بنهرج واحدة بالتون الاله هذه عبارة المغرب والنهرج  
 هو المردودة يقال زافت عليه دراهم اي صارت مردود  
 عليه لغشيها وقد رقت اذا ردت ودرهم زبوف ودرهم

فرضا

بيان انواع الدراهم

في



فريوف وزيف وقيل هو دوف البهروج في الرواية لان  
 الزيف ما يورده بيت المال والبهروج ما يورده التجار والسوق  
 بالفتح ارد من البهروج ومن الكرخي المسوق عندهم ما  
 كان النحاس هو الغالب الا كثر في الرسالة المستوفية  
 البهروجية اذ اغلبها النحاس لم تؤخذ واما المستوفية  
 فخرم اخذها لانها فلوس هذه عبارة المقرب وحاصل  
 ما قالوه في تفسير الزيوف والبهروجية والمستوفية ان الزيوف  
 اذيق من الكل وبعد الزيوف البهروجية وبعدها المستوفية  
 فتكون الزيوف بمنزلة الدراهم التي يقبلها بعض الصيا  
 دون بعض والبهروجية ما يوردها الصيارف وهي التي  
 تسمى معبرة واكن القصة فيها اكثر والمستوفية بمنزلة  
 الرخمل وهي التي نخاسها اكثر من قبضها فاذا عرفنا هذا  
 فالزيوف والبهروجية يكون القول فيها قول القاضى اذ الم  
 يقربا يستيف الحق والحجة او الجباة بل يكون اقرب قبض  
 كذا من الدراهم ثم يدعي ان بعضها زيوف او بهروجية كما  
 قدمناه فيقبل قوله ويردها واما اذا قال انها مستوفية  
 بعد ما اقرب قبض كذا من الدراهم ولا يقبل قوله ولا يردها  
**مسئلة** فنقول الكفالة في مجلس العقد ركن حتى ان  
 المكفول له اذ لم يقبل المكفول الكفالة في المجلس لا يصح  
 وسواء كانت الكفالة بالمال او بالنفس وتخبر الكلام في  
 ذلك ذكر في الدراية قال واما الذي يرجع الى المكفول  
 له فانواع منها ان يكون المقبول في مجلس العقد وانه شرط  
 له وفقا وعند ابي حنيفة فمجرد رضي الله عنهما اذ لم يقبل  
 عنه حاضر في المجلس حتى ان من كفل القايي عن المجلس  
 قبله الخبر فاجاز لا يجوز عندهما اذ لم يقبل عنه حاضر وعند ابي

مسئلة قول القاضى

يوسف رحمه الله روايتان فظاهر اطلاق محمد في المصطلح  
 انها جارية علي قوله الاخر يدل علي ان المجلس عنده ليس بشرط  
 اصلا لا شرط النقاد ولا شرط انعقاد ومسئلة المريض فقد  
 قال بعض مشايخنا ان جواز الصمان هنا لا يطرق الصمان  
 بالعقنا عنه حتى لو مات ولم يتوك شيئا لم يلزم الورثة  
 بشي فلي هذا لا يلزمهم وبعضهم اجازوه علي سبيل  
 الكفالة ومنها وهو تقر بع علي مذهبهما ان يكون  
 عاقلا فلا يصح قبول المجنون والصبي الذي لا يعقل  
 لانها ليسا من اهل القبول ومن قبل لم يقع الا بحاج  
 فلا يعتبر قوله وذكر في الهداية قال ولا نفى الكفالة  
 للمكفول المكفول له في المجلس وهذا عند ابي حنيفة  
 ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف يجوز اذ يبلغه فاجاز  
 ولم يشترط في بعض النسخ الاجازة والخلاف في الكفالة  
 في النفس والمال جميعا انه تصرف التزام فبشبهه به الملتزم  
 وهذا وجه هذه الرواية ووجه التوقف ما ذكرناه في  
 العضول في التكام ولها ان فيه معنى التملك وهو  
 تملك المطالبة منه فيومر بها جميعا والموجود شرط  
 فلا ينفق وقتك علي ما وزا المجلس قال في مسئلة واحدة  
 وهو ان يقبل المريض لوارثه يكتل عنه بما علي من الدين  
 فتكفل به مع عينية الغرم لان ذلك وصية في الحقيقة  
 ولهذا يصح وان لم يسم المكفول له ولهذا قالوا يصح اذ كان  
 له مال او يقال انه قائم مقام الطالب لحاجة اليه تقريبا  
 لذمته ووجه يقع للطالب قضاء كما اذا حضر بنفسه  
 وانما يصح بهذا اللفظ فلا يشترط القول لانه يراد به التحقق  
 دون المساومة فظاهر في هذه الحالة فصار كالمالك



ولو قال المربي ذلك لاجنبى اختلف المشايخ فيه وذكر  
الكافي شرح الواقي قال ولا يقع الكفالة بالنفس او بالمال الا  
بقبول الطالب في مجلس العقد عند ابي حنيفة ومحمد خلافا  
لابي يوسف رحمه الله فافترقا فاختلفوا على قبوله فقبيل يجوز  
بوصف المتوفى حتى لو رضى به الطالب يتفقد ولا يبطل  
وقبيل جاز عنده بوصف المتوفى ورضى الطالب ليس  
بشرط عنده وهو الاصح لانه تصرف التزام من الكفيل ولا  
التزام فيه عليه الغير فيتم بالملتزم وحده كالاقرار ولهذا  
يصح مع الجهالة ومن جعل الخلاف في الوقف جعله مكرها  
للقضوي في المتكاح اذ ان زوج امرأة وليس بمشترط قبوله  
عندها على اجازتها فيما ورا المجلس كانه جعل قوله كقلت  
لفلان عن فلان بكذا عقدا تاما لكنه تصرف للغير فيوقف  
عليه رضاءه عندها لا يتوقف لانه شرط العقد فلا يتوقف  
على ما ورا المجلس وهذا لانه عقد تمليك علي ان المطالبة  
لم تكن مملوكة ومكناها بعقد الكفالة والتمليك يقوم به  
الشريطين فكان كلام الواحد شرط للعقد وشرط العقد لا  
يتوقف على ما ورا المجلس الا في مسيلة وهو قول المربي  
لورثة او لبعضهم تعلقوا عني بما علي من الدين لغرمي  
فضمنوا به مع غيبة الغرماء فانه جاز استحسانا وذكر  
في شرح مختصر الطحاوي للاسيماي قال ولا يجوز الكفالة  
والحوالة الا بقبول المختار والمكفول له في قول ابي حنيفة  
ومحمد وبيان انه ان الذي عليه الدين اذا قال لرجل  
ان فلان بن فلان علي ديني فكفله عني فنكفل ذلك  
الاخر ثم بلغ الطالب ذلك فاجازها فان ذلك لا يجوز  
في قول ابي حنيفة ومحمد وفي قول ابي يوسف **يجوز**

وكذا

وكذلك ان فضوليا قالوا شهودا ان قد ضمنت ما لفلان  
علي فلان من الدين وهما غايبان فيلقها واجازا فهو علي  
هذا لا خلاف وان قبيل عملا لغايب احد يتوقف في قولهم  
جميعا ولو ان مريضا لم يمرض ورثته بالضران ولكنه امر  
اجنبيا فضمن الاجنبى ثم حضر الطالب فاجازه علي قول  
ابي يوسف لا يشكك انه يجوز وعلي قولهما علي العلية  
المولي يجوز وعلي الثانية يجوز وليس عملهم رواية ايضا  
في هذه المسألة وذكر في الخلاصة في الفتاوى  
قال وفي الاصل اذا كفل رجل رجلا لمكفول له غايب  
فهو بالكل احرام وجاز واجمعوا انه لو قال بطريق الاخبار  
جاز فان قال الطالب انه اخذ الكلام معجرا لا خيار  
صح وقال الكفيل لا بد انشا قول قول الطالب ويتفقد  
اذا لم يقبل عن الطالب في المجلس احد وذكر في الفتاوى  
الظهيرية قال الكفالة بالنفس للغايب لا تصح **عند**  
ابي حنيفة ومحمد الا ان يقبل عن المكفول له فضولي فاذا  
قبيل عنه فضولي يتوقف وان اجاز وعندي ابي يوسف  
يجوز وان لم يقبل عنه فضولي واذا اجازت الكفالة علي  
قول ابي يوسف هل تلزم قبل اجازة المكفول له فيه  
روايتان وذكر في الوخيرة قال واما ركن الكفالة  
فالايجاب والقبول عند ابي حنيفة ومحمد وهو قوله ابي حنيفة  
رضي الله عنهم او لاحق ان عندهما لا يتم بالكفيل وحده  
سواء كفلا بالمال او بالنفس مالم يوجد قبول المكفول له  
وقبول الاجنبى عنه في مجلس العقد ان خطاب المكفول او  
خطاب اجنبى عنه فان قال الطالب لاحد كفلا بنفسه فلان  
لي فقال كقلت او قال رجل اجنبى لغيره اكفل بنفس فلان



او بمال عن فلان لفلان فنقول ذلك لغيره كقلت فنص  
الكفالة بريتوقف ان يجيز القالب كفالته واما اذا  
لم يوجد شيء من ذلك بل قال للكفيل كقلت بنفس  
فلان لفلان او ما علي فلان من الدين فابهما لا يتوقف  
عليهما ورا المجلس حتى لو بلغ الطالب فقيل لا يصح  
ثم رجع ابو يوسف وقال الكفالة يتم بالكفيل وحده  
وجد القول او الخطاب او لم يوجد اذا قال الكفيل  
لقوم اشهدوا اني كملت لفلان بنفس فلان وانما  
عما يب فان اتفقا علي ان هذا انشا كفالته لا يصح  
عندهما فان اتفقا علي ان هذا اقرار بكفالة وجد  
فيها الخطاب فالقول صحيح مستمرا وان اختلفا فالقول  
قول الطالب الذي يدعي ان هذا اقرار عن كفالته  
وجد فيها الخطاب والقول حتى يواخذ الكفيل  
به **وذكر** في المبسوط قال ولو كفل بنفس رجل  
لرجل والطالب غير حاضر فهو باطل في قول ابي حنيفة  
ومحمد وهو قول ابي يوسف الاول ثم رجع وقال هو  
جليز وكذلك الكفالة بالمال اذا لم يكن الطالب  
حاضرا وفي موضع اخر من هذا الكتاب يقول هو  
موقوف عند ابي يوسف في قوله الاخر حتى اذا  
بلغ الطالب فقيله جاز **وذكر** الطحاوي  
قول محمد مع قول ابي يوسف وهو غلط ولو خاطب  
فضولي عن الطالب علي قولها يتوقف عاي اجازة  
الطالب وعلي قول ابي يوسف هو جائز قبله الغضوي  
اولم يقبل الا في مسئلة واحدة وهي مسئلة المريض  
وذكر في المحيط واما ركن الكفالة له فعند ابي حنيفة

ومحمد

ومحمد هو قول الكفيل كقلت لك بما لك علي فلان وقول  
المكفول له قبلت بالركن هو الايجاب وهو قوله كقلت  
والقول ليس بشرط **قلت** فتحرر لما من هذا **اب**  
الكفالة بالنفس او بالمال لا تصح الا بقوله المكفول له  
في المجلس او يقبل عنه فضولي ثم يجيز ذلك اذا بلغه  
فتصح وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف  
في قوله الاخر لا يحتاج الي قبوله من المكفول له ولا من  
الفضولي والقوي علي قولها ومسألة المريض فيها  
اختلاف المشايخ علي قولها من قال انما تصح اذا كان  
للميت مال اما اذا لم يكن له مال فلا يصح في موضعين  
الموضع الاول ان الكفالة لا تصح من الورثة اذا لم يكن  
للمورث مال والموضع الثاني ان الكفيل لو كان **عبيدا**  
وارثا والمسألة بحالها هل يصح ام لا كل ذلك علي  
قولها وما وقف علي الصحيح في الاختلافين المذكورين  
ويقع في بعض الاوقات شهادة بجهة دين كفالته  
علي اصطلاح اليهود ولم يذكرها فيها قبول **عقد**  
الكفالة وتارة يكتب رسم الشهادة في هذه الصورة  
علي المقر بالدين والحاضر وهو الكافل والمقر له ويكون  
هذا في رسم شهادة اليهود ولم يذكرها هذا في قبول  
عقد الكفالة في اصل الصك وتارة يكتب الشهادة  
علي المقر والمقر الحاضر ويرفع صاحب الحق الكفيل  
الي القاضي ويدعي عليه بالكفالة فيجب بانه كفل  
ولكنه لم يكن رب الدين حاضر الي المجلس الكفالة  
ولم يقبلها وان هذه كفالته باطله ويجب رب الدين  
انه قبل عقد الكفالة ولا بينة لهما وهذا موضع



فيه نظر فثنا مل فانه لو قيل ان يكون القول قول الكفيل  
 لكان له وجه وما ذاك الا انه يدعي عليه لزوم الكفالة  
 وهو ينكر والقول قول المنكر بوضوح ان المكفول له لما قال  
 قبلت في المجلس وهو يقول لم يقبل فلو صدقته الكفيل علي  
 ذلك لزمه الحق بلا نظر فلما كذبه صار منكرا لما يدعيه  
 من لزوم الكفالة عليه قال قول قول المنكر ولو قيل انه  
 ينبغي ان يكون القول قول المكفول له لكان له وجه ايضا  
 وهو انه لما قرأ الكفيل بانه كفيل فقد افترش لا يتم الامر  
 الا بالقبول والافترار به افترار لا يتم الا به فانكاره القول  
 رجوع منه وهو لا يملكه ويكون القول قول رب الدين وهذا  
 الفرع اشبه بان يقاس على مسئلة البيع من قياسه  
 على مسئلة الاطلاق على ما قال فان مسئلة البيع اذا قال  
 بعث منك هذا العبد بالقر درهم امس فلم يقبل قال قبلت  
 قال قول للمشتري ولو قال لامرته طلقتك امس على الف  
 درهم فلم تقبلي فقالت قبلت قال قول قول الزوج وقرعوا  
 بين الطلاق وبين البيع بان مسئلة الطلاق بالمال الواضع  
 يمين من جانبه والافترار به لا يكون افترار بالشرط لصحته  
 بدونه واما مسئلة البيع فان البيع لا يتم بدون القبول  
 فلا قرار به افترار به لا يتم الا به وانكاره القول رجوع  
 منه وهو لا يملكه فلهذا كان القول قول المشتري هكذا  
 هنا ينبغي ان يكون القول قول رب الدين لانه في مسئلة  
 المشتري فان الايجاب من جانب الكفيل والقول من جانب  
 المكفول له كما ان الايجاب في باب البيع من جانب البائع  
 والقول من جانب المشتري فالكفيل كالبايع والمكفول  
 له كالمشتري وقد ثبت لنا في مسئلة البيع ان يكون

القول

القول قول رب الدين لانه في مسئلة المشتري فان الايجاب  
 من جانب الكفيل والقول من جانب المكفول له كما ان الايجاب في  
 باب البيع من جانب البائع والقول من جانب المشتري فالكفيل  
 كالبايع والمكفول له كالمشتري وقد ثبت لنا في مسئلة البيع  
 ان يكون القول قول المشتري عند انكاره قبول الشرا فكذا  
 ينبغي ان يكون القول قول رب المكفول له عند انكار الكفيل  
 القول منه ولا تشبه مسالنا مسالة الطلاق لانه يمين  
 كما تقدم والفرق بينهما ظاهر فان قيل يشكل علي هذا ما ذكره  
 في الذخيرة من قوله اذا قال الكفيل اسلمه واين كفيل فلان  
 بنفس فلان والطالب غايب فان اتفقا علي ان هذا انشاكفالة  
 لا يصح عندهما وهذا الذي ذكرت هو تضاد علي انشاكفالة  
 كفا لانه لم يحضرها الطالب بل هو تضاد علي انشاكفالة وقعت  
 في الزمن الماضي وفيها قبول الطالب ودلائل الطالب  
 يقول قبلت في المجلس والكفيل يقول كفلت ولم يقبل فالقول  
 مصدق الطالب في القول لانه اقرب الكفا له وهي مما لا يتم  
 الا بالقول فكان اقراره بها اقرارا بالقبول والطالب يصرح  
 بالقبول ايضا وقد تضاد علي الغيبة وعدم القبول في  
 المجلس فلهذا لم يصح والله تعالى اعلم واما قول صاحب البدا  
 في الذي يرجع الي المكفول له من ان يكون عاقلا فلا يصح قبول  
 المجنون ولا الصبي الذي لا يعقل لانهما ليسا من اهل القول  
 ولا يجوز قبول دليلهما لان القول مغيب من قوله الايجاب  
 ليس من اهل القبول ومن قبل لم يقع الايجاب له فلا يصح قبوله  
 هذا اخر كلامه هذا مشكل مخالف لبقية الكتب والقواعد  
 وقد صرح غيره بخلاف ما قاله فانه ذكر في الذخيرة ولو كفل  
 الصبي ان كان الصبي تاجرا جازت الكفا لانه وان كان الصبي



محمود عليه فان خاطب وليه وقبل صحت الكفالة وان خاطب  
اجنبي وقبل عنه توقف على اجازة وليه وان لم يخاطب وليه  
ولا الاجنبي انما خاطب الصبي فالمسالة على الخلاف على قول  
ابي حنيفة ومحمد لا نفع الكفالة وعلى قول ابي يوسف يصح وي  
المبسوط لا يجوز الكفالة لصبي لا يقبل ولا المجنون ولا المجنونة  
وفي رواية ابي سليمان ان الكفالة لهوك وجائزة في قول ابي  
يوسف واصل هذا في الكفالة للمغالب وقد بينا ان عند  
ابي يوسف التكفل يتعذر بالكفالة فيجوز العقدان لم يقبل  
احد ولا يجوز عند ابي حنيفة ومحمد ما لم يقبله قائل وقول  
الذين لا يقبل والمجنون باطل وقد **ذكر** في المحجة الكفالة  
للصبي لا يجوز الا ان يخاطب وليه عنه عندها وقال ابو  
يوسف يجوز ان عنده قبول المكفول له ليس بشرط لصحة  
الكفالة وعندها شرط وقبول الصبي لا يصح فان كان ابو  
الصبي او وليه يخاطبه في الكفالة فذلك جائز في قولهم جميعا  
لانه قبول صحيح قائم مقام قبول الصبي هذه عبارة والى  
يظهر ان صاحب اليدايع حصل له سهم في هذه المسالة  
قال الذي يجب ان يعلم بما قاله غيره فيها هو موافق للقواعد  
كما نقلناه ولا يلتفت الي ما ذكره في اليدايع اعني قوله ولا  
يجوز قبول وليها عنه واي فرق بين الكفالة والبيع وسائر  
النضرات العقود الشرعية التي اقيم الولي فيها مقام الصبي  
او كان بالغ نحو الرهن والكفالة وقبول الحوالة **اذا كان**  
المحال عليه ما ياتي به ذلك وقد ذكرنا هذا ايضا في كتابنا  
الاختلافات الواقعة في المصنفات والله سبحانه وتعالى اعلم  
**مسئلة** الكفالة المتعلقة بالشروط وتخويل الملام ذكر  
في المبسوط في مسئلة جهالة الرجل في الكفالة بعد ما يجب ثم قال

مسئلة الكفالة  
المعلقة بالشروط

مخلاف

بمخلاف ما اذا قال الي قدوم فلان غير المكفول لان ذلك غير  
مفسر ليسلم ما التزمه فيكون تعليقا للكفالة بالشروط المحض  
وذلك باطل كما لو علقه بدخول النار وكلام زيد وهذا لا ينعى  
انما يحتمل التعليق كما يجوز ان يعلق به كالطلاق والعنق ونعني  
بقولنا باطل ابي الشروط باطل فاما الكفالة صحيحة لان الكفالة  
بالشروط الفاسدة كالشكاح وكسوه وعلى هذا الوكيل به الي ان  
تخطر السماء ان الكفالة جائزة والاجل الا انه غير متعارف فيبقى  
له شرط فاسد فلا ينظر به الكفالة هذه عبارة وذكر  
في الفتاوي الكبرى للخاصي قال والاصل في الكفالة **ان**  
يجوز تعليقها بشرط متعارف لان الكفالة تشبه النذر حيث  
انه التزام وبطله المعاوضة من حيث ان الكفيل يتكفل  
ما يؤمنه الاصيل عوضا عما يؤمنه اذا اقل باصر الاصيل من  
حيث انها تشبه النذر صرح بتعليقها بشرط متعارف ومن حيث  
انها تشبه المعاوضة لم يصح تعليقها بشرط غير متعارف بخلاف  
الوكالة لانه ليس فيها معنى المعاوضة فيصح تعليقها بشرط  
الشروط وذكر في فتاوي قاضي خان قال الكفالة على وجهين  
متخيزة ومعلقة فالمعلقة جائزة والمعلقة كذلك ان كانت  
معلقة بشروط غير متعارف ثم قال لو اعلق الكفالة بما هو  
شرط محض نحو ان يقول اذا هبت الريح اوجا المطر او اذا  
قدم فلان الاجنبي فانما كفيل  
لوعاق الكفالة بالمال بهذه الشروط وان علق الكفالة بما هو  
سبب الحق او سبب لا مكان الفيليم نحو ان يقول اذا قدم  
المطلوب البلد فانما كفيل بنفسه فقدم فلان صار كفيل بنفسه  
لانه متعارف وذكر في الكافي شرح الوافي وصح تعليق الكفالة  
بالشروط كما لو قال ما يابعت فلانا فليكن وما داب لك عليه



فعليه بخلاف ما لو عصبك احد شيئا ثم قال ثم ان كان الشرط  
 ملائما بان كان شرط الوجوب الحق لقوله اذا استحق المبيع  
 او لا كان الاستيفاء كقوله اذا قدم زيد وهو مكفول عنه او لتقدم  
 الاستيفاء كقوله اذا غاب عن البلدة وان لم يكن ملائما كقوله ان  
 ذهبت الريح او ان جاء المطر او ان دخل زيد الدار لا يصح وكذا  
 اذا قل به الي يمي المطر او هبوب الريح بطل الاجل وهذه الكفالة  
 لانها ليس من الاجال المعروفة بين التجار والكفالة كما يصح تعليلها  
 بالشرط فلا تبطل بالشرط الفاسدة كالطلاق والعناق وذكر  
 في الايضاح قال وان علق الكفالة بشرط فان كان بهيبا للحق  
 مثل ان يقول ان قدم فلان المطلوب فانما كغيره فالكفالة  
 جائزة وكذلك اذا قال اذا استحق المبيع فانابه كغيره  
 لان الغدوم اثر في توجبه المطالبة عليه وكذا استحقاق  
 المبيع سبب لوجوب العنان وكان هذا المضاف الي حين  
 وجود السبب مجازا وما اذا قال اذا جاء المطر او ذهبت  
 الريح او دخل زيد الدار فانه لا يجوز شرط محض ومعين  
 التملك بناء في التعليل بالشرط المحض وذكر في  
 الهداية قال ثم المصل ان يصح تعليلها بشرط ملائم لها  
 مثل ان يكون شرط الوجوب الحق كقوله اذا استحق  
 المبيع او لا كان الاستيفاء مثل قوله اذا قدم وهو  
 المكفول عنه او لتقدم الاستيفاء مثل قوله اذا غاب عن  
 البلدة وما ذكر من الشرط في معني ما ذكرناه فاما لا يصح  
 التعليل بمجرى الشرط ان ذهبت الريح او جاء المطر وكذا اذا  
 جعل واحد منها اجلا الا انه تلحق الكفالة ويجب المالا حالا  
 لان الكفالة لما صح تعليلها بالشرط لا تبطل بالشرط الفاسد  
 كالطلاق والعناق وذكر في شرح مجمع البحرين قال ويجوز  
 تعليلها

بتعليلها بشرط ملائم كشرط وجوب الحق او امكن الاستيفاء او  
 تقدمه كما يابعت فعليه او ما ذاب لك عليه فعليه او اذا قدم  
 المكفول عنه او غاب عن البلد لا يمي والشرط كهبوب الريح  
 ومجي المطر لو جعل اجلا وجب المالا حالا الكفالة يجوز  
 تعليلها بالشرط مثل ان يقول ما يبعث فلانا فعليه او ما ذاب  
 لك عليه فعليه او ما عصبك فعليه والمصل فيه قوله فان  
 لم يجر جابه جمل بعير والابنه زعيم والجماع منعقد على صحة  
 ضمان البركة ثم ان كان الشرط ملائما كما اذا اشترط شرط يجب  
 عنده الحق كقوله ما يابعت فلانا فعليه وان المبيع ففسد  
 لثبوت الحق في الزمنة مجاز التعليل به لملازمة الشرط وكذا اذا  
 قال اذا استحق المبيع وذكر شرطا لا مكان الاستيفاء كقوله  
 اذا قدم زيد وهو المكفول عنه او ذكر شرطا لتقدم الاستيفاء  
 كقوله اذا غاب عن البلد فعليه فان ذلك ملائم للكفالة بخلاف  
 ما اذا علقه بمجرى الشرط كهبوب الريح ومجي المطر فانه تعليل  
 لوجوب المالا بالشرط فلا يصح وقد قدمنا الكلام في  
 فلو جعل ذلك اجلا صححت الكفالة وبطل التاجيل ولزم المالا  
 حالا لان الكفالة لما يصح تعليلها بالشرط الفاسد كالطلاق  
 والعناق وقوله ملائم الي اخره من الزوايد وذكر السمعاني  
 في شرح الهداية قال قوله الا ان قضى الكفالة ويجب المالا  
 حالا لان الكفالة لما صح تعليلها بالشرط لا تبطل بالشرط الفاسد  
**اعلم** ان في هذا اللفظ اشتقاها لانه لو اراد بقوله لما صح  
 تعليلها بالشرط الفاسد ابتداء تعليل الكفالة مثل ان يقول  
 اذا ذهبت الريح فانما كغيره فانه غير صحيح فان هناك لا يصير  
 كفيلا اصلا ذكره في اوائل كتاب الكفالة من فتاوى قاضي خان  
 حيث قال ولو علق الكفالة بما هو شرط محض يجوز نحو ان يقول



اذا هبت الريح فانما كفيلا فانه غير صحيح فان هناك لا يصير كفيلا  
 اصلا ذكره في اوائل كتاب الكفالة من فتاوي قاضي خان حيث قال  
 ولو علق الكفالة بما هو شرط محض يجوز **تعلقها** ان يقول اذا  
 هبت الريح او اذا اجا المطر او اذا فدم فلان لا جبر فانما كفيلا  
 يعني فلان لا يصير كفيلا وكذا لو علق الكفالة بالمال بهذه  
 الشروط وقال في الكتاب **الا انه** تصح الكفالة وان اريد بهذا  
 اللفظ تاجيل الكفالة الى هذه الشروط الفاسدة ثم قال  
 السفناني بعيد هذا فعلم بهذا ان حكم تاجيل الكفالة  
 الى هذه الشروط مخالف لتعليق حكم الكفالة بهذه الشر  
 الفاسدة فبعد هذا نقول فالوجه الصحيح فيما ذكره  
 في الكتاب انه ذكر التعليل واراد به التاجيل وقيل  
 في هذا الاستعمال لفظ المبسوط **واله** ذكره هناك هكذا  
 حيث ذكر التعليل واراد به التاجيل هذه عبارة السفناني  
 ومثله في شرح الهداية للكاكي **الا انه** زاد وقال الشرط  
 المجهول في الطلاق والعتاق يبطل ويصح الطلاق والعتاق  
 فان قال طلقت او عتقت علي بن من حم او اي قدوم الحاج  
 او الحصاد او القطاف **وقد** صكر الشيخ جلال الدين الجنازي  
 في حاشية الهداية قال قوله وكذا اذا جعل كل واحد  
 منهما اجلًا يعني مجي المطر وهبوب الريح لا يجوز تعليل  
 الكفالة ولا تاجيلها اليه ولو علق الكفالة بهذا مع ذلك  
 صححت الكفالة ولزم المال حالان ما جاز تعليلها بالشروط  
 لا يبطل بالشروط الفاسدة كالطلاق والعتاق **ولا انه** في  
 المال يملك مطالبته بلا عوض ولو كان يملك مالا من غير  
 عوض كالهبة بالشروط لا يفسد **وهنا** اولي **قلت** فمجرد  
 لقائهم هذه الكلمة ان الكفالة يجوز تعليلها بشروط ملايم العقد

كعدم

كعدم المكفول عنه عن البلد واستحقاق البيع واذا وجد  
 واحد من هذه الشروط صار كفيلا عند وجود الشرط لا قبله  
 وفي كلام قاضي خان ما يشير الى هذا اقامة قال فقد صار كفيلا  
 فمقتضاه ان بالعدم صار كفيلا لا قبل العدم **وهذا**  
 مضافا للمعلق فانه عدم قبل وجود الشرط فاذا وجد  
 الشرط صار كالمرسل عنده علي ما عرف في الطلاق **هذا**  
 يتعلق بالكفالة المعلقة بالشرط الملايم للعقد بقي لنا من  
 الكفالة المعلقة بالشرط الذي ليس بملايم كالتعليل بهبوب  
 الريح ومجي المطر وكههاتما اذا قال اذا هبت الريح فاسا  
 كفيلا بنفس فلان او بما عليه من الدين واذا اجا المطر  
 فانما كفيلا به فهل يصير كفيلا في الحال ويبطل الشرط ام لا يصير  
 كفيلا اصلا **واعلم** ان هذا المقام يحتاج الى نظر وتامسك  
 والموضع مشكل جدا وقد وقع في كلام صاحب الهداية منها  
 نقلناه عنه ما حصل به اختلاف بين الشراح اعني السفناني  
 وجلال الدين الجنازي وكل واحد منهما حمل كلام صاحب الهداية  
 على محمل وجعل الجواب منه خلاف ما ذكره الاخرون وقد ذكرنا  
 كلام كل واحد من الكلامين وما خلاصته ما قاله السفناني  
 انه لا يصير كفيلا اصلا واول كلام صاحب الهداية وهو قوله  
**الا انه** يصح الكفالة ويجب المال حالا وجعله محمدا علي  
 التاجيل الى هبوب الريح ومجي المطر **اعلم** ان يكون في تعليل  
 الكفالة به وهو معدور **وقد** ذكره قاضي خان **وهنا**  
 صرحوا بان لا يكون كفيلا والشيخ جلال الدين الجنازي قال  
 بخلاف هذا وجعل الكلام علي ظاهره من غير تاويل وقال  
 ولو علق الكفالة بهامع ذلك صححت الكفالة ولزمه المال  
 حالا **اب** ولو علق الكفالة بهبوب الريح او مجي المطر لا يجوز



التعليق وصحت الكفالة ولزمه المال حالاً ويجب فقال  
 لم نأجأ تعليقه لا تبطله الشروط الفاسدة كالطلاق  
 والعاق ولأنه في الحال تملك مطلق بلا عوض ولو  
 كان تملك مال من غير عوض كالهبته بالشروط لا يفسد فيها  
 ولو في كلام ابن الساماني ما يصلح أن يتنازع به لكل  
 واحد من كلام السفناني والجنائزي فإنه قال بخلاف  
 ما إذا علقه بمجرد الشرط كهبوب الزكوة ومجي المطر فإنه  
 تعليق لوجوب المال بالمطر فلا يصح ثم قال ولو جعل ذلك  
 أجلاً وصحت الكفالة وبطل التاجيل ولزم المال حالاً  
 فأوله يشهد لما احتج إليه الجنائزي فإنه قال تعليق  
 فلا يصح أي فلا يصح التعليق فتبي أصل الكفالة  
 وآخره يشهد لما قاله السفناني من حيث أنه جعل  
 حكم التاجيل على حده فصرح فيه بأنه نفى الكفالة  
 وبطل التاجيل ويلزم المال حالاً ولو كان حكمهما  
 واحداً لما فصل بينهما أنه يميل إلى الإيجاز ويجوز  
 في الكلام وكذا وقع في كلام صاحب المصنف ما فيه  
 احتمال لكل المقالتين أعني مقالة السفناني ومقالة  
 الجنائزي فإنه قال إذا علق الكفالة بشروط فإن كان  
 سبباً يجوز وما إذا قال إذا جاء المطر ذهب الربح  
 أو دخل زيد الدار فإنه لا يجوز لأنه شرط محض فيجوز  
 أن يكون قوله لا يجوز أي لا يجوز التعليق وبطل الشرط  
 ويجوز أنه لا يجوز الكفالة بهذا الشرط وقد يقال  
 أنه يستند كلام الجنائزي أكثر فإنه قال لا شرط محض  
 أي فيبطل الشرط ولا يلزم من بطلان الشرط بطلان  
 الكفالة لأنها لا تبطل بالشروط الفاسدة والذي  
 يظهر

يظهر لي في ذلك أن ما قاله الشيخ جلال الدين أولى  
 فإن الشيخ في الهداية صرح بلفظ التعليق وبلفظ  
 التاجيل فاما نص حكم بلفظ التعليق ففي موضعين  
 أحدهما أنه قال ثم إلى أصل أنه يصح تعليقها بشروط ملزمة  
 مثل أن يكون كذا أو كذا إلى آخره كما ذكره غيره في **ع**  
 الشروط الذي للتعليق لا للتاجيل والموضع الثاني  
 فقوله فاما لا يصح التعليق بمجرد الشرط لقوله **أن**  
 هبت الزكوة أو جاء المطر فصرح بالتاجيل في قوله وكذا إذا  
 جعل كل واحد منهما أجلاً أي من هبوب الزكوة ومجي  
 المطر فإنه يقال حينئذ أنه أراد بالتعليق التاجيل  
 فكيف عطف الشيء الواحد على نفسه وهذا خلاف  
 الأصل وأيضاً قلوا من يحسن ذلك لما كان أشكل على  
 السفناني في كلامه وحده بل كان ينبغي أن يستشكل  
 كلام جميع أصحاب ما عدا أصحاب التعليق مثل  
 ما عدها صاحب الهداية ولا يجوز أن يقال إن يجعل  
 ما ذكره من صورة التعليق مثل ما عدها صاحب الهداية  
 ولا يجوز أن يقال إن يجعل ما ذكره من صورة التعليق على  
 أن مرادهم التاجيل لأنه يلزم منه ترك الكلام في  
 مسألة التعليق وأخلاه من الكتب فكذلك لا يجوز أن  
 يجعل كلامه وحده فأنشئ أن يجعل كلامه وحده **ف**  
 المحل ولا أنشئ ذلك فقوله وكذا إذا جعل كل واحد  
 منهما أجلاً أي هبوب الزكوة ومجي المطر ويكون صورته  
 كقول بعضه فلان إلى هبوب الزكوة أو إلى مجي المطر ثم قال  
 إلا أنه نفى الكفالة ويجب المال حالاً لأن الكفالة لا يصح  
 تعليقها بالشروط لا تبطل بالشروط الفاسدة كالطلاق



والعناق هذه عبارة الشيخ فتقوله الا انه تصح الكفالة  
 في صورة التخليق والتاجيل ويلزم المال حالا وبطل الشرط  
 وذلك لانه ذكر جملتين وعقبتها بالاولى تقتضي تعليقها  
 بكل من الجملتين على ما اذا عرفت في مسألة الجملة اذا استقرها  
 استثنى فانه يتعلق بكل جملة ولا يختص بالجملة الاخيرة  
 كما اذا قال لعبد حر وزوجه طالق ان شاء الله تعالى  
 فان الاستثنا ينصرف الى الجملتين ولا ينصرف الى الاخيرة وحدها  
 فكذا هنا لما ذكر حكم التخليق على جرة وعطف عليه بيان  
 حكم وعقب ذلك بالاستثنا اقتضى ذلك ان ينصرف الى  
 الاستثنا الى كل من الجملتين التخليق والتاجيل ومقتضاه  
 ان الكفالة تصح وبطل الشرط كلف وان عذر بطله بوجد  
 ما قلناه وانه قال في الكفالة كما صح تعليقها بالشرط  
 لا يبطل بالشرط الفاسدة فعناه ان لنا من النص **فان**  
 ما يقبل التخليق بالشرط اى في نفس الامر فاذا اكانت تقبل  
 التخليق بالشرط لا تبطل بالشرط الفاسدة فكانه يقول  
 لما كانت الكفالة تصح بالتخليق بالشرط الملايم ونصح بالشرط  
 امينا فيها فلا تبطل بالشرط الفاسدة بل تبطل بالشرط  
 ويبقى المصلح كما قلنا في الطلاق اذا قال طلفت او عقلت  
 على دن من حمى او الى قدوم الحاج او الى الحصاد او الى العتاق  
 فانه يقع الطلاق وبطل الشرط فكذا هنا لما قال ان قدم  
 زيد او هبت الزمخ فاما لفيل بنفسه فلان فانه يصير  
 كفلا للمال وبطل بالشرط ويؤيد هذا ما قلناه **عن**  
 الامام شمس الامية السرخسي من قوله ومعنى قولنا باطل  
 ان الشرط باطل فاما الكفالة فصحيحة لان الكفالة لا تبطل  
 بالشرط الفاسدة فانه ينصح اقوي من هذا النص **م**

فان

فان قيل قد ذكر في البدايع ان الشرط ان لم يكن سببا لظهور  
 الحق ولا لوجوبه فلا ومسألة الى الاما في الجملة لا يجوز  
 ان يقال ان جال المطر او هبت الزمخ او ان دخل زيد الدار  
 فاما لفيل لان الكفالة فيها معنى التملك لما يذكر في المصل  
 ان لا يجوز تعليقها بالشرط الا شرطا للحق به تعلق بالظهور  
 او التوصل اليه في الجملة فيكون ملائما للعقد فيجوز وان  
 الكفالة جوازها بالعرف والعرف في مثل هذا الشرط دون  
 غيره هذه عبارة البدايع فكانه يقول ان الكفالة المتعلقة  
 لا يجوز وانما جاز تعليقها بالشرط الملايم للعرف ولكونه  
 سببا لظهور الحق فاذا علقها بشرط ليس بملايم فلا يصح جريا  
 على المصل واذا كان كذلك فخرج كلام السفنا في وتعين  
 تاويله عبارة الهداية وظهور الذي قاله الشيخ جلال  
 الدين فيه نظر فبطل له ليس في كلام صاحب البدايع **ما**  
 يخالف ما قررناه وذلك لانه قال لا يجوز الشرط الذي ليس  
 بملايم ولم يقل لا يصير كفلا في الحال وقوله والمصل ان  
 الكفالة لا يصح تعليقها بالشرط الا شرطا للحق به تعلق الاخر  
 هذا ايضا في في صحة التخليق في في اصل الكفالة **فان**  
 قوله لا يجوز تعليقها مسلم وهو المدعي ايضا فاما اصل  
 الكفالة فلم يتعرض اليه بل لو قيل ان في كلامه ما تشيهر  
 الى صحة المصل لكان له وجه وسيجده فانه قال المصل  
 انه يجوز تعليقها بالشرط الا شرطا للحق به تعلق معناه  
 ان الكفالة بدون الشرط على وفاق المصل فاذا علفت بالشرط  
 لا يصح تعليقها بما ليس بملايم فالشرط يبطل لانه لا يعمل فيما وضع  
 له اذ ابطال في كان الكلام عري عن اصله وراسا فيصح  
 لانه موافق للاصل ويعضده ان ما جاز تعليقها بالشرط لا ينطلمه



الشروط الفاسدة فيصبح الاصل وبطل الشرط فان قيل قد  
ذكر في المحاسن للناظر قال كل موضع اصاب الضمان  
الي ما ليس بسبب لزوم فذلك الضمان باطل بقوله ان هبت  
الريح فذلك علي قلنا فعليه عبارة الناظر قيل لو هذا  
اصح مما تقدم وهو قوي في عدم صحته اصل الكفالة ولكن  
يمكن ان يقال المراد من قوله فذلك الضمان باطل ان  
التفريق بما ليس بملازم لان اصل الكفالة باطل ايضا وفيه  
نفس ورايت قد ذكر في القناوي ما صورته قال لو  
كفل الي ان تظلم السما او يقدم قلان جاز وهذا ايضا  
وذلك لانه ان كان قوله جاز يعني الكفالة والتأجيل ايضا  
وهو الظاهر لانه لو كان التأجيل باطل لكان صرح به فحيث  
اطلق الجواز علمنا ان مراده الكفالة والتأجيل فصا من  
في المسئلة وروايتان في صحة التأجيل لا في اصل الكفالة  
فانه رواية واحدة يصح فجاز بيننا نسي في مسئلة التعلق  
ايضا لانها اخترا وان المراد من قوله جاز اي جاز في  
الكفالة وبطل التأجيل لانه معلق في نفس الامر فصار  
لنا التاويل فيما نعلق من انه لا يصير لعبد ولا من قول  
الناظر فذلك الضمان باطل الي غير ذلك كما نقلناه من  
عبارة الاصحاب ثم رايت بعد ذلك قد ذكر الشيخ حاشيا  
الدين في الكفر ما صورته قال ويصح تعليق الكفالة  
بشرط ملازم كشرط وجوب الحق كان استحق المبيع او لا مكان  
الاستيفاء كان قدم زيد وهو مكفول عنه او لمقدمه كان  
غاب عن المصير ولا يصح بخوان هبت الريح فنقض الكفالة  
ويجب المال حالا هذه عبارة الكفر ثم جاء في  
شرحه قال هذه العبارة بعينها ثم قال يعني اذا كفل بالمال

الي محي المطر وهو يوجب الريح بطل الاجل وصحت الكفالة  
لانها ليس من الاجل المعروف بين التجار والكفالة ما  
يصح تعليقها بالشروط فلا تبطل بالشروط الفاسدة كالطلاق  
والعتاق انتم كلام الاقصر اي **قلت** ليس بشيء من  
لم يفرق بين التعلق والتأجيل ليق ينصدي للتصنيف  
ومن اين له مراد الشيخ حافظ الدين لهذا الكلام الذي  
هو ظاهر في التعلق انه اراد به التأجيل وغير النصوير  
الذي ذكره الشيخ حافظ الدين لان الشيخ حافظ الدين ذكر  
تقسيم التعلق وما يكون ملازما منه وما ليس بملازم وصرح  
بالحكم انه يصح الكفالة ويجب المال حالا وهذا ليس من  
التأجيل في شيء ولا في التأجيل ما يكون ملازما وما يكون  
غير ملازم فان كنت لا تدري فذلك مصيبة وان كنت تدري  
فالمصيبة اعظم فالواجب علي كل فقيه من كلام الاقصر اي  
المذكور ان يصرف النظر فيه ولا يتبعه فيه ولا فيما اول  
واخطا بل يتبع ما قاله الشيخ حافظ الدين في الكفر قال  
الذي قاله الاقصر اي من زيد المدة وظاهره ينادي عليه  
بالجهل وقلة العلم وكان الاقيبات عبارة الكفر في هذه  
الاوراق سبب وهو ان العبد الضعيف حضر بمعاين  
بستان بين الرضى بالمره لوليمة عملت هناك وحضر ذلك  
الجلس فغلا من الخفية القاضي شهاب الدين قاضي القضاة  
والقاضي عماد الدين الغز والقاضي شرف الدين الكفري  
والشيخ الامام العالم الفاضل المستنصر المحفوظات ناصر  
الدين القونوي مدرس المقدمات وغيرهم ووقع بخط  
في هذه المسئلة فذكر العبد كلام الشيخ في الهداية وكلام  
الشيخ جلال الدين الجنازي وكلام السلطان في وحصل بحث



وقال غالب الجماعة الي ما قاله السفاقي بالقوة من غير  
 تذيير ولا انصاف وحصل منهم كما مل انشأ عن خط نفسي  
 وهو متين ومراومة محضه لا تحقق ثبوتها فعند ذلك  
 نقل الشيخ ناصر الدين الميثار اليه نفع الله به عباده  
 محفوظا للتراث المذكور كما اثبتناه هنا واخذ بعض  
 المكابرين من الجماعة الحاضرين المذكورين بغلظ  
 في نقله وانه ليس هو عليه هذه الصفة حتي ان قال  
 القاض عمار الدين بن الغرنازي اراهني علي ان الشيخ  
 حافظ الدين لم يقل هذا في الكنز لا يغير فيه ولا هو  
 يحفظه فسالت عن الشيخ ناصر الدين احضار  
 فارسل ولده وجا بالشرح الذي للافتواه المذكور  
 عليه واحضره الي بعد التعريف من ذلك المجلس  
 فاثبتته هنا ثم بعد ذلك وقعت علي الكفاية لليمني  
 من اصحابها وهو كتاب جليل موقوف بالخرافة التي  
 بالمدرسة النورية بدمشق فرايت قد ذكر المسألة  
 وصرح بما قاله الشيخ حافظ الدين من زيادة نص  
 ما ذكره فيه قال في باب الكفاية الي اجل مجهول  
 او معلوم اذا علق وجوب المال في الكفاية **بما**  
**يذكر علي سبيل علي سبيل التاجيل** فما لو كفل بمال  
 الي الحصاد والدياس او صوم الضاري او الي  
 الزوق جازت الكفاية وان كان مجهولا وما ذكر علي  
 سبيل الشرط وان كان مسببا للوجوب للمنفعة او مكان  
 الاستيفاء جاز فان قال اننا استحق المبيع فعلي ضمانه  
 جاز فان قال اذا هبت الزبح او حله زيد الدار  
 فالكفاية جازية والشرط باطل والمال حال ثم بحث

ثم قال

ثم قال فاما مسألة العيوب للجهالة فاحشة ولا تنافي  
 لوجوب المال به للاستيفاء فيبطل الشرط ويبطل  
 الكفاية لانها لا تنبطل بالشرط والفاسدة كالطلاق والفتا  
 هذه عيارته وذكر في شرح العيون لابي الليث قال  
 سالت ابا يوسف عن رجل زوج ابنة وصن المهر  
 قال الضمان له لازم والشرط باطل لانه شرط الضمان  
 وصح شرطه وشرط براءة ذمته عنه وشرط الضمان  
 بضاد البراءة فلا تنفع البراءة فهذه الكفاية معلقة علي  
 شرط وقد قال ابو يوسف مع الاصل وبطل الشرط وذكر  
 في المختار المغتوي قال ويجوز تعليق الكفاية بشرط  
 ملائم كشرط وجوب الحق لقوله ما بايعت فلانا فعلي  
 او بشرط امكان الاستيفاء لقوله ان قدم فلان فعلي  
 او بشرط يقدر الاستيفاء لقوله ان غاب فعلي ولا يجوز  
 بغير الشرط لقوله ان ذهبت البرج او جال المطر وجب  
 ختم في قنا وفي الولوالجي قال رجل كفل عن **ب**  
 بدين عليه علي ان فلانا تفل عنه بكذا من المال فلم  
 يكفل فلان والكفاية لازمة لان الكفاية لا تتعلق بالشرط  
 وذكر في موضع اخر قال ولو قال اني انظر النسيان  
 او عن النسيان فالكفاية جازية والشرط باطل لان هذه  
 الاوقات لا تضل للتاجيل لانه يتوهم حصولها ساعة  
 فباعتة ولهذا لا يستعمل التاجيل فيها بينهم هذا الاجل  
 فلم يكن هذا تاجيلا فكان شرطه فاسدا لان الشرط الفاسد  
 مما لا يفسد يبطل الكفاية لانه للمال عليك مطالبة  
 بلا عوض ولو كان عليك مطالبة بعوض لا يبطلها فهذا  
 اولى وكذا في قدم الاجنبي فان الشرط باطل والكفاية

ط



جائزة وذكر في شرح مختصر الفريسي للعقدي ومري قال  
اصحابنا جميعا ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رضي الله  
عنه اذ اكفل الرجل الرجل بمال الى الفظان او الى الكصاد  
او الى الجذاز او الى الدياس او الى النيرور والمهرجان  
فالكفالة جائزة قال وجملة هذا ان كل شيء يذكر على طريق  
التاجيل اذ اعلق وجوب المال في الكفالة صحيح وان كان  
مجهولا وما يذكر على طريق الشرط دون المجل على ضربين ان كان  
الشرط سببا لوجوب الحق او امكان الاستيفاء جاز ان يتعلق  
بالكفالة فان كان بخلاف ذلك لم يجز ثم بحث فيما يتعلق بجوار  
المحال المجهول ثم قال واما الشرط فان كان سببا لوجوب الحق  
مثل ان يقول اذ اقدم من يدا واستحق المبيع فالكفالة جائزة  
لان الاستحقاق سبب لوجوب الحق وقدوم زيد سبب فيسهل  
به الاداء بخلافه فعلق الكفالة فذلك واما اذا قال اذ اجاب المطر او  
هبت الريح او دخل زيد الدار كان ذلك مجوزا ان يتعلق وجوبا  
بالشرط واذا اكفل رجل عن رجل الى اجل مجهول لا يشبه احوال  
الناس مثل المطر والريح واستاء ذلك فالكفالة جائزة والشرط  
باطل والمال حال على الكفيل اما بطلان الشرط فقد بيناه وانما  
تبطل الكفالة به لانه ما جاز ان يتعلق بالشرط لم تبطل الشرط  
الفاسدة كالطلاق والعتاق واذا بطل الشرط بقي المال على  
محلولة باطلاق العقد هذه عبارة العقدي رضي الله  
تعالى فانظر بصرى الله ونور قلبك والهمك الرجوع الى الحق  
الي ما قاله في الكفالة مما نقلناه ونصريحه بان الكفالة  
جائزة والشرط باطل وكذا قوله واما مسئلة المبوب  
اي قوله اذا هبت الريح وما ذكره من قوله لان الجملة  
فاحشة ولا تعلق لوجوب المال به للاستيفاء فبطل الشرط

وثبت

وثبتت الكفالة لانه لا تبطل بالشروط الفاسدة لمعني  
هذا الكلام ان القول بصحة التعليق في هبوب الريح  
وامثاله منع منه شيان احدهما ان الجملة فاحشة  
وتفاحشها مانع لانه لا يدري متى يهب الريح الساعة  
او ساعة اخرى لو بعد يوم او بعد شهر فلا شك انها  
جملة فاحشة لما تعلقت عليه الكفالة والجملة الفاسدة  
في الشرع معتبرة فلهذا لم يصح التعليق بالمبوب  
والثاني ان هذا الشرط الذي هو مبوب الريح لا يتعلق  
لوجوب المال فيه ولا الاستيفاء فلا يمكن ان يوجه  
فلهذا اقال لانه باطل لان ما يتوقف الكلام على الشرط  
الا اذا كان فيه فائدة وله عمل فاما اذا لم يكن له تعلق به  
بالكفالة فلا حاجة الى التوقف بسببه لانه كالمعدوم  
فينبطل هذا معنى قوله في الكفالة في مسألة المبوب  
ومو في غاية الظهور والصراحة بالمدعي واما ما ذكر  
من المبوب فانه انما ذكر به الرد على من يقول ان  
المعلق بالشرط عدم قبل وجوده وتفسيره بان التعليق  
لما لم يصح بالشرط الذي ليس بملازم فصلا بمجموع الكلام  
كالعدم فينبطل الاصل والشرط فانه قال فيجب محال وما  
لا يوصف بانه يجب الا بعد القبول فصح الاصل وعدم  
الاعتناء بالشرط الذي ليس بملازم واما ما نقلناه من  
الفتاوي الوالوجية فانه سبب الرد على القائل بانه  
اذا بطل الشرط يبطل الاصل فانه صرح في الفتاوى  
المذكورة ما يرد عليه مقالته حيث ذكر صورة كفاية  
عن رجل يدعى معلقة ان يكفل فلان بكذا من المال  
فلم يكفل فليقول هذا القائل ان الكفالة باطلة لانه

محنة

تا

م

ط



انما قصد الكفيل ان يكون كفالة على هذه الصورة وقد امتنع  
فلان الاخر من الكفالة فيعني على قوله ان تبطل الكفالة  
لان الشرط لم يعمل به وقد قال الولوي ان الكفالة لازمة لان  
الكفالة لا تتعلق بالشرط ولعمري فيه كفاية لمن انصف  
وقوله في المواضع الاخر ان الشرط الفاسد مما لا يفسد  
الكفالة لانه عليك مطالبة بلا عوض وهذا الخوف من  
القليل بعوض فاذا جاز في القوي يجوز فيما دونه اولى  
كالهبة بالشرط الفاسد تبطل الشرط ونقص الهبة في الكفالة  
اولي وما ذكره القدر في فهو ساكت في اول كلامه عما  
المطلان او يجوز فانه ذكر اولا الشرط الملايم وقال جاز  
ان تتعلق الكفالة به وقال في الذي ليس بملايم وجاز  
في الملايم وهذا لا يقرض له باصل الكفالة بل لو قيل ان  
فيه اشارة الى صحة الكفالة لكان له وجه وموانة قال  
اولا جاز التعلق واجاز لم يجز وقد وقع في كلامه ان  
ما جاز تعلقه بالشرط لا تبطل الشرط الفاسدة  
فقوله لم يجز تعلقه يشير الى انه نقص الكفالة وما قوله  
في اواخر كلامه اذا جاز المظهر او مب الرمح فان ذلك  
لا يجوز فالمراد الشرط اصل الكفالة ايضا وذلك لانه قال  
عقبه هذا ايدى على طريق التاجيل ولا موجب للحق  
ولا تسهيل الاستيفاء والاموال لا يجوز ان يتعلق وجوبها  
بالشرط فعلمنا ان كلامه الاول كان في حق الشرط في نفسه  
الكفالة ومما لا يدل على هذا ايضا وعلم المدعي في المسألة  
قوله بعد ذلك تعلق في مسألة الاجل اما بطلان الشرط  
فقد بيناه وانما لا تبطل الكفالة به لان ما جاز ان يتعلق  
بالشرط لم يبطل بالشرط كالطلاق والعناق فذلك

هذه

هذه العبارة على شيئين ان كلامه كان فيما تقدم في الشرط  
في اصل الكفالة فانه قال اما بطلان الشرط فقد بيناه  
وهذا اظاهر واما الشيء الاخر فهو التمسك على المدعي في  
المسألة وموانة قال اما بطلان الشرط فقد بيناه اي في  
مسألة ام احال المظهر او ميت الزوج وما عطل عقبه في  
بطلان الشرط ثم ادخل بين ذلك مسألة الاجل قال فيها  
هذه العبارة اما بطلان الشرط فقد بيناه وعطف عليه  
قوله وان ما لا تبطل الكفالة به لانه ما جاز ان يتعلق  
بالشرط لا تبطل الشرط الفاسدة كالطلاق والعناق  
وقد استغنى عما في هذا كله ان الشرط الذي يملزم به  
بمنزلة الاجل المجهول جهالة فاحشة اعني كلامه ما  
تبطل وتبقى الكفالة لانه لما قال في مسألة الاجل اما  
بطلان الشرط فقد بيناه اي بين ان الشرط باطل وما  
ذكره في الكفالة الى بعد الكلام على بطلان الشرط والى  
قانه قال واما لا تبطل الكفالة لان ما جاز ان يتعلق  
بالشرط لا تبطل الشرط الفاسدة هذه في صورة  
تعلق الكفالة بالشرط الذي يلازم في صورة التاجيل  
لانه لا يقال فيه تعلق ولا شرط وانما يقال اجل فعلمنا  
ان مراده من قوله اما بطلان الشرط فقد بيناه الشرط  
الذي ليس بملايم لا الاجل لانه ليس بشرط ولم يتقدم  
وبقي قوله وانما لا تبطل الكفالة اي بالشرط لانه اقرب  
اليه من غيره والصمير يصرف الى اقرب المذكورين  
ويدل عليه ان المراد ايضا قوله لانما جاز ان يتعلق  
بالشرط لا تبطل الشرط الفاسدة وهذا في التعلق  
لا في التاجيل ومما يوجب قولنا ان الكفالة لا تبطل وانما

ن

جل



يبطل الشرط وحده قول القدرى اما بطلان الشرط  
 فقد بيناه لم يقل بطلان الكفالة لبطلان الشرط الذي  
 بملايم ولقد اقال ايضا وانما لا تبطل الكفالة به اي  
 بالشرط الباطل فكل ذلك يدل على ان الكفالة لا تبطل  
 وانما يبطل الشرط واما قول القدرى واذا بطل الشرط  
 بقي المال على حاله باطلاق العقد معناه ان المعلق بالشرط  
 يتأخر عمله الى وقت وجود الشرط الصحيح فهو كالاجل  
 الذي لم يحل بعد فاذا كان الشرط باطلا والمصل صحيحا  
 يجب للمالك ان اطلاق العقد يقتضي الحل  
 فبقى لما كان الشرط الباطل وجوده وعدمه فلهذا  
 بقى المالك على حله باطلاق العقد لا انه المراد بهذا  
 كلمة التاجيل لا التعليق بالشرط لان السياق يابى  
 وبروده والتجوز في لفظه واحدة اولى من التجوز في  
 الفاظ كثيرة فانه تقدم لفظ التعليق ولفظ الشرط وتكرر  
 ذلك ولوقيل بان ذلك كله مجاز عن التاجيل للزم  
 ارتكاب المجاز في الفاظ كثيرة وهو خلاف الاصل واذا  
 حملت هذه اللفظة على المجاز باقراده كان اقل مخالفة  
 للاصل وما كان اقل مخالفة اولى من التزام ما هو اكثر  
 مخالفة للاصل وهو الحقيقة فصار معنى من القول  
 في هذه المسألة اعني الصرخة بان الكفالة لا تبطل وانما  
 يبطل الشرط الذي ليس بملايم وحده وما هو في قعر  
 الصرخة نقل الهداية وكفاية البيهقي والكنز والمختار  
 وشرح العيون وقناوي والولائي وشرح الكرخي للقدرى  
 وحاشية الشيخ جلال الدين الخاوري وبقية الكتب التي  
 ذكرناها هنا والتي لم نذكرها مما يظن انها اطلاق

الجواب

الجواب اما انه لا يجوز ولا يصير كغيبلا وكذلك الضمان  
 باطل الى غير ذلك من المباديات عليه اختلافها وكما  
 يجب ان يحمل على بيناه توفيقا بين القول وتحسينا للظن  
 بالمصنفين ومن انصف من نفسه وترك عنه الهوى  
 استحسن ما ائتمناه في هذه الورقة فظهر له الحق ومن  
 كابر بعد ذلك ولم يرجع الى هذا التوفيق ولم يعلق شيئا  
 في هذه المسألة شيئا احسن من هذا فليعلم انه معاصر  
 بلا فائدة ولا بينا حينئذ كما برقه رايه قد ذكر في الخبر  
 ما صورته في كتابنا الكفاية بشرط غير متعارف  
 لا يجوز ثم قال قد ذكر محمد في الجامع ان العبد المأذون  
 اذ الحقه دين وخاف صاحب المال بئعة المولى فقال  
 رجل لصاحبه المال ان اعتقه المولى بما ناضا من لونه  
 عليه صحت الكفالة قال المصدر الشهيد هذه دليل  
 على ان تعليق الكفالة بشرط غير ذلك مشوار في جابر  
 ومحمد بن ابي هذه المسألة لا تصلح دليلا لان المولى باقيا  
 العبد يضمن قيمته للغير ما عتقه اضا فنه الضمان الي  
 بسبب الوجوب وليس تعليق على الحقيقة واصل  
 الضمان الي بسبب الوجوب حاضرة فيصير الضمان  
 في تلك المسألة من هذا الوجه كونه عبارة الزخيرة  
 فقوله اول ذكر محمد في كتاب الكفالة والاحتل ان الظاهر  
 ان المراد من كتاب الكفالة والاحتل انها من كتاب المصل  
 وقد قال ان التعليق لا يجوز ولو كانت الكفالة لا تجوز  
 لكان قال لا تجوز الكفالة لا انه ابلغ في النصيحة بالجواب  
 وليس فيه احتمال بخلاف لا يجوز التعليق لا انه يحتمل لا يجوز  
 التعليق وحده وتجوز الكفالة ويحتمل لا يجوز الكل ونزل

ق



ما فيه عدم الاحتمال وذكره ما فيه احتمال لا يكون الاعتراف **ب**د  
 ويؤيده ان الكفالة تجوز ويبطل الشرط ويؤيده ما ذكره في  
 الجامع من قوله صحت الكفالة ولم يقل صح التعلق **و**فائدة  
 ذكره في الاصل لا يجوز ولم يذكر صحة الكفالة صريحا وذكره  
 في الجامع صحت الكفالة عليا انما نزلنا ان السابق في الاصل  
 كان في صحة التعلق وعدمه فخرج الجواب علي ما كان في السابق  
 لا انه يخالف لما ذكره في الجامع بل بهذا الاعتبار وقع فاما ما  
 ذكره في الجامع صحت الكفالة فلم يكن المقام مقام بيان  
 التعلق الصحيح من الباطل بل مقام تعريف الكفالة بل يقع  
 امر لا يناسب ان يقول صحت الكفالة علي انما نزلنا وذكرنا  
 هذا الاصل لوجه والاقلنا ان يقول في صحة تعلق الكفالة  
 في الشرط الذي ليس بملازم روايتان في رواية الاصل  
 لا يصح التعلق وفي رواية الجامع يصح وهذا هو الذي لحظه  
 الصدر الشهيد فانه قال هذه المسألة دليل علي ان تعلق  
 الكفالة بشرط غير متعارف جائز فكانه يقول في رواية  
 الاصل لا يصح التعلق وهو الذي كتبه في هذه المسألة  
 نزل علي جواز التعلق وصحته فيحتمل علي الوجهين لروايتين  
 توفيقا بين الاصل والجامع ولا يقال ما دللت عليه مسألة  
 الجامع لا يصح ان يكون في مقاومة رواية الاصل لان الاستبا  
 في المسئلة من الصدر الشهيد والاستنباط ليس رواية  
 فلا يعذر عما قال في الاصل الي هذا لاننا نقول قد وقع مثله هذه  
 المارقة في كلام شمس الائمة وصاحب الهداية وغيرهما  
 وعذرنا فيه الرواية التي هي ذلك ما قالوه في اقتدا  
 الحنفى بالشافعي فانهم قالوا دللت المسألة علي جواز  
 الاقتدا بالشافعية وعارض هذه رواية مكحول عن الامام

في انه لا يجوز الاقتدا بمكحول بدية وعدل عن رواية مكحول  
 الي هذا الاستنباط وجعل علي انه رواية اخري والما كان ترجح  
 علي الرواية المنقولة بكونه استنباطا لا غير لان الاستنباط  
 لا يارض الرواية ولا يصار اليه الا عند نقدر الوقوف  
 عليها فكذا انقول قول الصدر الشهيد بجعل علي انه رواية  
 اخري كما حملنا غيره واما بقية ما نقلناه من الذخيرة  
 فهو كلام المصنف وليس في رتبة الشهيد وما تحت الذي  
 قاله طائيل وسببه فانه قال لانه اضافة الي سبب الوجوب  
 وليس كذلك فان العبد الماذون واجب في ذمته بظالم  
 به غريمه متى شاع لم يكن عتق المولي له سببا لوجوب الحق  
 وانما اعتاقه اطلاق فيض من الغرماء قيمته بمنزلة ضمان  
 لا تلافات لانه سبب لوجوب الحق للغرماء لان حقهم واجب  
 قبله فصار اعتاقه كما لو اعتق شيئا مما في يده فانه يضمن  
 للغرماء فتعلق الكفالة بعتقه شرط محض ليس بملازم لان  
 الشرط الملازمة ان تكون اما لوجوب الحق كاستحقاق  
 المبيع وهذا ليس في معناه لان حق الغرماء ثابت بدونه  
 بظالمون به في الحال فاما استحقاق المبيع فلم يكن بعد  
 فصار نظيره ولا هو من قبيل امكان الاستيفاء لان الغريم  
 محاضر وهو قادر علي الاستيفاء منه بدون العتق  
 فليس بغايب وشرط الاعتاق ليس سببا لاحتضاره ولا  
 هو من قبيل نقدر الاستيفاء فيبقى مجرد الشرط ليس بملازم  
 وقالوا بصحة الكفالة فيه وهو المذني واما القول بصحة  
 التعلق ايضا وهو الذي فهمه الصدر الشهيد وقد  
 قلنا انه ينبغي ان يجعل علي رواية اخري كما قدمنا فتلخص  
 من كلام الذخيرة ايضا مما نقلناه وحررناه انه يجب ان



يلحق مع الكتب التي نطقت بجواز اصل الكفالة وحصل من  
هذا البحث ما يقع في حمل بقية الكتب التي اطلعت لجواب  
بعدم الجواز وبانه لا يصير كفلا علي ما حرره ناه وذكرني  
فوايد خواهر من زيادة علي الفذ وري قال ويجوز تعليق  
الكفالة بشرط لان الكفالة تشبه النذر من حيث انه التزام  
ابتداء وتشبه الثأب من حيث ان المكفول له بمكلفه مطالبة  
الانجيل لاجل المكفول عنه ولهذا اعندني حنيعة ومحمد قبول  
المكفول له شرط لصحة الكفالة فمن حيث انه يشبه  
النذر يصح بكل الشروط ومن حيث انه يشبه الثأب  
لا يصح اصلا موقوفرا حظهما بالشهادتين فقلنا انه جائز  
تعلقها بشرط ملائم ولا يجوز تعلقها بشرط ليس بملائم  
ثم الملايم بان كان شرط الوجود الحق مثال ان يقول اذا  
استحق المبيع فعلي او شرط الامكان الاستيفاء بان قال  
ان قدم المكفول عنه فعلي او شرط التقدير الاستيفاء بان  
قال ان غاب المكفول عنه فعلي واما غير الملايم كهبوب  
الريح وبجي المطر ومعني قوله انه لا يجوز تعليق الكفالة  
بشرط غير ملائم اي لا يصير تعلقها بذلك الشرط وانما  
يقع الكفالة وتكون حالة وذكرني فوايد اخبرني علي الفذ  
ولم يذكر اسم مصنفها ما صورته الاصل في الكفالة ان  
يصح تعلقها بشرط ملائم مثال ان يكون شرط الوجود الحق  
او الامكان الاستيفاء او التقدير الاستيفاء كقوله اذا استحق  
المبيع او اذا قدم زيد ومو مكفول عنه او اذا غاب عن  
البلد وما ذكر من الشروط ملائمة لها علي ما ذكرنا من  
التفسير واما التعليق بحد الشرط لا يصح كقوله اذا هبت  
الريح او جال المطر وكذا اذا اجعل كل واحد منهما اجلا لنفسه

مطهر  
بشيء من الآثار  
بشرط ملائم

الكفالة ويجيب المال حال لانه لما يصح تعليق الكفالة بالشرط  
لا يبطل بالشرط الفاسدة كالطلاق والعتاق هذه عبارة  
وذكرني شرح الهداية للسفناي في كتاب الهبة منه مكان  
صورته قال ومجلة ما لا يصح تعليقه بالشرط الفاسدة  
ثلاثة عشر موضعا البيع والعقبة والجارحة والرجعة والصالح  
علي مال والبر للدين والجر علي المدبرون وعزل الوكيل في  
رواية شرح الطحاوي وتعليق ابي حبان الاعتكاف بالشرط  
والمزارعة والمعاملة والقرار والوقف في رواية وما لم  
يبطل بالشرط الفاسدة عشر من مواضع الطلاق والخلع  
بمال وغيره مال والقضاء والمارة والرمي والفرج والهبة  
والصدقة والوصية والشركة والمضاربة والتحكيم عند محمد  
والكفالة والحوالة والمقالة والنسب واذن العهد في التجارة  
ودعوة الولد والصالح عن دم العمد والجارحة التي فيها القضا  
حالا وموجلا وحبانية العصب والوديعه اذا ضمن فيها  
رجل وشرط فيها كفالة او حوالة وعقد الذمة وتعليق الرد  
بالسب بالشرط وتعليق الرد بخيار الشرط وعزل القاضي  
والنكاح لا يصح تعلقه بالشرط ولا اضافته ولكن لا يبطل  
بالشرط ويبطل بالشرط وكذا الحجر علي الماذون لا يبطل الحجر  
وكذا الهبة والصدقة والكتابة بشرط متعارف وغيره  
متعارف فيصح ويبطل فلهذا الجملة في سوع العدة انتهى  
كلام السفناي وذكرني شرح مجمع البحرين في كتاب الهبة  
قال والهبة لا يبطل بالشرط الفاسدة بخلاف البيع لانه  
عليه الصلاة والسلام كما يبيح وشرط هذه عبارة  
فالسفناي ناقض كلامه الذي نقلناه عنه في كتاب الكفالة  
جعل ان الكفالة تبطل بالشرط الفاسد لان الشرط الفاسد

ص



ومناعدها مع الذي لا يبطله الشرط الفاسد لان الشرط الفاسد في  
 معنى الربا وذلك بعد ان يفهم المعاوضات لا التبرعات وقد تقدم  
 له بان ما يطلع في الشرط الي الهبة تبين له ان الكفالة لا تبطل  
 بالشرط الفاسد وسهلي عن ان يصح ما وقع منه في كتاب  
 الكفالة ولا شك ان الذي وقع فيه في كتاب الكفالة تفقة  
 منه ما هو علي وجه النقل عن الاصحاب والذي اورد  
 في الهبة نقل والنقل لا يدخله الفلظ وانما يدخل الفلظ  
 في التفقة كما قيل  
**لو كنتم من عايب قولنا صحاحا وافته من الفهم السقيم**  
 فزال بحمد الله ما استنبه من كلامه في الكفالة بهذا الذي  
 نقلناه عنه في الهبة وان كان غير ملتفت اليه لوجود النقل  
 الذي ذكرناها ولكن الود علي الانسان من كلامه احسنه  
 ولحم في الحجة واما ما نقلناه عن شرح المجمع فغيبه فاحسنه  
 جلية وهي انه وقع في بعض المصنفات ان العقود الشرعية  
 يوتر في ابطالها الشرط الفاسد حتي قالوا في الهبة ينبغي  
 ان تبطل بالشرط الفاسد ولجا بواعنه انه فحل حسني  
 القبض في الهبة فالذي يركو في بعض المصنفات من الاطلاق  
 يقول ان الكفالة ايضا من العقود الشرعية ولهذا شرط فيها  
 القبول في المجلس علي اتحاده فدخلت تحت هذا الاطلاق  
 وليس الامر كما يزعم فان ابن الساعاتي حقق وقال وذلك يعمل  
 في عقود المعاوضات لا التبرعات فخرجت الكفالة لانهما من  
 عقود التبرعات ولهذا اقص من الصبي فان الاصحاب كلهم  
 صرحوا بانها عقد تبرع ابتداء فلا يصح ممن لا يصح تبرعه هذه  
 عباراتهم وهذا الخرف استمر من ان يفعل فيه كلام الاصحاب علي  
 وجه الاعتدالي واحد واحد ولقد اخذت هذه المسئلة حاجتها

من البحث والنقل وتحرر بحمد الله تعالى الكلام فيها واكتشف  
 وجه الصواب والخطي والخطي المكابر في جوي والله تعالى اعلم  
**مسألة** الكفالة بالدين عن الميت المفلس هل يصح ام لا  
 وتحرر الكلام في ذلك ذكر في الهداية قال واذا مات الرجل  
 وعليه ديون ولم يترك شيئا فتكفل عنه رجل للفر ما لم يصح عقد  
 الي حنيفة بوقالا يصح لانه كفيل بدين ثابت لانه وجب للحق  
 للطالب ولم يوجد المسقط ولهذا ابي في حق حكم الاخيرة ولو  
 تبرع به انسان يصح وكذا ابي ان كان به كفيل اوله مال وله  
 انه كفيل بدين ساقط لان الدين هو الفعل حقيقة ولهذا يجب  
 بالوجوب لكنه في الحكم مال لانه يول اليه في المال وقد عجز  
 بنفسه ويخلفه ففات عاقبة الاستيفاء فسقط ضرورة  
 والتبرع لا يعتمد قيام الدين فاذا كفله كفيل اوله مال  
 يخلفه اذا افضا الي الا دابق وذكر في المبسوط قال  
 واذا مات الرجل وعليه دين ولم يترك شيئا فكفل ابنه او  
 اجنبي للفر يم بما له علي الميت لم يجز الكفالة في قول ابي حنيفة  
 وهي جائزة في قول ابي يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله  
 وان كان الميت ترك وفا جازت الكفالة عندهم وان ترك  
 شيئا ليس فيه وفا فانه يلزم الكفيل بقدر ما ترك في قوله  
 وفي قولهما يلزم جميع ما كفله ولو قتل عمدا وهو مقاسي  
 فكفله كفيل بالدين الذي عليه صح اتفاقا ولو كان بالدين  
 كفيل بقي علي كماله وكذلك الرمن يبي علي حاله وذكر في  
 المحيط قال كفيل عن ميت مفلس بدين لم يصح عند ابي حنيفة  
 خلافا لهما ولو ترك مالا جاز بمقداره وذكر في الكافي شرح العا  
 اذا مات المديون مفلسا فكفل عنه الفر ما لم يصح عند ابي  
 حنيفة وعندهما يصح وذكر في شرح مجمع البحرين اذا مات

مسألة  
 الكفالة بدين الميت  
 المفلس

في



الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا فكل عنه رجل للفرمان تصح  
الكفالة عند أبي حنيفة وقال تصح **قل** فتحرر لنا من  
هذا كله ان الكفالة عن الميت المفلس تصح عند أبي حنيفة  
وعند أبي يوسف ومحمد تصح هذا اذا لم يكن للميت مال لا قليل  
ولا كثير اصلا فاما اذا كان له قليل من المال بالاتفاق لكن عند  
أبي حنيفة تصح بمقدار ذلك المال لا غير وعند ما تصح في جميع  
ما كفل به من غير تقدير يوصح ترك الميت مثلا ما يتي درهم  
او ما يساوي ما يتي درهم ودينه الف درهم وكفل عنه رجل  
بالالف فنحن الى حنيفة يصح في مقدار ما خلفه ومواريثاته  
ولا يلزمه ان يزيد من ذلك وعند ما يصح ويلزمه الف فيما بها  
ولا فرق بين ان يكفل عن الميت المفلس ابيه او احدا من ورثته  
او اجنبي وللخلاف في الكل واحد والله اعلم **مسألة**  
اذا كفل بالقرض الى اجل مل يتاجل على الاصيل ام لا وتحرر  
الكلام في ذلك ذكر القدر في شرح مختصر الكرخي المبرك  
لو ان رجلا اقترض رجلا مالا وكفل به عن رجل الى وقت كان على  
الكفيل الى وقته وكان للمقترض على المقترض حالا وذكر في المحيط  
قال الكفالة بالقرض الى اجل جائز ومو حال على الاصيل **لان**  
ما وجب على الاصيل قرض لانه وجب بالاستقراض والقرض  
لا يقبل الاجل وما وجب على الكفيل ليس بقرض لانه وجب  
بسبب الكفالة وهي ليست باستقراض حقيقة لكن الكفيل  
يصير بمنزلة القرض بالادافانه يملك الدين بمقابلة ما ادى  
فيصير معاوضة ومبادلة حقيقة وذكر في خزائن الاكمال  
الكفالة بالقرض الى اجل جائز والمال على الكفيل الى اجل جا  
وذكر في شرح التكملة وغيره مثل هذا اوقية الكتب ايضا  
**قلت** فتحرر لنا من هذا ان الكفالة بالقرض الى اجل تصح

الكفالة بالقرض الى اصل

وتكون موجهة على الكفيل وحده وعلى الاصيل حال كما كان  
ولا يلتفت الى ما قاله الحصري من قوله في الجرح اذا كفل  
بالقرض الى اجل يتاجل على الاصيل وهذه الحيلة في تأجيل  
القرض فان كل الكتب ترد ذلك ولم يقل هذه العبارة احد غير  
واذا دار الامر بين ان يعني بما قاله الحصري وحده او بما  
قاله القدر في وكل الاصحاب فلا يعني بما قاله القدر في  
وبقية الاصحاب ولا يعني بما قاله الحصري ولا يجوز ان يعمل به  
وكان بعض القضاة يحكم بما قاله الحصري من غير تفرق ان  
الحصري ذكره وانما قال يقول سمعنا ذلك من المشايخ انه  
هو الحيلة في تأجيل القرض وهو خطأ لا يجوز ان يعمل به والله  
اعلم **مسألة** اذا كفل بنفسه فلان او بما له عليه الى شهر  
هل يصير كفيل في الحال فاذا مضى الشهر لا يصير كفيل ام لا  
يصير كفيل في الحال وانما يصير كفيل بعد مضى الشهر ابد  
وتحرر الكلام في ذلك ذكر في فتاوي قاضي خان قال رجل  
كفل بنفسه رجلا الى ثلاثة ايام ذكر في الاصل انه يصير كفيل  
بعد الايام الثلاثة وحمله بمنزلة ما لو قال لامرأته انك  
طالق الى ثلاثة ايام قال الطلاق يقع بعد ثلاثة ايام وكذا العيا  
ع عبد الله الى ثلاثة ايام يصير مطالبا بالتمسك بعد الايام الثلاثة  
وعن أبي يوسف انه يصير كفيل في الحال وفي الطلاق يقع  
في الحال الطلاق وقال الفقيه ابو جعفر يصير كفيل في الحال  
قاله كرام الله الثلاثة لتأخير المطالبة الى ثلاثة ايام  
للتأخير الكفاية لا تترك ان هذا الكفيل لو سئل نفس الكفيل  
ل به قبل الايام الثلاثة يحجر الطالب على القبول لمن عليه دين  
موجب اذا اجل قبل حلول الاجل يحجر الطالب على القبول **وما**  
ذكره في الاصل انه يصير كفيل بعد الايام الثلاثة اراد به

مسألة  
الكفالة الموقفة

ع

ل



انه يصير كفيلا بعد الايام الثلاثة وغيره من المشايخ اخذوا  
ظاهرا الكتاب وقالوا لا يصير كفيلا في الحال فاذا مضت الايام  
لا يبقى كفيلا ولو قال انا كفيلا بنفس فلان الي عشرة يصير كفيلا  
بعد العشرة كما قال في الاصل ولو قال انا كفيلا بنفس فلان من  
اليوم الي عشرة ايام يصير كفيلا في الحال فاذا مضت العشرة  
لا يصير كفيلا في قولهم لان وقت الكفالة بعشرة ايام والكفا  
لها لا يقبل التاميت رجل قال لغيره فلان علي نفسه الي  
شهر عن محمد لا سبيل عليه حتي يمضي الي شهر وذكر في  
الفتاوي الظهيرية واذا كفل بنفس رجل الي ثلاثة ايام  
او ما اشبه ذلك فهو جائز وانما يطالب الكفيل بعد انقضاء  
المدة ولا يطالب به في الحال في ظاهر الرواية عن اصحابنا  
علي ان الكفالة متى حصلت الي رجل فانه يصير كفيلا  
بعد انقضاء الاجل وعن ابي يوسف انه يطالب به في  
الاجل فاذا مضى الاجل يبرأ الكفيل وموقوف للحسن بن  
زياد ومسئلة الظاهر والابلا تشهد لهما فانه اذا ظاهرا  
منها مدة معلومة او الي منها مدة معلومة فالابلا  
والظاهر يقعان في المدة ويطلقان بمضي المدة ومسئلة  
الطلاق تشهد لظاهر الرواية فانه اذا قال انت طالق الي  
عشرة ايام فانما يقع الطلاق عليها بعد مضي عشرة ايام  
ولو قال كفلت بنفس فلان من هذه الساعة الي شهر  
تفتي الكفالة بمضي الشهر بلا خلاف وذكر في المحيط  
والمنتقى روي هشام عن محمد رجل ضمن رجلا بنفسه  
ثلاثة ايام قال موصيا من ابي ابي حتى يرد له الا ان يشترط  
انه اذا مضت الثلاثة فهو يبري علي ما شرط وذكر في  
الذخيرة مثل ما ذكر في متن البحر المحيط الا انه مراد

في  
الكتاب

فقال

فقال الا انه يجب علي المفتي ان يكتب في الفتوي اذا مضت  
المدة المذكورة فالتاضي يخرج من الكفالة احتراسا عن  
خلاف جواب الكتاب وان وجد هناك قرينة تدل علي انه  
اراد الكتاب فهو علي جواب الكتاب **قلت** فتخرج  
لنا من هذا ان جواب ظاهر الرواية ان الكفالة الي شهر او الي  
ثلاثة ايام او ما اشبه ذلك صحيحة ولا يطالب بها الكفيل  
في الحال ولا قبل مضي الشهر وانما يطالب به بعد مضي الشهر  
الي ابد او لا تكون موقوفة بخلاف ما لو قال من الساعة  
الي شهر او الي ثلاثة ايام فانها تكون موقوفة وله ان يطالب  
في المدة ويبرأ بعد انقضاءها بلا خلاف ولو قال كفلت  
شهر بنفسه من غير ذكر من والي فهذه الصورة تختلف  
المشايخ فيها فمنهم من قال للجواب فيها كالجواب في قوله  
كفلت الي ثلاثة ايام وقد نقرر لنا ان ظاهر الرواية انه  
لا يطالب بالكفالة قبل الثلاثة بل يطالب بعدها من غير  
تأخير ابد اذ الذي ذهب المشايخ الي انه جعل الجواب  
هنا كالجواب في الصورة التي بالي بان يكون حرج يخرج  
للجواب فيه علي ظاهر الرواية وقد نقله هشام عن محمد  
انه يصير كفيلا ابد التام ذكرنا عن المحيط فتوي من  
جانب من قال بهذا القول من المشايخ ومهم من قال  
ان الكفيل في هذه الصورة يطالب في المدة ويبرأ من  
فتاويهم علي هذه الصورة يطالب في المدة ويبرأ من  
بعضها وعبرة الفتاوي الظهيرية والذخيرة في هذه  
الصورة حكاية لاختلاف المشايخ فيها اشارة الي ان اكثر  
المشايخ قالوا في هذه الصورة الكفالة بالي بجواب ظاهر  
الرواية لا بما روي عن ابي يوسف انه قال ومنهم من قال



ان الكفيل في هذه الصورة يطالب في المدة ويبرأ بمضيها  
فتنصيصهم على الصورة فيه إشارة الى ان قولهم في هذه  
الصورة التي بالي جواب ظاهر الرواية والما كان فيه فائدة  
واما قوله في الذخيرة انه يجب على المفتي ان يكتب في الجواب  
اذا مضت القاضى يخرج هذا او الله اعلم من فقه كلام  
ابي علي النسخي فانه قال في الذخيرة وقال ابو علي النسخي  
قول ابي يوسف اشبه بغير الناس وانه كان يعني به **نسخ**  
عقبه بما ذكرنا فلا يمتنع ان الفتوي على هذه الرواية  
التي عن ابي يوسف كما افتي به ابو علي النسخي فانه لو  
كان الفتوي على ظاهر هذه الرواية مطلقا لما كان ان  
يكتب المفتي اذا مضت المدة والقاضى يخرج **واما**  
كان يقول اذا مضت المدة بري من الكفالة فحينئذ  
هذا اعلى هذه الصورة علمنا انه جعل الجواب معوضا  
الى راي القاضى والقاضى المقلد لا يجوز له ان يحكم  
بما هو ظاهر المذهب لا بالرواية المأذونة الا ان يتصور  
على ان الفتوي عليها فضا ركانه راعي جهة **المعرف**  
من وجه وما يمكنه ان يخرج بالفتوي عليه مع مخالفة  
المصدر وظاهر الرواية واقوال الاصحاب فلهذا **قال**  
يكتب المفتي في الجواب اذا مضت المدة والقاضى يخرج  
والله تعالى اعلم **مسألة** اذا كفيل بنفس رجل وقال  
ان لم اوف عند امي المال فلي كذا من المال ولم يقل الذي  
على المكفول فهل يصح ام لا واذا قال فان لم اوف به عند  
فانا كفيل بنفس عمر ويختص اخر هل يصير كفيل **به**  
اذ لم يوف به ويحرم الكلام في ذلك وما يشاكله ذكر في  
المحيط قال باب الكفالة بالنفس ان شرط ان لم يوفى به

سند الكفيل بنفس

فعله

فعله مسائله عايشة اوجه احد ما لو كفيل بنفس رجل  
عليه مال لرجل حال او موحل فان لم يوفى به الى وقت  
كذا ولم يوقت فعليه المال الذي عليه حازه فان لم يوفى  
به لزومه المال ولا يبرأ من الكفالة بالنفس **والثانية**  
لو قال فان لم اوفك به عند افلي الف درهم ولم يقل المالف  
الذي لك عليه والمطالب يدعي القابل منه الف درهم  
عند ابي حنيفة وقال لا يلزمه ثم يرجع ابو يوسف الى  
قول ابي حنيفة الثالثة لو قال ان لم اوفك به فعلى المالف  
التي لك عليه والمطالب يدعي عليه مائة دينار لا تصح  
لانه كفيل بدين غير واجب الراية لو قال ان لم اوفك به  
عند افلي الف سوى المالف التي لك عليه اختلف المشايخ  
فيه على قولهما قيل لا يصير كفيل بالمال اصلا وقيل  
يصير كفيل بالمال الخامسة ان لم اوفك به عند افلي المال  
الذي على رجل اخر عليه على وموالف درهم حازه عند  
خلا فالجدة السادسة كفيل بنفس رجل لرجل فان لم  
اوفك به كذا او الى فعليه ما عليه لهما فوافي به احدهما  
والاخر غايب بري من كفاية الشاهد ولزومه نصيب  
الغائب من المال وما اخذ الغائب يكون بينهما لانه قال  
مشترك وللکفيل ان يتقدم الى الحاكم لينصب عنه  
الغائب من يسلم اليه نصيبه وانكر الخصم جواس  
نصيب القاضى وذكر في الذخيرة قال يجب ان يعلم  
بان من هذا الجنس عشرة مسائل احد ما اذا شرط  
الكفيل بالكفالة بالنفس اي ان لم اوفك به فعلى المائة  
التي لك عليه فالكفالة بالنفس جائزة عندنا والكفالة  
بالمال جائزة عندنا استحسننا والعقاس ان لا تجوز

ما

له



المسألة الثانية إذا شرط في الكفالة بالنفس أن لم أو أقل به غذا  
 فعلى مالك عليه من المال ولم يسم مقدار المال صحة الكفالة  
 الثانية أيضا وإذا لم يوافق به غذا أن ترصوا على مقدار  
 من المال أو قامت البينة بذلك لزم الكفيل ذلك وإن  
 اختلفوا في مقدار ما على المكفول بنفسه فالقول قول  
 الكفيل المسألة الثالثة إذا شرط في الكفالة بالنفس  
 أن لم يوافق به غذا فعلى مائة درهم ولم يقل المائة التي  
 عليه فلم يوافق به غذا فيظر أن أقرا الكفيل أن عليه مائة  
 درهم وقد كفل عنه بذلك يصير كفيلا وهذا ظاهر وإن  
 قال الكفيل لم يكن الطالب عليه شيء وكان هذا من أقرار  
 الطالب بمائة درهم وكان الطالب يقول لي عليه مائة  
 درهم وقد كفلت لي عنه بذلك معلقا بعدم الوفاة  
 فالقياس أن لا يلزم الكفيل ويكون القول قول الكفيل وصح  
 أخذ محمد وموقوف إلى يوسف الأول والاستحسان لزم  
 الكفيل المال وموقوف إلى حنيفة وإلى يوسف أخراة  
 فصارا لخصمه أن الكفالة صحيحة اعني الكفالة بالمال  
 على التقديرين تقدير تصديق الكفيل بأن الطالب على  
 المكفول به مائة درهم وتقدير تكذيبه والطالب يقول  
 لي عليه مائة درهم وقد كفلت لي بها على وجه عدم  
 الوفاة وهذا عند أبي حنيفة وموقوف إلى يوسف الآخر  
 وأما المترجم لها تأنيها وهذا إذا كفل بنفسه زيد وقال  
 أن لم أو أن به فانا كفيل بنفسه عمر وعمر وعليه حق للطالب  
 فهذه المسألة هي المسألة العاشرة التي ذكرها في الذخيرة  
 وقال أن الكفالة الثانية مجازية أي الكفالة المتعلقة بشرط  
 عدم الوفاة حتى إذا لم يوافق به يصير كفيلا بنفسه الثاني

والله

مسألة الكفالة بالدرك

والله تعالى أعلم **مسألة** الكفالة بالدرك وتخبر الكلام  
 فيها ذكر في الهداية قال ومن اشترى وكفل له رجل بالدرك  
 فاستحققت لم يأخذ الكفيل حتى يقضي له البايع لأن مجرد  
 الاستحقاق لا ينتقض به البيع في ظاهر الرواية ما لم يقض له  
 بالثمن على البايع لأن احتمال المجازة ثابت فلا يجب على  
 الأصيل رد الثمن فلا يجب على الكفيل بخلاف القضا بالحرية  
 لأن البيع يبطل بمجرد الاستحقاق فعلى قياسه يرجع بمجرد  
 الاستحقاق وذكر في الكافي شرح الوافي قال ومن اشترى  
 شيئا وكفل له رجل بالدرك فاستحق المبيع ليس للمشتري  
 أن يأخذ من الكفيل الثمن حتى يرجع به على البايع لأن الكفالة  
 بالدرك كفالة بالثمن ولا بد من وجوب الثمن على البايع  
 ليصير موكفلا عنه وينتقض الاستحقاق والقضا بالمبيع  
 المستحق لا يجب على البايع ما لم ينتسخ العقد ويجب الثمن  
 على البايع ولهذا لو أجاز المشتق البيع صح البيع وذكر  
 في المحیط قال الكفالة بالدرك جائزة وهي التزام تسليم  
 الثمن عند استحقاق المبيع لأن الكفالة بالدرك إنما تعد  
 لتحقيق أحكام البيع وتأكيدها لأن المشتري ربما لا يرغب  
 في الشراء بهذه الكفالة فلو كفل بالدرك واستحق المبيع  
 لم يأخذ الكفيل حتى يقضي به على البايع ثم قال بعد هذا  
 ولو ضمن الدرك في دار اشتراها لم يكن له أن يرجع عنه  
 ضمانه قبل أن يلحقه الدرك **قلت** فنحن نلنا من هذا  
 أن ضمان الدرك جائز باتفاق بين أصحابنا وموالد  
 يكتب في كتب التبايعات بعد الثمن والمعاقدة وحضر قلا  
 ما يكتب على العادة وموحيتر من بسلفظ الثمن لكن إذا  
 استحق المبيع لا يلزم الكفيل بالثمن بنفسه بثبوت الاستحقاق

ن



بولا بد من قضا القاضي على البائع بالتمن وعن أبي يوسف انه  
 يجوز الاستحقاق يرجع الكفيل والاول ظاهر الرواية وهو المذموم  
 والله تعالى اعلم **مسألة** اذا وكل رجل ان يبيع داره مثلا  
 او شيئا مما ملكه فوكيله صحيحا ثم نقل الوكيل للبائع التمن  
 عن المشتري لاجل الموكل هل الكفالة ام لا وتحرير الكلام  
 في ذلك ذكر في الهداية قال فصل في الضمان ومن باع لرجل  
 ثوبا وضمن له الثمن او مضاربه ضمن ثمن متاع فالضمان  
 باطل لان الكفالة التزام بالمطالبة وهي اليها فيصير كل  
 منهما ضامنا لنفسه ولان المال امانة في ايديهما والضمان  
 يعتبر بحكم الشرع فيرد عليه وذكر السفناني في شرح الهداية  
 قال قوله ومن باع لرجل ثوبا الى ان قال فالضمان باطل وذلك  
 لان حق القبض للوكيل بجهة الاصل في البيع ولهذا لا يطل  
 بموت الوكيل ولا بعزله ولهذا الوكيل بالقبض بقبض  
 من المشتري ثم عزله الموكل صح وهذا ان التمن بالقبض  
 وجب للوكيل على المشتري على ما هو الاصل لان حقوق  
 العقد راجع الى الوكيل والعقد لنفسيه في حقوق العبد كالمال  
 بنفسه ولهذا كان اخضر بالمطالبة ولو حاكم المشتري  
 ما للموكل عليه شيء كان بارا ولو حلف ما للوكيل على شيء  
 كان حائشا فلما ثبتت اصاله الوكيل في القبض ثم لو صح  
 الضمان منه يصير ضامنا لنفسه وانه لا يجوز بخلاف  
 الوكيل بالنكاح اذا اضمحلت المرأة عن الزوج لانه في باب  
 النكاح سفير لا يلي قبض المهر فلا يصير ضامنا لنفسه  
 كذا ذكره الامام **قلت** فتحرر لنا من هذا ان الكفالة  
 الوكيل الذي باع لا يصح لانه يكون ضامنا لنفسه بنا على  
 ان حقوق العقد ترجع اليه والاصل معروف في موضعه

سند من شرط ان يكون  
 القاضي مجتهدا ام لا

والله سبحانه وتعالى اعلم **مسألة** هل يشترط ان يكون  
 القاضي مجتهدا ام لا ولا يجوز تولية المقلد ام لا وبیان  
 من يصلح للقضا وتحرير الكلام في ذلك ذكر في الهداية قال  
 كل من كان اهلا للشهادة يكون اهلا للقضا وما يشترطه  
 لامل الشهادة يشترط لاملية القضا والقاسق **اصل**  
 للقضا حتى لو قلده بيمين الا انه لا ينبغي ان يقلد كما في حكم  
 الشهادة فانه لا ينبغي للقاضي ان يقبل شهادته ولو قبله  
 بشهادته جاز عندنا واهلية الاجتهاد شرط للاولوية  
 في الصحيح واما تقليد الجاهل فصح عندنا خلافا للثنا  
 مرجعه الله وفيه جد الاجتهاد كلام عرف في اصول الفقه  
 وحاصل ان يكون صاحب حديث له معرفة بالفقه  
 ليس في سماعه في الآثار او صاحبه فقه له معرفة بالحدیث  
 لئلا يستعمل القياس في المنصوص عليه وان يكون صا  
 قربة يعرف بها عادات الناس وذكر في البداية قال واما  
 بيان من يصلح للقضا فالصلحية للقضا لها شرائط  
 منها العقل والبلوغ والاسلام والحرية والنظر والنطق  
 والسلامة عن حد القذف فلا يجوز تقليد الصبي والمجنون  
 والكافر والعبد والاعمى والمخمس والمجدودي القذف  
 واما العلم بالحلل والحرام وسائر الاحكام فليس بشرط الجواز  
 التقليد عندنا ولكنه شرط الكمال فيجوز تقليد القاسق  
 وتنفيذ قضاياه اذ المربى واحد الشرع وذكر في فتاوى  
 قاضي خان قال في الفصل الاول في معرفة اهل القضاة  
 وامله من يكون اهلا للشهادة ومن لا يكون اهلا للشهادة  
 كالعبد والصبي والاعمى والكافر لا يكون اهلا للقضا وكذا  
 المجدودي القذف وبعض العلماء منهم لخصا والطحاوي



والحقوا بهوا الفاسق والمرتشى فعندهما اذا قلد الفاسق لا  
 يكون قاضيا واذا فسق بفعل وكذا المرتشي ومع اهلية الشها  
 لا بد ان يكون عالما ورعا فان كان جاهلا عدلا او عاهلا غير عدل  
 لا ينبغي ان يتقلد ولا يقلد والجاهل التقي او لي بالقضاء من العالم  
 الفاسق وذكر في المحيط قال واما اهليته فامل القضاء من  
 كان عالما بالكتاب والسنة واجتهاد الرواي واما العدالة  
 فليست بشرط الاهلية لكن هي شرط الاولوية والافضلية  
 حتي ان الفاسق يصح قاضيا لكن الافضل ان يكون القاضي  
 عدلا وهذا بناء على ان كل من صلح شاهدنا نصيبا قاضيا  
 واما اهلية الاجتهاد قال بعض مشايخنا ينبغي ان يكون عالما  
 بالمفصوص والسنة مما يتفق به الاحكام الشرعية وان يكون  
 عالما بوجوه العمل بالكتاب والسنة واجماع الامة والقياس  
 وذكر في الكافي شرح الرواي قال وامله من كان اهلا  
 للشهادة فاما بشرط الاهلية الشهادة بشرط اهل القضاء  
 ومن صلح شاهدنا صلح قاضيا والا لا والفاسق اهل للقضاء  
 حتي لو قلد يصح الا ان الاول ان لا يقلد الفاسق كما يحكم الشهاد  
 فان الاول ان لا يقضي القاضي بشهادة الفاسق ولو قضى نفذ  
 عندنا ولو كان القاضي عدلا يفسق باخذ الرشوة او غيره  
 لا ينفذ ولا يستحق الفدية ظاهرا لمصلحة وب قال القاضي في الدع  
 اجمعوا على انه اذا ارتشي لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشي وقال  
 اذا قضى بالرشوة لا يصير قضاؤه لو قضى لا ينفذ قضاؤه  
 وقال بعض مشايخنا اذا قلد الفاسق ابتداء لا يصح ونفذ وهو  
 عدل ينفذ بالفسق وقيل لا يصلح الفاسق مفتيا وقيل  
 يصلح والاجتهاد بشرط الاولوية في القضاء حتي يصح تعينه  
 القضا للجاهل عندنا وذكر في الفتاوي الظهيرية كون القا

عالم واجتهاد ليس بشرط حتي ان للجاهل لو استقضي بكونه  
 قاضيا ثم اجمع الفقهاء ان المفتي يجب ان يكون من اهل  
 الاجتهاد لا يري لما روي عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه  
 قال لا يعمل احدا ان يفتي الا بطريق الحكاية فيحكى ما يحفظ  
 من اقوال الفقهاء وكونه عدلا ليس بشرط ايضا حتي قال  
 اصحابنا الفاسق يصلح ان يكون قاضيا واذا فسق بعد  
 تقلد القضاء يجب علي السلطان ان يعزله والقاضي  
 اذا قضى فيما ارتشي لا ينفذ قضاؤه وذكر في شرح  
 مجمع البحرين قال لا يصح ولاية القاضي حتي يكون اهلا  
 للشهادة من واد واحد من اجتمعت فيه شروط الشها  
 كان اهلا للقضاء قال ويفضل المجتهد العدل ويجوز  
 تولية للجاهل وذكر القدر ويري ان اهلية الشهادة  
 والاجتهاد من شروط صحة التولية وقال صاحب  
 المداية والصحيح ان اهلية الاجتهاد بشرط الاولوية  
 وهذا بناء على ان تولية للجاهل تصح عندنا خلافا للشا  
 فلذلك ردق البيهقي علي الافضلية علي ما هو الصحيح  
 وذكر في المحاسن للناظمي من لا يصلح ان يكون شاهدا  
 لا يصلح ان يكون قاضيا لان الشهادة تتضمن قبول غيره  
 كما يتضمن ذلك في القضاء فلذلك يصح اعتبار احدهما بال  
 وذكر الزاهد في شرح القدر ويري قال المقلد لا يجوز ان  
 يكون قاضيا وقد نص عليه صاحب الكتاب بشرط فيه  
 ان يكون من اهل الاجتهاد وذكر الحضاف ما يدل علي جوازه  
 ثم بحث ثم قال فالصحيح عندنا خلافا للشافعي وذكر في  
 الخلاصة في الفتاوي العلم بشرط الاولوية لا بشرط جواز  
 التقليد حتي لو قضى بفتوي غيره يصح وكذا العدالة

د

في

هـ



شرط الاولوية وعند الشافعي وللخصاف شرط **لازم قلت**  
 فتحرر لنا من هذا ان المجتهاد شرط الاولوية لا شرط جواز  
 التقليد فاما شرائط الجواز فهو شرائط اهلية الشهادة  
 فمن كان اهلا للشهادة كان اهلا للقضا وعلي العكس ثم  
 ان بعض الاصحاب اقتصر على هذا التعريف وبعضهم على  
 الشرط لصاحب البداهة فانه قال منها العقل والبلوغ  
 والاسلام والحرية والتصرف والنطق والسلامة عن  
 حد الغدق ولا شك ان هذا شرائط اهلية الشهادة  
 وانها على المسلمين وكنت في وقت تتبع حكم الصمم  
 هل يكون كالاخرس والاعمي ان العي مانع من اهلية  
 القضا والاخرس كذلك والصمم هل يكون في حكمها ام لا  
 فلم اجد فيها نقالا فلما وصلت الي هنا رايت في كلام الاصحاب  
 ما يدل على انه ليس بمانع فانه قال كل من كان اهلا للشهادة  
 كان اهلا للقضا وصاحب البداهة على وجه التخصيص  
 ولا شك ان الاصم تقبل شهادته وله شهادة معتبرة شرعا  
 وقد قالوا ان كان اهلا للشهادة كان اهلا للقضا فيدخل  
 تحت هذا ان الاصم اهلا للقضا بخلاف الاعمي والاخرس  
 من حيث الفقه فهو موافق ايضا فان الاصم يمكن ان يدرك  
 الاحكام بالكتابة بحكم عما يبين فانه بمنزلة المحكوم له  
 من المحكوم عليه بخلاف الاعمي والاخرس من حيث البقية  
 اما الاعمي نظامه واما الاخرس فانه لم يفهم منه الحكم  
 والالزم بالحق فلم يحصل منه فكل الخصومات ونصلي  
 وهذه المعاني كلها منتفية عن الاصم فيجوز تقليده على  
 مقتضى ما قالوه واما اختلاف الاصحاب في ان القاضي  
 اذا فسق هل ينزل او يستحق الغزل فلا شك ان الاختلاف

الذي

الذي بين القولين ظاهر فان القول الذي بانه ينزل بالفسق  
 لا يحتاج معه الي عزل السلطان وشره في احكامه التي  
 تقع بعد فسقه فمن قال بانه ينزل يقول جميع احكامه تبه  
 فسقه باطله لا نفع والقابل بالقول الذي يستحق به  
 الغزل يقول احكامه صحيحة لكن يجب على السلطان ان  
 يميز له بفصل الفرق بين القولين بقي لنا بيان ما يصير  
 الانسان فاسقا وموضعه مسألة سماع القاضي البينة  
 على الفسق وابانة وسياتي ان شاء الله تعالى **مسألة**  
 القدوري وتفسيرها ومثي يجوز للقاضي ان يرسل خلف  
 الغريم وكيفية ارساله اذا اطلب ذلك منه وبخبره الكلام  
 في ذلك ذكره في شرح ادا ب القاضي للخصاف قال ثم قال  
 في الكتاب واراد عليه عدوي ومثي في المصم فهذا الشار  
 الي ان الخصم اذا كان خارج المصم لا يعد به مجرد الدعوي  
 قالوا وهذا اذا كان قريبا يعد به مجرد الدعوي كما لو كان  
 في المصم ولحد الفاصل بين القريب والبعيد ومما  
 اذا كان بحيث لو ابتكر من امله امكانه ان يجهر الي مجلس  
 القاضي ويجيب الدعوي ويمكنه ان يبيت في منزله  
 فهذا اقريب وان كان يحتاج الي ان يبيت في الطريق فهذا  
 بعيد وقد مضى على ذلك لحد وهذا القول قول صاحب  
 الكتاب ونظيره ما ذكرنا في شرح الجامع الصغير ان الفرقة  
 مبي وقعت بين الزوجين وبسببهما ولد فارادت المرأة ان  
 تنتقل من القرية التي كان فيها القعد الي قرية اخرى  
 يمنع الولدان ان كان الزوج يمكنه ان يحضر ويطلع ولده  
 وينظر في امره ثم يعود ويبيت في منزله كان له ذلك  
 والاذا كانت المسافة بعيدة وادعي المدعي كيف يصنع



القاضي اختار المتأخر فيه منهم من قال يا امر الذي يحجر  
باقامة البينة على موافقة دعواه ولا تكون البينة لأجل  
القضا بل تكون لأجل الاحتياط كما في كتاب القاضي والمستور  
في هذا يليني فاذا اقام امراسانا ان يحضر خصمه فاذا  
حضر امر المدعي باعادة البينة فاذا اعيد ما وظهرت  
عدالة الشهود قضى بها عليه ومنهم من قال يحلفه القاضي  
فاذا نكل اقامه من مجلسه فان حلف امراسانا ان  
يحضر خصمه ومنهم من قال لا يحلف حال المدعي فيقول  
هل لك معه خلطة او اخذ او اعطى او شركة او مضاربة  
او مباينة فان نكر ذلك امراسانا باحضاره والا فلا  
والاول اصح وعليه أكثر القضاة وذكر في منية المفتي  
للسجاني قال مسائل العدوي المدعي اذا طلب من القاضي  
احضار الخصم وموخر المصراع ان كان الموضع قريبا بحيث  
لو ابتكر من امله امكنه ان يحضر مجلس القاضي ويجوز  
خصمه ويبيت في منزله بعد يومه بحمد الدعوي كما لو كان في  
المصر وان كان البعد من ذلك قتيلا يامر به باقامة البينة  
على موافقة دعواه لا حضار الخصم والمستور في هذا يليني  
فاذا اقام امراسانا فيحضر خصمه وقيل يحلفه القاضي  
فان نكل اقامه من مجلسه فاذا احلف امراسانا باحضار  
خصمه وذكر في فتاوي قاضي خان قال واذا جاز رجل الى  
القاضي وذكر ان له علي فلان بن فلان دعوي فان كان المدعي  
عليه غائبا يدفع القاضي اليه طينة عليها ختم القاضي مكتوب  
عليها احب خصمك الى مجلس الحاكم وان كان المدعي عليه  
حاضرا في المصر احضره القاضي بحمد دعوي المدعي وكذا  
اذا كان قريبا من المصر فان بعيدا لا يعدى القاضي بحمد

الدعوي

الدعوي حتى يقيم البينة ان له علي فلان حقا فان اقام البينة  
اعداه القاضي استجنانا وفي القياس لا يعدى كما لو كان  
بعيدا اذا انفصل بين القريب والبعيد ما قاله للحضبان انه  
ان كان في موضع يمكنه ان يحضر مجلس القاضي ويجيب خصمه  
ويعود الى منزله في ذلك اليوم لا بعد عشرة والافضل بعيد  
وعز محمد انه يجب على الإمام ان ينصب قضاة في الكور فيما  
دون السفر لأجل مشقة الإعدا ويسقط الإعدا بعد  
المرض وكذا اذا كانت محذرة وان كان المدعي عليه غائبا  
بعيد اعن التفسير الذي ذكرنا لا يحضر القاضي ما لم يقع  
البينة على ما ادعى فاذا اقام البينة قبلت بينته للاستخفاف  
للقضا والمستور في هذا يليني وذكر في المحيط في باب العدوي  
والاعداد ذكر الحضبان قال ابو يوسف رجل ادعى علي رجل  
دعوي واراد عليه عدوي ومو في المصر والقاضي لا يعلم  
الحق ام مبطل فانه يقدمه عليه ويبعث من يحضر له قضا  
والقياس لا يعدى بحمد الدعوي واذا كان للخصم خارج المصر  
قالوا ان كان قريبا من المصر بحيث لا يمكنه ان يعود في اليوم  
ويبيت في منزله لا يعدى به ثم كيف يصنع القاضي اختلف  
المشايخ فيه قيل يا امر القاضي المدعي باقامة البينة ان له  
عليه حقا ولا تكون هذه البينة لأجل القضا بل لأجل الاحتياط  
كما في كتاب القاضي الى القاضي فاذا اقام البينة امراسانا  
ان يحضر خصمه فاذا احضره امره القاضي باعادة البينة  
فاذا اعيد البينة العادلة قضى بها عليه وقيل يحلفه القاضي  
فان نكل اقامه من مجلسه وان حلف امراسانا ان يحضر  
والاصح الاول وعليه أكثر القضاة وذكر في ادب القاضي لا يكره  
الرازي قال واذا تقدم رجل الى القاضي وادعى علي رجل غائبا

ص

نا

ص



حقا ومو غايب عن مصر وسال احضاره والكتاب الي الوالي في  
استخاضه فان كان بين الموضوع الذي فيه المدعي عليه وبين المصر  
المسافة مقدار ما ياتي مجلس القاضي ويروح من يومه فيبيت  
في منزله اعداه عليه ان المسافة التي قد سرها ما بعد والرجل  
من منزله ويروح اليه في يوم محكمها حكم المصر مثل ان يكون  
في محلة اخرى واما اذا كانت اكثر فان ذلك لكونه في مصر اخر  
لا يعدي عليه لكن يستقدي الي قاضي ذلك المصر حتي يقيم  
بينة ان له عليه حقا وذكر في خزائن الكل قال ابو يوسف  
رجل ادعي علي رجل واراد عليه العدوي ومو في المصر فاضه  
يعد به القاضي ويبعث اليه لخصمه وان لم يعلم انه محق في  
دعواه علي هذا عادة الحكم ولو اختلف المدعي عليه في البيت  
بهت القاضي نسا وامره من لم يخلو داره ويبصرن الي النسوة  
فان كان فيهن عرفته في ان لا يعزل عنها اللواتي فيهما في بيت  
ثم يدخل الرجال فيبغضون بغيته الدار قال هشام قلت  
لمحمد ما تقول في رجل له حق علي ذي سلطان فلا يجيبه القل  
فاحبرني ان ابا يوسف كان يعمل بالاعد او مو قول لعل البصر  
وبه ياخذ والاعد ان يبعث الي باب من يناديه ايا ما ان  
القاضي يدعوك الي مجلس الحكم فان اجابه ولا جعل القاضي  
وكيلا عنه ولا ياخذ ابو حنيفة بالاعد او ذكر في موضع اخر  
ناقلا عن فتوي الناطلي قال القاضي يعدي المدعي وان لم  
يعلم انه محق اذا اطلب وتبعته لخصمه الا ان يكون في مسيرة  
ثلاثة ايام لم يحضره **قلت** فتحررنا من هذا ان المطلوب  
اذا كان بعيدا عن مجلس القاضي علي البعد الذي ذكره لا يرسل  
القاضي خلفه بمر دقة عوي غريمه بقوله ان له عليه حقا بل  
لا بد ان يقيم الطالب بينة عند القاضي ان له حقا علي المطلب

من الاعداء

ولا بد فيها من العدد ولا يكفي الواحد لان الحضا قال سائر  
المدعي باقامة البينة كما في كتاب القاضي الي القاضي والبينة  
لا تكون الا باثنين وقوله كما في كتاب القاضي الي القاضي فيه  
تنبية علي هذا فان في مسئلة كتاب القاضي لا بد فيها من  
اعتبار العدد فكذلك هنا ولكن لا يشترط في هذه البينة العدد  
بل المستور يكفي وقولهم المستور حتي يخرج منه المطلوب  
فيه بفسق او نحوه فانه لا يكفي لان المستور هو من كان حاله  
مستورا عن القاضي بمعنى انه لا يعلم عدالته ولا ما بنا فيها  
فيما يحتاج اليه من الارسال خلف الغريم اذا كان بعيدا عن  
المحكمة الذي ذكره والفاصل بين القريب والبعيد لم يقرر  
اليه بمحدد ولا سئل انه يحتاج الي ذكر محله لان القاضي  
اذا كان بد مشق هل يعدي من مو في غرة او في حصو فاطلاق  
كلامهم يقتضي انه اذا قامت البينة بالحق يعدي وفيه  
ضرر ومشقة علي المطلوب وما ذكره ايضا انه اذا كان في  
البرقضاه مل يملك قاضي المصر ان يعدي البعيد ام لا يملك  
وانه ينظر الي ايا اقرب الي الغريم المطلوب من قاضي مصر  
البر فيكون الطلب للقاضي القريب من المطلوب ويسقط  
اعد البعيد عنه بان يكون المطلوب مثالا في عنايب او في  
النسوة فان نظرنا الي اعتبار القرب من القاضي فلا يكون  
للقاضي الذي في دمشق ان يطلب الذي في عنايب وان  
كانت في ولايته بل يكون اعداؤه من قاضي الصنمين وان  
كان المطلوب في الكسوة فليس للقاضي الصنمين ان يعدي  
بل يكون اعداؤه من جهة قاضي دمشق بل الذي رايت  
قد ذكر في ذلك ما قاله قاضي خان فيما تقدم عن محمد  
انه يجب علي الامام ان ينصب قضاة في الكور فيما دون

صوا

قوله



سفر لأجل مشقة الأعداء فهذا محفوظ عن محمد وحده لا شأن  
 فيه إشارة إلى أنها مخالفاً في ذلك أما من كونه نقل عنه  
 خاصة والتنصيص عليه بانفراد به يشير إلى الخلاف وأما كونه  
 ذكر في هذا المقام وهو مقام أعداء البعيد بعد إقامة البينة وقد  
 صرحوا بأنه بعيد القاضى فقول به بعد ذلك وعن محمد أنه يجب  
 على الإمام أن ينصب قضاة في الكور فتكون قولها أنه بعيد  
 القاضى بعد إقامة البينة وإن كان المطلوب بعيداً عن القاضى  
 بعد مدة السفر وما نقلوه أن الفتوى على ما روي عن محمد  
 فيجب أن تكون الفتوى على قولها على الأصل المعروف  
 فإن قيل المروي عن محمد مصلحة لأن المطلوب يتضرر  
 إذا كان بعيداً بعد مسافة العسر قلنا ننظر كما ننظر في  
 مصلحة المطلوب يجب أن ينظر إلى مصلحة الطالب أكثر لأنه  
 قد يكون بينة في المصالح الذي فيه القاضى الأصلي فإذا قلنا  
 لا بعد به مخيفاً يتكلف السفر إلى مكان المطلوب ويتكلف السفر  
 البينة أيضاً لأجل الشك في الحق عند الانتكاس فيحصل عليه  
 ضرر إن ضرر نفسه وضرر سفر البينة أو يتأخر الحق فكأن  
 استحق من أعداء المطلوب لأنه يلزم منه ضرر واحد وإيضاً  
 أن البينة إذا سافرت مع الطالب إلى المكان الذي فيه  
 المطلوب جاز أن لا يبرهنها القاضى الذي فيه المطلوب  
 ويحتاج إلى من يبعدها عنه والظاهر أنه لا يتم له من  
 يبعدها من غير أهل بلده ما يحتاج إلى كلفة المعدل أيضاً  
 في السفر وإيضاً فإن قضاة البر يصحون بين الناس لأنهم  
 قضاة على الإطلاق ولهم في تنفيذ أحكامهم فيجوز أن ينقل  
 عن اليمن ويحتاج إلى القضاء عليه بالتكول وهو لا يملكه  
 ولا يجوز أن يرد اليمن على المدعي فيستقدر الوصول إلى الحق

وابيضاً

وابقضاً فحاشاً أن يكون الحق مما يحتاج في اثباته ابتداء إلى قضا  
 القاضى كنفقة القريب فإنها لا يجب إلا بالقبض ابتداء وليس  
 قبض القاضى فيها أعانة لظهور الحق بل لا يثبت إلا بقضار  
 القاضى وكل ذلك لا يملكه قضاة البر فلو قلنا أن قاضى المص  
 لا بعد به وقاضى البر لا يملك ذلك فيمتنع هو من الحضور  
 إلى المصير بالكلية خشية القضاء عليه بالنفقة فيورد  
 إلى فوات هذا الحق وفي هذه الصور كلها من الضرر ما  
 لا يخفى والذي يظهر لي أنه ينبغي أن ينظر إن كان بيسر  
 المطلوب وبين القاضى مسافة سفر فإن القاضى لا بعد به  
 بل يسمع البينة ويكتب إلى قاضى ذلك المكان على ما هو  
 المعروف من كتاب القاضى إلى القاضى وإن كان بينهما  
 أقل من مسافة السفر فإن كان الطالب أقام بينة على  
 الحق كما ذكرنا أو لا أعداه بشرط أن لا يكون هذا قاضى  
 فإن كان هناك قاضى لا بعد به وأخذت من ذلك من قول  
 صاحب البدايع في شرائط كتاب القاضى إلى القاضى  
 فإنه قال ومنها أن يكون بين القاضى والمكتوب إليه  
 وبين الكاتب مسيرة سفر فإن كان دونه لم يقبل فإن  
 القضاء بكتاب القاضى أمر جواز الحاجة الناس بطريق  
 الرخصة لأنه قضاء بالشهادة القائمة على غائب من  
 غير أن يكون عنده خاصم حاضر لكونه يجوز بمكان الضرر  
 ولا ضرورة فيما دون السفر لأجل مشقة الأعداء فاستفد  
 من قوله في البدايع ولا ضرورة فيما دون السفر أنه يمكن  
 خلاص الحق بالأعداء وأحد ضار الغريم لسماع البينة بخلاف  
 مدة السفر فإنه لا بعد به ويكتب القاضى بما في الأعداء  
 من المكان البعيد الذي هو مدة السفر من الضرر المشقة

س



وظاهره يقتضي ان القاضي يعد به فيما دون السفر سواء كان  
 في ذلك المكان قاض ام لا فنشأ به القول الاول واستفدنا  
 من الذي قاله قاضي حان انه سروي عن محمد انه يجب على  
 السلطان ان ينصب قضاة في الكور وقلنا ان هذا هو  
 الذي ينبغي ان يقال فيه ان يشير الي خلاف بينه وبين ابي  
 حنيفة والي يوسف يعني من امر وجوب التولية في  
 هذه الاماكن وعدم وجوبها لان موضع الخلاف بينهما  
 في الاعداء مع وجود قضاة في الكور يوصلح انه لما قال  
 يجب على الامام ان ينصب فيما دون مدة السفر هذا الخ  
 وهو الذي ينبغي ان يقال فيه انه يشير الي خلاف لما يفهم  
 من قوله لا جعل مشقة الاعداء وان الذي يفهم منه انه  
 اذا كان ثم قضاة في الكور فلا يعدي قاضي المصرا خصما  
 من عندهم بل يسقط الاعداء المشقة فهذا القدر  
 متفق عليه اما وجوب النصب فهو المختلف فيبقى الجواب  
 حينئذ على التفصيل فيما دون مدة السفر انه اذا كان  
 ثم قضاة في الكور لا يعدي قاضي المصرا فيما لا يمكن ان يضر  
 الخصم ويسمع المخاصمة ويقود الي اهله قبل الليل وفيما يمكن  
 يعدي وان لم تكن ثم قضاة اعدي قاضي المصرا الى مسافة  
 السفر والله اعلم **مسألة** تشمل على بيان ما يكون حكما  
 من القاضي وما لا يكون وعلى الكلام على فعل القاضي بل  
 يكون حكما ام لا وتحرير كلام الاصحاب في ذلك كله ذكر في  
 التنية قول القاضي حكمت له او قضيت له ليس بشرط وقوع  
 ثبت عندي يكفي واذا قال ظهر عندي لوصح عندي فهذا  
 كله حكم هو المختار وفي **مجموع** العبر بعد اقامة البيعة  
 بالحق قضا منه وامر القاضي بحبس المدعي عليه قضا

بيان ما يكون من القاضي  
 حكما وما لا يكون

بالحق

بالحق هذه عبارة القنية وذكر في تنية الفتاوى اذا قال  
 القاضي ثبت عندي ان لهذا علي هذا كذا كان القاضي لاما  
 العامري وشمس الامية للعلواني يقتيان انه حكم وقال بقض  
 من اجتنا انه لا يكون حكما وفي التنية ايضا في باب البيوع  
 قال القاضي اذا باع مال اليتيم من نفسه لا يجوز لان  
 بيع القاضي يكون علي وجه الحدم وحكمه لنفسه لا يجوز  
 ولو اشترى من وصي اليتيم يجوز وان كان هذا القاضي  
 جعله وصيا لان الوصي نائب عن الميت لا عن القاضي  
 والذي يوجب هذا ان القاضي لو تزوج الصغيرة من ابنه  
 كان باطلا ومسئلة بيع القاضي مال اليتيم مذكورة في  
 السير الكبير وقال ابو العباس الناطقي في الاحكام ما  
 ذكر محمد في السير الكبير من عدم الجواز بحول علي قوله  
 اما علي قوله ابي حنيفة ينبغي ان يجوز البيع كما اوصي  
 والصحيح ان ما ذكره في السير الكبير قول الكل ان بيع  
 القاضي يقع علي وجه الحكم لا يري انه لا يلزم العهدة فلو  
 جاز بيع مال اليتيم من نفسه كان هذا حكم منه لنفسه  
 والانسان لا يصلح حاكما لنفسه هذه عبارة التنية وقد  
 ذكرناها في مسئلة تزويج الصغار من هذا الكتاب  
 وذكر في المحيط في كتاب البيوع قال ولا يجوز بيع القا  
 ماله من يتيم اصلا لانه يكون قضا منه وكذا لا ترجع  
 حقوق القضا اليه والانسان لا يصلح قاضيا لنفسه  
 وذكر في الذخيرة في كتاب السير قال والاسير اذا اشترى  
 شيئا من الغنيمة لنفسه لا يجوز بشرائه وان كان فيه  
 للقائمين منه نظامه من المشايخ من قال هذا قول محمد  
 اما علي قوله ابي حنيفة واحدي الروايتين عن ابي يوسف

ضي



ينبغي ان يجوز شراؤه اذا اشتراه بالكثير من قيمته لان الوصي  
اذا اشترى شيئا في مال الصغير لنفسه علي وجه فيه منفعة  
ظاهرة للصغير يجوز عند ابي حنيفة ومورداية عن ابي  
يوسف فكذا الامير ومن المستباح من قال لاهل هذا قول الكل  
وموال الصبي لان الامام انما يبيع الفنايم علي وجه الحكم علي  
المسلم ولهذا لا يلزم منه الهبة فلو جاز بيعه من نفسه كان  
ذلك علي حكمه من نفسه وحكم الامام والقاضي لنفسه  
لا يجوز وهذا المعنى مع. ومري في حق الوصي لان الوصي له  
بيع مال اليتيم علي وجه الحكم حتي يقال بيعه من نفسه  
يكون حكما لنفسه بخلاف بيع الامام من نفسه قال متمس  
الامة السرخسي ولولا الفني الذي ذكرناه في حق الامام  
والا لكان ينبغي ان يجوز بيعه من نفسه وان لم يكن فيه  
منفعة ظاهرة من العاين لانه لا يلحق الهبة فيؤدي  
الي التضاد في الاحكام وانه لا يجوز هذا المعنى لما يحكم  
تحقيقه في حق الامير والقاضي لان الهبة لا تلحق بما فلا  
يؤدي الي التضاد في الاحكام ومع هذا فلم يجز بيع الامير  
من نفسه لان بيعه خرج علي وجه الحكم ومولا يصلي حاكما  
لنفسه وبما ذكرنا من المعنى يقع الفرق بين شرا القاضي شيئا  
من مال اليتيم لنفسه وبين شرا الاب من مال الصغير لنفسه  
وبين شرا القاضي شيئا من نفسه فان شرا القاضي لا يجوز  
وان كان فيه منفعة لليتيم وشرا الاب يجوز بالاجماع اذا لم  
يكن للصغير فيه ضرر وشرا الوصي لا يجوز عند ابي حنيفة  
ومورداية عن ابي يوسف اذا كان فيه للصغير منفعة ظاهرة  
لان شرا القاضي وبيعه علي اليتيم انما يجوز علي وجه الحكم عليه  
والاستان لا يصلح حاكما لنفسه بخلاف الاب والوصي لان بينهما

وشراهما علي الصغير ليس علي وجه الحكم وذكر في الفتاوي  
الامر بالمخاض لوقال القاضي ثبت عندني ان لهذا علي هذا  
كذا قال بعض مشايخنا لا يكون حكما وقال بعضهم من  
القاضي الامام ابو عاصم العامري وشمس الامة الحلواني  
انه حكم والقوي علي هذا وذكر في فتاوي قاضي خان في  
البیوع قال ولا يجوز بيع القاضي مال اليتيم من نفسه ولا  
بيع ماله من اليتيم لان بيع القاضي قضا منه وانه لا يصلح  
قاضي لنفسه ولهذا الورع اليتمه من نفسه لا يجوز  
وذكر في كتاب الاصل لمحمد بن الحسن قال اذا حضر الورثة  
الي القاضي فطلبوا القسمة وفيهم وارث غائب او صغير  
والتركة عقال قال ابو حنيفة لا اقسم بينهم باقرارهم  
حتي يقيموا بيته علي الموت والموارث وقال ابو يوسف  
ومحمد اقسم ذلك باقرارهم قال لا اقسم بقولهم ولا اقس  
علي الغائب والصغير لان قسمة القاضي قضا منه وذكر  
في الاحكام في الفتاوي ناقلا عن المنتقى قال قاض باء  
مال اليتيم او اودعه او باعه امينا بائنه ومورداية عن  
هم قال القاضي واستقضي غيره فشهد عنده انهم سمعوا  
القاضي الاول يقول بعت فلانا مال اليتيم بكذا اقبل  
ويواخذ المشتري بالمال وكذلك الوديعة وان لم يكن  
الاول اشهد هم انه قضي بذلك **قلت** فتمررنا  
من هذا كله اشكاهم ان الشبوت حكم علي المختار وهو  
القول المعني به ومنها ان الحبس بعد اقامة البيعة حكم  
وتظهر فائدة هذا الفرع في ان القاضي اذا حبس شخص  
ثبت عليه حق بالبيعة ليس لقاضي اخر ان يبطل ذلك الحق  
بعد ذلك ويوضحه انه لو حبس الحنفية في دين اصله معاملة



بغايدة كما جرت به العادة ولم يحكم بلزوم الدين وصحة المعاملة  
بل ادعى عليه عنده وثبت عليه الحق وجبته فيه ثم اخرج رج  
الدين فرفع المديون بعد ذلك صاحب الدين الي القاضي للمالك  
الذي لا يرى المعاملة اصلا وادعى عليه وساله الحاكم بابطال  
المعاملة فانه ليس للقاضي المالك ان يبطلها لان محبس المديون  
عند القاضي الكففي او لا قضا منه كذا ذلك فليس للمالك ابطال  
قضايه بعد ذلك وفيها ان فعل القاضي حكم اعني فيما يكون  
موصفا للحكم حتى يخرج منها الافعال وما يتاكلها بخو تزويج  
الصفاءير اللواتي الاولى ان سوي القاضي وبيع القاضي مال  
اليتيم وقسم القاضي العقار الي غيره ذلك فها هو في هذا  
المعني ثم يظهر فائدة هذا القول في ان القاضي الكففي اذا تزو  
ج صغيرة او صفيرا لاولي لهما وقد شرط في تقليده تزويج  
الصفاءير والصفاءير انه بعد ذلك ليس للقاضي المخالف ان  
يفسخ هذا التقدم لانه وقع من القاضي علي وجه الحكم كما ذكره  
في النعمة وفي فتاوي قاضي خان وغيرهما وصرحوا بالصورة  
فقالوا الزوج القاضي الصغيرة من نفسه لا يجوز وكذا من  
ابيه لان فعله حكم وبطلنا الكلام عليه في مسئلة تزويج  
الصفاءير والصفاءير من هذا الكتاب وكذا ابيع مال الميتا صر  
الذي لا وصي لهم فانه وقع علي وجه الحكم كما ذكره في المنتقى ج  
قد مناه والله اعلم **مسئلة** الولاية المتعلقة بالشرط المتقيا  
وغير المتقارن ذكر في متن المحظ قال اذا علق السلطان الامارة  
بالقضا بالشرط او اضافهما الي وقت في المستقبل بان قال للرجل  
اذا قدمت بلدة كذا افانت قاضيا او اذا انتت مكة فانت امير  
الموسم او قال جعلتك قاضيا راس الشهر او جعلتك امير الموسم  
الشهر فذلك جائز واما تعليق الحكومة بين اثنين واصنافهما

الي

الي وقت في المستقبل فيه خلاف بين ابى يوسف ومحمد وسائر  
بيانه في باب التحكيم ان شاء الله تعالى وتحرر عن عزل القاضي  
بالشرط اليه اشار شيخ ادب القاضي للخصان والمذكور ثمة اذا  
كتب للخليفة الي القاضي اذا وصل اليك كتابي فانت معزول  
فوصل اليه الكتاب انزل واذا اقلد السلطان رجلا القضا يجوز  
وتناقت في هذا الموضع واذا قيد بالمكان يجوز ويتقيد به  
المكان ايضا ذكر شمس الائمة السرخسي فغلي هذا اذا قل  
هذا اذا قيد القاضي انا بة نايبه مسجد مقين لا يكون  
للنايب ان يقضي في مسجد اخر والذي وعدته في التحكيم  
هو قال ابو يوسف لا يجوز التحكيم معلقا بالاحضار ولا  
مضافا الي وقت في المستقبل وقال محمد يصح وصورة  
التعليق اذا قال لعبد اذا اعتقت فاحكم بيننا او قال للرجل  
لذا اهل الهلال فاحكم بيننا وصورة الاضافة اذا قال للرجل  
جعلناك حكما عدا او راس الشهر واذا اصطلحا علي حكم  
بينهما ان يسال فلا نا الفقيه ثم يحكم بينهما بقوله جاز  
وكذا اذا اصطلحا علي حكم بينهما ان يسال الفقيه ثم يحكم  
بينهما بما اجمعوا عليه جاز فان سال ذلك الفقيه في الفصل  
الاول وحكم بينهما بقوله جاز وموظا مر واذا سال فقها  
واحدا في الفصل الثاني وحكم بقوله جاز واذا اصطلحا  
علي حكم بينهما في يومه هذا فهو جائز لا يرى انه جاز  
تقليد القضا موقتا فكذا التحكيم فان مضى ذلك اليوم  
او قام عن مجلسه ذلك لا يبقى حكما واذا اصطلحا علي ان يحكم  
بينهما اول من يدخل المسجد فذلك جائز باطل ان الجاهل  
مننا ابين واظهر لا يرى انه لو قال اول من يدخل المسجد  
فقد وكلته ببيع هذا القبة لا يجوز ولو سافر للحكم او مرض

له



او عي ثم قدم من سفره او بر من مرضه وحكم جاز الاصل في هذه الن  
للحكومة متى صحت لا يخرج الحكم عن الحكومة الربانية الحكومة بان  
كانت مؤقتة او بفضل الحكومة او يجوز الحكم من ان يكون املا  
للحكومة باعتراف الردة وما اشبه ذلك او بالقرآن لان الحكم من  
المتخصصين بمنزلة القاضي الموالي والقاضي المربي لا يخرج عن القضا  
الرباني احد ما ذكرنا من المسباب كذا هنا وذكر في ادب القاضي لا ي  
بكر الرازي قال في تولية القضا ببعض الاحكام دون بعض جاز كما  
يجوز الوكالة ببعض الاشياء دون بعض وذكر في تمة الفتاوي قال  
تعلق القضا والامارة او مضافا الي وقت في المستقبل يجوز  
بان قال اذا قدم فلان فانت قاضي هذه البلدة او قال ان قدم  
فلان فانت امير هذه البلدة هذا اكد الا ان قال اذا قدمت  
بلدة كذا فانت قاضيها او قال ان قدم فلان فانت قاض متفق  
عليه اما تعليق الحكم لسان بالخطر او مضافا الي وقت في  
المستقبل فان قال اذا قدم فلان فاحكم بيننا في هذه الحادثة  
قال ابو يوسف لا يصح وعليه الفتوى وقال محمد يصح واما  
تعلق عزل القاضي بالشرط ذكر في باب موت الخليفة اذا  
كتب للخليفة الي القاضي اذا وصل كتابي فانت معزول فوصل  
بصير معزول لان هذا تعليق العزل بالشرط وقد وجد في الصحيح  
ظهر الدين لا يفتي بصحة تعليق العزل وهكذا لان فتوى عجم  
وغیره اذا قلنا اننا القضا يوما او مجلسا هذا يجوز  
وبه افتي وذكر في المحط ولا يصح الحكم معلقا بالخطر والاضا  
الي المستقبل بان قال لعبد او ذي اله اسلمت او اعتقت فاحكم  
بيننا او قال لآخر اذا اهل الهلال فاحكم بيننا لا يصح عند ابي  
يوسف وعند محمد يصح لان الحكم ليس بالتولية وتنفيد  
الامر فيصح معلقا بالخطر ومضافا الي وقت في المستقبل كما في

الوكيل

الوكيل والقضا والامارة لابي يوسف ان الحكم تولية صورة صلح  
معني لانه لا يثبت البرضي الحظم وانما يصار اليه لقطع الحضرة  
والتنازع المستحقة بينهما وليس الصلح الا هذا او الصلح لا يصح معلقا  
ولا مضافا والتولية تفهم فلا يصح بالشك والاحتمال خلاف القضا  
والاحتمال بان قال الخليفة لرجل اذا قدمت من الحج فانت قاضي  
هذه اذ لانه تولية وتنفيد حقيقة وذكر في الفتاوي الكبري  
للخاصي اذا مات وله مال وامر او قضا فانت قاضيها لانهم نواب  
عن العامة وهم قايمون وذكر في فتاوي قاضي خان ولا يصح  
تعلق تولية القضا والامارة بالشرط كتعلق الوكالة وكذا الام  
الي وقت في المستقبل بان قال للخليفة لرجل اذا قدمت ببلدة  
كذا فانت قاضيها واميرها او قال اذا قدم فلان فانت قاضي  
كذا وكذا تعليق عزل الوصي بالشرط صحيح وذكر للحضرة ان  
الخليفة اذا كتب الي القاضي اذا وصل اليك كتابي فانت معزول  
فوصل اليه الكتاب بصير معزولا وتعلق الحكم لسان بين  
اشي والاضافة الي وقت مستقبل علي قول محمد يصح وعلي قوله  
ابي يوسف لا يصح وعليه الفتوى واذا مات الخليفة لا تغزل  
خليفته فاذا قلنا امام رجلا يوما او مجلسا جاز ويترتب  
بالمكان والزمان وذكر في تمة الشبهة للملكي تعليق تولية  
القضا والامارة بالشرط او مضافا الي وقت في المستقبل يجوز  
كما اذا قدم فلان او قدمت بلدة كذا او تعليق الحكم لا يتعبد  
بالزمان والمكان ولا يغزل القاضي بموت الخليفة وكذا الدوالي  
فلومات القاضي او عزل انزل خلفاوه وذكر في الخلاصة في  
الفتاوي قال تفكيد القضا بالشرط او مضافا الي وقت في المستقبل  
يجوز بان قال اذا قدم فلان فانت قاضي بلدة كذا او اذا قدمت  
فانت اميرها جاز بالاجماع وتعلق عزل القاضي بالشرط صحيح

ضامة



حتى ان الخليفة لو كتب اذا وصل اليك كتابي فانت معزول ففصل  
 الكتاب انزل الخليفة اذا مات وله عم او امرأته على حالهم في  
 ادب القاضي للخصان وقال في المحيط والهداية للناظمي لومات  
 القاضي انزل خاماره وكذا موت امير الناحية بخلاف موت  
 الخليفة السلطان اذا عزل القاضي انزل النايب بخلاف  
 موت القاضي وذكر في ادب القاضي للخصان وقال في المحيط والهداية  
 للناظمي لو ان الخليفة مات او خلع وولي غيره بان اجمع الناس  
 على خلعهم والاستبداد به والحيث او للمخلوع قضاء كان قد ولا  
 فان قضائه على حالهم احكامهم نافذة وامورهم جائزة  
 لانهم قوام المسلمين جباوا لمصالحهم وليسوا ولاية له في شيء خاص  
 والخليفة نايب عن المسلمين في تقليده القضاء والمسلمين على  
 حالهم فلا ينزل القاضي بموت النايب وكذا لو ابي لومات  
 وله حال لا ينزاون حتى يستبد او لانهم بضرب المصالح اهل المدينة  
 في امور المسلمين فكان نايبا عنهم وعلى هذا اقيم الواقع اذا اجبر  
 شي من الموقوف ثم مات لا يبطل الجارية لان القيم نايب عن الموقفين  
 وعلى حالها فلا يبطل العقد بموت النايب وذكر في البدايع **قال**  
 فصل واما بيان ما يخرج به القاضي عن القضاء فنقول وبالله  
 التوفيق كلما يخرج به الوكيل عن الوكالة يخرج به القاضي عن القضاء  
 وما يخرج به الوكيل عن الوكالة استيانا كرماسية كتاب الوكالة ولا  
 يختلفان الا في شي واحد وهو ان الموكل اذا مات انزل الوكيل  
 والخليفة اذا مات او خلع لا ينزل قضائه ولا له ولا يستخلف  
 القاضي باذن الامام ثم مات القاضي لا ينزل خليفته لانه نايب  
 الامام في الحقيقة لانايب القاضي ولا ينزل بموت الخليفة ايضا  
 كما لا ينزل القاضي ولا يملك القاضي عزل الخليفة لانه نايب الامام  
 فلا ينزل بعزله كالوكيل لانه لا يملك عزل الوكيل الثاني وذكر في

الوكالة من البدايع قال فصل واما بيان ما يخرج به الوكيل  
 من الوكالة فنقول وبالله تعالى التوفيق ان الوكيل يخرج من  
 الوكالة باشتيا منها عزل الموكل اياه ومنه ولصحة العزل  
 شرطان احدهما علم الوكيل والثاني ان لا يتعلق بالوكالة حق  
 الغير فاما اذا اعلق فلا يصح العزل ومنها موت الموكل ومنها  
 جنونه جنونا مطبقا وحده ابو يوسف بشهر ومحمد بيا  
 يستوعب الحول ومنها الحاقة بد الحرب مرقدة عند ابي  
 حنيفة خلافا لما ومنها عجز الموكل والمجر عليه كالمكاتب  
 وكل رجلا ثم يخرج كالمادون يوكل ثم يخرج عليه ومنها موت  
 الوكيل لان الموت مبطل لاهلية التصرف ومنها جنونه  
 مطبقا ومنها ان يتصرف الوكيل بنفسه فيما تصرف فيه  
 قبل تصرف الوكيل ومنها هلاك العبد الذي وكله ببيعته وذكر  
 في النخبة في كتاب الوكالة قال الفصل الثالث في تعليق  
 الوكالة بالشرط صحيح سواء كان الشرط متقارفا او لم يكن  
 متقارفا صحيح وشرط غير متقارف غير صحيح وذكر شيخنا  
 الاسلام ان الوكالة لا يصح تعليقها بشرط غير متقارف  
 حتى لو قال لعفيرة اعنق عمدي ان دخل الدار يكون النق  
 باطلا وذكر في الفتاوى الظهيرية قال ويصح تعليق تقليد  
 القضاء والامارة بالشرط كتعليق الوكالة وكذا الاضافة في  
 المستقبل واما تعليق عزل القاضي بالشرط او مضاف  
 الي وقت مستقبل جائز بان قال اذا قدم فلان فانت قاضي  
 بكذا او اذا قدمت بكذا فانت امير ما او قال ان قدم  
 او ان قدمت وتعليق عزل القاضي بالشرط متيل لاوبه  
 يعني **فصل** فتمررنا من هذا كله اشيا منها ان الوكيل  
 المعلقة بالشرط المتقارف وغير المتقارف جائزة والتعليق

كيل

ية



صحيح ايضا ولا يظهر عليها الا عند وجود الشرط الذي علق عليه  
 وكذا اذا اضاف الولاية الى زمن في المستقبل لقوله جعلته  
 قاضيا مثلا من الشهر او عند مضي السنة وهذا باقنا  
 الاصحاب بقي لنا انه اذا القاضى شخصيا وظيفه عند  
 سقوطها عنهما او قال اذا اخلا مكان بالمدرسة ثم اشترى  
 مكان هل يظل الولاية المعلقة من القاضى الذي مات عند  
 موته عند وجود الشرط الذي علقها عليه واصنافها اليه  
 ام تبطل الولاية المعلقة المذكورة هل يفرق الحال بين  
 المضافة والمعلقة ام لا الظاهر انها تبطل سواء كانت  
 معلقة بادوات التعلق او بالاضافة وذلك لان من  
 كلام الاصحاب ان المعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط  
 والمعلق بالشرط كالمرسل عند وجود الشرط والتعلق  
 ليس بسبب في الحال عندنا كما عرف من قواعد المذهب  
 واشك ان الولاية التي كانت من القاضى المعلقة زالت  
 بزوال اهليته بموته والاصحاب شرطوا قيام الاهلية  
 وقت وجود الشرط اما من حيث الحكم كالجنون او من حيث  
 حيث الحقيقة كالسلامة من الموت عند وجود الشرط  
 في الصحيح اذا علق بشرط ثم وجد الشرط وموت مجنون  
 فانه يعمل لانه يعمل كالصحيح من حيث الحكم لا من حيث  
 الحقيقة ولو مات وهو صحيح والمسألة بجائها بطل التعلق  
 وان كان كذلك لان المعلق عند وجود الشرط كان يحرم  
 وبعد الموت انتفت الاهلية فيبطل التعلق والمضافة  
 مثله لقوات الاهلية فانه اذا قال لامرأته انت طالق  
 عند ايمان قبل مجي الفد بطلت الاضافة فمن هذا الوجه  
 صارت الاضافة والتعلق على حد سواء او كونها سببا

في الحال لا اثر له في بقائها بعد الموت وانما يظهر اثره في  
 الجنون فكذلك الصورة هذه لما ولاء معلقا بشرط وماذا  
 قبل وجوده فعند وجود الشرط بقدر ان يجعل موليا  
 لزوال الاهلية فتبطل الولاية المعلقة قياسا على بقية  
 التعليلات من الايمان هذا من حيث البحث والتخرج على  
 القواعد فاما من حيث التمسك بما نقلناه من كلام الاصحاب  
 فنقول اختلفت روايات الاصحاب فيما اذا مات القاضى  
 هل ينزل خلفاؤه ام لا فذكر الناطقي والكافي انهم ينزلون  
 وذكر الخفاف وقاضى خان وغيرهما انهم لا ينزلون وكل  
 من مولا الاصحاب لم يذكر خلافا فيما نقله فعلى قول من  
 قال بان القاضى اذا مات ينزل خلفاؤه تبقى الولاية  
 المعلقة باطلة بالطريق الاولى وهذا ظاهر واما على  
 ما نقله للخفاف وغيره من ان الموت القاضى لا يوجب  
 انزال الخليفة فالظاهر انها تبطل على ما قررناه او لا  
 من ذكر قواعد المذهب واشترطوا قيام الاهلية وقت  
 وجود الشرط وبعد موت القاضى لم يبق الاهلية قائمة  
 وقت وجود الشرط فتبطل بقي هل للقاضى اذا علق الولاية  
 بشرط ان يملك الرجوع عنه وان ينزل من علقها له قبل  
 وجود الشرط ام لا فهذا المقام يحتاج فيه الى ذكر مسألة  
 يخرج عليها جواب هذا السؤال وهي قال في المحيط راجل  
 وكل رجلا في شيء وكالة مرسله ثم قال كلما عزلت ك فانت  
 وكلمتي في ذلك وكالة مستقلة ثم قال عزلت ك في تلك الوكا  
 كلها فانه ينزل عن الوكا المرسله ومل ينزل عن الوكا  
 المعلقة قال نضر بن يحيى انه ينزل وهكذا روي عن محمد  
 وقال محمد بن سلمة وهكذا روي عن ابي يوسف فهذا ابنا



علي ان الوكالة متى كانت معلقة بالشرط وعزل الموكل الوكيل  
قبل وجود الشرط يصح القول ان محمد ولا يصير وكيلاً متى  
وجد الشرط وعند ابي يوسف لا يصح العزل حتى انه يصير  
وكيلاً متى وجد الشرط لان الوكالة قبل وجود الشرط فاما  
فلا يصح العزل قبل وجودها كما قيل التوكيل لمحمد انه انفق  
سبب وجود الوكالة فيصح العزل بعد وجود السبب قبل  
ان يصير وكيلاً كما ابرأ عن الاجرة قبل استيفاء المانع  
يصح لانه وجد بعد وجوب سبب وجود الاجرة وهو  
الاجارة وان لم تجب الاجرة بعد وكذا هذه عبارة  
المجيبات في جواب هذا السؤال يخرج عن الاختلاف الذي  
بين ابي يوسف ومحمد او لا فرق بين الموكل وبين القاضي  
هنا لان الولاية المعلقة كالولاية المطلقة ومناط البحث  
وما اخذ كل من ابي يوسف ومحمد لا يختص بالوكالة  
وحد ما بل العلة فيهما تقيم لان ابا يوسف لحظ ان  
التقليق كعدم قبل وجود الشرط والعزل يقتضي  
سابقة التعذر والاثبات وفي التقليق لا يظهر فلا يصح  
وهذا يحسن ان تقلل به الولاية ايضا لانها مشابهة  
من كل الوجوه وكذا ما علل به محمد يحسن ان يقلل به للولا  
المعلقة ايضا ان اريد بقوله انه انفق سبب ثبوت  
الوكالة التقليق وفيه نظر لا نالم نعرف ان محمد اقال ان  
التقليق سبب في الحال كما قال الشافعي وان اريد بقوله  
انفق سبب الوكالة المبنية المرسله اولا وجعل  
التقليق في ضمنها فصار المجموع سبباً للوكالة المعلقة  
فهذا لا يحسن ان يخرج عليها مسئلة الولاية المعلقة بل  
يبقى جواب محمد فيها وجواب ابي يوسف في انه لا يصح

العزل ويفرق محمد بينهما اذا حصلت الوكالة علي وجه  
التقليق ابتداء او في ضمن وكالة مبنية وله وجه فانه  
كم من شيء يثبت ضمناً وان كان لا يثبت قصداً فالتقليق  
ليس بسبب في الحال اذا كان علي وجه القصد اما اذا  
حصل في ضمن المبنية ينبغي ان يكون سبباً واستشهاده  
بمسئلة ابرأ عن الاجرة قبل استيفاء المانع يشهد لهذا  
المحل الثاني وانه لحظ الوكالة المبنية اولا فان الاجارة  
اذا صحت صار المانع للحادث في الحال موجوداً  
يقابلها شيء من الاجرة قطعاً فكانت كالوكالة المبنية  
والمنازع التي لم يجز بعد بمنزلة الوكالة المعلقة وقد  
ثبت لنا جواب ابرأ عن مجموع الاجرة وان لم يجب الكل  
بعد فكذا هنا وهذا اقوي ونفقة حشر والله تعالى  
اعلم **مسئلة** الحبس في الديون وغيرها من الحقوق  
الشرعية وبيان وقت الحبس وسماع البينة بالقرعة  
هل يكون القول قول المدعي ان للمدعي عليه غني او  
قول المدعي عليه انه فقير وهل تقبل البينة بالافلا  
قبل الحبس وبيان مدة الحبس وبيان من لا يحبس  
فيه من الديون الشرعية وتحرير كلام الاصحاب  
في ذلك كله ذكر في الهداية قال واذا ثبت الحق عند  
القاضي وطلب صاحب الحق حبس غريمه لم يعمل  
حبسه وامر بدفع ما عليه وهذا اذا ثبت الحق به  
باقراره اما اذا ثبت بالبينة حبسه كما ثبت قال  
امتنع حبسه في كل دين لم يدره لا عن مال حط في يده  
كتمن المبيع او التزامه بغيره كالمهر والكفالة والمراد  
بالمهر ماله دون موجهه ولا يحبس فيه فيما سوي ذلك

ق مسئلة الحبس

س



اذا قال اني فقير الا ان يثبت غريمه ان له مالا فيجب له  
 لم يوجد دلالة يسهل فيه كون القول قول من عليه الدعوى  
 وعلى المدعي اثبات غناه ويروي ان القول لمن عليه في  
 جميع ذلك لان الاصل هو العسرة ويروي ان القول له الا فيما  
 يدل له ماله يوفي النفقة القول قول الزوج انه معسر  
 وفي اعتناق القيد المشترك القول قول الممتنع والميت  
 يوجب ان القولين المخبرين والتخريج علي ما قاله في الكتاب  
 انه ليس بدليل مطلق بل موصلة حتي تسقط النفقة  
 بالموت علي الاتفاق وكذا عند أبي حنيفة ضمان الاعتاق  
 ثم فيما كان القول قول المدعي ان له مالا او ثبت ذلك  
 بالبيينة فيما كان القول قول من عليه تجب به شهرين  
 او ثلاثة ثم ليس له عنه ويروي غير ذلك من التقدير  
 بشهر او اربعة اشهر والصحيح ان التقدير يقوض الي  
 رأي القاضي لاختلاف احوال الأشخاص فان لم يظهر له مال  
 مخلي سبيله يعني بعد مضي المدة فلو قامت البيينة علي  
 افلاسه قبل المدة تقبل في رواية ولا تقبل في رواية  
 وعلي الثاني عامة المشايخ قال في الثاني مخلي سبيله ولا  
 يحول بينه وبين غريمه وهذا كلام في الملازمة وسنذكر  
 في كتاب الحج وتجبس الرجل في نفقة زوجته ولا تجب  
 والد في دين والده لانه نفع عفو فلا يستحقه الولد علي  
 الوالد كالحمد ودوا القصاص الا اذا امتنع من الاتفاق  
 عليه وذكر ما وعدته في الحج وان لم يعرف الفليس وطلب  
 غريمه حبه وهو يقول كمال في حبه الحاكم في كل  
 دين التزم بعقد كالمهر والكفالة وكذا ان اقام البيينة  
 انه لا مال له يعني مخلي سبيله ولو مرض في الحبس يفتي

فيه ان كان خادما يقوم بعمله وان لم يكن اخذ حقه كخبرنا  
 عن هلاكه ولا يحول بينه وبين غريمه الا ان يقيموا البيينة  
 ان له مالا لان القضا بالافلاس عند ما يصح فثبتت العسرة  
 وعند أبي حنيفة لا يتحقق القضا بالافلاس لان مال الله  
 غادر وراي وقوله الا ان يقيموا البيينة ان ماله مالا اثباتا  
 الي ان بيينة اليسار ترجح علي بيينة الاعسار ولو اختار  
 المطلوب للحبس والطلب الملازمة فالخيار للطلب الي  
 اذا علم القاضي ان الملازمة يدخل عليه ضررا بينا بان  
 لا يمكنه من دخول داره فحينئذ يجيبه دفعا للضرر  
 هذه عبارة الهداية في الموضعين وذكر في فتاوي قاضي  
 خان قال اذا توجه الحبس علي المدعيون فان القاضي له  
 يسأل المدعيون ولا يسأل المدعي له مال في ظاهر الرواية  
 فان سأل المدعيون من القاضي ان يسأل صاحب الدين  
 له مال سأل القاضي بالاجماع فان طلب هو وسبقه  
 علي القضا وقال المدعيون انا معسر فتكلموا فيه قال بعضهم  
 القول قول المدعيون انه معسر وقال بعضهم اذا كان الدين  
 واجبا بدلا عما هو مال كالمراض ومن المبيع القول قول  
 مدعي اليسار وهو مروي عن أبي حنيفة وعليه الفتوى  
 وان لم يكن الدين بدلا عما هو مال كان القول للمدعيون والله  
 يوجب هذا القول مسيلتان احداهما احد الشريكين اذا  
 اعتق القيد المشترك وادعي انه معسر كان القول قوله  
 فيه لان الضمان واجب بدلا عما هو ليس بمال والاصل في  
 المروي العسرة والثانية الزوجة اذا طلبت نفقة المومنين  
 والزوج يدعي العسرة كان القول قول الزوج وقال بعضهم  
 كلما وجب نفقة لا يقبل قول المدعيون انه معسر وان لم

ع

ي



يكن ذلك بدلا عما هو مال فالمديون اذا اقام البينة على الافلا  
 قيل الجبس فيه روايتان قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
 الفضل الصحيح انها تقبل قال رحمه الله وينبغي ان يكون  
 مفوضا الى رأي القاضي ان علم القاضي انه وحي لا تقبل  
 بينته قبل الجبس وان علم انه ليس قبل بينته ولو اقام  
 المديون بينة على الاعسار وصاحب الحق بينة على البيا  
 كانت بينة صاحب الحق او لم يكن شاهد وان شهد وان شهد  
 قادر على اداء الدين حيا ذلك وكفي ولا يشترط تعيين الما  
 وان اقام المديون بينة على الاعسار بعد الجبس في الروا  
 الظاهرا منها لا تقبل الا بعد مضي هذه واختلفت الروايات  
 في تلك المدة روي محمد بن عيسى عن ابي حنيفة انه مقدم بر شهر  
 او ثلثة روي الحسن بن عيسى عن ابي حنيفة انها من اربعة  
 اشهر الى ستة اشهر وعن ابي جعفر الطحاوي انها  
 مقدرة بشهر وقال العلواني هذا الفرق للاقاويل  
 وقال بعضهم ان كان المحبوس رجلا لينا كصاحب عيال  
 شكوا عليه الى القاضي بموارة يحبس ستة اشهر والحا  
 انه مفوض الى القاضي ان وقع عند القاضي انه بعد مضي  
 ستة اشهر انه ممتد يد يد الجبس وان وقع عنده قبل تمام  
 الشهر الواحد انه عاجز اطلقته وهذا اذا كان امره مشكلا  
 اما اذا كان فطره ظاهرا يسال القاضي عنه عاجلا وتقبل  
 البينة على الافلاس ويخلي سبيله بحضرة خصمه وانما  
 يسال عن يسره من حيرانه واصد قايه وامر سوفه  
 من التقاة دون المناق واذ قالوا لا فرق له حال كفي  
 ولا يشترط في هذا القضاة الشهادة وبعد ما خلى سبيله  
 لم لصاحب الدين ان يلازمه اختلافوا فيه والصحيح

ان له ان يلازمه في قيامه وقعوده ولا يمنعه من الدخول  
 الى اهله ولا من العدا والعشا ولا من الوضوء والخلاوة  
 ان يلازمه بنفسه واخوانه وولده ومن احب فان قال  
 المديون لا اجلس مع غلامك واجلس معك قال بعضهم كان  
 له ذلك وقيل هذا على قول ابي حنيفة اما على قولهما ليس  
 للمديون ذلك وجعلوا هذه المسئلة في عالمية التوكيل  
 في الخصومة من غير رضي الخصم على قول ابي حنيفة  
 والصحيح ان في الملازمة الراي فيه الى صاحب الدين  
 لا الى المديون ان شا لا يلازمه بنفسه وان شا بغيره لان  
 المقصود حصول الدين فيلازمه الغير عسي يكون اقرب  
 الى ذلك **مسألة** اذا قال المديون عليه انا فقير وقال  
 المدعي موغني والقول لمن يكون فيهما ويختار الكلام في  
 ذلك قال في الهداية واذا ثبت للحق عند القاضي وطلب  
 صاحب الحق حبس غريمه لم يجز حبسه وامره بدفع  
 ما عليه وهذا اذا ثبت للحق بالافترار لانه لم يعرف كونه  
 مما طلق اما اذا ثبت بالبينة حبسه كما ثبت بظهور  
 مطلقه ~ امسح حبسه في كل دين لزمه بدلا عما  
 مال حاصل في يده كخمر المبيع او التزم بعت كالمهر والكفا  
 لانه اذا حصل الثمن في يده ثبت غناه به واقدامه على  
 التزامه باختياره دليل لبياره اذ هو لا يلتزم المما يقدر  
 على ادايه والمراد للمهر مهله دون موجه ولا يحبس فيما  
 سوى ذلك اذا قال انا فقير الا ان يثبت غريمه ان له مالا  
 فيحبسه لانه وجد دلالة التبر فيكون القول قول مدعي  
 عليه وعلى المدعي اثبات غناه ويروي ان لمن عليه في  
 جميع ذلك لان الاصل هو الفسقة ويروي ان القول له الا

مسألة غنيت في العار واليسار



فما بدله مال قال وفي النفقة القول قول الزوج انه معسر  
وفي اعتناق العهد المشترك القول للمعتق والمسلت ان  
يقرب ان القولين المخيرين والتخير على ما قال شيخ  
الكتاب انه ليس بين مطلق بل موصلة حتي تسقط  
النفقة بالموت على الاتفاق وكذا عند ابي حنيفة ضمان  
الاعتناق ثم فيما كان القول قول المدعي ان له مالا او ثبت  
ذلك بالبينة وفيما كان القول قوله من عليه الذي يجب  
شهره او ثلثة ثم يسأل عنه هذه عبارة وذكر في  
المحيط واما بيان متى يجب فاما يجب اذا عرف القاضي  
يساره من قبل انه وجب الدين بدلا عما هو مال كتم مئا  
او بدل قرض حتي يثبت يساره بما دخل في ملكه وزواله  
محتمل مخيف فيجب له انه موثر امتنع عن ايفاء عليه  
وان اختلف وزعم الطالب انه موثر وزعم المطلوب  
انه معسر ذكر الحضانة في ادب القاضي القول قول  
المطلوب لان العسرة اصل في بني ادم فالمديون متمسكة  
بما هو الاصل باتفاقهما وهو اليسار ومتي عرف يساره  
من قبل او وجب الدين بدلا عما هو مال فقد عرف قدرته  
على قضا الدين فبقي متمسكا بالاصل والثانية نضر في  
كتاب العتاق ان اخذ الشريكين اذا اعتق العبد المشترك  
وزعم انه معسر كان القول قوله لان هذا الضمان وجب  
بسبب لم يدخل في ملكه بذلك السبب شي ثم صاحب  
الكتاب نسب هذا القول الى ابي حنيفة واني يوسف  
والقاضي المنتسب الى ابي حنيفة نسبة الى الفقيه ابي  
جعفر المندواني وقال بعضهم ان كان الدين لزما  
ببشارة العقد بل يكون القول قول المدعي وان كان الدين

ثالث  
القول  
في

لزمه

لزمه حكما لا ببشارة عقد افا القول قول المديون لانه  
الظاهر من حال الانسان ان لا يشرع في عقد لا يقدر عليه  
وان لا يلتزم مالا ولا وقال به وهذا القول يوجب التسو  
بينهما اذا ثبت ذلك بدلا عما هو مال وقرئ هذا القاطل  
بين مسألة النفقة ومسئلة العتق وبين غيرهما او قال  
ذلك ليس بد بين بل هو نفقة تسقط بالموت وضمني  
العتق كذلك على قول ابي حنيفة ونسب الشيخ الامام  
شمس الامية السرخسي هذا القول الى الفقيه ابي جعفر  
المندواني وقال بعضهم يحكم الذي ان كان عليه نزي الفقرا  
كان القول قول المديون وان كان عليه نزي الغنيا كان  
القول قول المدعي لان ذلك علامة الغنا الم في حق الملو  
والفقرا ونسب الشيخ الامام ابو محمد عبد العزيز احمد  
للخواري هذا القول الى الفقيه ابي جعفر المندواني  
ففي هذا القول ان كان علي المديون نزي الفقرا او قد  
ادعى المدعي انه غير نزيه وان كان عليه نزي الغنيا قبل  
ان يحضر مجلس القاضي فان القاضي ببيلة البينة فان  
اقام البينة على ذلك سمع القاضي وجعل القول قوله وان  
لم يملكه الاقامة يحكم نزيه الحال ويجعل القول قول المديون  
ثم كلامه وذكر في الكافي شرح الوافي واذا ثبت الحق عند  
القاضي وطلب صاحب الحق حبيس عن يمه لم يجعل بحسبه  
وامره يدفع ما عليه فان ابي حنيفة في كل دين لزمه بدلا عن  
مال حصل له يده كالقن والقرض او التزيمه كالمهر المجل  
والكفالة لشبوت امانة غناه في هذين الموضعين اما  
في المولي فلانه قد ظهرت قدرته بما دخل في ملكه وزوا  
محتمل واما الثاني فلان التزامه باختياره دليل يساره

في

في

له



اذا الظاهر انه يلتزم الاما يقدر علي ادايه واما اذا اطلب  
المرأة الموجل من المهر بعد ما دخل بها فالقول للزوج في  
عسرة لانه لا دلالة منا علي القدرة ولا يجيبه في غير  
ذلك ان ادعي الفقر ان يثبت غريمه ان له ما لا يجيبه  
بما راي لانه لم يوجد امانة عنه والاصل في الادعي  
العسرة فيكون القول لمن عليه وعلي المدعي اثبات عنه  
وذكر الحضان ان القول للمديون في جميع ذلك لانه يتمسك  
بالاصل وهو العسر ورهب الدين يدعي امرا عارضا  
وقيل ان كان الدين بدلا عما ليس بمال فالقول للمدعي عليه  
ومما يؤيد هذا القول مسيلتان وذكر المسيلتين وهذه  
عبارة وذكر الشيخ حسام الدين السفنا في شرح  
المهداية ما صورته قال قوله فان امتنع حجه في كل  
دين لزمه بدلا عن مال حصل في يده الى اعلم ان هذا  
اختلف العلماء علي خمسة اقوال بيان ذلك ما ذكره في  
الذخيرة في الفصل التاسع من ادب القاضي وفيما ذكره  
الصدر الشهيد في شرح ادب القاضي من باب الحبس  
واذا اجار رجل برجل الي القاضي واثبت عليه مال ببينة  
او اقر الرجل به وقال المدعي انه مؤسر وطلب من القاضي  
ان يجيبه وقال المطلوب لا بل انا مؤسر واختلفت الروايات  
فيه قال الحضان ومورواية عن اصحابنا ان القول قول  
المديون لانه متمسك بالاصل لان الفقر اصل في بني آدم  
لانه يولد ولا مال له وصاحب الدين يدعي امرا عارضا  
والمتمسك بالاصل واجب حتي يظهر خلافه فكان القول  
قول المديون وهو اختيار ابي عبد الله البلخي ومورواية

رواية

رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف ان كل دين اصله مال  
كتمن المتبايعات والقروض والقول قول المدعي لانه  
عرف دخوله في ملكه ونزواله عن ملكه محتمل فكان  
القول فيه للمدعي وكل دين لم يكن اصله مال كالمهر  
وبدل الخلع وما اشبه ذلك فالقول فيه قول المدعي عليه  
لانه لم يدخل شي في ملكه ولم يقر في قدرته علي قضاء  
الدين متمسكا بالاصل وهو العسر فيكون القول قوله  
وقال بعضهم ما كان سبيله سبيل البر والصلة فالقول  
فيه قول المدعي عليه انه معسر كما في نفقة المحارم  
وكما اشبه ذلك وما في سوي ذلك فالقول قول المدعي  
وقال بعضهم كل دين لزمه عاقبة فالقول قول المدعي  
وكل دين لزمه حكما لا عيا شرة العقد فالقول قول  
المديون لان الظاهر من حال الانسان ان لا يشترع في  
امره لا يقدر عليه ولا يلتزم بالادب له به وهذا القول  
يوجب التسوية بينهما اذا ثبت ذلك بدلا عما هو مال  
وفرق هذا القائل بين مسألة النفقة ومسألة العتيق  
وبين غيرهما وقال ليس ذلك مدعي علي الحقيقة بل كان  
ذلك صلة حتي سقطت النفقات بالموت وكذلك ضمان  
المعتق صلة علي قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقال  
الفتية البلخي وهو قول الخامس يحكم الذي والهبة ان  
كان عليه شري الفقر كان القول قول المديون وان كان  
عليه شري الاغنى كان القول قول المدعي في انه مؤسر الا  
في اهل العلم والاشراف كالعلوية والعباسية فانهم يتكفون  
لقباسهم مع حاجتهم حتي لا يذمب ما وجههم فلا يكون  
الذي فيهم دليلا عاي البسار وتحكيم الذي ممد في الشراء

في

ن



حتى حكم الزكي في باب الزكاة في جواز الصرف الى من راي عليه  
 زي الفقرا فان ادعي الطالب انه قد كان عليه زي الاغنيا  
 ولكنه غير زي به حين حضر مجلس الحكم فان القاضي يساله  
 البينة فان اقام البينة تسمع منه وكان القول قوله وان  
 لم تقم بينة يحكم زي في الحال فيكون القول قول المدين  
 والمراد بالمهر محله دون موجهه لان العادة جرت بتسليم  
 المهر فكان اقامه علي النكاح دليلا على قدرته علي تسليم  
 المهر فبعد ذلك لا يسمع دعواه انه لا يقدر علي تسليم المهر  
 وقد ذكر الامام الترمذي وذكر في النكاح يحبس في المهر  
 وذكر الدوراني انه اراد به المهر لان العادة في النكاح ان  
 لا يقدم عليه من لا وفاقه به بالمهر وقوله ولا يحبس  
 فيما سوي ذلك كضمان المصوب وارش الجناية وقوله  
 لانه لم يوجد دلالة البار ويتصل بالمستثنى وهو قوله  
 ولا يحبس فيما سوي ذلك ثم ههنا ذكر قول من يقبل قوله  
 من ربه الدين والمدينون في الموصفين وذكر ايضا قوله  
 بينة المدعي اذا اقام بينة على ان المدينون ما لا يقول  
 الا ان ثبت غريمه ان له مالا وبقي الوجه الثالث وهو ما  
 اذا اقام البينة على ما ادعيه فرب الدين علي البينة  
 والمدينون علي العسرة فبينة من تقبل ذكر في الذخيرة  
 بينة رب الدين او ولي ورقي ان القول لمن عليه الدين  
 في جميع ذلك ويدخل تحته من المبيع والقرض وغيرهما  
 هذه عبارته وذكر تاج الشريعة في حاشيته علي الهداية  
 ما صورته وقوله فيما سوي ذلك مثل ضمان المصوب  
 وارش الجناية وبدل الكتابة وضمان اعتاق العبد المشرك  
 ونفقة الزوجات وذكر الشيخ حميد الدين الضرير في حاشيته

علي

علي الهداية ما صورته المراد المجهلة لان العادة جرت  
 بتسليم المهر فلا يقبل قوله انه فقير اما في موجهه القول  
 قول المدعي عليه لان الاصل العسرة وقوله فيما سوي  
 ذلك وهو ما سوي المذكور وهو مثل عوض العض  
 وارش الجناية وقوله القول لمن عليه ذلك اي في المهر  
 وبدل المبيع وفي سائر الصور القول لمن عليه وفي  
 رواية القول قوله اي المدينون الا فيما بدله مال كتمن  
 المبيع فما يكون بدله مالا القول للدين لا للمدينون وقال  
 ايضا وانما جعلنا القول قول من عليه النفقة وفي  
 الدين الواجب بالعتق القول لمن له الدين لان الدين  
 مطلق والنفقة ليست بدين مطلق لانها صلة وكذا  
 ضمان الاعتاق صلة عند اي حنفية بدليل سقوطه  
 بالموت فاذا لم يكن نادينا مطلقا فقلنا القول قول من  
 عليه وذكر في الاختيار شرح المختار وان قال المدعي  
 هو موثر وهو يقول انا معسر فان كان القاضي يعرف  
 بيساره او كان الدين بدل مال كالتمن والقرض او التزيم  
 بعقد كالمهر والكفالة وبدل الخلع ويخونه حمله ان  
 الظاهر بما حصل في يده والتزامه يدل علي قدرته  
 ولا يحبس فيما سوي ذلك اذا ادعي الفقر لانه الاصل  
 وذلك مثل ضمان المتلفات وارش الجناية ونفقة القارب  
 والزوجات واعتاق العبد المشرك الا ان تقوم البينة  
 ان له مالا فيحبس لانه ظالم ثم كلامه وذكر في شرح الهداية  
 للكاكي قال قوله بدله مالا حصل في يده الخ وفي الذخيرة  
 وشرح ادب القاضي للصدر الشهيد لو قال المدينون بعد شوب  
 الدين انا معسر وقال المدعي موثر وبينة له فالقول قول



المديون مع يمينه ومورواية اصحابها واختيار الحضان وبه  
قال الشافعي في وجهه وعن ابي حنيفة وان يوسف ان كل دين  
اصل له مال كتمن المبيع والقرض فالقول قول المدعي وبه قال  
الشافعي في وجهه فالمديون يحتاج الى البيينة لانه عرف دخوله  
بشيء في ماله وزوال ذلك محتمل فالظاهر قول المدعي وكل دين  
لا يقابل مال كالمهر وبديل الخلع وما اشبه ذلك فالقول للمدعي  
لانه لم يدخل شي في ملكه فبقي متمسكا بالاصل اليه اشار  
محمد في كتاب النكاح في مسألة ادعاء المرأة نفقة المورس  
وزعم الزوج انه معسر فقال القول للزوج وقوله والمراد  
بالمهر الخ وادعى ما قاله السفناتي في عبارته ثم كلامه وذكر  
في اختلاف الفقهاء للطحاوي ما صورته وسمعت ابا عبد الله  
كان متأخرا واصحابنا منهم ابن شجاع يقول كل دين كان اصله  
من مال وقع في يد المديون كالثمن البياعات والقرض ونحوها  
حاسبه وما لم يكن اصله من مال وقع في يده مثل المهر والخلع  
والصلح عن دم الحمد ونحوه لم يحاسبه حتى يثبت وجوده  
وملائته وذكر في المنافع قال والمراد بالمهر معجله ولا يحاسبه  
فيما سوي ذلك كبديل المعنوب والمتلف وارش الحنانيات  
فان اماراة الفتا وحديث في هاتين الصورتين لانه اذا ثبت  
المال في يده ثبت غناه واقدامه على التزامه باختياره  
دليل ببقائه اذ الظاهر انه لا يلتزم الا بما يقدر على ادايه  
ولم يوجد في غيرهما اماراة الغنى او الاصل في بني ادم القسرة  
فيكون القول قول من عليه وعلى المدعي اثبات غناه ثم كلامه  
وذكر في متن البحر المحيط فان قال المدعي انت موسر وقال  
المدعي عليه انا معسر فقد اختلفت الروايات فيه واختلف  
المشايخ فيه ايضا فاختلف الحضان ومورواية عن اصحابنا

ان القول قول المديون مع اليمين واختار ابي عبد الله الطحاوي  
وهذا اروي في بعض الروايات عن ابي حنيفة واني يوسف  
ان كل دين اصل له مال كتمن البياعات والقرض فالقول قوله  
المدعي في يساره وعسرته وكل دين لم يكن اصله مالا كالمهر  
وبديل الخلع وما اشبه ذلك فالقول فيه قول المدعي عليه  
وذكر في الفتاوي الكبرى من الخاصي وان زعم رب الدين انه  
موسر وزعم المديون انه معسر قال الحضان القول قول  
المديون وقال بعضهم ان كان الدين واجب بدلا عما ليس بمال  
فالجواب كذا وان كان بدلا عما هو مال فالقول قول الدائن  
ونسب الحضان الى ابي حنيفة واني يوسف ونسب  
الاسيحاوي الى الفقيه ابي جعفر وقال بعضهم ان لزم  
الدين بفقد باشره فالقول قول الدائن وان لزم محكما فالقول  
قول المديون ونسب السرخسي هذا القول الى الفقيه  
ابي جعفر وقال القاضي فخر الدين الفتوي على انه ان كان  
الدين واجب بدلا عما ليس بمال فان وجب بفقد باشره  
باختياره فكذلك لوجود دليل اليسار وهو المباداة  
والترام الدين باختياره والافا القول قول مدعي الاعسار  
لا يقدم دليل اليسار ثم كلامه **فليس** فتخير لنا من  
هذه النقول كلها ان المذهب المفتي به ان القول فيما  
لزم المديون ببديل هو مال او بفقد وقع باختياره قول  
المدعي لا قول المديون ولا يلتفت الى ما قاله الحضان  
ولا يفتي به لانه مدفوع بما ذكرناه من الدليل وبما نقلنا  
الرواية فانما نقلناه ان هذا اروي عن ابي يوسف وكفي  
بما حجة في التقليد من غير ظهور الدليل فليكن كما  
مع ظهور الدليل وحكي لي والدي فمذهبه الله برحمته واعلي

ل



ورجته ان الاذرعى لما ولي القضاء بد مشق وكانت ولاية سنة ~  
 واحدة لان يقبل قول المديون في الكل ويقول الاصل هو الفقر وهذا  
 خطا منه ونقد سر قانه ما كان يعرف المذهب في اشتغاله حتى  
 نقل ان اهل زمانه كانوا يسمونه الفقيه المفلوب فالحق ما قال  
 ابو حنيفة وابو يوسف اعني من جهة التفصيل كما تقدم  
 نقله عنهما فليعمل ويتقن علي القاضي  
 اذا ادعي عنده ربي الدين علي المديون واعترف له به او قال  
 به بيعة والمديون يقول انا فقير معسر ان القاضي لا يعلم  
 بحبسه بل يسأل عن سبب هذا الدين فان قال انه بدل  
 غير مال با حبتا ره بعقد وهو معسر كما يحبس ويطلقه  
 وان قال انه مؤسر وطلب حبسه بحبس وان قال  
 المديون هو يعلم اني معسر واسأله عن ذلك فان القا  
 يعيد عليه القول فان احباب بالمصدق اطلقه وان  
 انكره فان قال المطلوب حلفه انه ما يعلم اعساره فان  
 حلف بحبسه في دينه بطلاه الحبس وان نكل عن اليمين  
 لا يحبس ويطلقه وان قال المديون الدين لزميني من  
 غير عقد ولا بدل مال فيسأله الحاكم عما ذا الزمك فان  
 قال انه بدل الخلع او بدل العتق من جهة نصيب  
 الشريك او من جهة غضب مال منقوم للمدعي وقد  
 كفل او من جهة نفقة الزوجة او نفقة الاقارب او من  
 جهة ارش جناية او من جهة صلح عن دم عمد او من جهة  
 بدل الكتابة او من جهة بغيبة ممر قد عمل بعضه قبل  
 الدخول فان صدقه المدعي في ذلك فالقول قول المديون  
 مع يمينه في الفقر والعسر وان كذبه المدعي وقال انه  
 من جهة غير متاع فاعلم ان هذه الصورة ما ذكرها

الاحباب وينبغي ان يكون القول فيها قول المديون الا ان  
 يقيم ربي الدين البيعة ان الدين عن متاع فيكون القول  
 حينئذ قوله ويحبسه وقولهم بدل الخلع معناه القدر  
 الذي وقع خلخ الرجل امراته عليه وهو اما ان يكون  
 في ذمة المرأة المختلعة به او في ذمة اجنبي فاذا ادعي  
 الزوج علي المرأة انها كانت اختاغت منه علي شيء في ذمتها  
 او علي الاجنبي ان كان وقع الخلع علي شيء في ذمته واعتبر  
 المرأة او الاجنبي بذلك لكن قالت المرأة انا فقيرة او معسر  
 او قال الاجنبي كذلك وقال الزوج بل بما عنيان قال القول  
 في ذلك قول المرأة والاجنبي مع اليمين لا قول الزوج ~  
 واحط صاحب المختار في هذه الصورة في نقل الحكم  
 في الخلع فانه جعله مع عن المتاع والقرض وقال فيه ان  
 القول فيه قول ربي الدين لا قول المديون فلا يلتفت الي  
 ما قاله وانما ذكرنا كلامه في هذه المسئلة لاجل ان ان  
 علي هذا وان خطا لا يعمل به وقد نقلناه فيما تقدم من  
 نقل من البحر المحيط واختلاف العلماء في الطحاوي والسفنا  
 والمحيط وشرح الهداية للكاظمي ما يخالف من جهة المعنى  
 فالخلع ليس بدل عن مال لان بضع الحرة ليس بمال قطعا ولا  
 عقد النكاح عقد مبادلة مال بمال بل مبادلة مال ببضع  
 وفي المهر فصلوا فيه بين المجهل والموجبل وجعلوا  
 في الموجبل القول قول الزوج في الاعسار لا قول المرأة  
 وان كان العقد انما وجب فتح علي المجموع فكيف يكون بدل  
 الخلع اقوي منه وقولهم او بدل العتق معناه ان العتق  
 اذا كان بين شر يمينين فاعتقه احدهما بغير اذ لصاحبه  
 واختار الشريك الذي تضمن الذي اعتق وادعي

فت

في

ل



عليه عند القاضي فاعترف بالاعتناق او قامت عليه بيعة -  
واوعدني انه فقير فقال الشريك الذي لم يعتق انه غني فان القول  
في هذا قول الذي اعتق مع يمينه ولا يجبر اذا حلف قال  
في الهداية في اعتناق العبد المشترك قوله القول للمعتق  
المعتق بكسر التاء والعلّة فيه كونه ليس بدين مطلق حتى  
يسقط بالموت عند أبي حنيفة وعند القاضي خاذاً هنا بان  
الصمان وجب بدلا عما ليس بمال وفيه في تعليل الهداية  
نظرا لما للنظر الذي في كلام الهداية فهو كونه سقط  
بالموت عند أبي حنيفة وينبغي ان لا يسقط فنيا سا على  
بقية الحقوق واما النظر الذي في تعليل قاضي خاذاً فهو  
في قوله ان الصمان هنا وجب بدلا عما ليس بمال وليس  
كذلك بل وجب بدلا عما كان يملكه شريكه في العبد وهو  
مال بدليل جواز بيعه من اجنبي ومن الشريك وبدليل  
جواز اعتناقه ولاعتق الميراث المملوك فان اراد بالمال  
ما يتحول به وما فيه فهو بنفسه كما موال الركاة فينتقض  
عليه في الاموال التي لا ركاة فيها واذا اتلفت بضمين  
ولا يسقط الصمان فيها اصلا وان اراد ما هو اعم من  
ذلك فيشكل عليه ما قلناه من ان المضاب من العبد  
المشتركون يضمنون مملوكا للشريك ملكا صحيحا تاما  
بيعه ويتصرف فيه كل تصرفات المالكين وقوله  
او صمان المعضوب معناه اذا اعترف بالقبض وقال انه  
فقير وقال المعضوب انه موسر وتصا دقا على الهلاك  
او حبس لاجل العلم بالهلاك فان القول قول الفاضل في العسر  
لا قول المعضوب منه هكذا ذكره السفنا في وتاج الشريعة  
وجميد الدين الضرير فيما نقلناه عنهم وفيه نظر ايضا وينبغي

ان لا يكون القول قول الفاضل لانه بدل ما حصل في يده  
فيبقى كسائر الديون التي هي من اثمان البياعات او القروض  
وكذا مسألة المتلفات ينبغي ان تكون مثل مسألة القبض  
ويجاب باننا انما قلنا في اثمان البياعات والقروض بان  
القول فيها قول المدعي لان المدعي اعترف بالفني بدخوله  
ذلك في ملكه ويدعي اسرا حاديا او موسرا والى وكان المدعي  
متمسكا بالاصل فيكون القول قوله ولا كذلك القبض  
في المتلفات لان المدعي عليه لم يعترف باليسار ولا ثبت غناه  
بدخوله شي في ملكه بدلا عن مال لان القبض لا يحصل به  
الفناء ولا يحصل بالمال المتلف فكان المدعي عليه متمسكا  
بالاصل وهو العسر فيكون القول قوله وبهذا يجاب  
ايضا عن صمان الاعتناق لانه بمنزلة المتلفات لا غير  
وما استشكله من قول أبي حنيفة رضي الله عنه انه  
يسقط بالموت ومسئلة القبض وفقت عندي في يوم  
الجمعة حادي عشر ذي الحجة سنة اربع وخمسين وسبعمائة  
ولم يقل عندي قبل ذلك من اول مباشر في الحكم وارادة  
الحكم فيها علي قول الفاضل كما نقله الاشياخ وذلك بعد  
نضادق المعضوب منه والفاضل علي هلاك الاعيان  
المعضوبة وعلى القيمة المذكورة وقولهم ولغقة الزو  
والاقارب معناه اذا انفقت الزوجة مع الرجل كل  
يوم علي نفقة وتراضيا عليا فمضت مدة بعد ذلك  
فادعت المرأة عليه عند القاضي وطالبت بذلك المخرج  
من النفقة المفروضة وصددتها علي ذلك وقال اني فقير  
وقالت هي بل هو موسر فالقول قول الزوج مع يمينه ولا  
يجب اذا احل انه فقير معسر عن هذا المطلوب

ص

ية

جاء



فان اقامت المرأة البيعة بانه موسر وطلبت حبسه حبسه  
ونفقات الاقارب يجب ان تكون صورتها ان القريب فرض  
على نفسه لقربه في كل يوم شيئا معلوما واذن في الاستدانة  
والانفاق والرجوع عليه فاستدان القريب المفروض له  
وانفق ثم ادعى على الفارس بذلك القدر المستدان عليه  
فقال الفارس انا فقير وقال الدين او المفروض له موسر  
فا لقول قول الفارس وكذا الوامتتم ففرض عليه القاضي  
واذن بالاستدانة واستدان وانفق وادعى عليه فقال انا  
فقير يجب ان يكون القول قوله وكذا يجب ان يكون في  
نفقة الزوجة اذا فرض القاضي بعد امتناع الزوج الفرص  
وانما قلت انما يجب ان يكون كذا الا في قلته علي وجه  
التفقه فاني لم ار احدا ذكر هذا التصوير ولا سطر مثل  
ما سبطته وقولهم وارش للجنايات معناه اذا جني  
عليه جناية وجب فيها المال وادعى علي الجاني وصدة  
علي الجناية او قامت البيعة فادعى الجاني انه فقير وقال  
الجاني عليه انه موسر فالقول قول الجاني وقولهم او صلح  
عز دم العمد معناه انه لو قتل عمدا فصالحه علي ما قال  
فادعى انه فقير يكون القول قول القاتل في ذلك لانه ليس  
بدل عن مال وما صرح بهذه الصورة لحدما نقلناه  
عنهم سوي الطحاوي في اختلاف الفقهاء وموصفهم  
موافق للمقواعد وداحل تحت قولهم عما ليس بمال وقولهم  
او من جهة بدل الكتابة هذه الصورة ما ذكرها احدا  
سوي تاج السريعة ولا يحتاج اليها لان المكاتب لا يجب  
في بدل الكتابة لمولاه بالانفاق وفي دين سوي بدل الكتابة  
فيه خلاف والفتوي علي انه لا يجب فيه ايها وقولهم

القول قول المدعيون فيها انه فقير وهي التي تفهم من قول  
صاحب الهداية ولا يجب فيه فيما سوي ذلك اي في هذه الصور  
المعدودة وهي بدل الخلع بدل عتق نصيب الشريك بدل  
المضروب نفقة الزوجات نفقة الاقارب ارش الجنايات  
بدل دم العمد ما اخبر من المهر بعد الدخول بدل المتلفات  
وانه بقالي اعلم وينبغي ان لا يدخل في هذه الصور بدل  
الكتابة لما قلنا وقد نقلت هذه الصور في اربعة ابواب  
في كتابي الفوائد الفريية المنظومة وهي هذه:  
١. القول بالا عسار قال يقبل: ممن عليه نحو بان فانقلوا  
٢. في باب الخلع كذا النفقة: لها وللحال بغير تفرقة  
٣. ضمان اعتان وارش فاعون: والصلح عن عمد ضمان المتلف  
٤. موجب المهر ورد كتابة: ونحو ما وفقت للاصابة  
**مسألة** ذكر قدر مدة الحبس في الحقوق الشرعية وسماع  
البيعة بالأعسار وملايش شرط لسماعها حضور المدعي ام لا  
وملا يجوز سماعها قبل الحبس ام لا ويختصر الكلام في ذلك ذكر  
في الهداية فيما كان القول قول المدعي ان له مالا او ثبت ذلك  
بالبيعة فما كان القول فيه قول من عليه حبسه شهرين او ثلاثة  
ثم يسأل عنه بالحبس لظهور ظلمه في الحال وانما حبسه مدة ليظهر  
ماله لو كان يخفيه فلا بد ان تمت المدة لتفيد هذه القامدة  
فقد مر بما ذكره ويروي غيره من التقدير بشهر او اربعة الي  
سنة والصحيح ان التقدير مفوض الي رأي القاضي باختلاف  
احوال الاشخاص فيه وان لم يظهر له بخلي بيل يعني بعد مضي  
المدة لانه استحق العقوبة الي الميسرة فيكون حبسه بعد ذلك لظلمها  
ولو قامت البيعة علي افلاسه قبل المدة تقبل في رواية وعلي  
الثانية عامة المشايخ وفي الجامع الصغير رجل اقر عند القاضي



بد من فانه يحبس ثم يسال عنه فان كان موسرا ابد احبسه  
 وان كان معسرا خلى سبيله ومراده اذ اعند غير القاضي  
 او عنده مرة وظهرت مما طلته والحبس اولى ومدة قد  
 بيناه فلا يفيد وذكروا في الكافي شرح الوافي مثله وزاد ولو  
 قامت البينة على افلاسه قبل حبسه لا تقبل عند الجمهور  
 وقيل تقبل وانما اقام المحبوس بينة على عسره واقام به  
 الدين بينة على يساره فبينة المسار اولى لانه اثبت  
 امرا عارضا وذكر في الخلاصة في الفتاوى اذ احبسه  
 شهرين او ثلاث نساله عز حاله واما قبل الحبس ففيه  
 روايتان في رواية يسال وتقبل البينة على الافلاس  
 قبل الحبس وهو اختيار الامام الفضلي وفي رواية  
 لا تقبل البينة قبل الحبس وهو اختيار عامة المشايخ  
 واختلفت الروايات في المدة التي يجوز للقاضي ان  
 يسال فيها في رواية شهرين او ثلاثة وفي رواية الطحاوي  
 ستة اشهر وفي رواية الحبس اربعة اشهر والصحيح انه  
 مفوض الى رأي القاضي وانما يسال الثقة والواحد يكفي  
 ولا يشترط لفظ الشهادة وهكذا في المقضية وفي الفتاوى  
 الصفي يشترط فان اقام المديون البينة على الافلاس  
 قبل الحبس ففيه روايتان قال الشيخ الامام ابو محمد  
 ابن الفضل البخاري الصحيح انه يقبل قال رحمه الله  
 وينبغي ان يكون مفوضا الى رأي القاضي ان علم القاضي  
 انه موسر لا تقبل ببينة قبل الحبس وان علم انه ليس  
 بموسر قبل ببينة ولو اقام المديون البينة على الاعا  
 وصاحب الدين على اليسار كانت بينة اليسار اولى  
 فان شهدوا انه موسر قادرا على الا ادا الدين جاز ذلك

وكفى ولا يشترط تعيين المال وان اقام المديون بينة على  
 الاعسار بعد الحبس في الروايات الظاهرة لا تقبل البينة  
 الا بعد مضي مدة واختلفت الروايات في تلك المدة وروى  
 محمد عن ابي حنيفة انه معدر بشهرين او ثلاثة شهور  
 الحسن عن ابي حنيفة انها من اربعة اشهر الى سنة اشهر  
 وعن ابي جعفر الطحاوي انها معبرة بشهرين قال يتمس  
 الائمة للعلواني وهذا اوفق للاقاويل وقال بعضهم ان  
 كان المحبوس رجلا لينا لصاحب عيال شكوا عليه فان  
 القاضي ياخذ بقول الطحاوي وان كان ونحيا يعرف القاضي  
 بمرده يحبس ستة اشهر والحاصل انه مفوض الى  
 رأي القاضي انه وقع عند القاضي بعد مضي ستة  
 اشهر انه ممرود يديم حبسه وان وقع عنده قبل  
 تمام شهر واحد انه عاجز يحلفه اذا كان امره مشكلا  
 اما اذا كان فقره ظاهرا يسال عنه عاجلا ويقبل البينة  
 على الافلاس ويخلي سبيله بحضرة خصمه وانما يسال  
 عن عسره من جيرانه واصدقائه وامل سوقيه  
 من الثقة دون الفتاوى فاذا قالوا لا يعرف له مالا  
 كفى ذلك ولا يشترط في هذا اللفظ الشبهة وبعد ما  
 خفي سبيله مدل لصاحب الدين ان يلائمه اختلفوا  
 فيه والصحيح ان له ان يلائمه وذكر في ادب القاضي  
 للخصاف قال واذا قدم رجل رجلا الى القاضي فثبت له عليه  
 مال اما باقرار او ببينة فالقاضي لا يحبس مالم يطلب  
 المدعي حبسه عندنا وقال شيخ يحبس واختلفوا في تقدير  
 مدة الحبس والصحيح ان هذا ليس بتقدير لازم بل قاله  
 بعضهم في احد الروايتين تقبل وبه كان يعني الشيخ الامام



ابو بكر محمد بن الفضل وكان يقول له رواية في كتاب الكفاية  
وفي رواية لا تقبل بض عليه صاحب الكتاب في اخر الباب  
وبه كان يفتي عامة المشايخ وهو الصحيح فان احضر المدعي  
عليه بيعة بعد المجلس قبل هذا الوقت الذي ذكرنا بالعدم  
فشهدوا به كذا عند القاضي قال صاحب الكتاب قبل  
القاضي ذلك واخرجه من المجلس وهذا لا يشك على احدي  
الروايتين اما اذا كان لا يقبل قبل مضي تلك فاذا مضت  
تلك المدة واحتاج القاضي الى معرفة حاله رجع الي من  
له معرفة به وعلم بحاله واعلم الناس بحاله جيرانه واهل  
مجلسه فيسأل الثقات من جيرانه واصدقائه لان  
النساق يكذبون بالمحسبي فان قال هؤلاء انا لا نعرف له  
مالا قلنا القاضي واخرجه من المجلس ولو ان رجلا حبس  
غريمه بحاله ثم غاب فسأل القاضي عن المحبوس فوجده  
معدما قال ياخذ منه كفيل ويخلي سبيله يريد به اذا  
مضت المدة وسأل القاضي عن حاله فوجده مفلسا  
اما يخلي سبيله لانه ربما يغيب الطالب ويخفي نفسه وير  
به ان يطول حبيسه فيقتصرر واما ياخذ منه كفيل لانه  
لو كان للمدعي بمحاضر كان له حق الملازمة بعد ما خلى  
القاضي سبيله نظر المدعي فاذا كان غائبا يوجده مسدودا  
كفيل ايضا نظر المدعي وذكر في القنية ما قلنا عن ط اذا  
قامت البيعة على افلاس المحبوس لا يشترط لسماع  
حصنور رب الدين لكنه ان كان حاضرا او وكيله فالقاضي  
يطلقه بحضرة وان لم يكن حاضرا يطلقه بكفيل وذكر مثله  
فان غاب رب الدين وظهر اعسار مديونه اخذ منه كفيل  
وخلاه اطلقه ابو يوسف في رواية ابن سميعة وفي

ادب القاضي فان غاب ومضت مدة الافلاس فاقام المحبوس  
بيعة على افلاسه وسأل القاضي عنه فوجده مفلسا  
خلاله بكفيل ولا ينظر حصنور المحبوس وفي مح اذا لم يجد  
المحبوس كفيل هل يخلي القاضي سبيله فقال لا بد من الكفيل  
**قلت** فحضر لنا من هذا كله ان مدة الحبس تختلف  
الروايات في تقديرها فروي محمد عن ابي حنيفة انها  
مقدرة بشهرين او ثلاثة وروي الحسن بن زياد عن  
ابي حنيفة انها مقدرة من اربعة اشهر وروي عن  
الطحاوي انها مقدرة بشهر واحد واتفق الاصحاب  
ان الصحيح من ذلك انه معقوض الي رأي القاضي كما تقدم  
من النقل عنهم ومعني هذا التقويض انه اذا تبين انه  
معسر غير متمر ويفرج عنه وان كانت مدة الحبس ورو  
الشهر وان وقع عند القاضي من العلم انه متمر وقد  
مضي عليه في الحبس ستة اشهر لا يفرج عنه وهذا  
معني قول صاحب الهداية لا يختلف احوال المستأصرفيه  
وطريق معرفة القاضي للحال فيه ان يسأل من جيرانه  
واصدقائه عن حاله وماليته فان اخبره واحد منهم بذلك  
غير فاسق الله معسر خلي سبيله هذا على ما مضى عليه في  
الخلاصة كما تقدم من قوله انما يسأل عنه الثقات والواحد  
يكفي فاستفدنا من هذه العبارة ومن قول قاضي خان  
دون النساء ان المستور يكفي في هذه لانه في مقابلة  
الفاسق المستور والعدل وهذه ليست بشهادة لانهم  
يضموا على انه لا يشترط فيها لفظ الشهادة والعدالة تقتر  
فيها هو من باب الشهادة او فيما هو من اخبار الديانة  
وهذا ليس من باب الشهادة بل من اخبار الديانة



فلا تشترط العدالة ايضا وما يوجب هذا اما الله قاله شرح  
 الاسلام وصورته قال هذا السؤال من القاضي عن حال  
 المدعي بعد ما حبسه احتياطاً وليس بواجب لان الشهاد  
 بالاعسار شهادة بالنفي ليست بحجة فكان القاضي ان لا  
 يسأل ويحل برأيه ولكن لو سأل مع هذا كان احوط انتهى  
 كلامه بقوله هذا ليس بواجب وهذا ليس بحجة وان  
 للقاضي ان لا يسأل يوجب قولنا انه لا يشترط العدالة  
 في هذا الواحد لان اشترط العدالة انما يكون في اقامة  
 امر واجب او في اثبات حجة شرعية او فيما يفتقر اليه  
 اما اذا لم يكن واحد من هذه الاحكام فلا فائدة في  
 اشترط العدالة فان القاضي له ان يسأل احد اصلاء  
 ويفتقر بالافراج عنه برأيه فاشترط العدالة اذا افا  
 فيه وكذا قول هذا الواحد ليس بحجة لا يشترط فيه  
 العدالة لانه اشتغال بما لا فائدة فيه هذا الواحد ولا  
 ذكر احد هذا سوى الشيخ فخر الدين الزيلعي رحمه الله  
 في شرح الكنز فقال ان قامت بينه على اعساره اخرج  
 من الحبس ولا يحتاج فيه الى لفظ الشهادة والعدل الوا  
 يكفي والاثبات احوط وكيفية ان يقول الشاهد ان  
 حاله بحال المعسر من نفقته وكسوته وحاله ضيق  
 وقد اختبرنا حاله في السر والعلانية ثم كلامه وهذا  
 من كلامه لا انه نقله مذهباً والظاهر انه فهم ان هذا  
 يوجب ايمه وحد والتركيب ولذلك فان التركيبة شرط في  
 قبول الشهادة وليس للحاكم ان يفرد بالحكم بدونها  
 اما هنا فالحكم يفرد ولا يترتب عليها امر واجب ولا  
 هي حجة في نفسها كما قلنا فلا يفيد اشترط العدالة

وقد

وقد لا يجد للحاكم عد لا يخبره فيؤدي الى تطويل حبسه مع  
 امكان للحاكم ان يفرد بالافراج عنه فيكون فيه نوع ظلم  
 للمحبوس وهذا لا يجوز والاحسن عندي ان يقال ان كان  
 برأي القاضي موافقاً لقول هذا الواحد المستور في  
 العسرة ولا البسرة فيشترط ان يكون المخبر بالعسرة  
 عدلاً كما قالوا في الاخبار بالفضل عن الوكالة فانه بالاجماع  
 اذا خبر الوكيل فاسق بالفضل وصدقه الوكيل فيما خبر  
 به من الفضل انه معزول وانما استوصفت لهذا الكلام  
 بحسالة عزل الوكيل من حيث ان السفناتي قال في مسألة  
 المحبوس ما صورته ولا يحتاج الى لفظ الشهادة **صل**  
 اذا خبر بذلك يكفي وان اخبره بذلك ثقة عمل بقوله  
 واخرجه من السجن والاثبات احوط لان ما سبيل سبيل  
 الاخبار يكتفي فيه بقول الواحد كالاخبار بالتوكيل والفضل  
 واشباه ذلك فجعل هذا من باب ما سبيل سبيل الاخبار  
 ومثال النقل ثابت في انه اذا صدق الفاسق في الاخبار  
 بالفضل ينفذ فكذا هنا اولى ان يكون ما ذكرناه من امر  
 المستور اذا وافق اخباره رأي القاضي **تنبه**  
 واعلم ان هذا اذا لم يكن في الحال منازعة واما اذا كانت  
 منازعة بين الطالب والمحبوس بان قال الطالب انت  
 موسر وقال المحبوس اني معسر لا يد من اقامة البينة  
 فان شهد شاهدان انه معسر فلي سبيله ولا تكون  
 هذه شهادة على النفي فان الاعسار بعد اليسار  
 امر حادث فتكون شهادة لا بالنفي بل بالنفي على هذا الشيخ  
 محسام الدين السفناتي رحمه الله تعالى **قاعدة**  
 واعلم ان الافراج بمضي المدة مع اخبار واحد بحال المحبوس



لا يكون من باب الثبوت حتى لا يجوز ان يقول هذا القاضي  
ثبتت عندي انه فقير معسر ولا ينقل ثبوته الي قاض اخر  
بل هذا يختص بهذا القاضي لكونه لما ابتلاه بالمحبس وثبت  
عليه وبظهر له مال وهو يقول اني فقير فالظاهر من حاله  
الفقر فثبتت المحبوس بالفقر الذي هو الاصل بموجب  
وموضوع المدة ومضيتها وعدم ظهور شيء والمحبس جزاء  
الظلم الحاصل منه بمنع اد الحق عند الدعوي وطول المدة  
ليظهر له مال فاذا مضت هذه المدة واخبر بمخبر ثقة انه  
لا مال له اخرج عنه بقي هل يقال لو ادعي اخر عليه بدعي  
بعد ما اخرج من الحبس عنده هذا القاضي هل يجوز  
لهذا القاضي ان يحبس ولا يكون بمنزلة ما لو ثبت اعساره  
بالبيينة الشرعية ام لا يجوز للقاضي ذلك ويجعل اعساره  
هذا كالثابت بالبيينة ينبغي ان يكون الجواب فيه على التفصيل  
ان كان دعوي هذا المدعي الثاني عقب خرج من الحبس  
ولم تخض مدة تحتل حصول الفناء لا يحبس واما احضر  
المدعي لسماع البيينة بالاعسار بعد الحبس هل يشترط ام لا  
فقد نضر في القضية والخلاصة فيما تقدم انه لا يشترط لكن  
الا ان كان رب الدين حاضرا اطلقه القاضي بغير كفيل وان لم يكن  
حاضرا اطلقه بكفيل النفس والظاهر انه جعل هذا بمنزلة  
اخبار الواحد اعني انه ليس بثبوت حتى لا يجوز نقله  
الي قاض اخر فان الثبوت انما يكون في وجه خصم فزاده  
بقوله اذا قامت البيينة علي اقالس المحبوس الي هو سوال  
القاضي عن حال المحبوس من جبر انه بعد مضى مدة الحبس  
وان لم يقل في الجواب يثبت اعساره ويخرجه وانما قال اطلقه  
ولا يلزم من الاطلاق ثبوت الاعسار كما تقدم في اخبار الواحد

بحاله هذا الذي يجب ان يحمل عليه كلام الزاهدي وصاحب  
الخلاصة لا انه يحمل علي انه يجوز للقاضي ان يثبت اعساره  
في غيبة غيره ويحكم به ويرفع عنه الطلب وينقل ثبوته الي  
قاض اخر وهذا مما يقتضي بغيره وتنصيص الزاهدي علي  
المحبوس ولم يقل علي اقله من المدعيون يؤيد محملنا هذا فان  
الاخبار بحال المحبوس بعد مضى مدة الحبس ليس علي وجه  
الوجوب وانما هو احتياط حتى كان للقاضي ان يطلقه بلا  
سوال وليس هذا ممن لم يحبس ولو كان المراد الثبوت الشرعي  
لاستوي الحال في المحبوس وغيره واما تحرير سماع البيينة  
بالاعسار قبل الحبس فاعلم ان فيما تقدم نقله عن الاصحاب  
قد ذكرروا اثنين فيما وقد نقل قاضي خان عن الامام  
ابي بكر محمد بن الفضل ان الصحيح انها تقبل ونقل في شرح  
ادب القاضي للحضرة ان الصحيح انها لا تقبل وقال وعليه  
عامية المشايخ واختار قاضي خان انه مفوض الي رأي  
القاضي فان رأي انه لن يقبل وان علم انه وخرج لا وانه  
اراد بقوله لن انه يقول انا اعرف حقك وقصد  
مرضاك ولكن العذر جاني من حيث اعساري ولكن الاجد  
في الصبر علي الله وما يضيع حقك علي ويتلف معي  
واراد بقوله ويخ انه يقول لم فقدت في الحبس كذا وكذا  
ما يحصل لك مني شيء ولا افكر فيك ولخبرني اخرج علي  
مرغم افكك ونحو هذا الكلام مما يحصل للسامع الاذي  
والعساة وقلة النفس وكان والذي رحمه الله يقول  
ينبغي للقاضي اذا علم ان بيينة عدوله هو دون في المدلة  
ينشرح صدر القاضي وسوالهم انه يقبل البيينة بالاعسار  
قبل الحبس وهذا احسن ايضا وعليه فان حسن



عدالة الشاهد وتحريره في الشهادة ينفي الظن عن الشهادة  
 باعساره ان يحتمل ان يكون له مال ويخفيه فان العد  
 متحري لا يثبت بذلك ما لم يقطع بالعلم بقدره واعداده  
 بخلاف من حاله غير معروف من الشهود ويحتاج الى تركية  
 ولا يعرف القاضي تحريه ولا ديانته واعلم ان قول صاحب  
 الهداية ولو قامت البينة على افلاسه قبل المدة تقبل  
 في رواية ولا تقبل في رواية اخرى وعلي الثانية تعاضد  
 المستأج مراده بذلك والله اعلم غير هذه المسألة وهي  
 سماع البينة بالاعسار قبل الحبس فان قوله قبل المدة  
 بالالف واللام وقد تقدم الكلام في مدة الحبس وما  
 فيها من الاختلاف فتبقى صورة اخرى وهي انه اذا  
 حبس فقامت له بينة بالاعسار قبل الشهرين مثلا  
 هل يبقى ام لا يلزم من الجواب في هذه الصورة من ان  
 فيها اختلاف الروايتين ان يكون الجواب كذلك في سماع  
 قبل الحبس وقال قاضي خان رحمه الله فيما تقدم نقله  
 عنه وان اقام المدعي بينة على اعساره بعد الحبس  
 في الروايتين الظاهر انهما لا تقبل الا بعد مضي المدة وهي  
 هذه الصورة التي اشار اليها صاحب الهداية رحمه  
 الله ولم يذكر صاحب الهداية مسألة سماع البينة به  
 بالاعسار قبل الحبس وذكر ما غيره فيما تقدم فتبقى لنا ثلاث  
 صور سماع البينة بالاعسار قبل الحبس وقد ذكرنا ان فيها  
 روايتين وما فيها من الاختلاف وصورة سماع البينة  
 بالاعسار بعد الحبس قبل مضي المدة المنقولة عن الاصحاب  
 وان فيها روايتين ايضا وعمامة المستأج على انهما لا تقبل  
 والصورة الثالثة سماع البينة بالاعسار بعد الحبس وهي

المدة وليس فيها خلاي والله تعالى اعلم **مسألة** هل  
 يجوز ان يلزم المدعي عليه المنكر بانفيل بنفسه بتقصر الدعي  
 قبل اقامة البينة ام لا وتحرير كلام الاصحاب في ذلك ذكرني  
 فتاوي قاضي خان اذا ادعي ولم يعم البينة وطلب من  
 القاضي تكفيله فهو علي وجهين ان قال بينتي غايبة لا يكفله  
 وان قال حضوره المصير في القياس لا يكفل وفي الاستحسان  
 يحبس الى المجلس الثاني وكذا الواقام المدعي شاهد  
 واحد اذ انه ياخذ منه كفيل بنفسه وبالعين المدعي  
 وكفلا بالمضومة وكفيل بنفسه الوكيل فان اعطاه  
 الوكيل دون الكفيل او الكفيل دون الوكيل لا يقبل القاء  
 منه ذلك الا ان يرضي به الخصم وذكر في شرح ادب  
 القاضي للحضان قال ذكر عن فتاوة وابي هشام في رجل  
 ادعي قبل رجل مالا قال اعطى كفيل حتى اجي ببينتي  
 قال لا ليس له ذلك وهكذا امروي عن عامر الشعبي ورواه  
 عن ابراهيم النخعي انه جوز اخذ الكفيل واختلف  
 المتأخرون فيه منهم من قال ماروي عن فتاوة وابي  
 هاشم وعامر قيس وماروي عن ابراهيم استحسن  
 وبه اختار علماءنا وجه القياس ان مجرد الدعي ليس  
 سبب الاستحقاق لكونه معارضا بالانكار فلا يجب  
 على المدعي عليه اعطاء الكفيل وجه الاستحسان ان في  
 الكفيل نظر المدعي وانه متى احضر بينته ربما يخفي  
 المدعي عليه نفسه فلا يقدر على اثبات حقه بالبينة  
 وليس فيه كثير ضرر بالمدعي عليه فيصير الى الكفيل  
 بحث ثم قال وقال ابو حنيفة واصحابه جميعا رضي الله عنهم  
 اذا تقدم برجل يدعي عليه حقا وسال ان ياخذ منه كفيل

على يلزم الكفيل بنفسه  
 الدعي قبل اقامة  
 البينة

ضحي



او قال لي بينة حاضرة بالمصر فان القاضي ياخذ منه كفيل ولا  
 مع الفرق في ظاهر الرواية بينهما اذا كان المدعي عليه معروفا  
 او لم يكن والمدعي حظه وما وحقيقه او روي عن محمد انه قال اذا  
 كان المدعي عليه معروفا فالظاهر من حاله ان لا يخفى نفسه  
 وبذلك القدر لا يجبر علي اعطاء الكفيل لكن ان اعطي يؤخذ  
 منه ثم في ظاهر الرواية اذا اخذ منه كفيل الى اي وقت  
 ياخذ اختلف لمرقوال فيه والصحيح انه ياخذ الى ثلاثة  
 ايام فان ادعي حد لغيره فذن او قصاصا او جراحة فيها قصاصا  
 وقال لي بينة حاضرة وطلب كفيل من المطلوب يجبر علي  
 اعطاء الكفيل ثلاثة ايام حتى يحضر شهوده عندنا وقال  
 ابو حنيفة لا يجبر واجمعوا علي ان في الحدود والغالصة منه  
 تعالى كحد الزنا والشرب والسكر من التبيذ لا يجبر علي  
 اعطاء الكفيل ثلاثة ايام لان التعذر بحق العبد يسقط  
 بعينه ويختلف فيه ويثبت مع الشهادت وشهادة النسا  
 مع الرجال وذكر في الهداية واذا قال المدعي لي بينة حاضرة  
 قيل لحضرة اعطه كفيل بنفسك ثلاثة ايام كيلا يبيع  
 نفسه فيضيع حقه والكفالة بالنفس جائزة عندنا  
 واخذ الكفيل يجرى الدعوي استحقاقا عندنا لان فيه نظرا  
 للمدعي وليس فيه كسر ضرر بالمدي عليه وهذا ان كان  
 مستحقا عليه كحد الدعوي حتى يفي عليه ويحال  
 بينه وبين اشغاله فيصحب الكفيل باحضاره والتقدير  
 بثلاثة ايام يروي عن ابي حنيفة وهو الصحيح كما فرق  
 في الظاهر بين الحامل والوحية والمقير من المال والخطير ثم لا  
 بد من قوله لي بينة حاضرة للكفيل معناه في المصر حتى لو قال  
 المدعي لي بينة لي او شهودي غيب لا يكفل لعدم الفائدة فان غفل

والا

والامر بجلازمته كيلا يذهب حقه الا ان يكون غريبا فيلازمه  
 مقدار مجلس القاضي وكذلك لا يكفل الى اخر المجلس فلا يستثنى  
 يضر في العلم بالان في اخذ الكفيل والملازمة زيادة علي ذلك  
 اضرا بمصلحة عن السفر ولا ضرر في هذا المقدار ظاهرا  
**قلت** فحق لنا من هذه الحجة ان المدعي اذا صح الدعوي  
 بين يدي القاضي وانكر المدعي عليه ذلك فلا يخلو اما ان يقال  
 لي بينة او قال لا بينة لي فلا يخلو اما ان قال بينتي حاضرة  
 او غايبة فان قال حاضرة في المصر يجبر المدعي عليه علي ان يضمن  
 علي نفسه ثلاثة ايام وهذا علي وجه الاستحسان واما علي  
 وجه القياس فلا يجبر علي الكفيل ولم يذكر الملازمة علي  
 وجه القياس والفتوي علي وجه الاستحسان لان هذه  
 المسئلة من المسائل التي قدم فيها القياس علي الاستحسان بديهة  
 ولو طلب المدعي للكفيل بعد ما قال بينتي حاضرة في المصر وقال  
 المطلوب ليس لي كفيل فانه لا يجبره القاضي ولا يضر به ولا يبرم  
 عليه ولكن يقول للمدعي ان شئت ان تلازمه فلازمه حتى  
 يحضر شهودك فان احتار الملازمة فحجبه القاضي الى ذلك  
 وكيفية الملازمة ان يبقى المدعي مع المدعي عليه في قفيا  
 وجلوسه ومشييه لان القاضي يامر المدعي عليه بالجلوس  
 في مكان معين لا يخرج منه ولا يسعي في احواله لانه نوع حصر  
 ولو دخل المدعي عليه دار نفسه لم يجبه لا يمكن المدعي من  
 الدخول عليه لانه يجلس علي باب الدار الي ان يخرج وانه  
 سجنانه وتعالى اعلم بخبر الكتاب بعون الملك الوهاب الحمد  
 لله اولوا اخر ظاهر او باطنا وصلي الله علي

سيدنا محمد وعلي اله وصحبه وسلم  
 تسليماتكم وادعائكم الي يوم  
 الدين امين

امين  
 امين



*[Faint, mostly illegible handwritten text in Cyrillic script, likely a manuscript or ledger entry.]*

Сілея	Великопольськ
Hagan Hioni P.	
Ескі-Іваново	340



وفي الاجناس اذا وقف على نصف لا يجوز في قول محمد بن الحسن وقال ابو بکر بن وهب ايضا لو قال ارضي صدقة  
موقوفة على نفسي كان الوقف باطلا وكذلك لو قال صدقة موقوفة الى ان خلفتها لي ما عشت لا يجوز الوقف  
وكذلك لو قال لو توفيت صدقة موقوفة على من خلفتها وعلى اولادي ونسبي الوقف باطل وفي المبسوط وكذلك على هذا  
اختلفت اذا شرط الكل او شيئا منه لم ير بواحد او امة او لاديه عيني على الكثرة

قوله وان جعل الوقف غلة الوقف نصف او جعل الولية اليه صح اي لو شرط ذلك عند الايقاف ذلك اعني  
شرطه اما الاول فهو جائز عند ابي يوسف ولا يجوز على قياس قول محمد بن شعبة اطلاق التسليم الى المتولي عنده قبل  
ان لا يخلت بينهما بناء على اشتراط القبض والاقرار وقبل هي سنة مائة فاكملت فيها اذا شرط البعض  
نصف في جاته وبعده للنظر: وجه قول محمد ان الوقف شرع على وجه التبرع بالطرفين الذي قد ساء فاشترط  
الكل والبعض نصف يبطله بحر الرائق على الكثرة

وفي السكاوي المتحرر لقوي قول ابي يوسف ترجيحاً لما في الوقف وتكثير النجعة ويتفرع على هذا الاختلاف  
ايضا ما لو وقف على عبده وامانة فصد محمد لا يجوز وعند ابي يوسف يجوز كشرط نصف وخرج بعضهم عليه اشتراط  
الفئة لم ير بواحد او لاديه وهو ضعيف والاصح انه صحيح اتفاقا والفرق لمحمد ان مربيهم ثبت بموته فيكون  
الوقف عليهم كالوقف على الاجانب ويكون بموته لم حال حياته تبعاً لما بعد موته فان الهدية والمجنى من نفع  
انما على الكثرة ضعيف بحر الرائق

ولو جعل الوقف غلة الوقف نصف وعرف منه صحة اشتراط بعضها بالاولى لا فرق بين كونه مبنياً كالنصف  
والربع ولا كونه على ان تنقضي منه ديون وما فضل بعد ذلك يكون للنفق: او جعل الولية اي ولاية الوقف اليه صح  
اما الاول فهو قول ابي يوسف رحمه عليه القوي لما رواه الشيخ رحمه انه عام كان باكل من وقفه ولا يخل ذلك  
الا بشرط الاجماع على انه اذا لم يشترط ذلك لا يخل له وانما الاختلاف مع الشرط فقال ابو يوسف رحمه يخل ومحمد رحمه لا يخل  
قبل اختلفت مبنى على اشتراط التسليم الى المتولي شرط محمد فخرج اشتراط الفئة لنصف لانه حينئذ لا ينقطع حصته وما شرط  
القبض لا ينقطع ولم يشترط ابو يوسف جوزه وقبل بن سنة مائة قال في النسخ وهذا الوجه ولو شرط الفئة  
لا مية او لاديه ومديرية ما داموا احياء فانما لو كان للنفق: ربح في الهدية والمجنى انما على الكثرة ايضا وخرج غيره  
انه صحيح بالاتفاق وهو المذكور في عامة الكتب والفرق لمحمد بين هذا واشترط الفئة لنصف لان مربيهم ثبت  
بموته فيكون الوقف عليهم كالوقف على الاجانب نزهة على الكثرة



في الرسالة الزينية لصاحب البحر فيما يسقط من الحقوق بالاستقاط وما لا يسقط ومنها  
إذا شرط الواقف لنفسه الادخال والاخراج اتخذوا شرطه لغيره فاستقط حق من ذلك الشرط  
ينبغي ان لا يسقط فيعمل بذلك الا ان يوجد نقل يخالفه فيجب اتباعه انتهى يلحقه وظل  
في الاشياء ينفي الشرط قال في الاشياء والنظائر وقد وقع الاستنباه في سائر وكثر  
السؤال عنها ولم اجد فيها نقلا صريحا بعد التفتيش منها ان بعض الذرية المشروط  
لهم الربيع اذا استقط حق لغيره من استحقاقه ومنها المشروط له النظر اذا استقط  
حقه لغيره بان فرغ له منه ومنها ان الواقف اذا شرط لنفسه شرطا في اصل الوقف  
كشرط الادخال والاخراج الى ان قال وينبغي ان يقال بالسقوط في الكل قال بحسبه  
العلامة السيد المحوي قوله ومنها المشروط له النظر اذا استقط لغيره في فتاوى  
المجتموع ابن الشلي انه لا يصح ونصه سيئل عن رجل آل اليه النظر على وقف جده  
وقد ضعف قوته عن التحدث على الوقف فهل له ان ياذن لاحد ان يتحدث عنه على  
الوقف المذكور بقية حياته ام لا وهل له ان يتول لاحد عن النظر ولا اجاب  
نعم له ان ينبغي من فيه العدالة والكفاية ولا يصح نزوله عن النظر المشروط له  
ولو عزل نفسه لم ينزل انتهى وكتب المحوي ايضا عند قول الاشياء واما الحق في الوقف  
الآخر ما نصه قال المحي يعنى صاحب الاشياء في بعض رسايله بعد ذكر مسألة قاضي  
خان وينبغي ان يلحق بمسئلة وقف المدرسة المذكورة في فتاوى قاضي خان  
كل شئ تعلق بالوقف منها ان بعض ذرية الواقف المشروط له الاستحقاق اذا  
استقط حق لغيره لا يسقط وله ان يأخذه ومنها المشروط له النظر اذا استقط  
حقه منه لا يسقط اتخذ انتهى وكتب المحوي ايضا على قول الاشياء وينبغي السقوط  
في الكل قال بعض الفضلاء كيف ذلك والمصرح به ان شرط الواقف كنص الشارع والآخر  
وفي متن التتويلا المشروط له الربيع او بعضه انه يستحقه فلا بد منه ولو جعله لغيره  
لم يصح وكذا المشروط له النظر على هذا قال المحي قوله وكذا المشروط له النظر صريح  
في ان المتولى لا يجوز له الاستقاط المخالف لشرط الواقف انتهى



**قوله** نصب على المدح اي بتقدير امدح او اعني وقدم لرجحانه عنده ولكن  
لو طمته هي التي يكون القصص بالكالية وصفها كما هنا وعليه فهي حال من رسل الذي  
قبله او ضمير قيل ولا وجه للفصل حينئذ بين ما يقوله وكلام التوسعي وجوز فيا هو  
التي تحترق البلية وتركه المصنف رحمه الله لان اعتماد البديل والبديل منه لفظا  
بعيد وان كانه ليعتمد بالبديهة الوصف **قوله** وفيه تنبيه على ان بعثة الانبياء  
عليهم السلام الى البشر الى رد ما في الكشافة ان العقل لا يكفي في ذلك حتى يكون  
ارسال الرسل للتنبيه عن سنة الفعلة فان العقل قاصر عنه فلا بد من الشرع  
وارسل الرسل وحمل بسطه كتب الكلام وقوله بارسلنا اي القدر وتقول  
مبشرين ومنذرين يعني على التنازع وقوله ولا يجوز تعلقه بجملة يعني لانه  
مصلحة ومحمول لا يجوز تقديم عليه ومن جوز في النظر في هذه هنا شهاب

ومن هذا الجنس ما ذكره الشيخ عبد البر في شرح الوهبانية وقع الاستفهام في سنة  
ست وثمانين وثمانمائة في واقف شرط النظر شخص ثم من بعده لاخر  
وجعل له يعني المشر وط له النظر ان يزيد في وقته ماشا وبقي ماشا وبطل  
من ماشا وبخرج من ماشا وبشرط ماشا فقل له ان يخرج من شرط له الواقف  
النظر من النظر وبشرط له فيه فافقت بانه ليس له ذلك معناه ان جعله الغير  
بعد شرطه النظر لا بد من فيه النظر لكونه خصصه بالحق عليه ثم عمم له الشرط

في وقت اجابة السائل

سئل في واقف شرط نفسه ولزوجه من بعده الشر وط الشرعة التي منها الغير  
والبديل والاعط والكون وما الواقف فخرت زوجه الواقف بما لها من الشر وط  
وادفت رجلا وشرطت له ما هو شرطها فقل لا يكون لها ذلك حيث لم يجعل  
الواقف في اصل وقته ذلك لها وما الحكم اجاب بسن المرأة الشر وط لها ما ذكر  
جعل الشر وط الغير اذا لم بشرط الواقف لها ذلك واما علم **الخصم من الرسل**  
**وكل المعنى**  
مهم